وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

حوكمة السياسات العامة ودورها في تفعيل التنمية الشاملة: دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس

من إعداد الطالب:

بوعناني حسين

إشراف الأستاذ:

أ.د. بوعلام حمو

لجنة المناقشة:

بوجحفة رشيدة	أستاذة	جامعة مستغانم	رئيسا
بوعلام حمو	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفا و مقررا
حقاني حليمة	أستاذة	جامعة الجزائر03	مناقشا
شاربي محمد	أستاذ	جامعة سعيدة	مناقشا
عادل انزران	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مناقشا
بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مناقشا

السنــة الجامعيـة: 2024 – 2025

شـــكر وتقديـــــر

الحمـد والشـكر لله وحـده الـذي وفقنـا لاتمـام هـذا العمـل. يسـرني أن اتقـدم بجزيـل أتقـدم باسـمى عبـارات الشـكر والتقـدير للأسـتاذ الفاضـل بـوعلام حمـو الـذي أشـرف علـى انجـاز هـذا البحـث ورافقنـي فـي هـذه الرحلـة العلميـة رغـم صـعوبتها طيلـة هـذه السـنوات، حيـث لـم يتـوانى فـي تقـديم كـل الـدعم والتوجيـه كـل مـا احتجـت لـذالك. شـكري وامتنـاني أيضـا الـى كـل اسـاتذة كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية بجامعـة مسـتغانم، الـذين وفـروا لنـا بيئـة علميـة سـاعدت علـى البحـث فـي ظـروف جـد ممتـازة. أيضـا أشـكر كـل اسـاتذة كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية بجامعـة سـعيدة الـذين لـم يبخلـوا علينـا بالنصـح والارشـاد والتوجيـه مـذ أن بـدأنا أولـى خطـوات المسـار الاكـادمي، كمـا أخـص بالشـكر كـل الاداريـين الـذين سـهلوا لنـا ظـروف التمـدرس طيلـة هـذا المسـار، كمـا لا أنسـى توجيـه أسـمى عبـارات الامتنـان الـى كـل المعلمـين والاسـاتذة الـذين تتلمـذت علـى أيـديهم طيلـة حيـاتي الدراسـية. وأتوجـه أيضـا بالشـكر والتقـدير الـى والـدي الكـريمين واخـوتي وزوجتـي و والـديها الكـريمين وكـل عـائلتي و زملائـي وأصـدقائي الـذين سـاهموا كـل بطريقتـه فـي دعمـي ومسـاندتي فـي سـبيل اتمام هذا البحث العلمي .

إهـــــداء

إلى الشخص الذي أمدني بالعطاء و القوة و الشموخ ... أبي الغالي

إلى الشخص الذي أمدني بالحب و الحنان و العطاء و الوفاء .... أمي الحبيبة الغالية .

إلى سندي و عزي و فرحتي ووسامي .... أخوتي الأعزاء .

إلى رمز الوفاء، العطاء والدعم .... زوجتي الغالية .

إلى فلذة الكبد وقرة العين ومصدر الابتسامة ....ابنتي رودينا فاطمة الزهراء.

إلى كل الأحبة و الاصدقاء و الأقارب، أهدي إليكم جهدي و تعبي هذا .

فهـرس المحتويـات

فهـرس

شـكر وتقديـر

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الأشكـال

فهرس الجداول

مقدمـــة.....

الفصل الأول: التأصيل النظري للسياسة العامة- الحوكمة–التنمية الشاملة

تمهيد 32

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة.....33

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة وخصائصها.....38

المطلب الثالث:عناصر السياسة العامة وأهم مراحلها 46

المطلب الرابع: الفواعل المشاركة في رسم السياسة العامة 53

المطلب الخامس:مستويات السياسة العامة وانواعها.....60

المبحث الثاني: الحوكمة دراسة في المفهوم

تمهيد 65

المطلب الأول: نشأة الحوكمة.....66

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة 72

المطلب الثالث:آليات ومكونات الحوكمة.....77

المبحث الثالث: ماهية التنمية

تمهيد 85

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية 86

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الشاملة 88

المطلب الثالث: نظريات التنمية.....96

خلاصة الفصل.....101

الفصل الثاني طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس)

تمهيد 103

المبحث الأول: الهيكل الاقتصادي في الدول محل الدراسة

المطلب الأول: مراحل تطور اقتصادات الدول محل الدراسة.....105

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للدول محل الدراسة.....117

المبحث الثاني: البنية الاجتماعية في الدول محل الدراسة

تمهيد 127

المطلب الأول: النمو السكاني في الدول محل الدراسة.....128

المطلب الثاني: خريطة التوزيع السكاني في الدول محل الدراسة واهم العوامل المشكلة لها 137

المطلب الثالث: مدى التجانس الاجتماعي في الدول محل الدراسة.....149

المبحث الثاني: التكوينات الثقافية في الدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس)

تمهيد 157

المطلب الأول: اللغة كركن هوياتي وثقافي في الدول محل الدراسة 158

المطلب الثاني: التعليم في الدول محل الدراسة.....167.

خلاصـة الفصل.....188..

الفصل الثالث: طبيعة الانظمة السياسية محل الدراسة

المبحث الأول: التكوين الدولتي للدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس)

تمهيد 191
المطلب الأول: المحدد السياسي والتكويني للدولة الوطنية في الدول محل الدراسة قبل الاستقلال192
المطلب الثاني: معالم الاستقلال وتشكيل النظام في الدول محل الدراسة..... 206

المبحث الثاني: المتغير المؤسسي والدستوري للدول محل الدراسة(الجزائر، المغرب، تونس)

تمهيد 218
المطلب الاول: السلطة التنفيذية ودورها في صنع السياسات العامة بالدول محل الدراسة.....219
المطلب الثاني :السلطة التشريعية ودورها في صنع السياسات العامة في الدول محل الدراسة.. 237
المطلب الثالث: السلطة القضائية ومدى استقلالها في الدول محل الدراسة 250
خلاصة الفصل.....256

الفصل الرابع: تطبيقات حوكمة السياسات العامة وانعكساتها على واقع التنمية الشاملة في الجزائر المغرب وتونس للفترة الممتدة مابين (2003-2022) تحليل المؤشرات ورصد الأعطاب

تمهيد 258

المبحث الاول:دراسة في مؤشرات المشاركة المجتمعية، الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر المغرب تونس للفترة الممتدة مابين (2003-2022)

تمهيد..... 263
المطلب الاول: تحليل مؤشر المشاركة المجتمعية..... 264
المطلب الثاني: دراسة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف..... 270

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات فعالية الحكومة، جودة التشريع في الدول محل الدراسة(الجزائر المغرب وتونس)

تمهيد.....278
المطلب الاول: تحليل مؤشر فعالية الحكومة..... 279
المطلب الثاني: دراسة في مؤشر جودة التشريع 284

المبحث الثالث: دراسة في مؤشرات سلطة القانون، مكافحة الفساد في الجزائر المغرب،تونس للفترة الممتدة مابين (2003-2022)

المطلب الاول: تحليل مؤشر سلطة القانون..... 291

المطلب الثاني: دراسة في مؤشر مكافحة الفساد 297

المبحث الرابع: عراقيل ومعيقات التنمية الشاملة في الجزائر المغرب وتونس.....302

المطلب الأول: العراقيل الاجتماعية والاقتصادية.....303

المطلب الثاني: المعيقات السياسية والادارية.....310

خلاصة الفصل:.....314

خاتمـة.....316

قائمـة المصادر والمراجع.....322

ملاحق.....

ملخص الدراسة.....333

فهرس الأشكـال

عنـوان الشكل	صفحة
الشكل رقم (01): تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في الجزائر للفترة 2003/ 2022	263
الشكل رقم (02): تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في المغرب للفترة 2022/2003	265
الشكل رقم (03): تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في تونس للفترة 2022/2003	268
الشكل رقم (04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة 2022/2003	270
الشكل رقم (05): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المغرب للفترة 2022/2003	273
الشكل رقم (06) تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تونس للفترة 2022/2003	275
الشكل رقم (07) تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر للفترة 2022/2003	278
الشكل رقم (08) تطور مؤشر فعالية الحكومة في المغرب للفترة 2022/2003	280
الشكل رقم (09) تطور مؤشر فعالية الحكومة في تونس للفترة 2022/2003	282
الشكل رقم (10): تطور مؤشر جودة التشريع في الجزائر للفترة 2022/2003	284
الشكل رقم (11) تطور مؤشر جودة التشريع في المغرب للفترة 2022/2003	286
الشكل رقم (12) تطور مؤشر جودة التشريع في تونس للفترة 2022/2003	288
الشكل رقم (13) تطور مؤشر سلطة القانون في الجزائر للفترة 2022/2003	291
الشكل رقم (14) تطور مؤشر سلطة القانون في المغرب للفترة 2022/2003	293
الشكل رقم (15) تطور مؤشر سلطة القانون في تونس للفترة 2022/2003	294

الشكل رقم (16) تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر للفترة 2022/2003	**297**
الشكل رقم (17) تطور مؤشر محاربة الفساد في المغرب للفترة 2022/2003	**299**
الشكل رقم (18) تطور مؤشر محاربة الفساد في تونس للفترة 2022/2003	**301**

فهـرس الجداول

عنـوان الجدول	صفحة
الجدول رقم (01) ترتيب الجزائر في مؤشر المشاركة والمساءلة للفترة الممتدة 2022/2003	262
الجدول رقم (02) ترتيب المغرب في مؤشر المشاركة والمساءلة للفترة الممتدة 2022/2003	264
الجدول رقم (03) ترتيب تونس في مؤشر المشاركة والمساءلة للفترة الممتدة 2022/2003	267
الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة 2022/2003	269
الجدول رقم (05): ترتيب المغرب في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة 2022/2003	272
الجدول رقم (06): ترتيب تونس في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة 2022/2003	274
الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة للفترة 2022/2003	277
الجدول رقم (08): ترتيب المغرب في مؤشر فعالية الحكومة للفترة 2022/2003	279
الجدول رقم (09): ترتيب تونس في مؤشر فعالية الحكومة للفترة 2022/2003	281
الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر في مؤشر جودة التشريع للفترة 2022/2003	283
الجدول رقم (11) ترتيب المغرب في مؤشر جودة التشريع للفترة 2022/2003	285
الجدول رقم (12):ترتيب تونس في مؤشر جودة التشريع للفترة 2022/2003	287
الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر في مؤشر سلطة القانون للفترة 2022/2003	290
الجدول رقم (14): ترتيب المغرب في مؤشر سلطة القانون للفترة 2022/2003	292

الجدول رقم (15) ترتيب تونس في مؤشر سلطة القانون للفترة 2022/2003	294
الجدول رقم (16) ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد للفترة 2022/2003	296
الجدول رقم (17) ترتيب المغرب في مؤشر محاربة الفساد للفترة 2022/2003	298
الجدول رقم (18) ترتيب تونس في مؤشر محاربة الفساد للفترة 2022/2003	300

مـقدمـة

تشكل التنمية تحدي كبير بالنسبة للدول والدول النامية على وجه الخصوص، إذ تعتبر عملية مجتمعية شاملة وديناميكية رشيدة يسودها التعقيد تتم من خلال احداث تغيرات تراكمية في كل الهياكل والمجالات. بطريقة تؤدي الى رفع مستوى معيشة المواطنين ونقل المجتمع من حالة التخلف الى التقدم. غير ان ذلك لا يتم الا من خلال توفر جملة من المتطلبات والتي لقيت دول العالم الثالث بما في ذالك الجزائر، تونس والمغرب صعوبة في توفيرها لعدة أسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

وزاد الاهتمام بالتنمية وسبل تفعيلها بشكل بارز بعد الحرب العالمية الثانية وبدأ المفهوم يتطور ليتجاوز المقاربات المحدودة، التي كانت تلخص التنمية في الجانب الاقتصادي. حيث أصبح من الضروري ان يمس التغيير كل مجالات الحياة حتى يتسنى للمواطن العيش بشكل أفضل، غير أن ذلك لم يؤثر ولم يغير من واقع دول العالم الثالث الا القليل لعدة اعتبارات. كان اهمها اهمال خصوصيات مجتمعات هذه الدول واعتمادها تبني مقاربات لم تتلائم والبيئة المحيطة محليا ودوليا.

مع بداية تسعينات القرن العشرين وبالتزامن مع ما أفرزته الظروف العالمية من مستجدات، كبروز الأحادية القطبية بمفهومها الديمقراطي على حساب انهيار المعسكر الشرقي بمفهومه وتوجهه الاشتراكي، والذي كانت قد تبنته أغلب الدول المستقلة عن الاستعمار الغربي. اضافة الى الفشل التنموي المسجل بهذه الدول دفع بالمهتمون بالتنمية وكذا السياسيين وصناع القرار الى ضرورة البحث عن طرق اليات ومقاربات جديدة من شانها المساعدة على تفعيل التنمية في كل المجالات وتجاوز كل التحديات.

في ظل كل تلك الظروف كانت قد برزت مقاربة جديدة وظفت في المجال الاقتصادي، لتجاوز ازمات اقتصادية كانت تعصف بكبرى الشركات الامريكية. عرفت هذه المقاربة بالحوكمة تعتمد على وضع مجموعة من المبادئ كالتشاور والشفافية في اتخاذ القرارات على مستوى الشركات استراتيجية لها، وبحسب الدارسين في هذا الشأن أبان الالتزام بهذه المبادئ وحسن توظيفها على مدى فعالية المقاربة اجمالا في تجاوز تلك الازمات.

من هذا المنطلق حاول المهتمون بالتنمية نقل فكرة مقاربة الحوكمة الى القطاع العام وفق مبادئ عدة صاغتها أغلب المنظمات العالمية، كبرنامج الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي كل وفق منظورها الخاص. وكان أهم هذه المبادئ المشاركة والشفافية والمسائلة وسيادة القانون وفعالية الحكومات وجودة التشريع والاستقرار السياسي ومحاربة الفساد، وبالرغم من اختلاف هذه المنظمات في اعتمادها على بعض المبادئ ودرء بعضها أو استبدالها بمبادئ أخرى. الا أنها اشتركت في هدف واحد تمثل في مسعى تفعيل التنمية بالرشادة والحوكمة.

وانطلاقا من ذالك فالجزائر المغرب وتونس باعتبارهم جزء من النظام العالمي ليسوا في معزل عن ما يحدث في بيئة هذا النظام. فكان لزاما عليهم التأثر بما يحدث والتأثير فيه، وعلى اعتبار هذه الدول كانت جزء من العالم الثالث والمعني بمقاصد ومقاربات التنمية، أصبحوا أمام ضرورة حتمية تتمثل في خوض تحدي تبني مقاربة حوكمة السياسات العامة، قصد تفعيل التنمية الشاملة وفق امكاناتهم الطبيعية والمادية والبشرية. دون اهمال الاعتبارات الجغرافية، التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الموجودة، وفي سبيل تحقيق هذا المبتغى وضعت الجزائر، المغرب وتونس ترسانة من القوانين والسياسات والآليات التي قد تمكن من تطبيق وانفاذ مبادئ الحوكمة وفق ماهو مخطط لها. وتجلى ذلك في أغلب دساتير هذه الدول في آخر عشرين سنة وتضاعف ذلك في السنوات القليلة الأخيرة.

أولا /أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

من منطلق الرغبة في التغيير بهدف تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات، وفق مقاربة حوكمة السياسة العامة في دول العالم الثالث عامة والدول محل الدراسة خاصة (الجزائر، المغرب، تونس). تنبع اهمية البحث ويكسب مصداقيته، إذ انه يسعى الى الوقوف على مدى التزام هذه الدول بمبادئ الحوكمة وأبعادها ومدى توافر جميع متطلباتها.

كذلك يعتبر موضوع البحث من بين أهم المواضيع التي فرضت نفسها على طاولات النقاش والدراسة خصوصا في العقود الاخيرة. كونه موضوع يخص الجانب السياسي الاقتصادي والاجتماعي وكذا الثقافي لأكبر عدد من دول العالم الثالث، منها الجزائر والمغرب وتونس، حيث أن هذه الدول لطالما سعت الى تبني رؤى قصد التمكن من تحقيق التنمية الشاملة.

أيضا في ظل توجهات معظم دول العالم الثالث نحو نظام اقتصاد السوق وتبني النماذج التنموية الغربية على أنقاض النموذج الشرقي الاشتراكي، الذي أظهر فشله في القدرة على احداث التغيير في اغلب هذه الدول. تساهم الدراسة في الوقوف على بعض الاشكالات التي تواجه حكومات الجزائر، تونس والمغرب نتيجة اعتمادها المقاربات التنموية الجديدة في صورة الحوكمة، مما سيسمح بتقديم معرفة مهمة في هذا السياق، قد لا تكون موجودة لدى المهتمين بقضايا التنمية ليس في الدول محل الدراسة فقط وانما على المستوى الاقليمي والدولي.

ومن الأسباب التي شدت الاهتمام بهذا الموضوع ودفعت لمحاولة البحث فيه يذكر ما يلي:

1- يعتبر موضوع البحث هاما وحساسا جدا، لأنه يعالج أدوات وآليات تساهم الى حد بعيد في تغيير الواقع التنموي الى الأفضل، في كل من الجزائر، المغرب وتونس. وعلى جميع المستويات بما في ذلك الجانب السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.

2- يشكل الغوص في ثنايا هذا البحث تحديا كون مفهوم حوكمة السياسات العامة وعلاقته بالتنمية الشاملة مفهوما بأبعاد غربية. وتحاول هذه الدراسة معالجته وفق معطيات خاصة بالدول محل الدراسة. من خلال تشخيص البيئة السياسية، الاجتماعية الثقافية والاقتصادية بهاته الدول ومعرفة مدى تأثرها وتأثيرها بهذه المقاربة.

3- موضوع البحث لا يخرج عن اهتمامات العلوم السياسية والدراسات المتخصصة فيها، التي تسعى إلى البحث عن حلول علمية وعملية للواقع البشري الراهن.

4- تحاول هذه الدراسة المقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس وذلك لاشتراكهم في العديد من المتغيرات كالجغرافيا، التاريخ والثقافة. واختلافهم في المتغير السياسي والبحث في ذلك يسمح باكتشاف تطبيقات مقاربة الحوكمة في الدول محل الدراسة. مما يسمح باكتساب خبرة علمية ناتجة عن المقارنة، كشف الاختلالات، وتعزيز الحلول بهدف بلوغ نموذج معياري للتنمية الشاملة.

ثانيا/ أهداف الدراسة:

ان مؤشرات أداء تطبيقات التنمية الشاملة في هذه الدول، دفعت بالمجتمعات العلمية والنخب السياسية بضرورة تبني مقاربات جديدة، قد تمكن من تفعيل وترشيد التنمية بشكل فعال. لقد دفع هذا التحدي هذه الانظمة في مطلع التسعينات من القرن العشرين الى ضرورة تبني مقاربة الحوكمة والتي تمكن من تغيير الواقع التنموي نحو الأفضل.

تمثلت أولى الخطوات في وضع قوانين وآليات ترسخ المبدأ التشاركي في صنع القرارات باشراك جميع الفواعل الرسمية والغير رسمية، ومبدأ المساءلة، اضافة الى مكافحة الفساد، والتأكيد عل انفاذ سلطة القانون.

لذلك نلخص اهداف الدراسة فيما يلي:

1- محاولة معرفة وتشخيص طبيعة العلاقة بين حوكمة السياسات العامة والتنمية الشاملة بالجزائر والمغرب وتونس.

2- السعي الى التعرف على مدى قدرة أنظمة الدول محل الدراسة على استيعاب مقاربة الحوكمة وتوظيفها بالشكل الصحيح.

3- تتبع مقاربة حوكمة السياسات العامة بالجزائر والمغرب وتونس باعتبارها مقاربة تستحق الاهتمام لارتباطها بمحاولة التغيير في كل المجالات.

4- إدراك أهم المعوقات والعراقيل التي صعبت مهمة تجسيد مبادئ الحوكمة على أرض الواقع بصفة كاملة وفعالة.

5- تحليل أهم النتائج المحصلة من وراء تبني هذه المقاربة من طرف الدول محل الدراسة.

6- وضع واقتراح حلول علمية قد تساهم عمليا في تجاوز الثغرات والاخطاء المسجلة، أثناء تبني مبادئ الحوكمة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة بالدول محل الدراسة وباقي دول العالم الثالث، التي تعاني الفشل التنموي نتيجة غياب أونقص الفكر الحوكمي في رسم سياساتها العامة.

ثالثا/الادبيات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة " **علي خليفة الكواري**" الصادرة سنة 1986، عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، والتي كانت بعنوان " **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**"[1]، ركز فيها الباحث على الملامح العامة للتنمية في إطار اتحاد اقطار مجلس التعاون الخليجي وتعاونها مع باقي الاقطار العربية، استهل في دراسته اهم الغايات الاستراتيجية الواجب تحقيقها، وكان على راسها تنمية قدرات الانسان، وايجاد ارادة تنموية متجددة، وخلق اقتصاد مختلط ، إضافة الى تعميق التماسك الاجتماعي ، كما تطرقت الدراسة الى اهم التحديات التي تقف امام وجه العمل التنموي بالمنطقة، أين اكد الباحث على اشكالية المشاركة بأنواعها، والاعتماد على الريع كمصدر دخل وحيد، اضافة الى الثقافة الاستهلاكية، وانتشار روح الاتكالية هذا من جهة.

من جهة اخرى شخصت الدراسة الامكانات الموجودة لدى دول مجلس التعاون والتي من شانها تذليل العوائق وتفعيل التنمية الشاملة بالمنطقة، إذا ما تم استغلالها بعقلانية ورشادة، كالمورد البشري والموقع الجغرافي والتكامل العربي.

استنتج الباحث في الاخير أنه لابد من توفر جملة من المتطلبات التي يجب توفيرها من اجل تفعيل الاستراتيجية البديلة التي تساهم في اعادة بعث مسار التنمية من جديد في دول مجلس التعاون وتكاملها مع باقي الدول العربية في هذا الإطار، وكان من بين الحلول المقترحة من طرف علي الكواري كان كالتالي:

[1] علي خليفة الكواري ، **نحواستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986 .

- تجسيد الكيان السياسي الموحد وتثبيت اسسه في سبيل بلوغ الغاية التنموية الموحدة.
- النهوض بالتنمية المحلية ومنه التنمية الإقليمية.
- ايجاد قيادة اقليمية قادرة حقا على ادارة العملية التنموية.

واتفقت الدراسة مع موضوع بحثنا حول حاجة كل الدول العربية الى استراتيجية بديلة لتفعيل التنمية وتغيير الواقع الى الافضل، ليس في منطقة دول الخليج فقط وانما أيضا في دول المغرب والمشرق العربيين، على أمل خلق بيئة تنموية تكاملية تشكل فيها الوحدة العربية مصدر اتحاد وتعاون وقوة تضاهي قوة الاتحاد الأوروبي، خصوصا في ظل غناها بالموارد الطبيعية وقوتها البشرية الهائلة، إلا أنه يكمن الاختلاف بين الدراستين في تركيز موضوع البحث الذي بين أيدينا على الحوكمة كأهم استراتيجية يمكن توظيفها في الوقت الراهنة بغية تفعيل التنمية الشاملة.

الدراسة الثانية:

دراسة " **طلعت مصطفى السروجي**" بعنوان " **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**" الصادرة عام 2001[1]، عن جامعة حلوان وعبرت هذه الدراسة عن التنمية واهدافها المجتمعية بالدرجة الأولى والمتمثلة اساسا في تحسين حياة المواطنين من خلال توفير الحاجات الاساسية لهم كالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل...، كما تطرقت الدراسة الى بعض مظاهر تدني التنمية بمصر، مركزة في ذلك على الجانب الاجتماعي، من جهة اخرى تعرض الباحث ايضا الى احد اهم اليات حوكمة السياسات العامة بغرض تفعيل التنمية الشاملة، وتمثل ذلك في دراسة المشاركة المجتمعية للمواطن المصري في عملية صنع القرارات التي تهمه وتغير واقعه الى الافضل، من خلال دراسته لمدى مشاركة المجتمع المدني والجمعيات الاهلية المصرية في المشاركة بالعملية التنموية، كأحد اهم الحلول

[1] طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، دار الهداية ، القاهرة ، 2001.

الحوكمية منذ تسعينات القرن العشرين، وشدد الباحث على ضرورة تهيئة المناخ الملائم لهذا الغرض والذي يلخص في ضرورة خلق قنوات ديموقراطية تمكن الفواعل غير رسمية من المساهمة الفعلية في صنع وتنفيذ السياسات العامة وفي مختلف القطاعات.

خلصت الدراسة في احدى فصولها، الى ان واقع التنمية بمصر في تلك الفترة يعرف العديد من التردي في عدة مجالات لاسيما الاقتصادي والاجتماعي منها، كما خلصت ذات الدراسة الى ان يجب وضع العديد من السياسات التي تمكن من تجاوز الفشل التنموي المسجل، ايضا كان من بين نتائج هذه الدراسة هو الغياب شبه الكلي للفواعل الغير رسمية في صورة منظمات المجتمع المدني كشريك في العملية التنموية بمصر وذلك لأسباب عدة اهمها التضييق المقصود على نشأة الجمعيات والاحزاب من خلال عدة قوانين تعاقبت وتجلت في الدساتير المصرية، مما يعكس التغييب لأحد أهم مبادئ حوكمة القطاع العام والذي يعد ركيزة مفعلة للتنمية الشاملة وليس فقط التنمية الاجتماعية.

اشتركت هذه الدراسة مع الدراسة التي بين ايدينا في التطرق لتطورات مفهوم التنمية كما تطرقت ذات الدراسة لأحد اهم مبادئ حوكمة السياسة العامة والمتمثل في المشاركة ودورها الرئيسي في هذه العملية، إلا ان هذه الدراسة اهملت باقي المبادئ الحوكمية على غرار المساءلة ومحاربة الفساد وسلطة القانون وفعالية الحكومة والتي تعد هي ايضا جزء هام من المقاربة الحوكمية واهمال احدها يعني عدم الالمام بأهداف هذه المقاربة وادوارها في تفعيل التنمية الشاملة بالدول النامية، مما اتاح البحث اكثر في خصائص الحوكمة وعلاقة ذلك بالتنمية.

الدراسة الثالثة:

دراسة " **زهير الكايد**" الصادرة عام 2003 عن المنظمة العربية للتنمية الادارية، بعنوان " **الحكمانية قضايا وتطبيقات**"[1]، حيث شكلت هذه الدراسة مرجعا مهما لأغلب الباحثين في موضوع الحوكمة، اذ فصل فيها الباحث الى حد بعيد، أين تطرق في بداية بحثه الى مفهوم الحوكمة وأبعادها وغاص في ذلك، بعدها اخذ يبحث في تطبيقاتها على مستوى عدة نماذج وانظمة سياسية، كالنموذج الاجتماعي الذي يشكل فيه المجتمع ومنظماته قوة فاعلة وهذا ما نجده في الدول الغربية، والنموذج العسكري الذي يشكل فيه الجيش الصانع الأول للسياسات العامة، وبذلك يلامس من خلال تطرقه لهذا النموذج أزمة جوهرية لطالما شكلت عائق تنموي بالنسبة لعدة دول من العالم الثالث، كما تطرق الباحث لمدى مشاركة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية الحوكمية .

انتهى الباحث في دراسته الى خلاصة تمثلت في حاجة الحوكمة الى الالتزام بتطبيق كل مبادئها دون استثناء من اجل تحقيق التنمية، كما أوصى بضرورة ايجاد الحلول اللازمة المؤدية الى توفير متطلبات الحوكمية، بمافي ذلك البيئة الديمقراطية خصوصا في دول العالم الثالث.

غير ان حدود هذه الدراسة كانت على المستوى العالمي بشكل رئيسي، مامنع من التفصيل في واقع الحوكمة بالدول العربية، واكتفت بتخصيص جزء بسيط لذلك، ومن هنا يأتي الاختلاف بين الدراستين حيث خصت الدراسة هذه نماذج كالجزائر تونس والمغرب.

[1] زهير الكابد، **الحكمانية : Governance قضايا وتطبيقات** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003.

الدراسة الرابعة:

دراسة" **محي الدين شعبان توق** "المنشورة سنة 2014 ، عن دار الشروق للنشر والتوزيع بعمان، تحت عنوان "**الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**"[1] اذ تطرقت الدراسة في جانبها النظري الى مفهوم الحوكمة واهم مبادئها، من منظور عدة منظمات عالمية في صورة الامم المتحدة ومنظمة البنك الدولي، منظمة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها، اما من الناحية التطبيقية فركزت الدراسة على احد اهم اسباب عرقلة التنمية في العالم الثالث ، ولخصت ذلك في استفحال الفساد في كل الهياكل والمجالات ، كما عززت الدراسة بمقارنة بين دول متقدمة جدا في محاربة الفساد ودول جد متأخرة في ذلك، وهذا ما دفع بالباحث الى التفصيل اكثر في اهم الطرق والحلول المقترحة من طرف اكبر المنظمات العالمية لمحاربة الفساد ومكافحته(اتفاقية الام المتحدة).

خلص الباحث في نهاية بحثه الى ان مستويات محاربة الفساد الدول النامية عامة والدول العربية خاصة لأسباب متعددة تتمثل اساسا في عجز الحكومات عن وضع سياسات قادرة على ذلك، الى جانب اهمال هذه الدول للدور التشاركي لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تجفيف منابع الفساد من خلال عدة اليات، والتي لطالما اثبتت مساهمتها الفعالة في دول غربية وشرق اسيوية.

الا ان الباحث اقتصر على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد كمحور تحليل رئيسي في دراسته، في حين هنالك العديد من الاتفاقيات التي جاءت بها منظمات عالمية أخرى، ساهمت الى حد ما في إثبات مدى قدرتها على تجسيد عدة مبادئ حوكمية في دول عربية وليس غربية فقط، كما ان ذات الدراسة ركزت على

[1] محي الدين شعبان توق ، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**، دارالشروق، عمان ، 2014 .

مبدأ حوكمي مهم جدا والمتمثل في مكافحة الفساد من اجل تفعيل التنمية الشاملة، إلا انها لم تعر باقي المبادئ الحوكمية المقترحة والمعتمدة من طرف اغلب المنظمات العالمية والقارية والعربية اي اهتمام، وهنا يكمن الاختلافبين الدراستين حيث تعرض البحث هذا الى باقي المبادئ الحوكمية، والتي هي ايضا بحاجة الى الدراسة خاصة في الدول العربية. نظرا لأهميتها الفاعلة في القدرة على تغيير الواقع التنموي نحو الأفضل، خصوصا في ظل العجز المسجل.

رابعا/ الاشكالية:

الاشكالية الرئيسية: كيف تسهم حوكمة السياسات العامة في تعزيز وتفعيل مسارات التنمية الشاملة ؟

التساؤلات الفرعية:

1- فيما يتمثل انعكاس خصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على فعالية تطبيق مقاربة الحوكمة لتحقيق التنمية الشاملة؟

2- كيف تؤثر طبيعة الانظمة السياسية على تبني مبادىء الحوكمة في عمليات صياغة السياسات العامة، وماهو دور التفاعلات الاقليمية والدولة في تشكيل هذا التأثير؟

3- ماهو واقع حوكمة السياسات العامة في الدول محل الدراسة وفقا للمؤشرات المعتمدة لتقييم الأداء؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى:يتحدد حجم التوظيف المؤسساتي للحوكمة بالرغبة في الانتقال التنموي واتخاذ القرار الذي يتلاءم وعناصر التنمية بمفاعيلها المختلفة.

الفرضـية الثانيـة:تتشـكل ظـوابط الحوكمـة السياسـية وخيـارات التنميـة بنـاء علـى مقاربـة التكييف المرحلي والتوجه نحو صناعة الأنموذج الوطني.

الفرضـية الثالثـة: تتـأثر مخرجـات عمليـة الحوكمـة السياسـية بشـكل مباشـر بطبيعـة الأنظمة السياسية السائدة فيها، وبالتفاعلات الاقليمية والدولية المحيطة.

الفرضـية الرابعـة: تتوقـف عمليـة تقـدير المسـتوى التنمـوي والحوكمـة فيـه بتراكميـة مؤشرات نشاط الهيئات والمؤسسات الحكومية والغير حكومية.

خامسا/حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تبنت هذه الدراسة ثلاثة نماذج تمثلت في حالات الجزائر، تونس والمغرب، ووقع الاختيار على هذه النماذج لتوفرها على جملة من متطلبات الدراسة المقارنة. اذ اشتركت في عدة محددات، كالموقع الجغرافي والمتمثل في الشمال الافريقي، والارث التاريخي كالتعرض للاستعمار الفرنسي والاتحاد في مقاومته، كما اشتركت في طبيعة الهيكل الاجتماعي وحتى الثقافي كاللغة العربية والدين الاسلامي. كما إختلفت في محددات اخرى كطبيعة النظام السياسي والنظام الاقتصادي.

الحدود الزمانية:

اعتمـدت هـذه الدراسـة فـي حـدودها الزمانيـة علـى الفتـرة مـابين (2022/2003) لتكـون دراسـتنا أكثـر دقـة، إذ سـمحت النتـائج المسـجلة فـي المؤشـرات الحوكميـة المعتمـدة مـن طـرف البنـك الـدولي خـلال اخـر عشـرين سـنة، مـن معرفـة مـدى نجـاح أو فشـل الـنهج الحـوكمي المتبنـى فـي صـنع السياسـات العامـة التنمويـة مـن طـرف الجزائـر والمغـرب وتـونس طيلـة هـذه المـدة، غيـر أن ذلـك لـم يمنـع مـن الرجـوع الـى فتـرة

استقلال الدول محل الدراسة قصد تشخيص الاسباب الفعلية وأهم التراكمات التي كانت وراء النتائج المسجلة في كل حالة.

سادسا/مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على اربعة مناهج رئيسة:

1- المنهج التاريخي: في خضم البحث حول موضوع حوكمة السياسات العامة وأثر ذلك على التنمية الشاملة بالجزائر، المغرب وتونس. كان لزاما توظيف المنهج التاريخي بصفته كاشفا حقيقيا للظروف التي كانت سببا في ميلاد هذه الظاهرة. مما يسمح بتشخيصها ومعالجتها بواقعية أكثر، فبدونه كيف يمكن معرفة أسباب ظهور مقاربة الحوكمة ومتى كان ذالك، فبطبيعة الحال لكل ظاهرة ذات ابعاد اجتماعية وانسانية جذورا تاريخية.

وفي ذات السياق يؤكد **محمد شلبي** في كتابه "المنهجية في التحليل السياسي"على أن المنهج التاريخي له مقدرة تفسيرية للظواهر، حيث لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، وانما يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظاهرة، وبذلك يستهدف التعميم بعد استنتاج العلاقة بين الظاهرة والظرف الذي وجدت فيه.

وعليه كان للمنهج التاريخي دورا فعالا في اضفاء الصبغة العلمية على موضوع البحث، حيث مكن من معرفة الحقائق الفعلية التي كانت وراء النتائج المحصل عليها جراء الدراسة .

2- المنهج المقارن: تعمدت الدراسة توظيف المنهج المقارن على اعتبار انه منهجا علميا يضاهي المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية، فالمقارنة تمكنن من كشف أوجه التشابه والاختلاف واستخلاص دلالات ومعاني للظواهر المدروسة.

فمن خلال توظيف وسائل المنهج المقارن، يمكن الخروج بنظريات بسيطة من شانها تفسير الظواهر المشتركة التي تتقاسم اقليما معينا، في صورة ظاهرة حوكمة السياسات العامة ودورها في تفعيل التنمية الشاملة في الجزائر المغرب وتونس واللائي يتشاركن الجغرافيا، التاريخ والمعتقد واللغة والعديد من المتغيرات الاخرى. كما يختلفن في العديد من المتغيرات أيضا في صورة طبيعة نظام الحكم وذلك ما سمح بالمقارنة والخروج بتعميمات قد تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجه حوكمة وتفعيل السياسات العامة التنموية .

3-منهج تحليل المضمون: تعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون في دراسة وتحليل الكثير من التقارير التي يصدرها البنك الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالموضوع محل الدراسة.

4-منهج دراسة الحالة:اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتباره اهم المناهج المعتمدة في دراسات العلوم الاجتماعية، اذ مكن من توصيف وتحليل مقاربة حوكمة السياسة العامة في ثلاث نماذج مختلفة الجزائر المغرب وتونس انطلاقا من التعرض للاسباب والعوامل المؤثرة في ذالك.

سابعا/ الاقترابات:

1-اقتراب صنع القرار:اعتمدت الدراسة على اقتراب صنع القرار باعتبار الدراسة تتمحور حول حوكمة السياسات العامة التي هي في الاصل مجموعة قرارات فساعد هذا المقترب على تحديد الفواعل الرسمية والغير رسمية المشاركة فعليا في صناعة السياسات العامة التنموية في كل من الجزائر المغرب وتونس.

2-الاقتراب القانوني:تم الاعتماد على هذا المقترب في دراسة اهم النصوص القانونية والتنظيمية التي احتوتها اهم الدساتير للدول الثلاث محل الدراسة ،والتي

تناولت سبل تفعيل الحوكمة قصد تفعيل وتعزيز مسارات التنمية. اين ساعد على تشخيص مدى التزام الاطراف المعنية بصناعة السياسة العامة بالأطر المنظمة لهذه العملية.

3-الاقتراب المؤسسي:على اعتبار ان صناعة السياسات العامة تتم بمشاركة عدة مؤسسات رسمية وغير رسمية، استلزمت الدراسة توظيف هذا الاقتراب لمعرفة مدى قدرة المؤسسات الرسمية للانظمة محل الدراسة على التقيد بمدأ الفصل بين السلطات. وطبيعة علاقتها مع المؤسسات الغير رسمية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص ومدى التعاون فيما بينهم أثناء عمليات صناعة القرارات التنموية.

4-الاقتراب النسقي:بما ان الدرسة اشتملت على المقارنة بين ثلاث انظمة مختلفة استخدم هذا المقترب لتحليل هذه النظم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا،اذ مكن المقترب من دراسة كل العناصر والتفاعلات القائمة بينها داخل هذه الأنظمة.

سابعا/تقسيمات الدراسة:

من أجل الالمام بموضوع حوكمة السياسات العامة وأثر ذلك على واقع التنمية الشاملة في كل من الجزائر والمغرب وتونس، والوقوف عند أهم العوامل المتحكمة في ذلك، قسمت الدراسة الى اربعة فصول.

فتم تخصيص الفصل الأول للجانب النظري والذي تعرضت الدراسة من خلاله لماهية متغيرات الموضوع. إذ تناولت في المبحث الأول متغير السياسة العامة فتم التطرق لنشأتها من خلال تعريضها للكاشف التاريخي قصد الوقوف عند ظروف ظهورها وأهم المراحل التي مر بها المفهوم الى أن أصبح في شكله الحالي، كما تطرقت الدراسة الى خصائصها وأنواعها ومستوياتها وأهم الفواعل المشاركة فيها. في حين خصص المبحث الثاني لماهية الحوكمة ومفهومها من أجل معرفة اسباب نشأتها وأهم مبادئها واهم الحلول التي جاءت بها

لتحسين أداء القطاع العام في سبيل تغيير أوضاع المجتمعات، لاسيما في الدول التي عجزت عن تحقيق التنمية. أما المبحث الثالث فخص متغير التنمية الشاملة من خلال التعرض لنشأتها ومفهومها ومتطلباتها، على اعتبار أن المتغير غاية كل الدول بما فيها الجزائر والمغرب وتونس.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول محل الدراسة من اجل معرفة مدى ملاءمة الظروف لتطبيق الحوكمة في عمليات رسم وتنفيذ السياسات العامة التنموية بكل من الجزائر، المغرب وتونس، إذ تم التطرق في المبحث الأول المقدرات الاقتصادية لهذه الدول قصد معرفة جوانب قوة وضعف كل هيكل اقتصادي حتى يتسنى لمعرفة مدى أثر ذلك على العمليات التنموية. أما المبحث الثاني فعرض فيه الى طبيعة البنية الاجتماعية للجزائر والمغرب وتونس، حيث تم التعرض فيه الى السكان ودرجة التجانس الاجتماعي بين ابناء المجتمع الواحد، وذلك لمعرفة مدى تأثير ذلك على المقاربة الحوكمية المطبقة في كل دولة قصد تفعيل التنمية. في حين خصص اخر مبحث في هذا الفصل الى النظام الثقافي في الدول محل الدراسة، قصد الاطلاع بمدى تأثير المحددات الثقافية لدى المجتمعات في الجزائر والمغرب وتونس على عملية ترسيخ الحوكمة وسيرورة التنمية.

تطرقت الدراسة في الفصل الثالث الى طبيعة الانظمة محل الدراسة على اختلافها حيث خصصت المبحث الأول لظروف نشأة كل نظام سياسي، من اجل معرفة الاسباب الحقيقة التي كانت وراء تبني كل دولة لنظام يختلف عن جارتها، رغم مرروهم بظروف متشابهة الى حد ما قبل الاستقلال وبعده. أما المبحث الثاني فتم التطرق من خلاله الى بنية المؤسسات السياسية الثلاث (التنفيذية، التشريعية والثقافية) وطبيعة العلاقة بينهم ودور كل مؤسسة في عمليات صنع السياسات العامة.

أما الفصل الرابع فخصص لدراسة واقع حوكمة السياسات العامة وتأثير ذلك على التنمية الشاملة بالجزائر والمغرب وتونس، بالاعتماد على تقارير منشورة من طرف البنك الدولي بهذا الخصوص، وذلك من خلال تخصيص المبحث الأول للنتائج المسجلة ضمن مؤشري المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف، في حين تناول المبحث الثاني مؤشري كفاءة الحكومة ومدى جودة التشريعات، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه الى درجة سيادة القانون ومحاربة الفساد.

الفصل الأول

التأصيل النظري للسياسة العامة

الحوكمة–التنمية الشاملة

يكتسي موضوع حوكمة السياسات العامة ودورها في تعزيز وتفعيل التنمية الشاملة اهمية كبيرة لدى المهتمون بالسياسات المعاصرة، على اعتبار ان مفهوم الحوكمة هو ذالك المفهوم الذي يقدر على جعل السياسات العامة التنموية ذات جودة وفعالية باستطاعتها تغيير حياة المواطن الى الافضل. ويعود السبب في توظيف مبادىء الحوكمة في عمليات صناعة السياسة العامة الى العجز التنموي المسجل بالكثير من الدول خاصة تلك التي عانت من الاستعمار،اين شكلت فردانية القرارات والتعتيم والفساد و ضعف التشريع وعدم استقلالية القضاء اهم المظاهر الغالبة على محتويات السياسات التنموية، فكان لابد من وضع مقاربة تحارب كل هذه السلوكات التي من شأنها تقويض و عرقلة كل مسارات التنمية.

ومن هنا جاء هذا الفصل لتحليل طبيعة العلاقة بين مفهوم حوكمة السياسات العامة ومفهوم التنمية الشاملة، أين تم التطرق لمفهوم الحوكمة وعلاقته بالسياسة العامة وتحديد اهم المبادىء التي جاءت بها هذه المقاربة وأهميتها و من ثم تحديد مفهوم التنمية الشاملة و تطوره التاريخي واهميته وفي الاخير ربط العلاقة بين المفهومين وتحديد كيف تساهم حوكمة السياسات العامة في تفعيل مسارات التنمية.

المبحث الأول: ماهية السياسة العامة

إن التعرض لماهية متغير السياسة العامة، سيسمح بمعرفة اهم مراحل نشأتها والاحاطة بأهم المقاربات التي عرفت المتغير وحددت خصائصه ومتطلباته، على اعتبار ان السياسة العامة أضحت أحد اهم المواضيع التي تثير الجدل والنقاش في اغلب دراسات حقل العلوم السياسية ولدى صناع القرار. وذالك لأهميتها في تغيير أوضاع المجتمعات ودفع عجلة التنمية نحو الأمام، ومن خلال هذا المبحث ستحاول الدراسة التتطرق الى كل ذلك ومناقشته بغية تكييف تعريف يتناسب والاشكالية التي تحاول الاجابة عنها في الاخير.

المطلب الأول: نشأة السياسة العامة

-**المرحلة الأولى:**إن جذور علم السياسة العامة قديمة تعود إلى ما قبل بروزه كعلم له أطره الفكرية ومناهجه العلمية وأساليبه التحليلية، ذلك لأن جوهره يعنى بمعالجة القضايا المجتمعية[1]، غير أن ما أنتجته كتابات المفكرين والفلاسفة في هذا الإطار تؤكد أن أدبيات الفكر السياسي التقليدي قد اهتمت بنظم الحكم. حيث ركزت في ذلك على التكوين المؤسسي للدولة وتحليل الأسباب الفلسفية والسياسية لسلطات الحكومة، إذ شكل الإطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية محور كل ذلك غير أنها بقيت هذه الدراسات وصفية ظاهرية لم تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات عمقا تحليليا، كما أهملت حسب المهتمين فهم وتحليل السلوك السياسي والجزئيات المصاحبة لصنع السياسة، حيث لم تراعي ترتب العلاقات العامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات، وهذا ما أدى إلى إبقاء محتوى السياسة العامة بعيدا عن البحث والتمحيص.[2]

ويمكن إرجاع سطحية الاهتمام بالسياسة العامة في هذه الفترة إلى كون علم السياسة كان لايزال في إطاره الفلسفي، لكن بعدما بدأ يتبلور علم السياسة وأخذ يستقل على الفلسفة الأخلاقية ليصبح فيما بعد فرعا من فروع العلوم الاجتماعية، باعتبار السياسة صارت تمثل جزءا هاما في النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع والظاهرة الاجتماعية، بعدما كانت السياسة وجها للقانون وللعلاقات بين مؤسسات الرسمية في ظل الأطر القانونية فقط .[3]

---

[1]حسن أبشر الطيب" **المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة**" مجلة الإدارة العدد 52، مسقط، معهد الإدارة العامة، 5مارس 1993م، ص 133.

[2]سالمة ليمام، **بارة سمير، صنع السياسة العامة، دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة**، ط 01، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2015، ص 34.

[3]سالمة ليمام، بارة سمير، المرجع السابق، ص 34.

ثانيالمرحلـــة الثانيـــة : شـهدت الفتـرة الممتـدة بـين الحـربين الأولـى والثانيـة تطـورا مرحليـا هـاما فـي مفهـوم السيـاسة العامـة، إثـر شـيوع أفكـار وتـجارب المدرسـة السلوكيـة عامـة، وبـروز التوجـه السـلوكي لعلـم السيـاسة الحـديث خاصـة، والـذي ركـز أولا علـى السـلوكيات المصـاحبة لأعمـال الحكومـة وتحليلهـا، ودراسـة القواعـد النفسـية والاجتمـاعية لسـلوك الأفـراد والجمـاعات ودراسـة محـددات التصـويت فـي الانتخابـات والنشـاطات السيـاسية الأخـرى، ووظـائف الجمـاعات المصـلحية والأحـزاب السيـاسية والسـلوك التنافسـي بـين السلطـة التشـريعية والتنفيذيـة والقضـائيـة، وقـد اعتـمد هـذا المدخـل علـى آليـة واضحـة لوصـف العمليـات السيـاسية العـامة وشـرح الأسبـاب والنتـائج المترتبـة عنهـا، كمـا ركـز ايضـا علـى وصـف مضـمون السيـاسة العامـة مـن خـلال تحليـل أثـر القـوى السيـاسية والاقتصـادية والاجتمـاعية، فضـلا عـن تقـويم نتـائج السياسات العامة.[1]

لـذالك يمكـن القـول أن التحليـل السيـاسي فـي هـذه الفتـرة حـاول رصـد وتفسيـر العمليـات السيـاسية ومـا يتصـل بهـا مـن تفسـير اجتمـاعي ونفسـي للسـلوك الفـردي والجمـاعي للفعـاليات السياسيـة، سـاهم فـي تعميـق الفهـم لكيفيـة تشـكيل ووضـع السيـاسة العـامة ومـا يتصـل بـذلك مـن تـوازن بـين الجمـاعات المصـلحية ومـن توجهـات هادفـة لبلـورة الإرادة المجتمعيـة، غيـر أن تلـك العنـاية والاهتمـام بمحتويـات السيـاسة العامـة فـي هـذه المرحلـة لـم يكـن كـافيا الـى حـد مـا، بـل ظـل اهتـماما جزئيا محدودا.[2]

3–المرحلـــة الثالثـــة: زاد الاهتمـام بموضـوع السياسـة العامـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، حيـث جـرى التركيـز علـى مفهـوم السياسـة العامـة وكيفيـة بلورتهـا

[1] فهمي خليفـة الفهداوي "**السيـاسة العامـة منظـور كلـي فـي البنيـة والتحـليل**"، ط01، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001 م، ص 30.

[2] سالمة ليمام، بارة سمير، المرجع السابق، ص 35.

ودراسة أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها، ضمن إطارا تحليليا، نتيجة تزايد الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك اقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتوجيه الموارد الاقتصادية لسد حاجات المواطنين.[1]

غير انه بالرغم من دور الأسباب السابقة في تزايد الاهتمام بالسياسة العامة بطابعيها الفكري والتجريبي، فان علم السياسة لم يكتسب معناه الاصطلاحي علميا إلا في بداية الخمسينات على يد عالم الاقتصاد السياسي "**هارولد لازويل** harold lasswell" الذي تناول بالدراسة في كتابه، من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ جوهر العمليات التبادلية والتوزيعية، وكتابه مع " **دانيال ليرنر** Daniel Lerner"عام 1951 م المعنون "**بعلوم السياسات، التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب**" الذي تطرقا فيه إلى الإطار التحليلي للسياسات العامة وهنا يقول **لازويل:** « أن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود الشخصية لتلك العلوم المختلفة ».[2]

وارتبط مفهوم السياسة العامة وما يختص بعملية تحليلها ضمن هذا التحول الذي طرحه " "**هارولد لازويل**harold lasswell" إلى حد ما بالعلوم السياسية وحصريا بما يختص بنظام الحكم في أمريكا بداية الستينات، وعندما تزايد الاهتمام بدراسة منهج تحليل النظم الذي تحول من تسليط الضوء فقط على الدولة، إلى تسليطه نحو الأبعاد المتعددة التي تشكل حتمية اجتماعية، ونتيجة لهذا التحول أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي ركيزة البحث والاهتمام والتحليل، وأصبح مفهوم السلوك هو الرمز المتحكم في دراسة علم السياسة، حيث تمكنت المدرسة السلوكية من خلال المفاهيم التي اعتمدتها كمنهجية مثل السلوك،

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 31.

[2] سالمة ليمام، بارة سمير، المرجع السابق، ص 37.

الجماعات، العمليات، النظم وغير ذلك، من خلق نوع من الحركية والقدرات التحليلية في البحث المعني بالسياسة العامة.[1]

مطلع السبعينات زاد الاهتمام أكثر بتحليل مخرجات النظام السياسي، نتيجة تعاظم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض(العنصرية)،وكذ االتورط الأمريكي في حرب الفيتنام، حيث دعت الضرورة إلى تحليل هذه المشكلات وغيرها من خلال محاولة إيجاد السياسات التي تعالجها، لتحتل دراسات تحليل السياسة أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والاستخبارات ومراكز البحوث بدءا من **مؤسسة RandCorportin** ومعهد **بروتكينزBoRTKINZ** وكذا مركز دراسات الشرق الأدنى وحتى وزارتي الخارجية والدفاع.[2]

وهكذا تطور حقل السياسة العامة من الوصف إلى التحليل، عبر فترات زمنية متعاقبة إلى أن صار محل الدراسة المقارنة في أواخر السبعينات بين مختلف الدول والنظم السياسية، وأضحى حقل السياسة العامة المقارنة حقلا فرعيا متناميا في إطار السياسة المقارنة.[3]

مع بداية الثمانينات وبالتزامن مع الثورة ما بعد السلوكية التي قادها " **توماس داي Thomas Day**" وآخرون، شهد هذا الحقل تطورا ملحوظا حيث أن علماء السياسة حولوا اهتماماتهم إلى دراسة قضايا السياسة العامة وبرزت من خلال ذلك عدة دراسات تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي، والمؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة.[4]

مع بداية القرن الحادي والعشرون حدثت تغيرات في دور الدولة، حيث زاد التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاع الخاص والعام، فضلا عن الأدوار الجديدة والمتعاظمة

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 29.

[2] سالمة ليمام، بارة سمير، المرجع السابق، ص 38.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

[4] محمد علي محمود، **السياسة العامة، رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية والمفهوم**، كلية المجلات الأكاديمية والعواقب، 2020، ص 09.

للمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وكذلك المنظمات الدولية الغير حكومية، في صياغة السياسة العامة وتحديد سياقاتها، مما أدى إلى ظهور كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة.[1]

وكل هذا أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسة العامة هي نتاجا للتفاعلات الرسمية والغير رسمية بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستوى المحلي والمركزي، حيث تؤثر على صناعة السياسة العامة هذه الفواعل باستخدام وسائلها المباشرة وغير مباشرة، متسمة بالحركية واتساع نطاق عملها جغرافيا وسرعة اتصالها زمنيا، تمتاز بتعدد وسائلها وقوة تنظيمها وتكيف أعضائها مع القضايا المستجدة دوليا ووطنيا.[2]

وإجمالا لما سبق نلاحظ أن حقل السياسة العامة تطور عبر مراحل من الوصف إلى التحليل ثم المقارنة إلى أن أصبح محل الدراسات المقارنة بين مختلف النظم السياسية.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة وخصائصها:

يشتمل هذا المطلب على عدة تعريفات لمصطلح السياسة العامة والمفاهيم المرتبطة بها، وذلك بإعطاء صورة واضحة لمعنى السياسة العامة وعملياتها وخصائصها من خلال كتابات عربية وغربية ومنظمات دولية.

أولا:التعريف بالسياسة العامة:

1-التعريف الاصطلاحي

يرى الباحث الفرنسي "باتريك هانستوفل**Patric Hansponfe**" أن تحديد المفهوم يتطلب تحديث معاني كلمات مشكلة للعبارة وهي تدور في العموم حول:

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 31-30.

[2] سالمة ليمام، بارة سمير، المرجع السابق، ص40.

المعنى**Polity** من أصل يوناني**polis** و**Politous** والتي تعني مجموع الفاعلين والمؤسسات المكونين للمدينة.

"**Policy**"تعني مجموعه الأفعال والتفاعلات قائمة على أساس الحكم الرشيد أوالعقلاني وحسب الباحثين دائما فان عبارة السياسة العامة.

"**Politics**" والتي تعني الصراع بين الفاعلين أفراد ومجموعات على حيازة السلطة.

"**Policy** "تعني مجموعه الأفعال والتفاعلات قائمة على أساس الحكم الرشيد أوالعقلاني. وحسب الباحثين دائما فان عبارة السياسة العامة **politique-publique** تتضمن المعنى الأول والثالث وبذلك يصبح مفهوم السياسة العامة في رأيه البرامج المتبعة من طرف السلطات الرسمية.[1]

فقد عرف " **هارولد لازويلLasswell Harold**" السياسة العامة على أنها فعل وعدم الفعل الحومي اتجاه مشكلة معينة

اما " **تشارلز كوشران Cochran Charles**" **فيعرفها** "بأنها تشتمل على قرارات سياسية بغرض تحقيق أهداف اجتماعية، مؤكدا في ذالك على أن جوهر السياسة العامة هو وضوح الهدف"، ويتفق معه "**ميشيل لبسكيLipsk Michel**" في تعريف السياسة العامة بأنها "قرارات الحكومة المصممة للتعامل مع المشكلات الاجتماعية، حيث يكون للفعل الحكومي تأثيرا على قراراتها المستقبلية وليس فقط على الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة".[2]

[1] عبد المؤمن حمودي، **نموذج الإطار الائتلافي الدفاعي في دراسة السياسة العامة، المزايا والعيوب**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد14/13، سنة2013، ص395/394.

[2] ياسر علي إبراهيم، **السياسة العامة في العراق، دراسة في المعوقات التشريعية**، مجلة دراسات دولية، العدد61، ص 214

أمـا" **تومـــاس داي ThomasDai**" "فعـرف السياسـة العامـة علـى انهـا كـل فعـل او عـدم الفعـل مـن طـرف الحكومـة اتجـاه مشـكلة مجتمعيـة معينـة"[1] و عرفهـا" **كـــارل فريـــدريك Carl J. Fredrick**" "علـى أنهـا مرحلـة رئيسـية يـتم خلالهـا ترجمـة مفهـوم السياسة إلى غايات وأهداف ".

عرفها أيضا " **جيمس أندرسون James Anderson**" على أنها "هدف موجه لفعل يحدده صناع القرار السياسي، لمعالجه القضايا والأمور العامة"، مشيرا في تعريفه على غرار عدة باحثين الى تأكيد ارتباط السياسة العامة بالنظام السياسي، ونشاركه الرؤية ذاتها في هذا السياق، حيث لقادة النظام السياسي في العالم الثالث عل وجه الخصوص الدور الأكبر في عمليات صنع السياسات العامة .

في السياق ذاته يعرف "**دافيـد ايسـتون David Easton**" السياسة العامة على انها "التخصـــيص الســـلطوي للقـــيم الموجـــودة فـــي المجتمـــع ككـــل، فـــي مـــا عرفتهـــا " **ايراشاركانسـكي IracharKansky**" "بأنها الأنشطة السلطوية للحكومة التي تتعلق بالموارد المختلفة ومصالح الأفراد".[2]

أما "**جابرييل الموند وبينجهام Almond Gabriel- benghham**" يستخدمان مصطلح السياسية العامة على انه "الأداء العام والفعل السياسي في البيئة وكل ما يتعلق باستخدام السلطة لسد حاجات ومطالب المجتمع في ميادين (التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي والدفاع وغيرها.....)".[3]

---

[1] Thomas Day: Understanding Public policy, op.cit, p3-4

[2] نبيل محمد سليم،**السياسة العامة وأثرها في استقرار الدولة**، ،مجلة الدراسات الإستراتيجية والدولية ،سنة 2017 العدد 69 ص4.

[3] محمد علي محمود، المرجع السابق، ص308

ومن ناحية أخرى قدم عالم السياسة "**هنري فايولHenri Fayol**" تعريفا اخر للسياسة العامة على اساس انها" قرار مستمر يمتاز بالتماسك السلوكي والتكرارية، من جانب أولئك الذين يتخذونه وأولئك الذين يلتزمون به".[1]

كما يرى " **ايفامينيEVAMINI**" و" **جون كلود شميتJean-Claude Schmitt**" "ان السياسة العامة هي عبارة عن برنامج عمل حكومي في قطاع من قطاعات المجتمع".

في حين عرف" **ماكينيMcKennie** " و " **هوارد Howard**" "السياسة العامة على انها عملية معقدة ومتشابكة نظرا لتعدد الاطرافة المشاركة في صنعها، تهدف الى تحقيق مصلحة عامة مشتركة بين هذه الاطراف".[2]

أما " **روبير ايستونRobert Easton**" يقول "أن السياسة العامة أنها العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها".[3]

عرفها ايضا "**خيري عبد القوي**"على أنها تلك العمليات والاجراءات السياسية وغير السياسية، التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة، والعثور على البدائل لحلها واسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقرار شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل المشكلة.

اما "**نجوى إبراهيم محمود**" فتعرف السياسة العامة بانها وسيلة تحقيق اهداف النظام السياسي وغاياته، وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة، والمؤثرة في النظام السياسي ومن هنالك ارتباطاتها بالقيم الايديولوجية والأهداف

---

[1] ا حمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للدراسات السياسية،عمان الأردن،ط1،سنة 2002 ،ص 12.

[2] J. B. McKinney and L. C. Howard،**public administration balancing power and accountaility,**British Library Cataloguing in Publication, lodon، 1998 p. 95

[3] رياض بوريش، **السياسة العامة من منظور حكومي**، مجلة الحوار المتوسطي، العدد05، سنة2013، ص134.

السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة، والقيم والاهداف السياسية البديلة التي تتبناها احزاب وقوى معارضة.[1]

"**خليفة الفهداوي**"يعرف السياسة العامة على انها تلك المنظومة الفاعلة المنتقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، والتي تتفاعل مع بيئتها والمتغيرات ذات العلاقة، من خلال استجابتها الحيوية بطريقة تعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعيات المحيطة من مختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة لحل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينجر عنها مع تحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها لأغراض التنفيذ ميدانيا، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها، تحقيقا للمصلحة العامة المطلوبة في المجتمع.[2]

عرفها أيضا "**أحمد رشيد**" "بانها مجموعة أهداف وخطط وبرامج ذات توجهات سياسية، تعبر عن تجسيم المصالح العليا للبلاد"، في ذات السياق عرفها **عليوة السيد** "بانها خلاصة عدة سياسات فرعية، للعديد من جماعات المصالح وفي اللحظة التي تتم عند تراضي وتوافق هذه السياسات والمصالح الفرعية تنشأ سياسة عامة ذات طابع سياسي".[3]

بينما يرى "**اسماعيل صبري مقلد**" "أن السياسة العامة هي التصرف في مواجهة موقف معين واتخاذ القرارات بشأن ما يمكن القيام به أوالامتناع عنه"، في حين يعرفها **ماجد راغب الحلو** بأنها "الأهداف التي تقرر الحكومة تنفيذها في

[1] عبد النور ناجي ومبروك الساحلي، **قراءة في السياسة العامة التشغيلية في الجزائر وسبل كسبها**، الجزائرية للأمن والتنقية، العدد الرابع 04 جانفي2013، ص 32.

[2] فهمي خليفه الفهداوي، المرجع السابق، صفحة 38.

[3] ياسر علي ابراهيم، المرجع السابق، ص 214.

مختلف مجالات النشاط التي تتدخل فيها الدولة وتتنوع في الأهداف التي تعمل الادارة على تحقيقها".[1]

في حين يرى "**عاصم الأعرجي**" أن السياسة العامة هي مجموعة من النشاطات التي تهدف الى اتباع حاجات الجمهور العامة، عن طريق انتاج سلع وخدمات عامة بكميات ونوعيات مختلفة وتوزيعها لهذا الغرض، بموجب معايير ضمن إطار فلسفة الدولة وضمن إطار المصلحة العامة للدولة.[2]

2-التعريف الاجرائي: من خلال ماسبق يتضح لنا ان كل التعاريف التي تعرضت للسياسة العامة من منظورات مختلفة كلها قدمت توصيفا على ان السياسة العامة عملية سعي الى ايجاد حلول للمشكلات المجتمعية التي تعاني منها المجتمعات. وعليه تعرف السياسة العامة على أنها عملية منظمة ومعقدة، تشارك في صياغتها وبلورتها جهات رسمية وأخرى غير رسمية، تحتاج وسائل وامكانات مادية وبشرية وفنية هائلة من أجل تنفيذها ميدانيا وكذا تقويمها، لتحقيق الأهداف المحددة خدمة للصالح العام.

ثانيا:خصائص السياسة العامة:

تتميز السياسة العامة بعدة خصائص، تميزها عن مفاهيم مشابهة نذكر منها ما يلي:

1-أفعال تباشرها المؤسسات الحكومية: ما يميز السياسات العامة أنها فعل تتبناه الحكومة، تصدر هذه الأخيرة بشأنها قانونا أومرسوما أونظاما أو قرارا يحدد أهدافها وينظم مسارات ونشاطات المؤسسات الحكومية المعنية بشأن السياسة المتخدة، وعليه فالسياسات العامة في جملتها معبرة عن توجهات الحكومة .[3]

---

[1] محمد علي محمود، المرجع السابق، ص 309

[2] محمد علي محمود، المرجع السابق، ص 310.

[3] حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 35.

2- السياسة العامة ذات سلطة شرعية: بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها يجب أن يصدر بشأنها قانونا أو مرسوما يمنع بدوره أو يحرم أو يميز تصرف أي سلوكا معينا، فالسياسة العامة تمثل التزامات قانونية، تستوجب على المواطنين الولاء لها، كونها مرتبطة بالسلطة الشرعية والدستور، فعدم التزام المواطن وقيامه بأفعال غير مؤسسة من شانها عرقلة تنفيذ تلك السياسة العامة المتخذة، قد يعاقب قانونا كإيقاع غرامات مالية، أوعقوبات الحبس أوالسجن.[1]

3- السياسة العامة نشاط هادف ومقصود:فالسياسة العامة تعبر عن غايات واضحة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، من خلال سلسلة من الترابط المنطقي الدقيق والالتزام المنهجي،على مستوى كل المؤسسات المعنية وعبر كل المراحل.[2]

فمثلا ينبغي أن تكون السياسة العامة فيما تقرر حول تنمية مناطق الظل العمل الفعلي على بناء مدارس ومراكز علاج وكذا تزويد هذه المناطق بشبكات الغاز والماء وغيرها من الضروريات، واتخذت الحكومة في حقها كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية وسخرت لها كافة الموارد المالية والبشرية والفنية من اجل تحقيقها.

4- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية: تعكس السياسة العامة قول وفعل يؤدي أن تحقيق مطالب المجتمع، حيث لا بد للحكومة أن تستجيب للمشكلات التي يريد المجتمع أن تلتفت إليها، بعيدا عن التكاسل والاستجابة العرضية.[3] فمثلا في ظل الوضع الوبائي السائد (وباء كورونا) عانت بعض الدول من نقص مولدات الأكسجين في المستشفيات، كان لابد للحكومات على غرار الجزائر أن تستجيب بسرعة من خلال شراء المولدات وكذا تحويل نشاطات بعض المصانع إلى محطات إنتاج مادة الأكسجين قصد مواجهة المشكلة الصحية القائمة.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] سالمة ليمام، بارة سمير،المرجع سابق، ص 43.

4- السياسة العامة ذات طابع مجتمعي تموييني: السياسة العامة عند إقرارها يتم تطبيقها بشكل شامل ومماثل على كل الأفراد التي تخدمهم دون تمييز، وهذا يعني أن مخرجات السياسة العامة لا بد أن تطال جميع الأفراد المعنيين بها دون تباين أو تحيز أو تفرقة، بما يجعل الساسة العامة تعكس عملية ذات علاقات وظيفية مع بيئتها أومجتمعها.[1]

5- السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات السطحية: السياسة العامة نتيجة صراع قوى كثيرة فعالة تشكل تكتلا مؤلفا من جماعات المصالح، فالسياسة العامة تتأثر بذلك.[2] ومثالا على ذلك حينما يكون هناك صراع جماعات حول دواء ما، مثل الأنسولين يدور صراع بين جماعة منتجي الأدوية محليا وكذا المستوردين لها، إضافة إلى جمعيات ممثلي مرضى داء السكري، وكذا الصيادلة تتدخل الحكومة لمحاولة إيجاد حلول ترضي الجميع.

6- السياسة العامة اختيار حكومي كالفعل أوعدم الفعل: إن صانعي السياسة العامة يمكنهم وضع سياسة عامة معينة من خلال عدم فعل أي شيء وكأنهم يؤدون شيئا، أحيانا تكتفي الحكومة باستخدام الإشارة هادفة إلى إحداث رد فعل المطلوب الذي يساعد في حل المشكلة دون تدخل مباشر منها، وغالبا ما يكون التدخل مباشر من الحكومة وتحت إشرافها من أولى المراحل إلى أخرها.[3]

6- السياسة العامة تعكس الجدوى السياسية: تعكس هذه الخاصية استشعارا تقويميا قبليا للآثار المتوقعة من السياسة العامة المتخذة قبل البدء بتنفيذها، حيث تشكل الجدوى مؤشرا عاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، فحسب **مايوكان** الذي أشار لفائدة المجال الذي تغطيه السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها،

---

[1] سالمة ليمام،بارة سمير ،مرجع سابق، ص 43.

[2] رياض بوريش، المرجع السابق، ص 137.

[3] عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، المرجع السابق ص35.

بالتركيز على المؤشر التقويمي لجدوى السياسة العامة الذي يقوم على الإجابة على التساؤلات إلى أي مدى تسفر ،أوسوف تسفر هذه السياسة العامة، عن تحقيق النتائج والأهداف الموجودة منها.[1]

المطلب الثالث:عناصر السياسة العامة وأهم مراحلها

اولا:عناصر السياسة العامة: تتكون السياسة العامة من مجموعة عناصر ومكونات، اتفق أغلب العلماء على خمسة عناصر هي كالآتي:

1- مطالب السياسة العامة: تشمل كل ما تطرحه البيئة من انشغالات ومطالب سواء من الشعب أوالأحزاب السياسية أو عينات المجتمع المدني أو النواب، أي كل ما يطرح من الفاعلين الرسميين أوغير الرسميين.[2]

2- قرارات السياسة العامة:وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفون العموميون المخولون بإصدار المراسيم والأوامروالتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.

3- التصريحات الرسمية:وهي تعبيرات رسمية عن سياسة عامة ما، متمثلة في الأوامر الشفهية والتعبيرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسئولين وشعاراتهم التي تعبر عن الأهداف العامة والأغراض المطلوبة تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها.[3]

4- مخرجات السياسة العامة:وهي تلك المؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسة العامة التي تمثل الأشياء المنجزة نتيجة القرارات المتخذة، وتعني ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام به مستقبلا، أي ما يمكن تحويله إلى عملية التنفيذ

---

[1] خليفة فهدي الفهداوي، المرجع السابق، ص 50.

[2] مثنى فارق مرعي العبيدي، **مقاربات نظرية في السياسات العامة**،المنظمة العربية للتنميةالادارية، القاهرة، د ط،2019، ص28.

[3] تامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1،عمان الاردن، 2004، ص15.

عمليا، كما تمثل مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة التي تعبر عن ردود أفعال الحكومة الملزم مع تنفيذها بشكل حقيقي وظاهرة للعيان ويمكن تقويمها وقياسها.[1]

5- عوائد السياسة العامة: والمقصود بها النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أوغير مقصودة، والتي تنجم عن الفعل أ والامتناع عن الفعل[2]،حيث لكل سياسة تنفيذها أثار معينة والناتجة من اتخاذ أوعدم اتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومة ويندرج تحت ذلك العديد من الأسئلة، ماهي النتائج المحصلة، هل حققت الأهداف المرجوة منها.[3]

ثانيا: مراحل رسم السياسة العامة

تمر مرحلة رسم السياسة العامة بمراحل في طبيعتها وتعقيدها ،حيث تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لعدة عوامل أهمها النظام السياسي ونظام الحكم في كل منها، فطبيعة نظام الحكم في كل دولة هي التي تحدد كيفية رسم السياسة العامة، فالدول ذات النظام الديمقراطي والدول ذات النظام الغير ديمقراطي توجد بينهما اختلافات جوهرية، سواء في أسلوب وتحديد المشكلة العامة وإجراءات رسم سياسة عامة ما لحلها، ولعل جوهر الاختلاف يكون في قدر مساهمة المواطن في هذه العملية، فحجم مشاركة المواطن في عملية الصنع في الدول الديمقراطية ليس نفسه في الدول الغير ديمقراطية.[4]

1- مرحلة تحديد المشكلة وتعريفها: يرى " **كلارك كوشر Clarke E Cochra** أن مرحلة تحديد المشكلة أهم مراحل صناعة السياسة العامة مؤكدا على الدور الاخلاقي والايديولوجي في تحديدها اذ تتعدد وتختلف وجهات النظر حول

---

[1] مثى فارق مرعي العبيدي، المرجع السابق، ص 29.

[2] جيمس أندرسون، عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2007، ص12.

[3] ليمام سالمة، بارة سمير، المرجع السابق، ص52

[4] خيري عبد القوي، **دارسة السياسة العامة**، دار الكويت،ط01، سنة 1989، ص 97.

تعريف المشكلة".[1] لذالك الدور الأول لصناع السياسة العامة يتمثل في تحديد المشكلة من خلال مقاييس ومعايير موضوعة سلفا، تقاس على أساسها أهمية المشكلة وضرورة تحرك الحكومة لحلها، فيطرحون جملة من الأسئلة تساعد في توضيح وتحديد طبيعتها، هل هي موضوع سياسة خارجية أم موضوع محلي،هل هي مشكلة جديدة أم امتداد لمشكلة قائمة أصلا؟ وماهو نطاق تأثير هذه المشكلة ؟ و هل هو محدد أو متوقع؟

ويعرف " **أحمد مطلب الحسين** " المشكلة على أنها حالة أو وضع يعزز عدم رضا لدى المتضررين منها بشكل اخص، أو يخلق احتياجات تتطلب استيعابها عن طريق حلول الحكومة، إلا انه ليست كل المشاكل الحاصلة داخل المجتمعات من اختصاص الحكومة وهي المسئولة عن حلها، فنطاق تدخل الحكومة يكون أوسع في النظم الاشتراكية عكس الدول الرأس مالية، التي يتم فيها حل اغلب المشاكل عن طريق قوى السوق وقرارات المؤسسات الخاصة والأفراد ضمن مقاربة حوكمية محضة.[2]

تحليلا لما سبق يمكن القول إن التعريف الصحيح للمشكلة، يمكن صانعها من إيجاد الحلول اللازمة والصحيحة لحلها، إلا أن ذلك يعتمد على العديد من المؤهلات البشرية والمادية والفنية.

2- مرحلة وضع جدول الأعمال أوالأجندة السياسية: بعد تحديد المشكلة وتعريفها تعريفا صحيحا من طرف صانع السياسة العامة يسمح له بالتميز لإدراجها ضمن جدول الأعمال من اجل معالجتها أو يتغاضى عنها ويتركها دون معالجة،

[1] Clarke E. Cochran, Lawrence C. Mayer, T.R. Carr and N. Joseph cayer،amircan public policy، Introduction. 9th Edition, wads worth: congage learning academic resource center.2009،p 09

[2] أحمد مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص 249-250.

وذلك أيضا في نظر العديد من العلماء تعتبر سياسة عامة، فبطبيعة الحال ليست كل المطالب تحظى بنفس الاهتمام من طرف صناع السياسة العامة، فقائمة المشاكل التي يختارها هؤلاء، سواء بمحض إرادتهم أو التي يجدون أنهم ملزمين بها، هي التي تسمى وتدرج ضمن جدول أعمال السياسة.[1]

يعرفها " **داي day**" بأنها "عملية صناع السياسة الرسميين، حيث دورهم هنا يتمثل في تطوير البدائل السياسية في سبيل التعامل مع المشكلات والقضايا المجتمعية واستنباط قرار السياسة العامة من خلال تلك العملية".[2]

وعليه فان تنظيم الأجندة حسب " **خليفة الفهداوي**" يمثل مرحلة حاسمة وخطوة أساسية كبيرة تستدعيها أي قضية في السياسة العامة على اعتبار أن عملية التوصل إلى اتخاذ سياسة عامة تمثل بدورها خطوات مترابطة فيما بينها، تشتمل على التعرف على المشكلة التي في المجتمع وبيئتها، إذ لابد من العمل على إيجاد مكان لهذه المشكلة ضمن أجندة الحكومة.[3]

3- مرحلة صياغة السياسات: تتضمن هذه المرحلة صياغة السياسة العامة في برنامج عمل واضح، يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشكلة موضوع السياسة، ويمكن التعامل مع هذا الموضوع بأسلوب عقلاني فني أوتراكمي والاتجاهات السياسية التي تعتمد عل المفاوضة والضغط والإقناع والمساومة، وذلك حسب طبيعة النظام السياسي والإداري، ففي الأنظمة التمويلية الأكثر مركزية حيث يكون دور الدولة فيها محوريا ولا توجد فيها جماعات ضغط شرعية فاستخدام الاتجاه الفني العقلاني هو السائد. أما في الدول الديمقراطية فان الأساليب السياسية هي

[1] جيمس أندرسون، تر. عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص81.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 235.

[3] المرجع نفسه، ص235.

الغالبة والتي تمزج بين ما هو عقلاني فني وتراكمي سياسي في إطار علمي يخلو من الشخصية والفردانية.[1]

4- مرحلة اختيار البدائل: في هذا السياق يقترح بعض الكتاب الاتجاهات العقلانية للتوصل إلى برامج تحقق الفعالية الحكومية، من خلال تحليل فني شامل لكل خيارات السياسة المعنية ودراسة أثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة، وتركز أساليب التحليل الفني على اختيار البدائل التي تعظم المنفعة من وجهة نظر كمية، في حين يرشح كتاب آخرون الأسلوب التراكمي على أساس انه أكثر عقلانية لاتخاذ القرارات في صنع السياسات وذلك لأنه يسهل من عمليات اتخاذ القرارات ويتيح الفرصة لاستيعاب المصالح السياسية المختلفة.[2]

5- مرحلة إقرار السياسة العامة: تتميز هذه المرحلة باختيار الحكومة لاقتراح واحد باعتباره أفضل بديل لحل المشكلة المطروحة، والمقصود بإقرار السياسة العامة هو إصدارها في شكلها القانوني الذي يكسبها شرعية وقوة الإلزام، ويتخذ إقرار السياسة العامة أشكالا مختلفة تقاس مع طبيعة المشكلة ومستوى القرار العام لعلاجها، فقد تعدد في شكل تصريح من رئيس الحكومة أومسؤول رسمي أوفي صورة قرار وزاري أومرسوم أوقانون.[3]

وتشكل مرحلة إقرار السياسة العامة ضرورة لازمة وسابقة لوضعها وضع التنفيذ، كما أنها عملية سياسية مطلقة، تنطوي على كثير من الإجراءات المعقدة وكثير من التفاوض الذي ينصب على كل العناصر السياسة العامة المقترحة،

[1] أحمد مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص256.

[2] المرجع نفسه، ص257.

[3] خيري عبد القوي، المرجع السابق، ص139.

ابتداءا من تعريف المشكلة إلى الحل المقترح وأسس تقييم الحلول البديلة فتنطوي بصفة عامة على ما يلي:[1]

التأكد من أن الحكومة تتمتع بالسلطة القانونية والتشريعية التي تمكنها من ممارسة حق رسم هذه السياسة العامة.

العمل على تكوين غالبية شعبية بصفة عامة وبين أعضاء السلطة التشريعية بصفة خاصة مؤيدة للسياسة العامة المقترحة

وبطبيعة الحال تختلف خطوات وإجراءات السياسة العامة باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية واختلاف الإيديولوجيات وعلى اختلاف البيئة في جميع المستويات سواء السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

6- مرحلة تنفيذ السياسة العامة: تعد مرحلة تنفيذ السياسة العامة المرحلة أكثر تعقيدا، فهي بمثابة انتهاء المرحلة التشريعية وبداية المرحلة التنفيذية، فبصدور القرار وانتقاله من السلطة التشريعية تصبح السلطة التنفيذية المسئول الأول عن اتخاذ التدابير الأزمة لتحقيق الأهداف المتوخاة مع الالتزام التام إن أمكن بالمبادئ والقواعد التي وضعها المشرع، إلا انه عمليا فيه من الصعوبة بما كان الفصل بين التشريع والتنفيذ، لما في ذلك من التشابك والتداخل لا سيما في بعض الدول العالم الثالث.

وفي هذا الصدد لخص تامر **كامل الخزرجي** في كتابه النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة خطوات عملية لتنفيذ السياسة العامة.[2]

تكليف الأجهزة الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية بمهمة تنفيذ السياسة العامة

أ- وضع الخطط التنفيذية: يقصد بذلك الدراسة المسبقة التي تتوخى وضع البرامج والأساليب والاعتمادات اللازمة وإعداد المستلزمات الضرورية لضمان

[1] خيري عبدالقوي،مرجع سابق، ص 139.

[2] تامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص 170-171-172

الوصول إلى الأهداف، وذلك ما يستبعد أي هامش للخلل أوالفشل ويساعد في توجيه جهود الأجهزة المسئولة عن التنفيذ.

ب- الهيكل التنظيمي: تستدعي الضرورة في هذه المرحلة وضع هيكل تنظيمي يحتوي تحديد كل الخطوات والإجراءات والأساليب والأدوات الضرورية للتنفيذ، مما يساعد على تنفيذ السياسة المحددة وتضمن نجاحها.

ج - ميزانية التنفيذ: تعد خطة التمويل ضرورة حتمية لضمان تنفيذ السياسة العامة ونجاحها ضمن اطارها المحدد،وذلك يتم وفق قرار سياسي يحدد مقدار هذا التمويل ومصدره.

د- توظيف الموارد البشرية: تحتاج الخطط والبرامج لتجميعها على ارض الواقع إلى العنصر البشري لكن توظيف المورد البشري لفعل ذلك، لابد أن يكون مؤهلا يتلاءم مستواه العلمي وقدرته وخبرته العملية مع طبيعة الوظائف والمهام الموكلة إليه، لتوفير الوقت وخفض التكاليف مع ضمان تحقيق الأهداف والغايات المحددة والمنتظرة.

7- مرحلة تقييم وتقويم السياسة العامة: تعد هذه المرحلة مصاحبة لكل المراحل السابقة فتقويم السياسة العامة يجب أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة والتنفيذ وليس كنشاط لاحق ومرحلة أخيرة، بل في غالب الأحيان فإن التقويم قد تؤدي إلى إعادة الدورة التي تبد أبالمشكلة، ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاضلة، لتقرير ما إذا كانت السياسة الحالية تحتاج الى الغاء أوتعديل أوالابقاء عليها.[1]

[1] جيمس أندرسون، تر:عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص 191

وقد تعددت التعريفات لهذه المرحلة:

فـالتقويم حسـب داي DAY: "أن تقـويم السياسـة العامـة يعـد تقـديرا لأثـر السياسـة العامـة، اذ ان تقـويم السياسـة العامـة هـو تقـدير الفعاليـة أو التـأثيرات الكليـة للبرنـامج الوطني ومدى بلوغه لأهدافه".[1]

امـا "**هـاري هـاتري hatry.harry**" "يعـرف التقـويم علـى انـه عمليـة منظمـة تسـتهدف تقـويم النشـاطات الحكوميـة، حتـى تقـدم معلومـات متكاملـة عـن الاثـار بعيـدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية".[2]

فـي حـين " **خليفـة الفهـداوي**" "يـرى بـأن التقـويم السياسـة العامـة يعـد عمليـة اختصاصـية ذات طـابع علمـي تطبيقـي، تهـدف الـى فحـص البـرامج والمشـروعات والعمليـات التنفيذيـة المرتبطـة بالسياسـة العامة،ودراسـة نتائجهـا ومـا يترتـب عنهـا مـن الفوائد والعوائد".[3]

وعليـه يمكـن تعريـف تقـويم السياسـة العامـة بأنهـا عمليـة علميـة وتطبيقيـة مبنيـة علـى القيـاس عنهـا تحديـد مـواطن الضـعف والقـوة للسياسـة العامـة المتخـذة وتقويمهـا عبـر كـل المراحـل مـن اجـل تحقيـق الأهـداف الموجـودة وتفـادي إعـادة نفـس الاخطـاء مستقبلا.

إلا ان هـذه المرحلـة تواجـه العديـد مـن المشـاكل لعـدة اعتبـارات، خاصـة فـي دول العـالم الثالـث بمـا فـي ذالـك الجزائـر تـونس والمغـرب، فمـن خـلال مرحلـة التقيـيم والتقـويم يـتمكن مـن الاجابـة علـى العديـد مـن الأسـئلة مثـل كلفـة البـرامج المتخـذة وكـذا

[1] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 311.

[2] المرجع نفسه، ص311.

[3] المرجع نفسه، ص311.

الفئة المستفيدة وحتى خلفية اتخاذ تلك السياسة، وهذا ما يحاول بعض المسؤولون من صناع السياسات العامة تفاديه لعدة اسباب مقصودة أو غير مقصودة.

وتوضيحا لما سبق في ضوء اشكالية صنع السياسة العامة، يؤكد "**جيمس اندرسونJames Anderson** "ان السياسات العامة هي نتاج تفاعل أدوار متعددة وعناصر متداخلة ومراحل مركبة ومعقدة"[1]، تختلف حدة التفاعل والتعقيد من نظام الى اخر ومرتبط ذلك بعدة محددات وظروف لعل اهمها، بيئة صنع السياسة العامة فالبيئة في الجزائر مثلا ليست ذاتها في المغرب والبيئة في تونس ليست نفسها في مصر والامثلة لا حصر لها.

المطلب الرابع: الفواعل الرسمية والغير الرسمية ودورها في صنع السياسة العامة

نظرا للتعقيد والتشابك الذي يميز عملية صنع السياسة العامة يستدعي مشاركة العديد من الاطراف منها ما هورسمي وغير رسمي، حيث الرسمية تتمثل في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية اضافة الى الجهاز الاداري، اما الفواعل الغير رسمية متعددة نذكر منها مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، الراي العام، اضافة الى المنظمات الدولية الغير حكومية.... الخ.

أولا:الفواعل الرسمية:

1- السلطة التشريعية: تقوم البرلمانات في كل دول العالم بدور رئيسي وفعال، يتمثل في التشريع وباختلاف مسمياتها تتشكل هذه الهياة من خليط بين منتخبين ديمقراطيين ومنهم معينين بقرارات غير ديمقراطية كمجالس الثورة ما نجده في دول العالم الثالث خاصة الدول الافريقية منها والتي تعاني من الانقلابات.[2]

لكن ما هو مألوف والديمقراطي في التشريع السياسات العامة يتم داخل البرلمان المنتخب، في الجزائر مثلا يتم تشريع ومناقشة كل ما يتعلق بصنع

[1] جمس اندرسون، تر: عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص 199.

[2] احمد مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص 233.

السياسة العامة داخل البرلمان بغرفتيه الصغرى والكبرى **(المجلس الشعبي الوطني، مجلس الامة)** إذ البرلمانيين هم الذين لديهم السلطة القانونية للتشريع وهذا ليس في الجزائر فقط وانما عرف دولي معمول به رغم الاختلاف في بعض الاجراءات التشريعية، وهذا مرده دائما الاختلاف في شكل النظام السياسي والبيئتين الداخلية والخارجية.

2- الجهاز التنفيذي: غالبا الجهات التنفيذية العليا في الدولة كمجلس الوزراء، الا ان دوره في عملية صنع السياسة العامة يختلف باختلاف الدول من الناحيتين الدستورية والقانونية، فغالبا ما تقع سلطاته تحت مراقبة الجهاز التشريعي وهذا في الدول ذات النهج الديمقراطي.

وأحيانا اخرى قد يكون هذا الجهاز من صناع السياسة العامة الاساسيين الذين يمنحهم الدستور الحق في التشريع دون الرجوع الى السلطة التشريعية، وفي احيانا اخرى يعطي الدستور عملية التشريع شكلا تشاركيا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما هو الحال في بعض الدول العربية كمصر مثلا.[1]

3- الجهاز الاداري: لا يختلف اثنان حول دور البيروقراطيين في صياغة ومناقشة السياسة العامة بل هناك من يرى ان الادارة لها القدرة على صنع السياسة العامة مثل ما لها القدرة على اعاقتها.[2]

ففي دول العالم الثالث كتونس أو الجزائر أو غيرها من الدول المتشابهة تساهم الادارة في عرقلة وإعاقة صنع السياسة العامة وتنفيذها أكثر من تفعيلها وتسهيل عملية صنعها، وهذا من أولى المراحل والمتمثلة في دورها في تقديم المعلومات الكافية والصريحة حول المشكلة الى غاية مرحلة التنفيذ والتي تعد الادارة فيها المنفذ المباشر والمسؤول عن نجاحها أوفشلها.

[1] أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص 235.

[2] جيمس اندرسون، تر: عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص60.

بينما العكس تماما في الدول المتقدمة حيث تلعب الاجهزة الادارية دور الفاعل والمفعل الأول في عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها بالشكل المخطط له مسبقا، وهذا راجع لعده اعتبارات من بينها الكفاءات البشرية المؤهلة والارضية المعلوماتية الدقيقة والصحيحة، اضافة الى الاهم من ذلك الارادة السياسية الحقيقية.

4- الجهاز القضائي: ان دور هذا الجهاز مهم جدا في عمليات صياغة وصنع وتنفيذ السياسات العامة وعبره تقرر المحاكم الدستورية النصوص وعدم تعارضها مع القوانين المعمول بها دستوريا في كل المراحل التي تمر عبرها السياسة العامة،فالمحكمة حين يختلف في تفسير اختيار ما، هي من تقرر تبنيه أورفضه، هذا بغض النظر عما ان كانت تخدم جماعة ما ولم تخدم الأخرى.[1]

لكن أثناء تحليل دور الجهاز القضائي تطرح اشكالية متمثلة في متى يستطيع الجهاز القضائي لعب دوره الاساسي والحقيقي كفاعل رسمي مشارك في صنع السياسة العامة ؟، ولا شك ان العديد من الدول الغربية وحتى الآسيوية من تملك الاجابة على هذا السؤال فمن خلال استقلالية القضاء استطاعت هذه الاخيرة ان تكون من بين الدول الاكثر تقدما وفي جميع المجالات وهذا ما تفتقر اليه دول العالم الثالث حيث استقلالية القضاء تعاني بشكل عام، أما عن دوره في مجال السياسات العامة فلا وجود له في مشهد يعكس السلوك اللاحوكمي المنتهج.

ثانيا: الفواعل الغير رسمية:

1- جماعات الضغط : هي عبارة عن جماعات منظمة لها اهداف موحدة ومقصودة تسعى الى تحقيقها من خلال الضغط السياسي على صناع السياسة العامة الرسميون، تحرص على التأثير في قرارات الحكومة من خلال الأساليب

[1] جمس اندرسون، تر: عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص 61 .

المشروعة والمسموح بها قانونا، حيث تمثل جماعات المصالح همزة وصل بين الحكومة والمواطنين، فمن خلال أعضاء هذه الجماعات وبحكم الخبرات المكتسبة إزاء قضايا معينة، تسعى الى تحويل المطالب الى قضايا ذات اهمية تلفت نظر صانعي السياسة العامة، كما تمتلك جماعات الضغط الاموال الكافية للتأثير في محتويات السياسة العامة، إضافة إلى ذلك تعتمد الحكومة على جماعات المصالح لتنفيذ سياستها العامة من خلال التفاعل والتعاون بين هذه الجماعات والحكومة.[1]

2- الأحزاب السياسية: يرى " **ابشر الطيب**" ان الحزب السياسي" بانه تكوين لمؤسسة سياسية تجمع افرادا لهم رؤى متجانسة، يسعى بكل الطرق المشروعة لان يكون له تأثيره الفعل في ادارة الشؤون العامة"[2] وهو كيان سياسي معتمد يملك أعضاءه نفس الافكار والتوجهات للوصول الى السلطة بغرض التغيير المنشود.

ولأحزاب السياسية ثلاثة انظمة في النظم السياسية المعاصرة

أ- نظام الحزب الواحد:ويكون فيه النشاط السياسي حكرا على حزب واحد مثال **الدول الشمولية** على **كوريا الشمالية وكوبا.**

ب-نظام الثنائية الحزبية: تكون فيه ممارسة السلطة السياسية من قبل حزبين متناوبين على ذلك أحدهما يمثل الحكم والاخر يمثل المعارضة، إلا انه لا يضع حاجزا امام شرعية الاحزاب المغايرة الاخرى، ومن بين الامثلة على ذلك حزبي العمال والمحافظين في بريطانيا.

ج-نظام التعددية الحزبية:يقوم هذا النظام على تعدد الاحزاب لكن هذا لا يمنع من وجود حزب مسيطر، وأحيانا يكون فيها ائتلاف بعض الاحزاب لتشكيل الحكومة، ويعد نظام التعددية الحزبية توجه العديد من الدول النامية على غرار الجزائر منذ

[1] فهمي خليفه الفهداوي، المرجع السابق، ص 222-223.

[2] حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، المرجع السابق، ص 161.

سنه 1989 وهذا لاحتواء كل التوجهات السياسية وتفادي الاقصاءات، إذ انه للأحزاب السياسية أثر مباشر في وضع وتنفيذ السياسة العامة.

فالحزب السياسي حينما يصل الى السلطة تعكس برامجه وخياراته وافكاره التنموية لحل المشاكل الماثلة أمامه.

أما إذا كان الحزب في المعارضة فانه يمثل رقابة سياسية دائمة لتوجهات واداء السلطة التنفيذية سعيا لكشف الاخطاء واقتراح البدائل، وبذلك يؤثر في محتويات السياسة العامة ذلك حينما يحصل الحزب المعارض على نسبة اغلبية برلمانية لكي يتم تعيين العديد من اعضائه ليكونوا جزءا من الحكومة المشكلة.[1]

والتي ستكون المسؤول المباشر عن صنع السياسات العامة وعليه تخلو محتويات السياسات العامة من بصمات الاحزاب السياسية الاخرى، بغض النظر عن طبيعة نظمها وتوجهاتها وبيئتها.

3-المواطن: إن مشاركة المواطن في عملية صنع السياسة العامة محدودة وغير مؤثرة وليس في دول العالم الثالث فقط ربما حتى في الدول الاكثر ديمقراطية فعادة ما يهمل دور المواطنين اثناء مناقشة كيفية صنع السياسة العامة وصياغتها ويبقى دوره محدود،يتوقف عند تقديم مطالبه ومشاكله.[2]

إلا أن هذا الاهمال في كثير من الاحيان يضر بمحتويات ومردودية السياسات العامة، ما دفع بالكثير من دول العالم لاسيما المتقدمة منها، الى الانتباه الى أهمية اشراك المواطن في رسم السياسات العامة فأصبح بإمكان المواطن ان يشارك في التموين وفي مناقشة السياسات العامة، بل ويمكنه أيضا الاطلاع على التعديلات الدستورية والتصويت عليها، وهذا في إطار التوجهات الجديدة فيما أصبح يعرف بالديمقراطية التشاركية.

---

[1] حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 164، 165.

[2] جيمس اندرسون، تر: عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص 67.

الا ان ذلك لا ينفي وجود دور للمواطن في صنع السياسة العامة حتى في الدول ذات الانظمة الشمولية حتى ولم يظهر ذلك جليا، حيث انه في الكثير من الاحيان نجد ان محتويات السياسات العامة هي انعكاس لمطالب شعبية بحتة،ويمكن ملاحظة ذلك عندما يكون غليان شعبي فاقم على بعض السياسات يدفع بالنظام الحاكم الى وضع سياسات عامة جديدة من شانها امتصاص ذلك الغضب في إطار ما يعرف بتحقيق الرضا العام والامثلة على ذلك عديدة ولا حصر لها.

4- المجتمع المدني: هناك عدة تعاريف للمجتمع المدني اذ عرفه "**لاري جاي دياموlarry jay diamond**" بانه يشتمل على المواطنين الذين يعملون بصفة جماعية وفق مجموعة من القواعد المشتركة لتحقيق اهداف مشتركة، ويحتاج هذا الكيان الى حماية قانونية من طرف النظام السياسي للقيام بادواره بفعالية.[1]

في حين عرفه " **ورغت جوردنWright Jordan**" بانه " منظمات منفصلة عن الدولة تتكون من مجموعة من الافراد يهدفون الى حماية مصالح وقيم معينة، تتمتع هذه الاخيرة بالاستقلال الذاتي، وتمثل الوسيط بين الدولة والمواطنين".[2]

ويكمن دور مؤسسات المجتمع المدني في اعداد الدراسات وتقديم الرؤى والاقتراحات لصناع السياسة العامة والمواطنين في نفس الوقت، بناءا على المعطيات والمعلومات المتاحة له، فمن خلالها يستطيع المواطن المشاركة في صنع السياسة العامة والاعلان عن رأيه فيها.

حيث تحتوي هذه المؤسسات وتعمل على دراسة المطالب والمشاكل الماثلة ثم طرحها على صناع السياسة العامة من اجل معالجتها، ولا يتوقف دور مؤسسات المجتمع المدني عند هذا الحد بل ترافق الحكومة في مراحل الصنع لغاية مرحلة

---

[1]Larry Diamond, Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation, in:Journal of Democracy, Vol.5, N°3, (July1994 p 06 ،

[2] محمد مجدان،**المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07, العدد02, 2020، ص 57.

التقييم والتقويم وذلك للوقوف على نجاعة السياسات العامة المتخذة واقتراح تعديلات إذا تطلب الامر ذلك.[1]

لكن يؤدي المجتمع المدني ادواره إذا ما توافرت لديه الشروط اللازمة ولعل اهمها الاستقلالية كما اسلفنا الذكر، فالمجتمع المدني في الدول الديمقراطية يلعب دور المشارك في صنع السياسة العامة والمراقب لكل مراحلها، بينما في دول العالم الثالث وبحكم التبعية للحكومة والنظام السياسي ككل يبقى دوره شكلي ولا يقدم اي اضافة للمجتمع، فبدلا ما يدافع على المواطنين ويوصل اصواتهم ومشاكلهم لصناع السياسة العامة، يناور ويماطل خدمة للحكومة والنظام القائم وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها ضعف استقلاليته المادية.

غير أن هذا ليس في كل دول العالم الثالث فالعديد من الدول العربية على غرار الجزائر، انتبهت للدور الفعلي والايجابي الذي يمكن ان يقوم به المجتمع المدني في جميع المجالات، فسارعت لسن قوانين جديدة على غرار **قانون 2012** الذي يشجع على تشكيل الجمعيات والمؤسسات المدافعة عن المواطن في كل المجالات. إلا أن ذلك بقي غير كافي يحتاج الى هيكلة شاملة تفعل ادوار المجتمع المدني أكثر، وهذا ما اكد عليه الرئيس الجزائري **عبد المجيد تبون** منذ توليه الحكم سنة 2019، حيث ركز في جميع خطاباته على ضرورة الاعتماد على المجتمع المدني كشريك رئيسي في العمليات التنموية.

5-القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا محوريا هاما في عملية التنمية الشاملة، إذ أصبح شريكا اساسيا في عمليات صناعة السياسات العامة منذ ظهور مقاربة الحوكمة، حيث أكدت التجارب على ان القطاع العام غير قادر على تحمل اعباء السياسات التنموية لوحده.

[1] مثنى فاروق مرعي العبيدي، المرجع السابق، صفحة 105.

ويقول في هذا السياق المستشار السياسي في مجال التنمية الصناعية والتمويل بالبنك الدولي "**برنارد دي فرلز Barend a de vries** " "ان القطاعين العام والخاص تجمعهما علاقة ترابطية وتكاملية حيث لايمكن لاحدهما ان يقود عمليات التنمية لوحده"[1].

المطلب الخامس: مستويات السياسة العامة وأنواعها

اولا:مستويات السياسة العامة:

بطبيعة الحال لا تشارك كل الفواعل الرسمية والغير الرسمية سالفة الذكر في كل عمليات صنع السياسات العامة، انماعلى حسب مستوى السياسة العامة محل الصنع، وفي هذا الإطار هناك اتفاق من قبل العلماء على وجود ثلاثة مستويات على اساس مستوى المشاركة ونطاقها ومجالاتها وهي كالاتي:

1-المستوى الكلي: السياسة العامة الكلية هي تلك السياسة التي تثير انتباه شرائح وقطاعات كبيرة من المجتمع، ويتجلى عن ذلك تباين في وجهات النظر ويتسع فيها نطاق النقاش، حيث تنتقل من مستواها الجزئي الى مستواها الكلي الواسع، ما يعطيها صفة التشابك والتعقيد ومشاركة العديد من الفواعل الرسمية والغير رسمية. كأعضاء البرلمان والحكومة والأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الاعلام، بالشكل الذي يعبر فيه كل فاعل عن موقفه اتجاه القضية التي تمثل السياسة العامة.[2]

وما يميز السياسة العامة الكلية عن باقي السياسات في انها شاملة تمس أكبر شرائح المجتمع تتسم بالوضوح ويشارك في عملية صنعها أكبر قدر من الفواعل بما في ذلك الحكومة وكذا اهميتها البالغة.

---

[1] Barend a de vries puluc policy and the private sector finance e developmente septembre 1981 p 11

[2] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 59.

2- المستوى الجزئي: السياسة العامة الجزئية هي تلك السياسات التي لا تشكل محاورها اهمية لدى عموم المجتمع ما دامت لا تعيق المصلحة العامة ،حيث ان هذه السياسات الجزئية تحظى باهتمام محدود كالأفراد أوالشركات للحصول على قرارات حكومية تعود عليها بالنفع، مثل سعي شركة أجنبية معينة الى اعفائها من الضريبة على الدخل أو النشاط لمده زمنية معينة. وعلى عكس السياسة العامة الكلية فما يميز السياسة العامة الجزئية أنها عدد المشاركين فيها محدود وحتى عدد المستفيدين منها محدود أيضا، اضافه الى محدودية نطاقتها ومجالاتها الا أنها محل اهتمام صناع السياسة الكلية خاصة الفواعل الرسميون منها، وهذا لاحتمالية انتقالها من مستواها الجزئي الى الكلي.[1]

ثانيا:انواع السياسة العامة:

1-السياسة الاستخراجية: يرى "**غابرييل آلموند Gabriel Almond** " أن كل الانظمة السياسية حتى البسيطة منها تستخلص مصادرها من بيئاتها[2]، حيث هناك العديد من المصادر يستحيل توفيرها من خارج البيئة الداخلية ففي الحرب مثلا أو في حالة السلم يستخلص النظام السياسي خدماته العسكرية من ابناء الوطن وذلك من خلال ما يعرف في كثير من دول العالم بالخدمة الوطنية والامثلة عديدة في هذا السياق. غير ان المصادر المادية تبقى الاهم بالنسبة للأنظمة السياسية المعاصرة. وحسب ما هو شائع هنالك استراتيجية واحدة بأشكال مختلفة لاستخلاص هذه المصادر. فحسب "**آلموند almode**" دائما تبقى الضرائب هي السبيل لذلك

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص60.

[2] غابريال آلموند، بنغهام باويل الابن، تر: هشام عبد الله، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر**، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، د ط،1998 ،ص198.

فمن خلالها تستخلص الاموال والسلع من افراد نظام سياسي معين،دون تلقي مقابلها منافع فورية أومباشرة.[1]

لكن تختلف استراتيجية استخلاص المصادر من خلال الضريبة في فعاليتها باختلاف الانظمة السياسية، فحينما ننظر لقوانين الضرائب وقدرة النظام على فرضها في الدول الغربية، نجد أن الضريبة حقا تشكل مصدرا مهما ولا تستثني كل من شملته القاعدة القانونية في هذا السياق، ويعاقب من توجه له تهمة التهرب الضريبي بل وتصبح قضيته قضية رأي عا. بينما في الدول السائرة في طريق النمو على غرار الجزائر، تونس والمغرب مثلا.لا تشكل الضريبة ذلك المصدر المهم حيث العوائق والعراقيل متعددة دون استغلال هذه الاستراتيجية بالشكل اللازم ونذكر منها:

- فشل في احصاء الاموال والثروات.
- الثغرات القانونية واستغلالها من طرف المعنيين بالضريبة كإشكالية تنفيذ الاحكام في هذا السياق.

عموما للسياسة الاستخراجية أهمية القصوى يستحيل للنظام السياسي الاستمرارية لكونها تحقق العديد من الاغراض بالغة الاهمية نذكر منها ما يلي:[2]

حماية الاقتصاد الوطني.

- ديمومة تدفق الموارد المالية لإدارة الشأن العام.
- توجيه الاقتصاد نحوقطاعات مستهدفة.
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

[1] غابريال آلموند، بنغهام باويل الابن، تر: هشام عبد الله ،المرجع السابق، ص190.

[2] حاجي عبد الحليم، **السياسة العامة قراءة في المفهوم**، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01،2021، ص72.

2-السياسة العامة التنظيمية :يقصد بالسياسة العامة التنظيمية هي تلك السياسة المتبناة من اجل الحفاظ على النظام العام للدولة، وتتمثل في مجموعة من النصوص والقوانين التنظيمية، لغرض توجيه سلوك الافراد والمجتمعات والتحكم في طريقة القيام بأنشطة معينة،وبذلك فان هذا النوع من السياسات يحد من حرية الجماعات الموجهة لها السياسة، وذلك لتجفيف كل منابع السلوكاتوالتصرفات التي يمكن ان يكون لها اثار سلبية على المجتمع[1].

كسياسات حماية المستهلك مثلا في الجزائر توجهت الحكومة مؤخرا الى سن قوانين جديدة لمكافحة سلوك المضاربة، الذي أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، وسياسة الضرائب على بعض الشركات كشركات التبغ والكحول مثلا من أجل التقليل من استهلاك هذه المنتجات والأمثلة في هذا الإطار لا حصر لها.

تعتبر السياسة التنظيمية الوظيفة الاهم التي يجب على النظام السياسي القيام بها،وبدونها لا يمكنه الاستمرار بال لأكثر من ذلك، ربما تصبح الدولة امام حتمية الانهيار فالسياسة العامة التنظيمية ركيزة تسيير الشؤون العامة وحماية المصالح الفردية والجماعية

3-السياسة التوزيعية: تشمل توزيع القيم والمنافع بشكل عام على عامة المجتمع بطريقة تتيح لكل فرد من افراد المجتمع حق الاستفادة منها وذلك من خلال القيام داخل المجتمع الحكومة بتسخير كل انواع الاموال والسلع والخدمات والامتيازات للأفراد داخل المجتمع. يتم قياس الاداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنه حجم القيم الموزعة مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع بمختلف شرائحه وايجابيات السياسة العامة المتخذة مدلولها اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع.[2]

وتنطوي سياسة عامة اخرى تحت السياسة العامة التوزيعية اسمها خليفة الفهداوي سياسة اعاده التوزيع وتمثل تلك السياسة العامة التي تقضي اعادة النظر في توزيع الدخل

[1] أحمد مصطفى الحسين،المرجع السابق، ص37.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص74.

وجعله لصالح فئات من ذوي الدخل المنخفض أوالمحدود كما وتمثل خيارا تفصيليا انه الحكومة خلال لسياساتها العامة من اجل تحقيق بعض الامتيازات المادية لجماعات معينه من المجتمع على حساب جماعات اخرى.[1]

وتمثل السياسة العامة التوزيعية تمثل اشكالية كبيرة داخل مجتمعات العالم الثالث،اذ نجد ان اغلب مطالب شعوب هذه الدول، تتمثل في العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بمختلف انواعها سواء كانت قيما مادية أومعنوية. وفي هذا دلالة واضحة على وجود خلل داخل الانظمة السياسية حال دون وجود الرؤية الشاملة والعادلة بين افراد والجماعات المجتمع الواحد، بغض النظر عن ما اذا كان ذلك مقصودا أوغير مقصود. مما استدعى اسقاط أنظمة وتغييرها، وتوجه انظمة اخرى الى تغيير سياساتها العامة وايجاد ميكانيزمات واستراتيجيات تهدف الى تحقيق توزيع عادل وشامل، من خلاله يستفيد كل فئات المجتمع ويضمن استمرارية النظام.

4-السياسة العامة الرمزية:هي سياسات عامة موجهه لفئات معينة في المجتمع، لأصحابها ميزات خاصة تميزهم عن غيرهم بشيء ما، كالقومية أو البطولة أو اللغة مثلا، تشمل انشاء المتاحف واقرار الاجازات في الاعياد الوطنية. تزيد هذه السياسات من الترابط بين أفراد المجتمع لذالك تحظى باهتمام صانع القرار وتلقى اهتمامها من الاعلام.[2]

والأمثلة على ذلك عديدة ففي الجزائر مثلا نجد اهتماما بالمجاهدين لا متناهي من خلال، المنح والتكريمات في الاعياد الوطنية والعطل والاعياد مدفوعة الاجر، التغطية الاعلامية للحدث الوطني كيوم الاستقلال وثورة نوفمبر وغيرها من الاعياد الوطنية. ومثال ذلك ايضا، اقرار اللغة الامازيغية لغة رسمية في البلاد وجعل تاريخ الثاني عشر من يناير عيدا وطنيا.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع السابق، ص 64.

[2] حاجي عبدالحليم، **السياسة العامة قراءة في المفهوم**، المرجع السابق، ص75.

واهتمام صانع السياسة العامة بهذا النوع من السياسات مقصود ويلقى اهتمام لدى الحكومات وذلك لأهميتها وعائداتها الايجابية، حيث تساهم السياسات العامة الرمزية في[1]:

- رفع درجة الحس الوطني.
- الاعتزاز والفخر بالهوية المجتمعية.
- الولاء للوطن.
- حفظ الرموز الوطنية من الاندثار.
- خلق الترابط بين افراد المجتمع الواحد.
- تفادي الاقصاءات الفئوية.
- حماية الحقوق الدينية والعرقية واللغوية.

[1] حاجي عبد الحليم، المرجع السابق، ص76.

المبحث الثاني: الحوكمة دراسة في المفهوم

يعد مفهوم الحوكمة مفهوم مستجد على الساحة العلمية والعملية، إذ ترعرع في كنف العلوم الاقتصادية أولا. ثم تم توظيفه في القطاع العام مطلع تسعينات القرن الماضي، حيث اصبح يشكل المنقذ للكثير من الحكومات التي عانت من العجز التنموي لعدة عقود تلت استقلالها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرض لعدة عناصر أهمها ماهية الحوكمة ونشاتها وتطورها، إضافة الى الاسباب والعوامل المساعدة في ظهورها سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، لتحديد مفهومها الاجرائي ومدى اهميتها ونجاعة المبادئ والحلول التي جاءت بها قصد تطوير عوائد السياسات العامة لاسيما التنموية منها، وما اذا كانت تتناسب وخصوصيات الدول محل الدراسة(الجزائر، المغرب، تونس).

المطلب الأول: نشأة الحوكمة:

اولا: مراحل تطور المفهوم

ظهر مصطلح الحوكمة في بداية الثمانينات في عالم الشركات، وذلك نتيجة للتناقض الحاصل بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، حيث تعرضت مجموعة من المنظمات والشركات العالمية في الولايات المتحدة الامريكية لفضائح مالية دفعت بها الى اعلان افلاسها[1] .كالشركة الامريكية للاتصالات "ارنون Enron وأزمة شركةWilson" لتشاركها في ذلك عدد من اسواق دول جنوب شرق آسيا على غرار ماليزيا واليابان، وهو ما ادى الى تعاظم الآثار الاقتصادية

[1] عبد القادر محمود محمد الاقرع، دور الحوكمة في مكافحة الفساد في الدول العربية بعد ثورات الربيع العربي، مركز صالح كامل الاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر، العدد الثاني والعشرون، ص 18 ص 310.

والاجتماعية السلبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النصف الثاني من الثمانينات.[1]

ليدل كل ذلك على القصور في آليات الشفافية والحوكمة في المؤسسات والكيانات المتأثرة، وافتقار ادارتها الى الممارسة السليمة في الرقابة والاشراف ونقص الخبرة والمهارة. والتي اثرت بالسلب في كل من ارتبط بالتعامل معها، سواء بشكل مباشر أوغير مباشر. وعلى إثر ذلك لا يمكن ان تبقى المجتمعات في منأى عن ذلك، فالفشل اقتصادي يلقي بظلاله على كل المجالات الاخرى لاسيما الاجتماعية والسياسية، لتجد الدول نفسها أمام تحدي التنمية الشاملة المستدامة.

وذالك ما دفع بالدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية العالمية،إلى تبني مقاربة حوكمية تشمل جميع الابعاد الاقتصادية والسياسية لتحسين ظروف المجتمعات وتنميتها.

شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين نشاط غير مسبوق اذ ركزت الجهود الدولية على مفاهيم الحوكمة ومكافحة الفساد والدور الذي يلعبه كل منهما في شرعية الحكم، وتحقيق التنمية المستدامة وارساء الامن والاستقرار في المجتمعات[2]، إذ يرى "**جون غراهام وتيم بلانتر** ***Tim Plumptre & John Graham*** " في هذا السياق أن "الحوكمة الحقيقية والفعلية ممكن أن تعالج مشاكل ذات اهمية تكون حتى الحكومة فشلت في التعامل معها لعدة اسباب، كعدم الاختصاص او تفضيل عدم الاستجابة حماية للمصالح خاصة". والامثلة حول

[1] بركات سارة، الزايدي حسيبة، ملتقى وطني حول **حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري**، يوم 06ماي 2013.

[2] محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيد ومكافحة الفساد**، منظور واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، سنة 2014، ص 37.

ذالك متعددة كقضايا المناخ، اذ غالبا ماتلعب الجمعيات المختصة بالبيئة الدور الابرز في هذا الاطار.[1]

إزداد الاهتمام بموضوع الحوكمة وآلياتها بداية القرن الواحد والعشرون حيث توالت المؤتمرات والمنتديات وابرمت العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن.

ففي مقر الامم المتحدة بتاريخ جويلية 2001 تم الاتفاق على أسس التفاوض للوصول الى صك دولي لمكافحة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، بالاعتماد على قرار الجمعية العمومية رقم 51/61 ديسمبر 2000، الذي دعا اللجنة المخصصة للتفاوض الى وضع اتفاقية واسعة وفعالة لمكافحة الفساد.

وفي 2001 ايضا عقدت منظمة الامن والتعاون في أوروبا، منتداها الاقتصادي في مدينة براغ تحت شعار الشفافية والحكم الرشيد في الامور الاقتصادية، وفي نفس العام عقد كذالك المنتدى العالمي الثاني لمكافحة الفساد وصيانة النزاهة في مدينه لاهاي في هولندا، كما عقد في مدينة براغ ايضا المؤتمر الدولي العاشر لمكافحة الفساد.[2]

بعد ذلك توالت المنتديات ليعقد في سنه 2003 المنتدى العالمي الثالث والمؤتمر الحادي عشر لمكافحة الفساد في كوريا الجنوبية، وفي سبتمبر من نفس العام انهت اللجنة المخصصة للتفاوض اعمالها ووضعت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي اقرتها الجمعية العمومية في اكتوبر لتوقع في ديسمبر على هذه الاتفاقية في المكسيك قرابه 100 دولة، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2005 وفي سبتمبر 2006 عقد المؤتمر الأول للدول الاعضاء في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ،بعد ذلك تم انعقاد المؤتمر الثاني للدول المشاركة دائما في

---

[1] *Tim Plumptre & John Graham*، Governance and Good Governance: International and Aboriginal Perspectives، *Institute On Governance December 3, 1999*،*p 05*

[2] محي الدين شعبان توق، المرجع السابق، ص 37

اندونيسيا، ليعقد المؤتمر الثالث سنة 2009 والمؤتمر الرابع سنة 2011 بمدينة مراكش بالمغرب في حين عقد المؤتمر الخامس سنة 2013 بالنمسا.[1]

رافق هذا الزخم الدولي الساعي الى ارساء مبادئ الحوكمة من اجل تحسين ظروف المجتمعات، اهتماما اعلاميا من طرف اهم الصحف والقنوات التلفزيونية العالمية.

حيث تناولت اهم الصحف، مواقف المنظمات الدولية من موضوع الحكم الراشد،لا سيما موضوع شرطية المساعدات الدولية مقابل الالتزام بمبادئه الحكامية، كمكافحة الفساد والشفافية والمسائلة والمشاركة.

ثانيا:العوامل المساعدة على ظهور مفهوم الحوكمة:

يعد مصطلح الحوكمة كباقي المفاهيم، نتاج لتغيرات وتطورات حديثة واقعيه تزامنت معها مساعي واجتهادات فكرية، حيث طرح في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية وخارجيه وفي هذا السياق يمكن الإشارة الى عدة عوامل كان لها الدور الاكبر في ظهور المفهوم[2]:

- تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستوى الدولي .
- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان.
- عولمة اليات وافكار اقتصادية وتعاظم دور القطاع الخاص.
- شيوع ظاهرة الفساد عالميا، وهذا ما ادى الى ضرورة التفكير في انتهاج اليات تجعل من الانظمة أكثر شفافية.
- ظهور مفاهيم جديدة للتنمية، خاصة خلال العقد الاخير من القرن الماضي.
- تعاظم الاهتمام بالديمقراطية وارساء مبادئها.

[1] محي الدين شعبان توق ،مرجع سابق، ص37.

[2] سليمة بن الحسين، **دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد10، سنة 2015، ص184،183.

1-العوامل الاقتصادية:

تعددت العوامل الاقتصادية المساعدة في ظهور مصطلح الحوكمة لعل اهمها ما يلي[1]:

الازمات المالية والاقتصادية العالمية والتي شكلت ازمة ثقة في المؤسسات التي كانت تنظم الاعمال والعلاقات القائمة بين مؤسسات الاعمال والحكومة.

– تصاعد الفساد داخل كبريات الشركات الامريكية على غرار شركة انرون وغيرها.

– مساعي الشركات المتعددة الجنسيات للسيطرة على الاسواق العالمية،من خلال إقتصاديات العولمة ما دفع بالتحول من الأسواق الوطنية للاقتصاد العالمي المنفتح.

– الرغبة في الانتقال من اسلوب الادارة العامة القائم على احترام الاقدمية والتدرج الوظيفي، الى الإدارة الحديثة المبنية على الكفاءة والنتائج.

– نجاعة مصطلح الحوكمة في مجالات ادارة الاعمال، مما دفع بالتفكير نحو توسيع توظيف هذه المقاربة داخل باقي المؤسسات القائمة على الشؤون العامة للمجتمع.

2– العوامل الاجتماعية:[2]

تعددت العوامل الاجتماعية التي لعبت دورا هاما في ظهور مفهوم الحوكمة منها ما يلي:

– رغبة الهيئات المانحة للمساعدات التنموية، في تحسين برامجها في الدول النامية والتي ظلت بها مؤشرات التنمية منخفضة.

– عدم التزام العديد من الدول ببرامج الاصلاح، واستفحال ظاهرة الفساد بها.

– نقص التفاعل والتواصل بين الحكومات والمواطنين، وتقيد الحكومات بالعملية الادارية على حساب علاقتها بالمواطن والانصات لاهتماماته. مما استوجب ضرورة

[1] النزاهة كمدخل للحوكمة الرشيدة، الموقع :www.undp-aciacorg.pdf تم التصفح من الموقع بتاريخ 2022/05/29

[2] سليمة بن الحسين، المرجع السابق، ص 186.

وجود ممثلين لهؤلاء المواطنين، فيما يعرف بالمجتمع المدني واشراكه في رسم السياسة العامة.

– العولمة التي ادت بفقدان الحكومات سيطرتها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبروز لاعبين جدد كالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

3– العوامل السياسية:

إن بروز مفهوم الحوكمة رد ايضا العديد من العوامل السياسية من بينها[1]:

–ظهور اساليب جديدة لرسم السياسات العامة وصناعه القرار، فبعد ما كانت الدولة لوحدها لها الحق في التسيير شؤون المجتمع اصبحت اطراف اخرى تشارك في ذلك كالمجتمع الصرفي والقطاع الخاص به.

– أزمة الثقة التي تولدت بين المجتمع والحكومة نتيجة فشلها في تحويل الاصلاحات الاقتصادية الى نتائج ملموسة، تغدي المصلحة العامة للمجتمع وتحقق التنمية كهدف استراتيجي.

– فشل أغلب عمليات التحول الديمقراطي وعدم استجاباتها بطريقة ايجابية لتطلعات الشعوب، وذلك يرجع لتغلغل الافكار التسلطية لدى بعض الانظمة.

– تفشي الفساد داخل هياكل العديد من دول العالم، لاسيما بالدول السائرة في طريق النمو.

– تعاظم المناداة بعولمة القيم الديمقراطية والانسانية التي دعت اليها ودعمتها العديد من دول العالم والمنظمات العالمية.

[1] بوزيان العربي، جلطي غانم، **مفهوم الحوكمة، عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخدامها**، مجلة المالية والاسواق، المجلد 08، العدد02، سنة2021، ص432.

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة

من الصعوبة ضبط مفهوم الحوكمة كونه مفهوما لينا، فالحوكمة متعددة الابعاد تختلط فيها القوانين والاتجاهات والمعتقدات والسلوك البشري، لكننا سنحاول تكييف التعارض الموجود وفقا لما وراء الموضوع الذي ندرسه.

اولا:التعريف اللغوي للحوكمة:

أصل كلمة يونانية مشتقة من **Kobenan** ثم انتقل الى اللاتينية **Gumbinnen** لتثبت في اللغة الانجليزية**Gouvernance** منذ عدة قرون، لتظهر في اللغة الفرنسية في الاعوام الاخيرة.[1]

أما في اللغة العربية فاختلفت المسميات كالحوكمة أوالحاكمية أوالحكمانية. واتفقت في المعنى الذي يدل فيها على أن الطرق والاساليب التي تدار بها الشؤون العامة للدولة، وبذلك هي تتشارك مع حوكمة الشركات في الدعوة الى الشفافية والافصاح، الا ان الحوكمة تمثل ايضا طريقة عمل الحكومة في ادارة شؤون الدولة، اضافة الى الجهات المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة.[2]

ثانيا:التعريف الاصطلاحي للحوكمة:

1- الحوكمة في برنامج الامم المتحدة الانمائي:قدم البرنامج تعريفا عميقا للحوكمة، حيث يُنظر إلى الحوكمة على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لإدارة شؤون البلدان على جميع المستويات، اذ تشترط هذه العملية توفر المؤسسات والاليات التي يعبر

[1] عثماني يحيى، **الحوكمة الادارية علاج الفساد**، مجلة روافد، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 84.

[2] بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة**، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67/ 68، 2014، ص 174.

من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، في مقابل التزامهم بواجباتهم[1].

2- مقاربة البنك الدولي للحوكمة: يعرف البنك الدولي الحوكمة بانها التقاليد والمؤسسات، التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة معينة في قطاع أومنطقة معينة من اجل الصالح العام، ويشمل ذلك عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على ادارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية بغية تحقيق التنمية.[2]

3- تعريف الحوكمة وفق الوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةUSAD :عرفت الحوكمة على انهاقدرة الحكومات على ادراة شؤونها بكفاءة وفعالية حيث تكون خاضعة ومفتوحة للمشاركة مع المواطنين ضمن نظام تسوده الديمقراطية.[3]

4- تعريف الحوكمة وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE :عرفت الحوكمة على انها توظيف السلطة السياسية وتطبيق الرقابة على تسيير الموارد في المجتمع، من اجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.[4]

5- عرفت الأمم المتحدة:الحوكمة على انها ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع، باتجاه تطويري تنموي، اي انها الحكم الذي تقوم به قيادات سياسة منتخبة واطارات ادارية ملتزمة، بتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين وتحسين

---

[1]Thomas Weiss, «Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges,» *Third World Quarterly*, vol. 21, no. 5 (2000), pp 797

[2] ياسمين خضري،**الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، المفهوم والقياسات الدولية والمحلية، تطبيق الحالة المصرية**، مجلة دراسات، المجلد 17، العدد 04, 2015, ص 62,53.

[3] محمد عبد الرحمن حسن احمد، **الحوكمة الرشيدة كمتغير في تحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلي**، مجله كليه الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة القيوم، العدد 20، ص 322.

[4] قطوش بشرى،جنوحات فضيلة، **دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد01، 2018، ص89.

حياتهم ورفاهياتهم، وذلك من خلال اشراكهم في جميع القرارات التي تعنيهم وتهمهم.[1]

6- **تعريف لجنة الحوكمة العالمية** : عرفت الحوكمة بأنها مجموع الطرق التي يدير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة، حيث تتميز هذه العملية بالاستمرارية والتعاون بين المصالح المتعارضة والمتنوعة لتحقيق الاهداف المشتركة مستمرة يمكن من خلالها توفير مساحة لتحقيق التعاون بين المصالح المتعارضة أو المتنوعة.[2]

7-التنمية الإنسانية العربية عرفت الحوكمة على انها الطريقة التي تعزز من خلالها رفاهية الانسان، وتقوم على توزيع قدرات البشر وخياراتهم وحرياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اضافة الى ذلك يضيف التقرير ضرورة تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، لاسيما الفئات الاكثر فقرا وتهميشا، حيث تكون الجهات المسؤولة عنه مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع افراد هذا الشعب[3].

كانت هذه أبرز التعاريف لمصطلح الحوكمة من طرف اهم المنظمات الدولية، لاكن بالرغم من اختلاف وتعدد زوايا الرؤية اثناء تناولها للموضوع، غير ان ما يمكن تأكيده اشتراكها في العديد من الاهداف لاسيما الهدف الحوكمي والتنموي.

---

[1] نريمان بالطيب، **حوكمة الاصلاحات السياسية، حالة تونس بعد 2011**، المجلة الجزائرية للأمنوالتنمية، المجلد69، العدد16، سنة2020، ص 273.

[2] Thomas, Ibid., p797

[3] محمد عبد الرحمان حسن، المرجع السابق، ص 322.

ايضا ستحاول الدراسة استعراض اهم تعاريف الحوكمة من طرف اهم المفكرين والدارسين للمفهوم:

يعرفها" **جيمس روزنو jame.n.rosnae**" في كتابه " الحوكمة في القرن الواحد والعشرين بقوله:«نستخدم مصطلحات الحوكمة للدلالة على آلية قيادة النظام الاجتماعي، وكذلك هي أعمال تسعى لتوفير الامن والازدهار والتماسك وتحقيق المطالب واستمراره النظام»، بعبارة اخرى تعني كل انشطة الحكومات كما تمثل العديد من القنوات التي تمر من خلالها الأوامر، لتحقيق الاهداف المسطرة وتوجيه التعليمات الصادرة والسياسات المتبعة.[1]

وفقا " **لجون بيار JonPierre** " فالحوكمة تدل على الحفاظ على التنسيق والتماسك بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الاغراض والاهداف المختلفة، بما في ذلك المؤسسات السياسية وجماعات المصالح والمنظمات الغير حكومية.[2]

أما" **كانمان** Kahneman **وماتارازي** Materazzi" بالنسبة لهما فالحوكمة تشتمل الممارسات المؤسسية التي تطبقها السلطات في بلد ما، من اجل الصالح العام ويشمل ذلك عملية اختيار القائمين على السلطة.[3]

في حين يرى "**فرانشي** franchi"ان الحوكمة تمثل الطريقة التي يساهم بها المسؤولون والحكوميون والمؤسسات الحكومية والغير حكومية في رسم السياسات

[1] وليد سليمان، فوزي نور الدين، **المقاربة النظرية للحوكمة الديمقراطية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03 , 2021، ص 552.

[2] المرجع نفسه، ص 552.

[3] ياسمين خضري، المرجع السابق، ص53.

العامة، وتوفير المنتجات والخدمات العامة في اشارة الى ضرورة جودة العلاقة بين الافراد والحكومة لضمان التمثيل والفاعلية والعدل والمساواة".[1]

أما " **عالية عبد الحميد عارف** " :عرفت الحوكمة على انها" الهيكل والقواعد والعمليات التي تؤثر على ممارسة السلطة، والتي تضمن مشاركة جميع الفاعلين لاسيما المجتمع المدني، وكذا ضمان الحوار الدائم واتاحة المعلومات ومصداقيتها، اضافة الى المساءلة والفاعلية والموائمة، باعتبار ذلك اهم الدعائم الأساسية للحوكمة".[2]

ثالثا: التعريف الاجرائي الحوكمة: هي منظومة متكاملة من القوانين والتشريعات والآليات والادوار يشارك فيها كل من الحكومة بمختلف مؤسساتها والمؤسسات والكيانات الغير حكومية بما في ذلك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، من اجل هدف جوهري يتمثل في تفعيل التنمية سواء تنمية قطاعية أوشاملة.

المطلب الثالث: مبادىء الحوكمة ومكوناتها

اولا: آليات الحوكمة: تعتمد الحوكمة على جملة من الآليات في تطبيقاتها على السياسات العامة منها مايلي:

1-المشاركة: ان تداول مفهوم المشاركة بمفهومها الواسع من قبل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة كان خلال ستينات القرن الماضي، واستمر ذلك الى غاية التسعينات حيث بدأ التفكير الجدي من جديد في هذا المفهوم، حيث عقد في فبراير سنه 1990 مؤتمر دولي حول المشاركة الشعبية في عمليات صنع

[1] بسام بن عبد الله البسام، **الحوكمة في القطاع العام والتنمية الشاملة والمشتركة**، المجلة العربية للإدارة، العدد 3 سبتمبر 2021, ص 05.

[2] عالية عبد الحميد عارف، **دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمسائلة، دلالات من خبرات دولية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 13،العدد 01، جوان 2014، ص 214.

السياسات العامة للدولة من اجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث شارك في المؤتمر عدة دول الافريقية ووكالات ومنظمات غير حكومية.[1]

وهي ان يتاح لجميع افراد المجتمع المشاركة في صنع واتخاذ القرار وضمان حرية التعبير والمشاركة بكل اشكالها وانواعها وآلياتها، سواء من خلال جمعيات المجتمع المدني أوالقطاع الخاص وعلى جميع المستويات بدء باختيار الحكومات الى المساهمة في صنع القرارات على المستوى المحلي.[2]

2-الشفافية: تعد ثاني آلية حوكمية بعد المشاركة والتي تعني اظهار المعلومات الخاصة بالسياسات والبرامج، التي تعني افراد المجتمع بما في ذلك اسباب تبني تلك السياسات وظروف صنعها والاطراف المشاركة فيها والأغلفة المالية المخصصة لها والاهداف المتوقعة منها وغير ذلك من معلومات من شانها تحقيق الاهداف الاستراتيجية المسطرة التي تحقق رفاهية المجتمع.

ويرى" **فيتو تانزي Vito Tanzi**" أن الشفافية تقوم على التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات وبموجبها تحدد الادوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وفقا لآلية محددة، يطلع عليها الجمهور وتحدد فيها المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة، وكذالك السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، اذ تكمن أهمية الشفافية في تسهيل العمل الرقابي الذي يعزز الحوكمة ويضاعف فعاليتها.[3]

---

[1] بلواضح عبد العزيز، **الحوكمة والموازنة العامة للدولة لتحقيق اهداف**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03, العدد 01, مارس 2012, ص161.

[2] محمد ناصر باسم، **دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، دراسة تحليلية لمؤتمر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في اللجنة العربية السعودية**، مجلة جامعة ام القرى للعلوم النزاهة والدراسات الإسلامي، العدد 77، جويلية 2019، ص 560.

[3] بلواضح عبد العزيز، المرجع السابق، ص161.

3- المسائلـــة: والتـي تعنـي أن يكـون صـناع القـرار ومتخـذوه فـي كـل مـن الحكومـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني مسـؤولين أمـام الشـعب والمؤسسـات ذات العلاقـة، وكـذلك أمـام مـن يعنيـهم الأمـر ولهـم مصلحـةّ، والمسائلـة لا تقتصـر على المؤسسات الرسمية بل تتعدى ذلك لتشتغل القطاع الخاص والمجتمع المدني.[1]

فكـل المسـؤولين ملزمـين بتفسـير أفعالهـم للمـواطنين، وأن يتحـملوا نتـائج هـذه الأفـعال والقـرارات سـواء كـانوا مـوظفين أووزراء أومشـرعين أوقضـاة[2]، وطالمـا شـاهدنا ذلـك فـي الـدول الأكثـر ديموقراطيـة فالعديـد مـن الـوزراء فـي الـدول الاسـكندنافية تـم اقالتـهم عـن طريـق كشفـهم مـن خـلال آليـة المساءلـة، حيـث تعتبـر هـذه الأخيـرة قيمـة جوهرية في الحوكمـة وبدونـها تفقد مقاربة الحوكمة فعاليتها.

4-حكـم القـانون: تتطلـب الحوكمـة أطـر قانونيـة عادلـة يـتم تنفيـذها بشـكل محايـد كمـا أنهـا تتطلـب حمايـة كاملـة لحقـوق الإنسـان بمـا فـي ذالـك حقـوق الاقليـات[3]، حيـث لا يمكـن للمـواطنين المساهمـة بشكـل كامـل وفعـال فـي كـل مظـاهر الحيـاة السيـاسية والاقتصـادية والاجتمـاعية إلا مـن خـلال مبـدأ حكـم القـانون، والـذي بواسطتـه يـتم تحديـد طـرق إحتكـام المـواطنين للدولـة لتمكيـنهم مـن الدفـاع عـن حقوقهـم ومصالحـهم.[4]

وهـذا بتوضـيح القـوانين وشفافيتهـا وانسجـامها فـي التطبيـق، فـي انعـكاس لاسـتقلالية القضـاء، اذ تعتبـر أهـم مبـادئ الحوكمـة، فمـن خلالـها ترسـخ مبـادئ الديموقراطيـة والتـي بـدورها تسـاعد وتمكـن مـن تحقيـق التنميـة الشـاملة، وذلـك مـا يشـكل

---

[1] ياسر عبد الوهاب، **مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في تطوير نظام الادارة المحلية**، مجلة دراسات، المجلد 19، العدد01، يناير 2018، ص 204

[2] محي الدين شعبان توق، المرجع السابق، ص 77.

[3] P. Chavan, "Good Governance: Indian Context", Golden Research Thoughts, May2013, Vol. 2 Issue 11, Special section p 02

[4] محي الدين شعبان توق، المرجع السابق، ص76.

تحدي كبير بالنسبة لدول العالم الثالث على غرار دول شمال افريقيا كالجزائر وتونس والمغرب حيث انتشر الفساد في فترة ليست بالبعيدة(قبل ماعرف بثورات الربيع العربي) داخل اروقة المحاكم واصبحت الحقوق مهضومة في صورة عكست مدى ضعف الدولة .

5-الاستجابة والتوافق: أي الاستجابة للمطالب وحاجات المواطن دون استثناءات، ضمن أطر زمنية محددة ومعقولة، بما يتوافق مع حاجات المواطنين وردود أفعالهم[1]. حيث يتوجب على المؤسسات الحكومية أن تحول فكرها من القرارات الفردية الى تحقيق الانسجام بين أصحاب المصلحة ومشاركة الأفراد في القرارات التي تخصهم وفق الأولويات والحاجات التنموية ومراعات الخصوصيات على جميع الأصعدة.[2]

6-الكفاءة الفعالية: ويقصد بها قدرة المؤسسات المعنية بصناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات، على استخدام مواردها وامكانياتها المختلفة بما في ذلك الموارد المادية والبشرية، بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الوقت المحدد.[3]

7-الرؤية الاستراتيجية: والتي تقتضي قدرة الدائرة الحكومية على التكيف مع المتغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،وذلك من خلال خلق نوع من التوازن بين الأهداف على اختلافها والمصالح القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى.[4]

---

[1] شاهد محمد عبيد السائد محمد رباعية، **درجة تطبيق الحوكمة في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية واهم معيقاتها**، مجلة جامعة القدس للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد05، العدد13، جويلية2020، ص16.

[2] محمد ناصر صايم، مرجع السابق، ص561.

[3] سليمة بن حسين، المرجع السابق، ص 191.

[4] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام**، الاصدار الثاني، 2017، الأردن، ص 19. https://mop.gov.jo تم التصفح من الموقع بتاريخ 2022/06/05.

ثانيا:مكونـــات الحوكمـــة: تتشـكل الحوكمـة مـن أطـراف رسـمية فـي صـورة الحكومـة بمختلف مؤسساتها وأطراف غير رسمية منها المجتمع المدني والقطاع الخاص.[1]

1-**الحكومـــة** :تعـد الحوكمـة اهـم طـرف فـي المقاربـة الحوكميـة حيـث تعنـى بتـوفير اهـم المتطلبـات التـي تحتاجهـا هـذه الاخيـرة، حتـى يتسـنى لهـا احـداث الاثـر فـي محتويـات السياسـات العامـة بهـدف تغييـر الواقـع التنمـوي خصوصـا فـي الـدول الناميـة، اذ ان الحكومـة مسـؤولة عـن رفـع مسـتوى فعاليتهـا بالدرجـة الأولـى علـى اعتبـار ان ذلـك مبـدا حـوكمي يجـب تـوافره كأولويـة. اضـافة الـى ذلـك فالحكومـة هـي مـن تضـمن حـق مشـاركة كـل الاطـراف بمـافي ذلـك الغيـر رسـمية فـي رسـم وتنفيـذ السياسـات العامـة وتقييمهـا، زيـادة علـى ذلـك هـي المسـؤول الأول عـن اعـلاء سـلطة القـانون وضـمان حـق المساءلة لباقي الاطراف اضافة الى محاربة الفساد.

وعليـه يمكـن القـول أن نجـاح العمليـة الحوكميـة مـن عدمـه مـرتبط الـى حـد بعيـد بمـا تقـوم بـه الحكومـة فـي هـذا الشـأن، اذ أنهـا معنيـة فـي كـل مراحـل الحوكمـة وطـرف رئيسي في ذلك.

2-**المجتمـــع المـــدني:** تعـد منظمـات المجتمـع المـدني طـرف غيـر رسـمي رئـيس فـي الرؤيـة الحوكميـة، حيـث انهـا تشـكل الوسـيط بـين الحوكمـة والمواطن،حيـث تعمـل علـى نقـل طلبـات المـواطن الـى الحوكمـة، كمـا تسـاهم فـي تعبئـة جهـود المـواطنين، بشـكل فـردي أوجمـاعي بغـرض المسـاهمة الفعليـة فـي تكـريس المبـادئ الحوكميـة المتبنـاة، وذالك من خلال:

- تعبئـة جهـود المـواطنين بهـدف المشـاركة فـي صـنع القـرارات والتـأثير فـي السياسات العامة.

[1] زهير الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003، مصر، ص14.

- ترسيخ ثقافة الديموقراطية لدى المواطن من خلال اكسابه ثقافة الحوار وتقبل الاختلاف والمشاركة في كل ما يهمه مع الاطراف الاخرى بما فيها المسؤولين.
- نشر المعلومات والسماح بتداولها بين المواطنين بهدف تعزيز المساءلة والشفافية.
- حمل المواطنين على المشاركة في عمليات تنفيذ وتقييم السياسات التنموية التي تهمه بشكل مباشر وليس الاكتفاء بتقديم المطالب فقط.

2-القطاع الخاص: تعطي الحوكمة للقطاع الخاص اهمية كبرى اذ يعتبر أحد مكوناتها من خلال تفاعله مع الحكومة والمجتمع المدني، وهذا ما جعل الدول تركز على اعادة هياكلها الاقتصادية وتوفير البيئة المساعدة على تقويتها، إذ ذلك ما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية ومنه الى التنمية الاجتماعية وصولا الى التنمية الشاملة.

ثالثا:أهداف الحوكمة:

اهداف الحوكمة متعددة نذكر منها:

- إدامة حالة شرعية في المجتمع.
- توفير الحياة الكريمة للموطنين.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين.[1]
- تمكين المجتمع المدني من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تبادل الخبرات والمعارف بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.
- بناء مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام قانون الانسان.[2]

[1] عبد القادر محمود، محمد الاقرع، المرجع السابق، ص 312.

[2] ياسر عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 202.

– منع استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، من خلال الحد من الوساطة والمحسوبية.

– تعزيز وتعميق التمسك بالقوانين والمبادئ والمعايير المعمول عليها.[1]

– تحقيق مبدا النزاهة والعدالة والشفافية في استخدام السلطة وممالك الدولة.

– المساعدة في تحسين القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية.

– تنميه المجتمعات على جميع الأصعدة والمجالات، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– حماية حقوق الانسان كحق المشاركة في صنع القرار والحياة السياسية.

– ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية في المجتمعات والدول النامية.

كانت هذه اهم مبادئ الحوكمة والتي تنوعت وتعددت بتعدد مقاربات المنظمات الدولية المتطرقة لمفهوم الحوكمة، وكذا تعدد الدارسين للموضوع واختلاف بيئاتهم، الا انه ما يمكن ملاحظته أثناء تحليلنا لمتغير الحوكمة هو اتفاق كلي حول هدف التغيير وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

[1] ياسر عبد الرحمن، **الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق**، مجله الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 08, العدد 02، 2018، ص 189.

المبحث الثالث: ماهية التنمية

يطمح الإنسان بطبعه الى العيش الكريم ومن أجل ذلك يسعى إلى تغيير وضعه من حال الى حال افضل، ومن هذا المنطلق تعتبر التنمية بالنسبة له غاية ووسيلة في الآن ذاته، ولأهميتها الانسانية البالغة سعى المهتمين بسبل تغيير أوضاع المجتمعات لاسيما المتخلفة والفقيرة منها، الى التنظير في هذا الإطار والذي طالما شكل ذالك جدلا واسعا.

إذ طرحت اشكالية بالغة فيما إذا كانت هذه النظريات التنموية اخذت خصوصيات مجتمعات العالم الثالث بعين الإعتبار أم اهملت ذلك، وهل ذلك الاهمال مقصودا لخدمة أجندات معينة أم كان ذلك عفويا، لذالك سنحاول من خلال هذا المبحث الغوص قدر الامكان في ماهية التنمية، لمعرفة ظروف نشأتها وتحديد مفهومها، وأهم متطلباتها وأهدافها.

المطلب الأول:نشأة مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من بين اهم المفاهيم العالمية التي ظهرت في القرن العشرين، وقد كان بروزه بشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية، غير ان هذا الظهور كان غير مكتمل المعنى وغير واضح الحدود[1]. ففي البداية كانت التنمية كمصطلح له مدلول اقتصادي محض، حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على تطوير ذاته باستمرار، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة

[1] أمال توهامي، **الاعلام الصحي والتنمية الشاملة، قراءة في المفهوم وتحديات العلاقة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد47، جوان2017، ص301.

لأعضائه، واشباع تلك الحاجات عن طريق آليات وسبل رشيدة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[1]

وبالتالي كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية ان هذا المدخل يمكن من خلاله تحسين ظروف الحياة العامة للناس. خاصة بعد استقلال العديد من دول العالم الثالث، غير ان دراسة البلدان النامية في تلك الفترة أوضحت محدودية مفهوم التنمية، الذي يختزل التنمية في النمو لاقتصادي السريع.

حيث شهدت البلدان النامية عدة معدلات نمو للدخل القومي قريبة جدا من المعدل الذي حدده الخبراء كمعدل مرغوب فيه تحقيقه وهو **06%**، ومع ذلك بقيت المستويات المعيشة فيها متدنية جدا، على عكس ما كان متوقعا من اصحاب المفهوم الاقتصادي للتنمية.[2]

فالدول التي حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل، زادت فيها الهوة بين طبقة الاغنياء والفقراء، كما زادت نسبة المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الانسانية هذا من جهة، من جهة أخرى لم توقف العديد من الدول النامية في تغيير مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي رغم النموالاقتصادي السريع الذي شهدته.[3] كما تفاجئ أنصار التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية، فوفقا لبيانات ومؤشرات أواخر الثمانيات تمكنت العديد من الدول النامية من تحقيق تقدما ملحوظا في عدد من المجالات ذات العلاقة بإشباع الحاجات الاساسية ، حيث ارتفعت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلى فوق 65% في الجزائر والمغرب وتونس بنسب متقاربة.

---

[1] ناصر عارف، مفهوم التنمية، المرجع السابق، ص 101

[2] ابراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، مصر، ط 01، سنة 2001، ص14.

[3] المرجع نفسه، ص15

في ظل عجز المفهوم الاقتصادي للتنمية في تغطية جميع جوانب الحياة وانطلاقا من خبرة الخمسينات والستينات تحركت صيرورة مفهوم التنمية نحو توجهات أخرى جديدة، مؤداها انه يمكن إحداث التغيير وتحقيق الأفضل، لاسيما تحسين المستويات المعيشة رغم عدم بلوغ مستويات دخل فردي وقومي مرتفع نسبيا.[1]

ومن هنا بدأ التحول من الاهتمام بالنمو الاقتصادي، إلى قضايا كالتفاوت والعدالة الاجتماعية وزادت الأصوات المنادية إلى ضرورة ضبط القدرات لاسيما التوزيعية منها، للتغلب على الفقر وموجات المجاعة والأمراض. في ظل التناقض المسجل والفشل التنموي المسجل في العديد من الجوانب لدى أنصار المقاربة الاقتصادية للتنمية دفع بالباحثين والدارسين لمتغير التنمية الى إعادة تشخيص اسباب التخلف وخلصوا لعدة أسباب ساهمت في ذالك ونذكر منها ما يلي:

– بنية الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية وطبيعتها.

– طبيعة العلاقات القائمة التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة والتي لطالما اتسمت بعدم التكافؤ والاستغلال وبروز مصطلح التبعية

– علاقات القوى التي تنشأ من وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية، وتحدد توزيعا معينا للسلطة حيث تحدد قوى اجتماعية معينة وتمنح لها صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

وبالتالي ما يمكن استنتاجه أن كل الظروف السالفة الذكر الي عاشها المفهوم ساعدت على صقل مفهوم أوسع للتنمية، حيث لم يختصر مفهوم التنمية في النمو الاقتصادي وبرزت أدوار اخرى مؤسسية وهيكلية وثقافية وسياسية، وفي

[1] ابراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص15.

منتصف السبعينات ظهر مفهوم جديد للتنمية عرف بالتنمية الشاملة الذي يقصد به تلك العملية التي تشمل جميع ابعاد حياة الانسان والمجتمع، وتغطي مختلف المجالات والتخصصات[1]. حيث دعت الضرورة في دول العالم الثالث آنذاك الى الاهتمام بكافة المجالات والسعي الى تحقيقها مع التنبه للبعد الانساني واعتباره جوهر العملية التنموية، اذ شكل الغاية والاداة في الوقت نفسه، ومن هذا المنطلق كان لازما على المهتمين بموضوع تنمية العالم الثالث دمج التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، لتمثل التنمية كل الجوانب بطريقة تكاملية.

وعليه يمكن القول ان مفهوم التنمية الشاملة جاء نتاجا للجدل الذي كان قائما خلال مرحلة الخمسينات والستينات، والتغيرات العالمية التي دفعت نحو حتمية تطوير المفهوم ليتجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة لمفهوم التنمية، مما فسح له المجال ليعم جل المجالات بهدف تنميتها. غير انه فتح مجالا اخر للجدل وذلك لتشعب المفهوم، مما ادى الى ظهور مفاهيم اخرى للتنمية خلال نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، كالتنمية البشرية والتنمية المستقلة والتنمية المستدامة، لكن كل هذا التسابق المفهوماتي لم ينفي ضرورة شمولية التنمية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الشاملة:

أولا:تعريفات التنمية الشاملة

1–التعريف اللغوي للتنمية: في اللغة العربية نجد ان كلمة تنمية هي مصدر مشتق من الفعل المزيد نمى بتشديد الميم المفتوحة، وهو فعل يستلزم ان يتبع مفعول به. اما كلمة نمو فهي مصدر مشتق من الفعل نما وهو فعل مجرد ثلاثي تفتح فيه الميم دون تشديدها، كما ان هذا الفعل يتبع بفاعل ولا يستلزم ان يتبع بمفعول به. وعليه فإن القاموس العربي يميز بين مدلول الكلمتين فنمو الشيء يعني

[1] امال توهامي، المرجع السابق، ص 301.

[2] المرجع نفسه، ص301.

زيادته أوتغييره الى حال اكبر أو احسن. اما تنمية الشيء ففي معناها فعل واحداث النمو وبالتالي يكون النمو نتيجة للتنمية وليس العكس، فمقتضيات التنمية وافعالها تؤدي الى النمو[1].

أما في اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية مثلا فالاختلاف يعد واضحا في التعبير اللفظي عن الكلمتين،حيث في اللغة الانجلزية فكلمة النمو تكتب **Growth** أما كلمة التنمية فتكتب **Developement** وفي اللغة الفرنسية نجد كلمة نمو تكتب **Croissance** أما كلمة تنمية فتكتب **Développement**، وهذا الاختلاف في النطق والكتابة بين الكلمتين مؤداه اختلاف في المعنى ايضا ،حيث أن كلمة نمو تعني التغيير الايجابي من الناحية الكمية، والذي يتم تلقائيا أو ذاتيا أما كلمة تنمية فتعني الارادة الفاعلة والمحدثة للنمو.[2]

2-التعريف الاصطلاحي للتنمية الشاملة: يعد مفهوم التنمية بشكل عام والتنمية الشاملة بشكل خاص، من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال، سواء من قبل الباحثين أومن قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المهتمة، وتضاعف الاهتمام من قبل المجتمعات النامية بهذا الموضوع باعتباره أداة فعالة لمواجهة التخلف القائم في جميع المجالات.

حيث عرفتها **هيئة الامم المتحدة** في الستينات من القرن العشرين على انها تلك العملية المرسومة والمحددة لتقديم المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، واعتمادا في ذلك على اشراك المجتمع المحلي وتقبل مبادراته كما انها العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية

[1] عبد الله صعدلي، **الامن في إطار المفهوم الشامل للتنمية**، مجلة الفكر الشرقي، المجلد3، العدد 1، 1994، ص15.
[2] المرجع نفسه، ص15.

والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[1]

وفي تعريف آخر للتنمية الشاملة عن **هيئة الامم المتحدة:** هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اقتصادي واجتماعي للناس وبيئتهم، والاعتماد على المجهودات الحكومية ومجهودات المواطنين، على ان تكتسب كل منهما القدرة اكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[2]

ويرى **سعد الدين ابراهيم** ان التنمية الشاملة، نمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كميات معينة بشكل كامل متوازن وشامل، ووضع لتعريفه ثلاثة عناصر رئيسية:[3]

– التنمية عملية داخلية، حيث كل مقوماتها الاصليةوالمهمة موجودة داخل الكيان نفسه، وحسب العوامل الخارجية مجرد عوامل مساعدة.

– التنمية متعددة الطرق والاتجاهات بتعدد كياناتها وكذا الامكانيات الكامنة في كل كيان.

– التنمية عملية ديناميكية ومستمرة. كما أضاف شرطين يراهما **سعد الدين ابراهيم،** لازمين لعملية التنمية هما:[4]

– ازاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الامكانيات الكامنة في ذلك الكيان

– توفير الآليات التي تساعدعلى نمو وتطور هذه الإمكانيات.

---

[1] ايمان فتحون، **التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر**، اطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة 1، 2017، ص06.

[2] محمد عبد الهادي احمد، **دور الاعلام الداعم والمساعد لبرامج التنمية الشاملة**، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد الخامس، 2010، ص159.

[3] المرجع نفسه، ص 160

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن خلال تعريفه هذا يتضح لنا انه يشير الى ضرورة اعتماد المجتمعات والدول الراغبة في تحقيق التنمية الشاملة خاصة دول العالم الثالث، على قدراتها الخاصة سوءا المادية أو البشرية في ازاحة كل العراقيل المثبطة لذلك مع مراعاة خصوصية ذلك الكيان، مع العمل بشكل مستمر وديناميكي ومنسق بين كل المجالات.

يعرف "**شوداكchoudak** " التنمية الشاملة بأنها "عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية أواجتماعية أوثقافية أوغيرها" في حين يرى " **والت روستو walt.rostow**" "أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السياسات التقليدية السائدة فيها وتبني الخصائص والمزايا السائدة في المجتمعات المتقدمة"[1] في اشارة الى ضرورة الانفتاح على المجتمعات المتقدمة واستيراد الافكار والسلوكات والسمات التي تساعد في الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم.

أما **الخليفة الكواري** فيعرف التنمية الشاملة في كتابه **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** على أنها "عملية ارادية ذات جوانب متعددة ومتكاملة، تحتاج الى توفير الآليات والميكانيزمات اللازمة والكافية لبعدها الاستراتيجي وهدفها التطور الحضاري".[2]

يعرف **محمد توفيق صادق** التنمية الشاملة بأنها "عملية مجتمعية تراكمية معقدة تتميز بالتفاعل من العديد من الروابط والعوامل الاجتماعية والاقتصادية

[1] سعيد فكرون، **واقع واشكالية التنمية بالمجتمعات النامية**، مجلة علوم الانسان والمجتمع،المجلد 02، العدد03، سبتمبر 2013، ص107.

[2] علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد اعضاء مجلس التعاون وتكاملها مع جبهة الاقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1986، ص193.

والسياسية والادارية، الانسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية ،مثيرا الى الظروف التي تتم فيها هذه العملية المجتمعية وأهميتها".[1]

وبناءا على هذا التعريف يمكن القول ان عملية التنمية الشاملة تتم على قدر عال من التعقيد والتشابك والتفاعل بين جميع المجالات والجوانب، وأساس هذا التفاعل التأثير والتأثر المتبادل، مع مراعاة كل الظروف المحيطة بهذه العملية ابتداءا من وفرة الامكانيات والمتمثلة اساسا في القدرات البشرية ومدى كفاءتها وكذا القدرات المادية اضافة الى عامل الزمن وعوامل اخرى عديدة.

أما التنمية الشاملة عند **حامد الفرنشاوي** هي "احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بطريقة تضمن التحسن المتزايد في نوعية حياة لكل افراده، بمعنى الدفع من قدرة المجتمع على الاستجابة على الحاجات الاساسية، بسبل وآليات أكثر رشادة لاستغلال الموارد المتاحة لإشباع تلك الحاجات".[2]

3-التعريف الاجرائي: نستنتج من التعاريف المتعدد للتنمية الشاملة أنها عملية معقدة يميزها التشابك بين عدة حلقات والتفاعل بين عدة كيانات رسمية وغير رسمية في كل المجالات لاسيما الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية، بهدف تحسين اوضاع المجتمعات لاسيما المتخلفة منها.

ثانيا:أهداف التنمية الشاملة:

1-الأهداف الاقتصادية

- **زيادة الدخل القومي:**والمقصود به الدخل الحقيقي وليس النقدي فقط،أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، غير

[1] ابراهيم العسل،**التنمية في الاسلام، مفاهيم ومناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدارسات للنشر والتوزيع، بيروت ، 1996، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص63.

أن هذا الهدف رغم أهميته لم تستطيع العديد من الدول العالم الثالث مواكبته وهذا بسبب عدة صعوبات اهمها عدم القدرة على التحكم في النموالسكاني .

– **رفع المستوى المعيشي:** لا يمكن رفع مستوى المعيشة الا من خلال العمل على رفع متوسط دخل الفرد فكلما كان متوسط الدخل مرتفع كلما ارتفع المستوى المعيشي، وكلما كان منخفض كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة، وهذا أيضا له علاقة بالزيادة السكانية وسبل ضبطها والتحكم فيها.[1]

– **تقليل التفاوت في الدخل:** يعتبر هذا الهدف من بين أهم الأهداف التنموية في المجال الاقتصادي، حيث يعتبر إشكالية كبيرة بالنسبة للدول المتخلفة والتي عجزت حقا عن توزيع الدخل والثروات بين أبناء الشعب الواحد بطريقة عادلة، حيث تستحوذ فئة معينة من المجتمع على الجزء الكبير من الثروات،وتحقيق هذا الهدف الإلزامي ليس لتحقيق التنمية الاقتصادية فقط إنما التنمية الشاملة ككل فبعده اجتماعي وسياسي أيضا.[2]

– **تعديل التركيب النسبي:**فالاقتصاد القومي بحاجة إلى التنويع لتحقيق الاكتفاء والتكامل، حيث أن اعتماد دول العالم الثالث على قطاع واحد في اقتصادها الذي هو قطاع المحروقات ،جعل من اقتصاد هذه الدول ضعيفة في الكثير من القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، بينما في جهة المقابلة العديد من الدول المتقدمة اعتمدت التنويع في اقتصادها، ساعد ذلك على تقدمها وجعلها قوة اقتصادية بين اقرانها من الدول.

---

[1] أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة مصر ،2014، ص29.

[2] بن حمو فايزة، **المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع،العدد03،سنة2015،ص108.

وبالتالي على دول العالم الثالث إذا أرادت تقوية اقتصادها وتنميته، فعليها تبني مقاربة التنويع الاقتصادي كضرورة حتمية ورؤية استراتيجية تساعد في تحقيق التنمية الشاملة.

2- الأهداف الإجتماعية:[1]

- تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية بالتعاون واداء الواجب واحترام القانون.

- تعميم فرص التعليم وتحسين نوعيته، ودفع الأفراد إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية من خلال التعاون والتضامن فيما بينهم لحل مشكلاتهم المشتركة .

- معالجة المشكلات المحتملة كالهجرة من الريف إلى المدينة، والتي قد تؤدي الى الخلط بين العرف السائد والخاص بكل كيان.

- ايجاد ادوار اجتماعية جديدة لأفراد المجتمع، بغرض تحويله من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم اجتماعيا وماديا

ايضا من بين الاهداف نجد:[2]

- اتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية، في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها .

- تزويد الأفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين المستويات المعيشية.

- محاولة احداث تغيرات اجتماعية تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والبشري بما يضمن للمجتمع بقاءه ونموه.

---

[1] هناء حسن سدحان البدري، **المعوقات الاجتماعية لدور المرأة في التنمية الاجتماعية، دراسة اجتماعية**، مجلة القدسية للعلوم الانسانية، المجلد 16، العدد 02، 2013،ص475.

[2] طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية، المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، د ط، سنة2001، ص35،36.

3- الأهداف السياسية:

تتعدد الأهداف السياسية للتنمية الشاملة منها ما يلي:

تهدف التنمية السياسية باعتبارها بعد من أبعاد التنمية الشاملة إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي ولا يمكن ذلك الا من خلال تحقيق وضمان عدة ركائز أهمها:

1- المشاركة السياسية: فمن خلالها يمارس المواطنون حقهم في الانتخابات كالتصويت والترشح للانتخابات الوطنية والمشاركة في صنع القرارات السياسية، حيث أشار إلى ذلك " **صمويل هنتغتونHuntington Samuel** " بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون قصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء كان ذلك النشاط فرديا أوجماعيا عفويا أومنظما، فمنح حق المشاركة والتأثير في القرارات السياسية يخلق جو من الاستقرار داخل النظام السياسي.[1]

2- **التعددية السياسية:** تعتبر مطلبا أساسيا لبناء نظام سياسي ديمقراطي حيث تسمح التعددية السياسية بخلق جو تنافسي يؤمن بمبدأ الاختلاف في الأفكار، مما يساعد على احتواء كل افكار فئات المجتمع على اختلافها. وبالتالي ينعكس ذلك التعدد إيجابا على واقع المجتمع، حيث لا وجود للأقصاء السياسي الذي نراه في اغلب دول العالم الثالث، والذي أثر سلبا على التنمية بمفهومها الشامل وليس التنمية السياسية فقط.[2]

3- التداول السلمي على السلطة: تتطلب الديمقراطية التداول السلمي على السلطة، حيث تكون الفرصة متاحة للجميع من اجل المشاركة في الحكم، والمقصود بذلك تنحي النخبة الحاكمة كاملة وحلول نخبة جديدة مكانها بطريقة سلمية و ديمقراطية ،بينما ما نلاحظه في دول العالم الثالث هو التفرد بالسلطة

---

[1] خديجة توفيق الرحية، **اشكالية التنمية السياسية في الدول العربية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد35، العدد01، 2019، ص284.

[2] المرجع نفسه، ص 284.

والحكم لسنوات طويلة ما يدفع بتهديد الاستقرار السياسي وعدم استمرارية النظام، وذلك ما جرى حرفيا بعدة دول عربية على غرار سوريا وليبيا، أين خرجت الأوضاع عن السياق وأصبح الحديث عن سبل اعادة الاعمار بدل الحديث عن التنمية.

يستنتج من ما سبق أن للتنمية الشاملة اهداف متعددة ومتداخلة ويكمل بعضها بعضا، حيث لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية أو اجتماعية إذا لم تكن فيه نخبة سياسية حاكمة قادرة على القيام بإصلاحات، تعود بالنفع على المواطنين كزيادة الدخل الفردي لهم أو تلبية حاجاتهم الأساسية وينجر عن ذلك تأثير سلبي عكسي. فإذا لم يجد المواطن البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لا يستطيع المشاركة في عملية التنمية السياسية، حتى لوفرت له مقوماتها كالتعددية الحزبية أومنحه حق المشاركة السياسية وبالتالي تفقد التنمية الشاملة جوهرها التي وجدت من أجله.

المطلب الثالث: نظريات التنمية وأهم الانتقادات الموجهة لها

أولا: نظرية مراحل النمو: تعد من أبرز النظريات التي حاولت تفسير تطور المجتمعات وتنميتها، وجوهرها أن عمليات النمو الاقتصادي في العالم المتقدم قد مرت بخمسة مراحل[1]:

أ-أهم مراحل التنمية وفق النظرية التطويرية

1-المرحلة التقليدية: تتميز هذه المرحلة بمحدودية الوظائف الاقتصادية ومستوى التكنولوجيا وبروز الاتجاهات التقليدية واللاعقلانية في التفكير وجمود اجتماعي وبساطة الوظائف.

[1] عبد السلام نوير، **نظريات التنمية واسباب التأزم، دراسة نقدية**، مجلةالتفاهم، المجلد18، العدد68، 2020، ص159.

2-مرحلـــة التهيـــؤ للانطـــلاق: تعتبـر هـذه المرحلـة ثـاني مراحـل التحـديث والتطـور، تسـتدعي تـوافر بعـض الشـروط الضـرورية لعمليـة الانطـلاق مـن أجـل الخـروج مـن المجتمـع التقليـدي، ومـن أهـم شـروطها تـراكم رأس المـال، وتطـوير وسـائل النقـل وثـورة تكنولوجيـة فـي مجـال الزراعـة والصـناعة والتوسـع فـي التجـارة مـع تحسـين شروطها.

3-مرحلـــة الانطـــلاق: يـتم فـي هـذه المرحلـة حصـر معظـم أنمـاط العناصـر التقليديـة، حيـث يحـل محلهـا العناصـر الاكثـر حداثـة، تشـهد تغيـرات جذريـة وجوهريـة فـــي البنيـــان السياســـي والاجتمـــاعي، وتتطلـــب هـــذه المرحلـــة رفـــع معـــدل الاســـتثمار الخـارجي وتجـاوز اقتصـاديات الانطـلاق معـدلات الادخـار والاسـتثمار بنسـبة 5% مـن النـاتج القـومي الإجمـالي، وفـي مراحـل متقدمـة أكثـر نمـوا تصـل فيهـا معـدلات الادخـار والاسـتثمار إلـى نسـبة 10%، والعمـل علـى التوسـع الصـناعي الـذي مـن شـأنه زيـادة نسبة الأرباح والفوائد مما يدفع الادخار والاستثمار.

4-مرحلـــة النضـــج: تتميـز هـذه المرحلـة بزيـادة الإنتـاج ومضـاعفاته بنسـبة أســرع مــن زيــادة الســكان وارتفــاع الــدخل الــوطني، وتطــوير الصــناعات وتوجيــه الاقتصاد نحو التصدير.[1]

5-مرحلـــة الاســـتهلاك الـــوفير: تتميـز هـذه المرحلـة بإنتـاج البضـائع والخـدمات الاسـتهلاكية، وزيـادة عـدد المـوظفين وارتفـاع مـداخيل الأفـراد وفـرض الضـرائب وزيـادة قوة الدولة خارجيا.[2]

[1] معمري بن عيسى، **التنمية تطور مفهومها واهم نظريتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**، مجلة ابحاث،العدد 05، 2018، ص62.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

ب:الانتقادات الموجهة لهذه النظرية :

1- اهمال روستو لظاهرة الصراع التي يمكن ان تحدث عند الانتقال من مرحلة لأخرى.

2-تعميم مراحل النظرية على معظم المجتمعات واهمال اختلاف ظروف وبيئة المجتمعات (القيم الاجتماعية والثقافية وغيرها)

3- افتقادها للتطبيق الأمبريقي.

4- صعوبة محاكاة الدول المتقدمة.

5- صعوبة التنبؤ بمدى نجاحها في الدول المتخلفة.

ثانيا:نظرية التحديث:

ترى هذه النظرية أن التنمية ما هي إلا عملية تحديث، من أجل إحداث التغيير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدول، من خلال عدة أليات كزيادة الإنتاج الاقتصادي وتوسيع مجال المشاركة السياسية وتعميم التعليم، وذلك من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ليصل إلى مرحلة أكثر تعقيدا وتخصصا بحيث[1]:

- تنوع الأنشطة الاقتصادية.
- ازدياد تقسيم العمل.
- انتقال الأدوار من أساس القرابة إلى البيروقراطيةومؤسسات المجتمع المدني.
- انتقال الوظائف التي تقوم بها المؤسسات التقليدية كالأسرة إلى مؤسسات اخرى.

وحسب أصحاب هذه النظرية تعد عملية التنمية محاولة المجتمعات النامية الانتقال من مستوى مجتمع تقليدي إلى مستوى مجتمع حديث، من خلال تحديث قطاعاتها[2]. ولا يتم ذلك إلا من خلال التمدن وتبنى العلمنة والديمقراطية وانتشار

[1] عبد السلام نوير، المرجع السابق، ص 161.

[2] المرجع نفسه، ص 161.

وسائل التعليم والاهم من ذلك تغييرات جذرية في نسق القيم والقواعد التي تحكم سلوك الأفراد.

1- نقد النظرية: تدعو النظرية الى تخلي المجتمعات التقليدية عن قيمها الثقافية، رغم ايجابيتها كالدين في الدول الإسلامية الذي مكن العديد من الدول من تحقيق التنمية فيما بعد، كدولة ماليزيا اليوم والامثلة عديدة.

- اهمال خصوصية المجتمعات في دول الجنوب.

- تجاهل هذه النظرية عامل الاستعمار وما خلفه من سلبيات عل جميع المستويات (نفسية، اقتصادية ومادية وغيرها من الآثار).

- حاولت هذه النظرية إرساء مبادئ الاستغلال الاقتصادي حيث تبقى دول العالم الثالث مستهلك للمنتجات الغربية ومصدرا المواد الخام.

- الترويج للقيم الثقافية الغربية رغم سلبياتها.

- افتقادها الموضوعية.

- محاولات بطرق ملتوية ومدروسة من أجل إيهام الدول الفقيرة بفكرة التخلف أنها متأصلة ومن الصعوبة التخلص منها إلا من خلال الخضوع والتبعية.

ثالثا:نظرية التبعية الإمبريالية:

تعكس نظريات التبعية وجهات نظر علماء الفكر الاشتراكي في تفسير ظاهرة اللا التنمية التي تعيشها الدول النامية، ولقد كان ظهور نظريات التبعية كردة فعل لمواجهة نظريات التنمية الغربية كالتحديث وغيرها، حيث سعى أصحاب نظريات التبعية تفسير الفشل التنموي في العالم النامي وفق اسس جديدة، مفادها أن تبعية الدول النامية للفكر الغربي التنموي لم تقدم أي شكل من أشكال التنمية

في هذه الدول، بل أدى ذلك إلى تخلفها أكثر، قابله مزيدا من التقدم والتنمية في البلدان الرأسمالية.[1]

طرح التبعية يشير الى تحقيق تنمية اقتصادية في دولة معينة متوقف على تطور واتساع اقتصاد دولة اخرى، وبالتالي تتحول العلاقة بينهما الى علاقة تبعية إذا ما استطاعت بعض الدول المتقدمة ان تفرض تقدمها على دول اخرى، حينئذ تعجز الدولة النامية على تحقيق تنمية مماثلة لأن سيرورتها التنموية مشروطة ومكبلة وهذا ما يؤدي بالدول النامية الى الخضوع والسماح بالاستغلال حيث تستورد الدول المتقدمة المواد الخام من هذه الدول النامية، وتبقي على ادوات التقدم والتنمية لنفسها (كالتكنولوجيا ورأس المال).[2]

وفي ذات السياق يرى الاقتصادي العربي **سمير أمين** ان الفشل في تحقيق التنمية لدول العالم الثالث، مرده العلاقة التي اقيمت من نظام الانتاج الرأسمالي (المركز) مع أنظمة ما قبل الرأسمالية في الأطراف (دول العالم الثالث) وهذا ما جعلها تصبح في تبعية فيما تنتجه من فائض يتنقل الى المركز الرأسمالي فتزداد الاطراف تخلفا وتزداد المراكز تنمية.[3]

كما اعتبر "**جندر فرانك** jander.rfank" التنمية بأنها سلسلة من المراكز والتوابع ترتبط مع بعض وان الدول النامية حتى لو حققت نموا في إطار هذه العلاقات سيكون نموا تابعا.

على عكس نظرية التحديث لم تهمل نظرية التبعية كامل السياق التاريخي الاستعماري، فبطبيعة الحال التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخيا على مدى زمني امتد الى الفترة الاستعمارية، مما ادى الى نشأة العلاقات اقتصادية وثقافية

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص 94

[2] المرجع نفسه، ص 95.

[3] معمري بن عيسى، المرجع السابق، ص63.

وعسكرية وسياسية تعبر عن شكل من اشكال تقسيم العمل على المستوى الدولي يتم من خلالها توظيف موارد المجتمعات التابعة لخدمة مصالح المجتمعات المتقدمة.[1]

وهذه التبعية على جميع المستويات ساهمت في ترسيخها العديد من العوامل نذكر منها:

-حرص الدول المتقدمة على جعل الموالين لها في المناصب العليا للدول المتخلفة حتى تخدم مصالحها(الدول الافريقية خاصة) .

– توجيه اقتصادات الدول النامية نحو انتاج مواد خام، لازمة للصناعات الغربية وعدم ادخال وتصدير صناعات جديدة لهذه الدول النامية للحفاظ عليها كمصادر مواد خام أولية.

– استخدام التكنولوجيا في الترويج للقيم الغربية التي تتعارض والقيم المحلية للدول النامية .

– طول فترة الاستعمار وما خلفته من تأثير ثقافي على العديد من الدول التي فشلت في المواجهة اثناء الاستعمار .

ولمواجهة هذا التجذر التبعي المعرقل لعملية التنمية في دول العالم الثالث أوجدت عدة آليات نذكر منها[2]:

– ضرورة قطع العلاقات القائمة للتبعية التي تمارسها البلدان الرأسمالية العالمي الذي ساعد في استغلال الدول النامية، من خلال الاليات النقديةوالمالية والتجارة وتحويلات رؤوس الاموال واحتكار التكنولوجيا ووسائل الاعلام.

– احياء القدرات الكامنة وتسخير الموارد المحلية، لإنتاج السلع تلبية للحاجات الاستهلاكية المحلية والتقليل من التصدير.

[1] ابراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 22.

[2] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص100.

– انتهاج سياسة تكاملية بين القطاعين الزراعي والصناعي،بحيث تساهم الزراعة في تغذية السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي، في مقابل ذلك تقوم الصناعة بتوفير السلع الاستهلاكية اللازمة للزراعة وتلبية الحاجات الأساسية للمواطن.

– تعبئة الشعب لتنمية شاملة، للقضاء على الفقر والبطالة وكل اشكال التخلف، بطريقة تعاونية تساعد في مواجهة المد الفكري والمادي للرأسمالية.

– تعزيز التعاون بين البلدان المتخلفة، والتي تتبنى نفس الفكر التحرري من التبعية الغربية.

1– الانتقادات الموجهة الى نظرية التبعية:

– اعتمدت هذه النظرية التعميم في طرحها، لا سيما ربطها الكلي بين سبب التخلف في دول العالم الثالث والاستعمار الغربي، غير ان ذلك فندته الانطلاقة التنموية الناجحة التي حققتها النمور الاسيوية والصين والهند مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

– ركزت نظرية التبعية على عوامل الخارجية واعتبارها كأهماسباب التخلف واهمالها الجانب الداخلي المحلي، والذي يشكل نواة الأساسية المشكلة للتنمية، فانعدام الرغبة في التغير وغياب الميكانيزمات والآليات المحلية من اهم اسباب اللاتنمية.

– انغماس هذه النظرية ايضا في الفكر الماركسي، بشكل مبالغ فيه لدرجة اهتمامها بالنزعة الذاتية وابتعادها عن الموضوعية في الكثير من الاحيان.

– صورت الأنظمة الرأسمالية على انها انظمة استغلالية، ساهمت في افشال تنمية الدول النامية.

– تأكيدها على فك الارتباط مع الدول المركز عمليا، واهمالها الصعوبة والتعقيد الذي يشوب العملية.

خلاصـــة الفصـــل: ان مقاربـــة الحوكمـــة المبنيـــة علـــى اشـــراك كـــل الفواعـــل الرســـمية وغيـــر الرســـمية فـــي عمليـــة صـــنع القـــرارات والسياســـات العامـــة، وتنفيـــذها وتقييمهـــا وتقويمهـــا. وبطـــرق علميـــة كفيلـــة بتجســـيد المشـــاريع التنمويـــة بسلاســـة فـــي كـــل المراحـــل التـــي تمـــر بهـــا، وتحييـــد كـــل مـــا مـــن شـــأنه ان يعرقـــل اســـتراتيجية التنميـــة الشـــاملة مـــن خـــلال خلـــق بيئـــة مناســـبة تكـــون فيهـــا المشـــاركة والشـــفافية والعدالـــة والمســـاواة وكـــل عامـــل مـــن شـــأنـــه ان يضـــفي علـــى عمليـــة التنميـــة، التطـــور والتقـــدم نحـــو اللحـــاق بركـــب الـــدول التـــي اســـتطاعت بلـــوغ التنميـــة الشـــاملة المســـتدامة. وهـــذا مـــا تســـعى إليـــه كـــل دول العـــالم الثالـــث علـــى غـــرار الـــدول العربيـــة كـــالجزائر والمغـــرب وتـــونس وغيـــرهم مـــن الـــدول التـــي تشاركهم نفس الارث التاريخي، الديني وحتى السياسي .

الفصل الثاني

طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول

محل الدراسة(الجزائر،المغرب،تونس)

يعد التطرق لطبيعة البنى الاقتصادية الاجتماعية والثقافية للدول محل الدراسة ضروري حتى نلم بالابعاد الحقيقية والاسباب الفعلية التي تحدث الفوارق أثناء عملية تبني مقاربة حوكمة السياسات العامة ومنه أثر ذالك على التنمية الشاملة. فتركيبة اقتصاد الدولة ومدى قوته، وطبيعة البناء الاجتماعي ومدى تماسكه والمقدرات الثقافية ومدى تنوعها، كلها محددات تساهم الى حد بعيد في تفعيل المسار التنموي أو عرقلته. لذالك ستحاول الدراسة في هذا الفصل التعرض لهذه البنى ومدى تاثيرها على نجاح أو فشل عملية الحوكمة في الدول محل الدراسة(الجزائر،المغرب،تونس)

المبحث الأول: الهيكل الاقتصادي في الدول محل الدراسة

حين محاولة الوقوف على مدى قوة البنية الهيكلية للاقتصاد في الدول النامية، نستطيع ملاحظة اشتراك هذه الدول في صفات معينة ضمن هذا السياق، إذ تغلب صفة الضعف على هياكلها الاقتصادية، رغم امتلاكها لمقومات طبيعية وبشرية كان من الممكن جدا لو وجدت البيئة اللازمة لفاقت التنمية الشاملة بها دول العالم الغربي، غير أن ما أدى لاشتراك هذه الدول في صفة العجز، ومرد ذالك اشتراكها في العديد من المتغيرات التي كانت سببا وجيها حسب المهتمين بالموضوع.

وبالتالي فالجزائر، المغرب وتونس لم يخرجن عن هذا الإطار، فويلات الاستعمار الفرنسي لهذه الدول ولفترة طويلة. جعل هذه الدول بعد الاستقلال أمام جملة من التحديات الصعبة في طريق بناء اقتصاد قوي ومتنوع وحر، إذ يجمع الدارسين للتاريخ الاقتصادي لكل من الجزائر والمغرب وتونس وكل الدول الإفريقية التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي على مدى حرص فرنسا لربط اقتصادها باقتصاد مستعمراتها بعد الاستقلال. ومن هذا المنطلق شكلت التبعية الاقتصادية موضوع جدل ونقاش في الدراسات التنموية التي تعنى بالعالم الثالث.

إضافة إلى ذالك لا يمكن تجاهل تأثر الجزائر، المغرب وتونس بمتغيرات أخرى داخلية في صورة ضعف إدارة المجال الاقتصادي وتسييره. وظروف أخرى دولية كالأزمات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها، إضافة إلى توظيف تيارات الفكر الاقتصادي التي كان ضمن الأسلحة الفكرية بين المعسكرين الشرقي والغربي اثناء الحرب الباردة. وهو ما خلق نوع من الاختلاف في التوجه الاقتصادي بين الجزائر والمغرب وتونس غداة الاستقلال حيث منها ما تبنى الفكر الاشتراكي المبني على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ومنها من تبنى الفكر الرأسمالي المبني على الحرية الاقتصادية .

المطلب الأول: مراحل تطور اقتصادات الدول محل الدراسة

أولا:حالة الجزائر

حاولت الجزائر منذ اللحظات الأولى لاستقلالها أن تبني هيكل اقتصادي يمكنها من فك عقدة الربط والتبعية للاقتصاد الفرنسي. فجعلت من النهج الاشتراكي مرجعا في بناء وتسيير اقتصادها، وعجلت بتأميم المحروقات سنة 1971وقبله تأميم الشركات سنة1966، ميز هذه الفترة مركزية صنع القرارات الاقتصادية والتعقيد والبيروقراطية وفق ماتمليه الاشتراكية آنذاك.

تم الاعتماد على المحروقات بشكل كلي في تلك الفترة، إذ تم الاستثمار في البتروكيماويات، كما تم الاعتماد على الصناعات الثقيلة، حيث تم الاستثمار في الحديد والصلب، وذلك ما تطلب أموالا ضخمة من اجل تمويل هذين المجالين بالمعدات اللازمة. بعد ذالك تم التوجه نحو الصناعات الخفيفة والمتوسطة، إضافة إلى محاولات للنهوض بالقطاع الزراعي، لكن لم تحقق الأهداف المسطرة لأسباب عدة. رأى المختصين ومنظمات عالمية أنها تعود لعدم نجاعة الفكر الاشتراكي.

بعد ذالك تأزم الوضع الاقتصادي أكثر بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف الثمانينات، ما أدى إلى تسجيل اختلالا في الميزان التجاري بسبب تناقص الصادرات وارتفاع الواردات. وهو ما انعكس سلبا على واقع التنمية الاقتصادية بشكل خاص، وباقي مجالات التنمية بشكل عام في الجزائر[1]. وتبع ذالك عدة محاولات أخرى للإصلاح لكن دون جدوى، وذلك ما دفع بالجزائر إلى ضرورة إعادة النظر في الفكر الاقتصادي المتبع في ظل مستجدات محلية ودولية فرضت نفسها بشكل جدي، حيث تحتم الإصلاح ومحاولة التغيير ليس على الجزائر فقط وإنما على المستوى العالمي ككل.

كمرحلة ثانية مع بداية التسعينات من القرن الماضي تم تبني سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن سابقتها، تركز على ضرورة التقليل من الاعتماد على التسيير العمومي للشركات الوطنية، وإقحام القطاع الخاص كشريك في تسير الاقتصاد الوطني، لاقى هذا التوجه صعوبة بالغة على عدة مستويات، كان أهمها عدم ملائمة الاستراتيجيات المعدة للخوصصة، وانعدام وجود إطار قانوني وتنظيمي يحفز الخواص على الاندماج في المنظومة الاقتصادية الجديدة، إضافةإلى الفكر الاشتراكي المستشري في المجتمع الجزائري.[2]

ميز هذه المرحلة اللجوء إلى صندوق البنك الدولي والبنك العالمي والذي يقلص من استقلالية القرارات الاقتصادية للدول المتوجهة إليه، في ظل كل ذالك عقدت جملة من الاتفاقيات سنة1989و1991 و1994في شكل إصلاحات اقتصادية. اشتملت على جملة من الإجراءات كمرحلة أولية، كان أهمها إجراء

[1] وافية تيجاني، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد08، العدد02، جويلية 2021، ص88.

[2] قاسمي شاكر، عامر هشام، بحري بوبكر، **الاقتصاد الجزائري مقاربة نظرية حول معيقات الإصلاحات الاقتصادية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد39، العدد03، سبتمبر2019، ص 270.

تغييرات على السياسة النقدية والسماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية وفق القوانين الجزائرية. وبعد أول اتفاقية تمت برمجة حزمة من الإجراءات تضمنتها اتفاقية سنة 1991 وتمثلت هذه الإجراءات في إصلاح المنظومة المالية والنظامين الجمركي والضريبي، إضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وتخفيض سعر الصرف، وعرفت هذه الفترة انتعاش الخزينة العمومية واستقرار الميزان التجاري عند معدلات مطمئنة.[1]

أما اتفاقية سنة 1994 والتي تزامنت مع ظروف داخلية خاصة عرفت بالعشرية السوداء، والتي كادت تعصف بوجود الدولة ككل، وظروف خارجية تمثلت في انهيار سعر البترول مجددا. مما أدى إلى ارتفاع مديونية الجزائر إلى قرابة ثلاثين مليار دولار وذالك يعني استهلاك أكثر من 70% من مداخيل الصادرات، وهو الأمر الذي حتم على الجزائر تقديم طلبا لإعادة هيكلة ديونها، إذ تم الاتفاق في هذه المرحلة على تخفيض سعر الصرف مجددا ورفع الدعم عن السلع وتحرير التجارة الخارجية أكثر.[2]

بعد كل هذه الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد في الجزائر وبالتزامن مع تولي **عبدالعزيز بوتفليقة** لسدة الحكم نهاية التسعينات من القرن العشرون وطرحه لمبادرة الوئام المدني وبعدها مبادرة المصالحة الوطنية، واللتان كانتا سببا وجيها في إنهاء الحرب الأهلية وتغييب العنف وعودة الاستقرار، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية، بدأت الجزائر في تسجيل نتائج إيجابية في مؤشراتها الاقتصادية، حيث سجلت فائضا في ميزانها التجاري قدر ب 5.7 مليار دولار، كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت فائضا قيمته232 مليار دينار

[1] وافية تيجاني، المرجع السابق، ص 90.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

جزائري، كما ارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17%، ايضا ارتفع احتياطي الصرف إلى 18مليار دولار،وانخفض حجم الديون إلى 22 مليار دولار،كما سجلت نسب البطالة انخفاضا نسبيا، وهذا مايعكس مدى تعافي الاقتصاد الوطني في تلك الفترة بعدما كان يعاني أزمة خانقة على عدة مستويات كما أسلفنا الذكر.[1]

بعد الإصلاحات الهيكلية واصلت الجزائر مساعيها في تطوير اقتصادها، وذالك من خلال تبني إستراتيجية النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على سياسة المخططات مجددا. فتم طرح عدة برامج في صورة برنامج الإنعاش الوطني (2001،2004)ثم برنامج دعم النمو(2005،2009) واللذان ركزت فيهما على دعم النشاطات المنتجة للثروة والموفرة للمناصب الشغل، وكذا تدعيم الخدمات العمومية في شتى المجالات، وذالك من اجل تدارك العجز الذي سجل سابقا.[2]

كما عززت الجزائر في العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون تعاونها مع البنك الدولي، وركزت في ذالك على محاولة تحقيق الاستقرار المالي وذالك من خلال إجراءات جديدة لإدارة عائدات النفط وتحسين بيئة الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص وتحسين الخدمات الموجهة للمواطن، بما يضمن المشاركة في اقتصاد السوق. ويفهم من ذلك بداية تحسين الدور التشاركي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومنه في عمليات التنمية الشاملة، في إطار رؤية حوكمية تحتاج التكامل والتعاون والتنسيق بين مختلف المجالات وليس الجانب الاقتصادي فقط.[3]

---

[1] وافية تيجاني، المرجع السابق، ص 96.

[2] حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، تونس**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2009، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

ومع انهيار أسعار النفط مجددا بداية من سنة 2014 ، لم يستطيع الاقتصاد الوطني الجزائري مواجهة الصدمة، بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وهو ما طرح تحديات جديدة أمام صناع القرار في الجزائر. وذالك من خلال ضرورة إيجاد آليات جديدة تمكن من خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، وهذا هو ما تضمنه برنامج رئيس الجمهورية الحالي **عبد المجيد تبون**،خصوصا انه تزامن مع ظروف استثنائية فرضتها جائحة كورونا، أين شهد العالم ارتفاع غير مسبوق لكل المنتجات خاصة تلك المتعلقة بالتغذية منها، حيث ركزت الجزائر في الخمس سنوات الأخيرة على دعم الإنتاج الوطني وتسويقه إلى القارة الإفريقية ودول الخليج وأوروبا وهو ما ساهم في الرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: حالة المغرب

اعتمدت المغرب منذ الوهلة لاستقلالها على الفكر الليبرالي في بناء وتسيير اقتصادها، حيث ركز على المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية. غير أن ذالك لم يمنع من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي المغربي، لعدة اعتبارات داخلية فرضتها أوضاع البلاد آنذاك في صورة حداثة نشأة الدولة، والاقتصاد الضعيف الموروث من الاستعمار. وظروف خارجية تمثلت بالدرجة الأولى في شيوع نموذج الدولة الكنزية.[1]

لكن بالرغم أن المغرب اختلفت مع الجزائر في توجهها الاقتصادي، بتبني الليبرالية الرأسمالية منذ استقلالها، في حين تبنت الجزائر النموذج الاشتراكي، غير أن المغرب في عملية بنائها لاقتصادها لم تحرر اقتصادها كليا وبقي المخزن هو

[1] كولفرني محمد، **الاقتصاد السياسي للخوصصة في المغرب**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد42، 2008، ص 54.

من يديره. كما اشتركت مع الجزائر في الاعتماد على الإنفاق المفرط والعشوائي وانتشار الزبونية والبيروقراطية في سبيل بناء اقتصادها وهيكلته. وهو ما وضع المغرب أمام أزمة هيكلية بداية الثمانينات، استوجبت إعادة النظر في إدارة اقتصادها. مما دفع المغرب إلى إعلان جملة من الإصلاحات الهيكلية في سبيل إصلاح اقتصادها[1]، وفي ذالك أكثر من دلالة على مرور كل من المغرب والجزائر بنفس الوضع الاقتصادي المتردي منذ بداية الاستقلال الى غاية بداية الثمانينات وذالك بالرغم من اختلافهما في النهج الاقتصادي وحتى مصادر الدخل.

وشرعت المغرب سنة 1983 في تطبيق عدة آليات إصلاحية، تميزت بتدابير رفع الاحتكار عن المؤسسات العمومية والتوجه باحتشام نحو الخوصصة كبديل، لعله يساهم في تجاوز الوضع المتأزم، فاستطاعت المغرب من خلال ذالك التحكم في التوازنات المالية الكبرى، كما حققت نتائج نمو إيجابية وصلت إلى 4%سنة 1990، بعدما كان 0.6%سنة 1983 إلا أن ذالك لم يكن كافيا. بحيث بلغت ديون المغرب الخارجية قرابة 14 مليار دولار منتصف التسعينات مما طرح فكرة الخوصصة الشاملة بشكل جدي.[2]

وبالفعل بدأت المغرب عمليا في تطبيق الخوصصة سنة 1994، وذالك من أجل تقليص تدخل الدولة بصفته السبب الرئيس في تدهور الوضع الاقتصادي، فتم استحداث ثلاث هيئات من اجل تحويل الهيئات العامة إلى القطاع الاقتصادي وتمثلت هذه الهيئات في وزارة القطاع العام والخوصصة، لجنة التقييم، ولجنة التحويل، وساهمت عملية الخوصصة في تحصيل مايفوق 83مليار درهم نتاج بيع 73وحدة عمومية، وهوما أدى إلى تناقص حجم مساهمات المقاولات العمومية في

[1] كولفرني محمد ، المرجع السابق، ص 54.

[2] حاكمي بوحفص، المرجع السابق، ص 13.

الناتج المحلي الخام إلى 5.7% سنة 2006 بعدما كانت نسبة مساهمتها 18%سنة1990.[1]

وبالرغم من بداية تسجيل نتائج إيجابية في معدلات النمو الاقتصادي بالمغرب منذ سنة 2000، إلا أن املاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي القاضية بتحرير التجارة ومراجعة أسعار الصرف، أدى إلى إضعاف تنافسية المنتجات المغربية داخل السوق. وذالك بحسب المختصين ما فوت على المغرب عدة فرص كانت سانحة لانتعاش الاقتصاد المغربي[2]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن املاءات المنظمات الاقتصادية العالمية للدول التي تعاني المديونية، قد تخدم في كثير من الأحيان أجندات سياسية أجنبية على حساب الواقع التنموي في الدول النامية.

عادت المغرب إلى تسيير اقتصادها عن طريق إستراتيجية المخططات الخماسية، بعدما توقف العمل بذات الصيغة لقرابة عقد كامل. تماما مثلما فعلت الجزائر غير أن ذالك كان غير كافيا، مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين خريجي الجامعات، وهو ما أدى إلى الحراك الشعبي بالمغرب والذي طالب من خلاله الشعب المغربي بضرورة توفير مناصب الشغل وتحسين مستويات المعيشة ورفع القدرة الشرائية لدى المواطن، إضافة إلى مطالبته بإشراكه في عمليات صنع القرارات المحلية التي تعنيه وتخصه. وهو ما يعني مطالبة المواطن المغربي بتوفير احد أهم المبادئ التي بنيت عليهم الحوكمة في القطاع العام، وبالتزامن مع ثورات الربيع العربي اضطر صانع القرار بالمغرب إلى إعلان دستور جديد سنة 2011. وتبني رؤية اقتصادية تقضي بتشجيع اقتصاد

[1] كولفرني محمد، المرجع السابق، ص 61.

[2] عبد المالك حطاب، فتحي حاجي، **دور العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية**، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد السادس، العدد02، سنة2020، ص 262.

الخدمات والاستثمارات الأجنبية وعصرنة المجال الزراعي، إضافةإلى استغلال الفوسفات كمعدن استراتيجي، واستغلال السوق الإفريقية وجعلها مستورد هام للسلع المغربية، وفعلا استطاعت المغرب من خلال ذالك، تحقيق نتائج إيجابية جعلته أقوى اقتصاديا وأفضل من دول تمتلك قدرات طبيعية وبشرية اكبر ،حيث انخفض معدل التضخم، وتناقصت معدلات البطالة بفضل نشأة شركات السيارات وتعددها وانتعاش قطاع الخدمات والسياحة والزراعة. وذالك ماسمح بجعل الاقتصاد المغربي وقطاعه الخاص شريك فعال في عملية التنمية وفق الرؤية الحوكمية المتبناة في الدستور الجديد .

ثالثا: حالة تونس

على خطى التجربة الجزائرية هدفت تونس منذ اللحظات الأولى لاستقلالها إلى التحرر من التبعية للاقتصاد الفرنسي وشرعت في تونسة اقتصادها. وذالك من خلال تأميمات مجالاته على غرار تأميم شركات الكهرباء والغاز والمياه بين سنة 1958و1960، وتأميم القطاع المصرفي سنة 1958، تأميم شركات النقل البري بين المدن سنة 1960، الاستحواذ على نصف الحصص من شركة طيران الخطوط الجوية التونسية، تأميم الأراضي الزراعية التي كانت في أيادي المستوطنين، تأميم مناجم الفوسفات، إنشاء البنك المركزي التونسي وإحلال الدينار التونسي بدل الفرنك الفرنسي وجعله العملة الرسمية للبلاد.[1]

تبنت تونس بعيد استقلالها مباشرة النموذج الليبرالي، وحاولت ترسيخه من خلال تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية، إلا أن اعتمادها على الصناعات الثقيلة وما تتطلبه من أموال ضخمة، إضافة إلى مركزية تسييره واملاءات الاتحاد العام

[1] فؤاد الصباغ، **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، مجلد04، عدد02، مارس 2017، ص 05.

التونسي للشغل، عجلت بإنهاء هذا النموذج والتوجه نحو النهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد التونسي تحت إدارة الاشتراكين وعلى رأسهم **احمد بن صالح**. إلا أن عشوائية التسيير وعدم ترشيد النفقات، أدت إلى تسجيل عجز مالي تام، وارتفاع معدلات البطالة وتردي مستوى الخدمات، وارتفاع المديونية الخارجية. دفع بتونس إلى ضرورة التفكير في مدى ملائمة الاشتراكية في تسيير اقتصادها في ظل ما يحصل على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية في تلك الفترة.[1]

وبالفعل مطلع السبعينات دخلت تونس مرحلة جديدة تمثلت في بداية تبني اللبرالية من جديد في تسيير اقتصادها، رأى المهتمين أنها المرحلة الأمثل لتونس، غير أن هذه التجربة سرعان ما فشلت من جديد لأسباب داخلية كتشبع الاتحاد العام التونسي للشغل بالفكر الاشتراكي[2]، وتفشى الفساد في تونس لأسباب عدة كان أهمها عجز الرئيس **الحبيب بورقيبة**، وأمام ضغوطات المنظمات المالية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي، فقدت تونس هي الأخرى استقلالية تسيير اقتصادها، لتجد نفسها أمام حتمية تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والتي ربما تتنافى وخصوصيات اقتصادها وتركيبة مجتمعها، وكل ذالك من اجل الحصول على قروض تساعدها على إنعاش اقتصادها وتحسين ظروف الحياة للشعب التونسي.

وبالتزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية مطلع الثمانينات، تراكمت الديون الخارجية على تونس، فسارعت إلى وضع إستراتيجية إصلاحية تضمنت جملة من التدابير، كتحرير التجارة الخارجية، رفع الدعم عن السلع واسعة الاستهلاك تخفيض سعر صرف الدينار التونسي بغرض تشجيع الصادرات التونسية، كما تضمنت

[1] فؤاد الصباغ، المرجع السابق، ص 03.

[2] المرجع نفسه، ص 07.

الإستراتيجية الإصلاحية اتخاذ تدابير تخص قطاع الاستثمار، كتقديم امتيازات خاصة واستثنائية للشركات المصدرة للسلع التونسية، كمرحلة أولية تخص المجال الصناعي، وبعده باقي المجالات كمرحلة لاحقة ، كما تضمنت ذات الرؤية في الخوصصة الحل الامثل للتخلص من الأزمة الماثلة، فعزمت سنة 1986عن بداية تطبيق برنامج الخوصصة، والذي تضمن مجموعة من التدابير تمثلت في ضرورة تخلي الحكومة عن المساهمة الكلية أوالجزئية في المؤسسات العمومية.[1]

وعليه يمكن القول تمثلت رؤية كل من الجزائر والمغرب وحتى تونس في محاولة الخروج من الازمة والعجز المسجل بداية الثمانينات، تتلخص في التوجه نحو الخوصصة وتحرير الاقتصاد بهدف الحصول على قروض تساعد في تجاوز العجز المالي المسجل وإعادة جدولة الديون المتراكمة. لكن ذالك ما أفقد كل الدول محل الدراسة استقلالية تسيير شؤونها لقرابة النصف قرن. ليس على المستوى الاقتصادي فقط وإنما في كثير من الاحيان حتى على المستوى السياسي والثقافي .

وبالعودة إلى الواقع الاقتصادي لتونس مطلع القرن الواحد والعشرون ،واصلت مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وذالك من خلال المخطط العاشر (2006/2001) ركز في محتواه على تطوير عدة قطاعات إستراتيجية، كتطوير السياحة باعتبارها مورد اقتصادي هام، الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي من خلال زيادة مساحة الأراضي المسقية لتبلغ 30الف هكتار، كما أكد ذات المخطط على أهمية قطاع المحروقات من خلال تشجيع القاع الخاص على الاستثمار في

[1] يونس الزين، أحمد نصير، **الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة (2016/1986)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 34، سنة 2016، ص 133.

هذا المجال أكثر ،و اهتم البرنامج ايضا بقطاع الطاقة والاتصالات، كما تم التركيز على تحرير التجارة الخارجية أكثر ورفع مستوى التصدير ودخول أسواق جديدة[1].

أما المخطط الحادي عشر (2011/2007) فتضمن التأكيد على تعميق الإصلاحات في المخطط الذي سبقه، كما احتوى ذات البرنامج عدة أهداف كان يتوقع منها رفع مستوى النمو الاقتصادي والتقليل من مستويات البطالة نظرا لارتفاعها بشكل مقلق بين الشباب التونسي.

ومع بداية سنة 2011 عرف تاريخ تونس مرحلة جديدة على جميع المستويات. تمثلت في اندلاع ثورة شعبية ضد النظام القائم، كردة فعل على تردي مستوى المعيشة وانتشار الفساد وارتفاع مستويات البطالة، وبالفعل نجحت تلك الثورة في إسقاط حكم **زين العابدين بن علي**، إلا أن ذالك جعل البلاد أمام جملة من التأثيرات السلبية على جميع المستويات، والأرقام المسجلة في المجال الاقتصادي تعكس حجم هذا التأثير، إذ سجل عجز في الموازنة العامة فاق 6%، كما بلغت نسبة الدين على الناتج المحلي قرابة40%، كما تراجع دخل السياحة بنسبة كبيرة، وهو ما أدى إلى خسارة قرابة 7 آلاف منصب شغل، كما تجاوزت معدلات الفقر 24%مطلع 2012، وتراجع أداء قطاع الطاقة والمناجم (الفوسفات) بنسبة فاقت 50%، كما تراجع معدل النمو الاقتصادي ليسجل نسبة لم تفوق 1%، بينما بلغ معدل التضخم أكثر من 06 % .[2]

بعد إعلان دستور 2014 بتونس والذي تضمن العديد من التعديلات كانت كلها تصب في قالب حوكمي. أساسه محاربة الفساد ومحاربة البطالة وتحسين

[1] يونس الزين،أحمد الزين، المرجع السابق، ص 134.

[2] بوعزارة أحلام، أثر ثورات الربيع العربي على اقتصاديات الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 29، سنة2015، ص 46.

القدرة الشرائية للمواطن، غير أن الواقع كان مخالف تماما لما كان متوقعا، إذ سجلت تونس عجزا في ميزانها التجاري بلغ سنة 2017 ماقيمته 7.6%، ومرد ذالك تراجع صادرات الفوسفات والزيتون، كما تراجعت مداخيل السياحة إلى ما يقارب 1808مليون دينار تونسي والسبب في ذالك بالدرجة الأولى يعود إلى الهجمات الإرهابية(عملية باردو،عملية سوسة) التي استهدفت السياح الأجانب و راح ضحيتها أكثر من 50 شخص[1]. كما تضاعفت الديون الخارجية لتونس سنة 2015لتصل إلى قرابة 55% من الناتج المحلي الخام، وهو مافرض على تونس مزيدا من القروض من الجهات المانحة (الاتحاد الأوربي،البنك الدولي) مقابل إصلاحات اقتصادية هيكلية أخرى، كما تراجعت قيمة الدينار التونسي بسبب تناقص احتياط الصرف من العملة الصعبة نتيجة تراجع الاستثمار السياحي كما سبق وان اشرنا، زيادة عل كل ذالك ارتفعت نسبة البطالة بين التونسيين لتقارب مانسبته 16%، بعدما كانت اقل بكثير قبل ثورة يناير.[2]

واصل اقتصاد تونس تسجيل النتائج السلبية حتى بعد مرور عشر سنوات من الثورة التي كانت من اجل تحسين حياة التونسيين، فلم تتراجع معدلات البطالة تحت 15%، كما بلغت نسبة التضخم قيمة قياسية فاقت 09% سنة 2022، كما ارتفع عجز الموازنة العامة إلى 09%، ومرد كل ذلك ظروف داخلية تمثلت في

[1] برنيس عادل، **تونس:الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد مرور سبع سنوات من الثورة**،https://saraic.ae ، تم التصفح من الموقع بتاريخ : 2024/03/16.

[2] برنيس عادل، **تونس: الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد مرور سبع سنوات من الثورة**،:https://saraic.ae ، تم التصفح من الموقع بتاريخ : 2024/03/16.

تعدد التجاذبات السياسية، إضافة إلى ظروف خارجية استثنائية تمثلت في جائحة كورونا وأثارها المتعددة.[1]

واستنتاجا لما سبق فقد مر اقتصاد الدول محل الدراسة بمراحل هيكلية صعبة جدا. عطلت في كثير من الأحيان مسيرة بنائه بالشكل الذي يسمح بمساهمته في عمليات التنمية الشاملة، إذ شكلت التبعية الاقتصادية للغرب والأزمات الاقتصادية العالمية وصعوبة مواجهتها، واملاءات الجهات المانحة وإهمال خصوصيات الدول محل الدراسة أثناء تطبيق الاستراتيجيات الإصلاحية الهيكلية، دونما ننسى سوء الإدارة والبيروقراطية وسياسات الدعم الغير مدروسة وتهميش القطاع الخاص، وضعف القدرات الأستخراجية والتوزيعية لدى الأنظمة محل الدراسة. كلها شكلت أهم أسباب ضعف الهيكل الاقتصادي لكل من الجزائر المغرب وتونس. بالرغم من توافر العديد من المقومات التي تساهم بشكل كبير في تحسين مراتب اقتصاد هذه الدول اذا ما تم استغلالها بشكل افضل وانجع.

[1] أسماء الجديدي، اميمة بن عثمان وآخرون، **إصلاحات من اجل اقتصاد ومستدام ومنصف،مساهمة الشباب الديمقراطي الاجتماعي 2022**، وثيقة الإصلاحات الإقتصادية ، مؤسسة فريدريش إيبرت،2022، ص10

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للدول محل الدراسة

أولا: مقدرات الاقتصاد الجزائري

1- قطاع المحروقات: بالرغم من تعدد الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر إلا أنها لازالت تعتمد على المحروقات بشكل كبير في اقتصادها. حيث يشكل قطاع الهيدروكربونات مانسبته 93%من صادرات المنتجات، و38%من إيرادات الموازنة بين عامي 2016و2022 حسب آخر تقارير البنك الدولي.

استطاع الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة أن يحقق نتائج إيجابية خصوصا بعد الركود الذي عرفه جراء جائحة كورونا. إذ سجل سنة 2021 نمو إجمالي الناتج المحلي ماقيمته 3.4%، وبفضل إعادة النظر في سياسة الاستيراد وتطبيق إستراتيجية دعم المنتوج المحلي من خلال التركيز على قطاعي الفلاحة والصناعات التحويلية والخدمات، استطاعت الجزائر تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ماقيمته 3.7% خلال سنة2022.[1]

2- قطاع الفلاحة: تشكل الفلاحة أهمية كبرى لدى الدول وذلك لدورها الفعال في تحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، لذلك حاولت الجزائر منذ الاستقلال الاهتمام بهذا القطاع من خلال وضع عدة برامج بهدف تنميته.

وعرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر منحى تصاعدي منذ بداية الألفية إلى اليوم، حيث انتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 412 مليار دينار جزائري سنة 2001 الى 1015 مليار دينار سنة 2010 ليواصل

[1] البنك الدولي، **عرض عام** ، http://www.worldbank.org ،تم التصفح من الموقع بتاريخ 2024/03/18 ، الساعة: 01:40.

سيرورة النمو ليصل إلى 2491 مليار دينار سنة 2018[1]، وذالك بفضل التدابير المتخذة باستمرار من طرف صناع القرار في الجزائر. حيث وسعت من المساحات الزراعية المسقية، كما دعمت الفلاحين بكل السبل وسهلت إجراءات الاستثمار في القطاع، إلا أن مساهمة هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني يبقى دون المتوقع بالنظر إلى الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر في صورة شساعة أراضيها وخصوبتها وملائمة مناخها لممارسة هذا النشاط ، إضافة إلى حجم الموارد المالية المسخرة لتطوير القطاع الفلاحي. لذالك تستدعي الضرورة حتمية مضاعفة الاهتمام بهذا القطاع، خصوصا في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية باعتراف منظمة التغذية العالمية جراء جائحة كورونا وآثار الجفاف المتتالي في السنوات الخمس العشر الأخيرة، إضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على أسعار الحبوب بوجه أخص.

3- قطاع الصناعة: منذ الاستقلال إلى غاية اليوم تواجه الجزائر على غرار اغلب دول العالم الثالث صعوبة بالغة في بناء هيكل صناعي قوي قادر على المساهمة الفعلية في تنمية الاقتصاد الوطني، على الرغم من توفير موارد مادية وبشرية كبيرة لتنمية هذا القطاع.

إذ لا يساهم القطاع الصناعي بأكثر من 10% في الناتج الداخلي الخام حسب التقرير السنوي المنشور عن بنك الجزائر سنة 2020، بعدما كان يساهم بأكثر من 18% مطلع سبعينات القرن العشرين[2]، كما لا يساهم القطاع في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل هامة، بالرغم من تحقيقه منحى تصاعدي

[1] جحنين كريمة، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه ، (2018/2000) ، جامعة الجزائر 3، 2021/2020، ص 186.

[2] فاتح حركاتي، **القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد02، سنة 2018، ص 319.

في هذا الإطار خلال أخر عشرون سنة، إذ سجل ما قيمته 123000 عامل سنة 2017 بعدما كان لايتجاوز 10800 عامل سنة 2010[1]، ويرد ذلك لأسباب عدة تمثلت بالدرجة الأولى في اهتمام النظام السياسي الحالي بقطاع الصناعة وتسهيل الاستثمار فيه، إضافة إلى سياسة أولوية المنتوج المحلي وتنويع الصادرات وترقيتها خارج قطاع المحروقات، إلا أن ذالك يبقى غير كافي مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من عقار صناعي و مواد أولية وكفاءات عالية في هذا الإطار، حيث لا يساهم القطاع الصناعي بأكثر من 2%من حجم الصادرات، والأسباب التي تقف وراء ذلك معقدة متعددة.[2]

4- قطاع السياحة: تعد السياحة قطاع هام جدا قادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية بالنسبة لكل دول العالم، إذ يساهم بشكل مباشر في توفير الآلاف من مناصب الشغل وامتصاص البطالة، إضافة إلى جلب العملة الأجنبية والتي تساهم بشكل مباشر في رفع قيمة العملة المحلية.

غير أن الجزائر عجزت عن استغلال هذا القطاع في بناء اقتصادها وتقويته وتنويع مصادره، حيث أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام لم تتجاوز 2800مليار دينار سنة 2019، كما لم يقدر ذات القطاع على توفير أكثر من 12500 منصب شغل[3]، وذالك مايعتبر نتائج ضعيفة مقارنة بدول مجاورة كالمغرب وتونس، إذ يعد هذا القطاع محور الاقتصاد الوطني واهم ركائزه لديهما والسبب في العجز المسجل بقطاع السياحة بالجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف الرؤية الإستراتيجية بهدف تطوير القطاع واستغلاله.

[1] فاتح حركاتي، المرجع السابق،ص 320.

[2] جحنين كريمة، المرجع السابق، ص 211.

[3] المرجع نفسه، ص 172-173.

الميـزان التجـاري :تـتحكم أسـعار المحروقـات بشـكل مباشـر فـي إيجابيـة وسـلبية نتـائج الميـزان التجـاري بـالجزائر، وذالـك لاعتمادهـا الكلـي علـى البتـرول والغـاز فـي سياسـتها التصـديرية وذالـك منـذ الاسـتقلال، حيـث تتـأثر بشـكل مباشـر بمـدى ارتفـاع أوانخفـاض أسـعار هـذه المـادة ولعـل الأزمـة الاقتصـادية العالميـة سـنة 2008، تبـرز مـدى تـأثر التجـارة الخارجيـة للجزائـر، إذ سـجلت عجـزا واضـحا فـي صـادرتها فـاق قرابـة45%، وبمجـرد انتعـاش أسـعار المحروقـات مـن جديـد بـدأ الميـزان التجـاري بتسـجيل الفـائض، كمـا أن مؤشـر حجـم الـواردات الجزائريـة عـرف منحـى تصـاعدي منذ الاستقلال إلى غاية اليوم لتسجل سنة 2018 ماقيمته 47 مليون دولار.[1]

وتجـدر الإشـارة فـي هـذا الإطـار إلـى أن اخـر فتـرات حكـم الـرئيس **بوتفليقـة** عرفـت مبالغـة فـي الاسـتيراد لمـواد مكلفـة ومسـتنزفة للعملـة الصـعبة مـن السـوق الأوربيـة بـالرغم مـن توفرهـا محليـا، وهـو مـادفع بنظـام **عبـد المجيـد تبـون** إلـى تبنـي إسـتراتيجية تهـدف بالأسـاس إلـى التقلـيص قـدر الإمكـان مـن حجـم الـواردات لاسـيما المتعلقـة بـبعض الشـعب كالأغذيـة، ومـواد البنـاء وغيرهـا، وهـو مـا شـجع علـى تنشـيط المنتوج المحلي.

ثانيا:حالة المغرب

1- الصـناعة : بـالرغم أن المغـرب لاتتـوفر علـى الـنفط والغـاز كمصـدر دخـل رئيسـي لاقتصـادها مثـل الجزائـر، إلا أن الفوسـفات يعتبـر أهـم ركائزهـا الاقتصـادية إذ تتربـع المملكـة علـى أكثـر مـن 70%مـن الاحتيـاط العـالمي لهـذا المعـدن[2]، وفـي ظـل تـداعيات وبـاء كورونـا والحـرب علـى أوكرانيـا ارتفعـت أسـعار الأغذيـة بـأكثر مـن

[1] بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص، **دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر،المغرب،تونس)**، مجلة الرسالة للدراسات الإنسانية، المجلد 06، العدد03، سنة 2021، ص 382.

[2] لحسن حداد، **الأمن الغذائي الدولي ودور المغرب المحوري**، صحيفة الشرق الأوسط، https://aawsat.com تم التصفح من الموقع بتاريخ 2024/03/21.

30%. فحاولت اغلب دول العالم لاسيما الرائدة في مجال الفلاحة مضاعفة منتجاتها الزراعية، بهدف تغطية الطلب المتزايد على السلع الواسعة الاستهلاك (القمح،البطاطا،الزيت،الحليب...) ومن اجل ذالك لابد من الأسمدة والتي يعد الفوسفات مصدرها الرئيسي، وبالتالي زاد الطلب عليه مما كان في صالح الاقتصاد المغربي بصفته رابع منتج لهذه المادة الحيوية.

إضافة إلى ذالك شكلت الصناعة في مجال السيارات وقطع الغيار، محدد اقتصادي هام بالنسبة للمغرب، خصوصا في آخر عشر سنوات،حيث تكفل هذا المجال بتوفير أكثر من 116000منصب شغل، أي ماقيمته قرابة 28% من إجمالي مناصب الشغل التي وفرها قطاع الصناعة سنة 2018، يليه قطاع النسيج باستيعاب قرابة 80000 منصب شغل، يليه قطاع الخدمات بـ 70000منصب، ثم قطاع الصناعات الغذائية ب 63000 منصب شغل، وقطاع الصناعة المعدنية ب 20000 منصب شغل، ليشكل بذالك المشتغلين في قطاع الصناعة قرابة 20%من إجمالي العمال بالمغرب. هذا من جانب المساعدة في محاربة البطالة، أما من ناحية حجم صادرات قطاع الصناعة في المغرب فبلغت أكثر من 240 مليار درهم سنة 2018 حسب أهم التقارير.[1]

ونستنتج من ذالك الدور الفعال الذي يلعبه قطاع الصناعة في الاقتصاد المغربي، خاصة في مجال الصناعات الغذائية وصناعة السيارات والتوجه نحو السوق الإفريقية، وبذالك تتفوق على الجزائر لاسيما فيما يخص صناعة السيارات إلا أن ماشجع على ذالك يتمثل في حجم الاستثمارات الأجنبية بالمغرب في هذا المجال.

[1] فاضل سينا، **الاقتصاد في المغرب**، https://fanack.com ،11 جوان 2020، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2024/03/21

2- قطـاع الزراعـة: يشـكل قطـاع الزراعـة أهميـة كبـرى واهـم دعـائم الاقتصـاد المغربـي، حيـث تشـكل فيـه الزراعـة التقليديـة 80% بينمـا تشـكل الزراعـة الحديثـة 20%فقـط[1]، تبلـغ مسـاحة الأراضـي المسـتغلة قرابـة 9 ملايـين هكتـار، بلغـت فيهـا الأراضـي المسـقية 1.5مليـون هكتـار، ويسـاهم ذات القطـاع بـأكثر مـن 15%مـن النـاتج المحلـي فـي المغـرب، بينمـا يسـاهم القطـاع باسـتيعاب قرابـة 40%مـن مجمـوع اليد العاملة الإجمالية بالمغرب.[2]

تجـدر الإشـارة فـي هـذا السـياق إلـى أن أغلـب المنتجـات الفلاحيـة الموجهـة للتصـدير تتجـه إلـى السـوق الأوربيـة بالدرجـة الأولـى، وذالـك يرجـع إلـى جـودة منتجاتهـا علـى اخـتلاف أنواعهـا، وهـو مـا سـاعدها علـى الرفـع مـن حجـم مـداخيلها مـن صـادرات القطـاع الفلاحـي والتـي فاقـت 80 مليـار درهـم خـلال سـنة 2022[3]. علـى عكـس الجزائـر التـي غالبـا مـا كانـت تجـد منتجاتهـا عـائق التسـويق فـي السـوق الأوربيـة بحجـة ضعف جودتها خاصة قبل آخر خمس سنوات.

3- قطـاع السـياحة:إهتمـت المغـرب بقطـاع السـياحة منـذ الاسـتقلال وتوظيفـه فـي بنـاء اقتصـادها وتطـويره، حيـث طرحـت المغـرب رؤيـة إسـتراتيجية تهـدف مـن خلالهـا إلـى تطـوير القطـاع السـياحي والاسـتثمار فيـه. باعتبـاره أهـم قطـاع يـراهن عليـه المغـرب مـن اجـل المسـاهمة فـي النـاتج المحلـي وامتصـاص البطالـة. ومـن ضـمن أهـداف هـذه الرؤيـة هـو الزيـادة فـي القـدرة الاسـتعابية للسـياح الأجانـب مـن خـلال تـوفير الخـدمات الفندقيـة والنقـل والطرقـات، وبفضـل ذالـك تمكـن المغـرب مـن رفـع عـدد

[1] سارة عجرود، **الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة،رؤية تحليلية للاقتصاد الفلاحي المغربي**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد01، سنة 2021، ص 249.

[2] سكاي نيوز عربية، **القطاع الزراعي في المغرب تحديات واسعة وافاق واعدة**،https://www.skynewsarabia.com 16 اوت 2023، تم التصفح من الموقع بتاريخ ،2024/03/21.

[3] سكاي نيوز عربية، **القطاع الزراعي في المغرب تحديات واسعة وافاق واعدة**،https://www.skynewsarabia.com 16 اوت 2023، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2024/03/21.

السياح الوافدين إليه، حيث كان عدد الوافدين سنة 2000 قرابة811.470 ليرتفع العدد بعدها بعشر سنوات إلى قرابة 10ملايين سائح.[1]

طرحت المغرب أيضا إستراتيجية ثانية مكملة للإستراتيجية التي سبقتها حيث حددت أهداف جديدة طرحت ضمن رؤية 2020. وكان من ضمن هذه الأهداف جعل المغرب من بين أول عشرين وجهة سياحية بالعالم، وبالفعل نجحت المغرب في ذالك إذ سجلت مطاراتها وموانئها استقبال أكثر من عشرين مليون سائح سنة 2020.[2]

ساهم الاستثمار في القطاع السياحي وتطويره بالمغرب في الرفع من حجم الإيرادات، حيث بلغت العائدات من القطاع السياحي قرابة 80 مليار درهم سنة 2019، مقارنة ب 73مليار درهم سنة2018 [3]، كما ساهمت عائدات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ب 11%، كما وفر ذات القطاع سنة 2020 حوالي 914706 منصب شغل مباشر.[4]

يستنتج من ذالك أن القطاع السياحي يعتبر مصدر تنمية اقتصادية أساسي في المغرب نظرا لما يحققه من نتائج على جميع المستويات(الناتج المحلي،توفير العملة الصعبة،تنشيط باقي القطاعات كالصناعة،امتصاص البطالة) وهو ما جعلها تتفوق على الجزائر في هذا القطاع رغم اشتراكهم في نفس المقومات السياحية سواء الطبيعية أو التاريخية وحتى الثقافية، غير أن حجم استثمارات المغرب في القطاع

[1] أيوب الشيكر، خلادي زوليخة، **واقع السياحة في المغرب واليات تطويرها**، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، السنة 2021،ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] مصطفى قموري، **السياحة ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية، المغرب نموذجا**، مجلة تطوير الاقتصاد والعلاقات المقاولاتية، المجلد04، العدد01، سنة2021، ص 155.

[4] أيوب الشيكر، خلادي زوليخة، المرجع السابق، ص 19.

السياحي والتركيز على آليات تطويره من خلال عدة برامج على غرار رؤية2010 ورؤية 2020، وهو ما منح المغرب الأولوية على حساب الجزائر وعدة دول عربية وافريقية وحتى غربية .

4- التجارة: يعرف على التجارة المغربية أنها متنوعة ولا تعتمد على مادة ريعية بشكل كلي مثلما يحدث ذالك في الاقتصاد الجزائري. إذ تشكل المنتجات الفلاحية والفوسفات والألبسة والجلود أهم صادرتها، وبلغت صادرتها سنة 2018 ما يقارب 30مليون دولار، في حين تعد المواد الطاقية والتجهيزات والمواد الغذائية أهم وارداتها، والتي بلغت ذات السنة قرابة 51 مليون دولار، مما جعلها تسجل عجزا في ميزانها التجاري بقيمة 21 مليون دولار رغم تنوع اقتصادها، ويعود سبب هذا العجز إلى ارتفاع أسعار المواد الطاقوية المستوردة.[1]

وبالتالي ان وفرة المحروقات بالجزائر وحجم صادرتها وارتفاع أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية، هو من أعطى الأفضلية للميزان التجاري الجزائري ليسجل فائضا. لكن السبب ذاته هو من جعلها تغفل عن تطوير القطاعات الأخرى واستغلالها في تنويع اقتصادها وتقويته، بينما العكس تماما ما حدث في التجربة المغربية. إذ شكل افتقارها للمواد الريعية كالبترول والغاز المحدد الرئيسي في توجهها نحو استغلال القطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة من اجل بناء اقتصادها.

[1] بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص، المرجع السابق، ص 383.

ثالثا: حالة تونس

1- قطـــاع الســـياحة: تمتلـك تـونس عـدة مقومـات سـياحية مكنهـا الاسـتثمار فيهـا مـن جعـل البلـد قبلـة سـياحية بامتيـاز. وهـو مـا جعـل مـن القطـاع السـياحي أحـد رهانات الاقتصاد التونسي واهم موارده.[1]

وبفضـل سياسـات تطـوير القطـاع السـياحي بتـونس والمتمثلـة أساسـا فـي خلـق بنيـة تحتيـة قـادرة علـى جعـل تـونس تتنـافس سـياحيا مـع دول رائـدة فـي القطـاع، حيـث سـارعت علـى غـرار المغـرب إلـى الرفـع مـن القـدرات الاسـتيعابية للسـياح والتشـجيع علـى قـدومهم، مـن خـلال مضـاعفة الخـدمات الفندقيـة كبنـاء الفنـادق وتشـييد المنتجعـات وتقويـة شـبكة الاتصـالات إضـافةإلى تـوفير الموصـلات الجويـة والبحريـة خاصـة وغيـر ذالـك مـن متطلبـات الصـناعة السـياحية[2]، وقـد بلـغ عـدد السـياح فـي تـونس نهايـة 2017 قرابـة 08 ملايـن سـائح، بعـدما كـان لـم يتجـاوز06 ملايـن سـائح سنة 2014.[3]

وتتمثـل أهميـة القطـاع السـياحي فـي الاقتصـاد الـوطني التونسـي فـي مسـاهمته ب 10% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، كمـا يسـاهم فـي تغطيـة عجـز الميـزان التجـاري بنسـبة 75%، إضـافة إلـى مشـاركته فـي تـوفير أكثـر مـن 100 ألـف منصـب شـغل مباشر.[4]

---

[1] بلخضر نصيرة، **دور مقومات الجذب السياحي في النهوض بالسياحة،(لتجربة التونسية نموذجا)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد01،2016، ص 80.

[2] ماهر حامد، سعدواي سليمان، **الميزة النسبية للبنية التحتية لقطاع السياحة بالأقاليم التونسية (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)**،مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم،الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 14،العدد01، سنة2022، ص 598.

[3] بلخضر نصيرة، المرجع السابق، ص 86.

[4] قريشي محمد صالح واخرون، **التجربة التونسية في صناعة السياحة**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد06، العدد01، سنة2021، ص 168.

يستخلص من ذالك أن قطاع السياحة في تونس يمتلك الأهمية ذاتها التي يمتلكها القطاع بالمغرب، إذ يشكل القطاع في الدولتين ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، بينما لايلقى القطاع الاهتمام ذاته في الجزائر.

2- قطاع الفلاحة: يكتسي قطاع الفلاحة أهمية كبرى لدى تونس وذالك لارتباطه بالأمن الغذائي، إذ حاولت الدولة منذ الاستقلال أن تستثمر في هذا القطاع بغرض تطويره وجعله أهم ركائزها الاقتصادية، وذالك رغم صغر مساحتها مقارنة بدول مجاورة كالجزائر.

تشكل شعبة الزيتون ومستخلصاته أهم الصادرات التونسية، باعتبارها رابع المنتجين لهذه المادة، كما تشكل الطماطم والبطاطا والتمر أهم المنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير بعد زيت الزيتون، وتكمن أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة للاقتصاد الوطني التونسي في مساهمته في الناتج المحلي ب 10%، كما يوظف ذات القطاع 17% من إجمالي اليد العاملة بتونس حسب إحصائيات 2021.[1]

ويستنتج من ذالك أن تونس نحت منحى المغرب في الاعتماد على الفلاحة كأهم الركائز الاقتصادية المساعدة على تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني في ظل نقص المواد الريعية، غير أن ذالك لا يعني عدم اهتمام الجزائر بالقطاع الفلاحي حيث تثبت الأرقام أن حجم استثماراتها في هذا القطاع منذ الاستقلال إلى اليوم يفوق استثمار الدولتين السابقتين الذكر في القطاع ذاته.

4- التجارة: تتميز التجارة في تونس بالتنوع مثلها مثل المغرب إذ تشكل الأنسجة والجلود أولى صادرتها، إضافة إلى بعض الصناعات الميكانيكية كقطع الغيار، في حين أغلى صادراتها تتركز حول التجهيزات والسلع الاستهلاكية

[1] **حجم السوق الزراعية في تونس وتحليل الحصص:اتجاهات وتوقعات النمو (2024 - 2029)**، http//www.intelligencemordor.com، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2024/03/30.

والمنتجات الأولية وبعض المواد الطاقوية، وتمثل دول الاتحاد الأوربي أهم المتعاملين لتونس على غرار الجزائر والمغرب.[1]

لكن تثبت التقارير والإحصائيات أن ميزان تونس التجاري ظل يسجل عجزا طيلة أخر عشرين سنة لعدة أسباب. أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، والظروف الاستثنائية التي مرت بها تونس منذ ثورة يناير 2011.

وبالتالي يمكن القول أن التجارة في الدول محل الدراسة لازالت في حاجة إلى وضع سياسات أساسها مضاعفة المنتجات وتنويعها، وإيجاد أسواق جديدة كإفريقيا ودول الخليج. وذالك من اجل تجاوز الصدمات الاقتصادية وتجاوز العجز المسجل في الميزان التجاري بغية تفعيل التنمية الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

وإجمالا لما سبق في سياق المحددات الاقتصادية للدول محل الدراسة يتمظهر مدى قوة الاقتصاد الجزائري، لاعتماده على المحروقات كمصدر دخل رئيسي إلا أن ذالك طالما عرقل عمليات تنويع الاقتصاد رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة على غرار كبر المساحة الصالحة للزراعة وهو ما سيسمح بتقوية القطاع الفلاحي، وتعدد مواردها الطبيعية في صورة معادن غار الجبيلات، فضلا عن امتلاكها موقع جغرافي هام وتنوع مناظرها الطبيعية التي من الله عليها بها، بالإضافة إلى موروثها الثقافي المتنوع والذي سيسمح باستغلال القطاع السياحي.

أما بالنسبة للاقتصاد المغربي والتونسي فعدم توافر المواد الريعية بأراضيهما بشكل مشابه للجزائر، هو سمح لهما بتنويع اقتصادهما اذ اعتمدت كلتا على

[1] بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص، المرجع السابق، ص 382.

السياحة والفلاحة والصناعة كأهم المصادر، وهو ما منحهما فرصة عدم التأثر بشكل كبير بأسعار المحروقات لاسيما في حالة انهيارها.

المبحث الثاني: البنية الاجتماعية في الدول محل الدراسة

يرتبط البناء الاجتماعي بعملية التنمية الشاملة ترابطا عضويا تفاعليا في علاقة متبادلة التأثير، حيث يشكل الهيكل الاجتماعي محور كل عملية تنموية،كما تتأثر بأدواره وسلوكاته سواء كانت إيجابية أوسلبية[1]. ومن هذا المنطلق فالسلوكات والتفاعلات التي تقوم بين الافراد والجماعات هي من تحدد اتجاه التنمية نحوالافضل أوالعكس، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى التركيبة السكانية للمجتمعات محل الدراسة ومعرفة مدى درجة التجانس الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد، حتى يتسنى لنا فيما بعد تحديد ما اذا كان البناء الاجتماعي قد ساعد على تفعيل التنمية ام عرقل ذالك في كل من الجزائر والمغرب وتونس.

المطلب الأول: النمو السكاني في الدول محل الدراسة

أولا: حالة الجزائر

1- النمو السكاني وتركيبته حسب العمر في الجزائر : قدر عدد السكان الجزائر حين الاستقلال سنة 1962 ب 10.04مليون نسمة، ليأخذ العدد في الارتفاع ليصل الى ما يزيد عن 12 مليون نسمة في أول عملية احصاء للجنة السكن والسكان سنة 1966، وشكلت فئة الاعمار اقل من 15 سنة نسبة 47% وسجلت فئة (15 سنة الى 59 سنة) نسبة 46.2%، اما فئة أعمار 60 سنة فاكثر توقفت

[1] ايمان محمد الطائي،**التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة**، مجلة البحوث التربوية والانسانية، العدد 11، ص 01.

عند نسبة 6.6 % من اجمالي عدد السكان[1]. ومع بداية تحسن أوضاع المعيشة والظروف الاقتصادية للبلاد واصل النمو السكاني في الارتفاع ، لتحصي عملية التعداد سنة 1977 ما يقارب 16 مليون نسمة، اي بزيادة قاربت 04 ملايين نسمة مقارنة بإحصاء 1963، اما الفئات العمرية بقيت ثابتة مع تسجيل انخفاض طفيف في فئة 60 سنة فاكثر.[2]

وبعد 10 سنوات من اخر عملية احصاء، استمر النمو السكاني في الجزائر في الارتفاع على غرار باقي دول العالم الثالث في تلك الفترة، ليصل عدد السكان الى قرابة 23 مليون نسمة، ساهم في ذلك تحسن الظروف الصحية وتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل، كاللقاح وغيره، مما ادى ارتفاع نسب الولادات وانخفاض نسب الوفيات. وفي تعداد سنة 1998سجلت الجزائر تعداد سكاني قارب 30مليون نسمة،أي بزيادة 7ملايين نسمة في اخر عشر سنوات، مسجلة فئة اعمار اقل من 15سنة انخفاضا محسوسا لتقف عند نسبة 36.3% من اجمالي عدد السكان، صاحبذالك ارتفاع في نسبة فئة اعمار مابين (15–59) لتصل الى 57.1% اما فئة اعمار أكثر من 60 سنة فلم تتعدى نسبة 6.6%.[3]

أما بعد ذلك ب 10 سنوات اخرى أي احصاء سنة 2008 واصل النمو الديموغرافي الارتفاع لكن بوتيرة اقل من السابق، فكانت بزيادة 5.5 مليون نسمة ليصل اجمالي سكان الجزائر 34 مليون نسمة تقريبيا. ويعاز ذلك الى عدة ظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية وثقافية، اذ انخفضت نسب الخصوبة،واهتمام المرأة

[1] وارزقي ميلود، **التطور الديموغرافي والبنية السكانية في الجزائر، دراسة تحليلية، خلال الفترة، 1962م–2015م**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد04، العدد07، ديسمبر 2016،ص18.

[2] يحي لعمارة محامد، **التركيبة السكانية حسب الجنس والعمر في الجزائر واتجاهاتها: دراسة تحليليةديموغرافية (1966–2018)**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد04، سنة 2021، ص 223.

[3] المرجع نفسه، ص 223.

بالتعليم اكثر وولوجها سوق العمل، وكذا عزوف الشباب عن الزواج بسبب البطالة وعدم الشغل، اما فيما يخص الفئات العمرية فواصلت فئة اقل من 15 سنة انخفاضها لتشكل نسبة28.2%من مجموع السكان، في المقابل استمرت نسب الفئة العمرية مابين (15-59) في الارتفاع لتسجل 64.4 من اجمالي السكان، اما فئة أكثر من 60 سنة هي ايضا سجلت ارتفاعا ملحوظا لتصل الى نسبه 7.4% من عدد سكان الجزائر.[1]

يواصل النمو الديمغرافي في الجزائر الارتفاع في العشر سنوات الموالية، حيث سجل الديوان الوطني للإحصاء 40 مليون نسمة سنة 2016 و41.3 مليون نسمة بداية 2017 و42.2 مليون نسمة سنة 2018، بمعدل زيادة اكثر من مليون نسمة في السنوات الاخيرة، وهذا راجع اساسا الى زيادة حجم الولادات الحية مع تراجع حجم الوفيات، وسجلت الفئات العمرية تذبذبا ملحوظا حيث ارتفعت نسبة الفئة العمرية لأكثر من 60 سنة لتصل الى نسبة 9.3 % من اجمالي عدد السكان، مع انخفاض قارب 4% في فئة اعمار (15-59) لتقف عند نسبة 60%، قابل ذالك ارتفاع طفيف قارب نسبة 2 % في فئة اعمار اقل من 15سنة لتصل الى 30.1% من اجمالي السكان في الجزائر سنة 2018.[2]

2- التركيبة السكانية في الجزائر حسب الجنس: لقد غلب التقارب في النسب بين الجنسين في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم وهذا ما اثبتته الاحصائيات في هذا الشأن، حيث بلغ في أول احصاء عدد الذكور 6.073.207 وعدد الاناث 6.023.140 اما سنة 1977 فبلغ عدد الذكور 7.991.779 وعدد الاناث 8.072.042 في حين سنة 1987 فبقيت الارقام ايضا متقاربة جدا مع تسجيل

[1] يحي لعمارة محامد، المرجع السابق، ص223.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **الجزائر بالأرقام نتائج 2016 – 2018**، https://www.ons.dz تم التصفح من الموقع بتاريخ 2022/12/26.

تفوق طفيف لجنس الذكور،اذ بلغ عددهم 11.573.636 في مقابل 11.307.872 بالنسبة لجنس الاناث، وبعد ذالك بعشر سنوات اي في سنة 1998 بقيت التقارب يميز التركيبة السكانية في الجزائر حسب الجنس، حيث سجل عدد الذكور مايقارب 14856730وعدد الاناث 14541505،اما سنة 2008 فبلغ عدد الاناث 16.847.283وبلغ عدد الذكور 17.232.747.[1]

وفي 2018 فبلغت نسبة الذكور 50.7% في حين بلغت نسبة الاناث 49.3% وفي هذا تأكيد على بقاء النسب متقاربة في الجزائر مع تسجيل تفوق طفيف لصالح نسبة الذكور، وهذا ما لوحظ خلال كل الفترات مع ان الصورة توحي بالعكس اذ المشكلة تظهر في عدم التوازن بين الذكور والاناث بحسب السن.[2]

ثانيا:حالة المغرب

1- **النمو السكاني في المغرب وتركيبته حسب العمر:**قدر عدد السكان المغرب سنة 1960 بـ11.769.774 نسمة حسب احصائيات البنك الدولي[3]، شكلت في ذالك فئة اقل من 15 سنة نسبة44.4% بينما سجلت فئة ما بين(15و59 سنة) نسبة 51.6% من اجمالي عدد السكان، في حين بلغت فئة أكثر من 60 سنة مانسبته 04% من اجمالي السكان في المغرب في تلك الفترة.[4]

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية 1962- 2011**، https://www.ons.dz تم التصفح من الموقع بتاريخ 2022/12/27.

[2] وارزقي ميلود، المرجع السابق، ص 22.

[3] مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان الاجمالي، المغرب، https://www.albankaldawli.org، تم التصفح من الموقع بتاريخ: 2022/12/30.

[4] بوشعيب اعلاوي، **النمو الديموغرافي بالمغرب والافاق المستقبلية للظاهرة الحضرية**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، جويلية2020، ص262

ومقارنة بالجزائر في أول عملية احصائية تبدوارقام متقاربة الى حد ما، لاسيما فيما يخص الفئات العمرية، يلاحظ التقارب بين الفئتين العمرتين اقل من 15 سنة وفئة ما بين(15و59 سنة) في كلا البلدين.

أما في التعداد السكاني بالمغرب سنة 1971 بلغ عدد السكان 15.677.300نسمة أي بزيادة قاربت 4 مليون نسمة مقارنة بأول عملية احصائية، وبعد ذلك واصلت المغرب نموها الديموغرافي الملحوظ لتسجل سنة 1982 كثافة سكانية قدرها ب 20.746.765 نسمة، اي بزيادة فاقت 5 ملايين نسمة، ويعاز ذلك الى تحسن الأوضاع المعيشية ووفرة العمل والرعاية الصحية، ما أدى الى تناقص الوفيات وارتفاع الولادات وحتى الزواجات، ومقارنة بالجزائر فالملاحظ تفوق عددي للكثافة السكانية لكن ليس بالفارق الكبير، فحينما سجلت الجزائر مايقارب 30 مليون نسمة سنة 1998، سجلت المغرب ذلك بعد ست سنوات (2004).

ويرجع ذالك الى انخفاض في معدلات الخصوبة بالمغرب وكذا ولوج المرأة المغربية عالم الشغل وتفضيلا لعملها على الزواج اضافة الى عزوف الشباب عن الزواج، ما أدى الى ارتفاع معدلات العنوسة تماما مثلما حدث في الجزائر مطلع القرن الواحد والعشرون.

ورغم هذه الاسباب الا أن عدد السكان بالمغرب استمر في الارتفاع ليسجل سنة 2014 ماعدده 3.4248.603نسمة، اما فيما يخص الفئات العمرية فسجلت فئة اقل من 15سنة انخفاضا محسوسا لتسجل نسبة 28.2%سنة 2014، مامعناه تراجع بنسبة فاقت 15% مقارنة بأول عملية احصائية لهذه الفئة، في المقابل سجلت الفئة القادرة على ممارسة النشاط (15و59) إرتفاعا ملحوظا سنة2014 حيث بلغت نسبة 62.4% بفارق 11% مقارنة بسنة 1960، حيث لم تتعدى هذه

الفئة نصف عدد السكان بنسبة بلغت 51.6%كما اسلفنا الذكر، اما فئة فوق 60 سنة ارتفعت هي ايضا لتسجل مانسبته 9.4%، وواصلت المغرب على غرار الجزائر تسجيل الارتفاع في معدلات نموها الديموغرافي، لاكن بفارق تعداد سكاني قارب 7ملايين نسمة لصالح الجزائر، اما على مستوى الفئات العمرية فحافظت الفئة العمرية لأقل من 15سنة عن معدلها مسجلة نسبة 28.5% اما الفئة العمرية مابين (15-59سنة) واصلت ارتفاعها حيث سجلت نسبة 64.1%سنة 2018 في حين سجلت الفئة العمرية لأكثر من 60 سنة انخفاضا طفيفا بلغ 2% مقارنة بسنة 2014 مسجلة 07%.[1]

2- **التركيبة السكانية في المغرب حسب الجنس:** بالنسبة لتركيبة سكان المغرب حسب الجنس فلم يختلف الامر عما هو عليه بالنسبة للجزائر، فالأرقام بالمغرب ايضا جد متقاربة بين الجنسين، حيث سجلت فئة الذكور سنة 1960 نسبة 49.9% ونسبة فئة كانت51.1% أما سنة 1977 فكانت نسبة الذكور 51.1% ونسبة الاناث 49.9% وبقيت النسب متقاربة خلال احصاء 1982 واحصاء 1994 مع تفوق طفيف بالنسبة لجنس الذكور لم يتعدى 1%سنة 2021 [2]، ويعاز سبب هذا التقارب في الجنسين على مستوى الدولتين هو غياب العامل البشري المتحكم في هذا الشأن الى حد ما.

[1] وزارة الصحة المغربية ، **المسح الوطني حول السكان وصحة الاسرة**، http://www.sante.gov.ma مارس 2020، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2022/12/30.

[2] مجموعة البنك الدولي، **تعداد السكان حسب الجنس، الحالة المغربية**، http://www.dataalbankaldawli.org تم التصفح من الموقع بتاريخ 2022/12/30.

ثالثا:حالة تونس

1- النمو السكاني في تونس حسب العمر: قدر عدد السكان في تونس بداية الستينات من القرن الماضي ب 4.195.467 على عكس الجزائر والمغرب حيث فاق أول تعداد سكاني فيهما العشر ملاين نسمة كما ذكرنا ذالك آنفا، شكلت الفئة العمرية القادرة على العمل والمحصورة بين (15-65سنة) مانسبته 53% من عدد السكان الإجمالي.[1]

بعد ذالك على غرار الجزائر والمغرب اخذ النمو السكاني في تونس منحى تصاعدي، بمعدل قارب المليون نسمة كل عشر سنوات ، حيث سجلت تعداد سكاني قدر ب 6.578.156 نسمة سنة 1980، غير انه ما يمكن ملاحظته ان هذا التصاعد في النمو السكاني كان بوتيرة اقل مقارنة بالجزائر والمغرب، وهذا لعدة اسباب اهمها استحواذ فئة اقل من 15سنة على نسبة 47% من اجمالي عدد السكان[2]، وهذه الفئة ليست قادرة على الزواج والانجاب، اضافة الى اقبال المرأة التونسية على التعليم والشغل، حيث كانت تونس سباقة في ذالك مقارنة بالجزائر والمغرب نتيجة توجهها العلماني منذ استقلالها، وزيادة على ذالك عزوف الشباب عن الزواج والاهتمام بالبحث عن الشغل في ظل ندرة فرص العمل والظروف الاقتصادية العويصة التي مرت بها تونس .

واصلت تونس نموها الديموغرافي لكن بشكل متسارع ومضاعف، حيث سجلت زيادة قدرت بقرابة 2 مليون نسمة كل عشر سنوات، حيث سجلت سنة 1990قرابة 8.440.023 و9.893.316سنة 2000، وذالك بسبب تحسن الوضع العام في

[1] مجموعة البنك الدولي ، **التعداد السكاني لتونس**،http://www.dataalbankaldawli.org،تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/23، على الساعة 18:11.

[2] مجموعة البنك الدولي ، **التعداد السكاني لتونس**،http://www.dataalbankaldawli.org، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/23، على الساعة 19:15.

تونس من خلال انتعاش معدلات التنمية وتوفر الحاجات الاساسية والمساعدة على الزواج والانجاب كتوفر مناصب الشغل والرعاية الصحية وارتفاع معدلات الخصوبة ونقص الوفيات في مقابل زيادة الولادات، اما على مستوى الفئات العمرية فسجلت اهم فئة عمرية والمتمثلة في فئة مابين (15-65سنة) واصلت الارتفاع لتسجل 57% من اجمالي سكان تونس على حساب فئة اعمار اقل من 15 سنة.[1]

ومع مطلع القرن الواحد والعشرون عرف النمو السكاني تثاقل، حيث عادت تونس لمعدل المليون نسمة خلال هذه العشرية، اذ سجلت تعداد سكاني قدره 1.0895.063سنة 2010، كما شهدت هذه المرحلة انخفاضا ملموسا لنسبة الفئة العمرية لأقل من 15 سنة، حيث سجلت مانسبته 24%سنة 2013، ويعاز هذا الانخفاض الى اسباب متعددة كان اهمها انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة استعمال الازواج لحبوب منع الحمل، وكذا تأخر سن الزواج لأسباب اجتماعية واقتصادية محضة، كل ذالك ادى الى انخفاض في عدد المواليد اما الفئة العمرية لأكثر من 60سنة سجلت 9%[2]، أي ارتفاعا قدر ب 5% مقارنة بأول تعدد سنة 1960 اذ كانت هذه الفئة لا تتعدى 4%من اجمالي سكان تونس آنذاك.

واصل بعد ذالك النمو السكاني في تونس ارتفاعه بوتيرة ثقيلة لعدة اسباب اهمها ثورة 2011، حيث عاودت معدلات الفقر والبطالة الارتفاع، وكذا العزوف عن الدراسة لاسما في فئة الاناث، ونتاجا لكل ذالك سجلت تونس سنة 2018 حسب المعهد الوطني للإحصاء تعداد سكاني قدر ب 1.1.476.522نسمة وسجلت سنة 2021 تعداد سكاني قدر ب

[1] مجموعة البنك الدولي، **التعداد السكاني لتونس**،http://www.dataalbankaldawli.org ، تم التصف من الموقع بتاريخ 2023/01/23، على الساعة 20:10.

[2] ريم بن زايد، **خصوصيات التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي (الجزائر،تونس،المغرب) انموذجا**،مجلة روافد للدراسات والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2021، ص971.

1.1783.722[1]، بينما سجلت الفئة العمرية لأقل من 15سنة نسبة 25% وسجلت الفئة القادرة على ممارسة النشاط نسبة 65% من اجمالي عدد السكان في تونس، اما فئة أكثر من 65 سنة فحافظت على ثباتها مسجلة نسبة 9 % من اجمالي سكان تونس.[2]

2- التركيبة السكانية في تونس على حسب الجنس: في تونس كانت النسب متقاربة بين الجنسين الى حد بعيد عبر طيلة العمليات الاحصائية، حيث ظل الفارق ضعيف بين جنس الذكور وجنس الاناث، وبالتالي تشابهت التركيبة السكانية حسب الجنس مع حالتي الجزائر والمغرب ويرد هذا التشابه الى تماثل الظروف المتحكمة في هذا الشأن

المطلب الثاني: خريطة التوزيع السكاني في الدول محل الدراسة واهم العوامل المشكلة لها.

أولا: التوزيع السكاني في الجزائر حسب المنطقة:

يمتاز التوزيع السكاني على خريطة الجزائر بالتمايز، حيث الكثافة السكانية متدنية جدا بالصحراء والتي تشكل الجزء الاكبر من مساحة الوطن، اذ تقف نسبة السكان بها عند عتبة 10%، بينما يتمركز باقي السكان بالمناطق الشمالية، وساهم في ذالك العديد من العوامل المناخية والاقتصادية والتاريخية والتنموية.

أ-التوزيع السكاني في المناطق الشمالية

يلاحظ من خلال البيانات المنشورة على مستوى الديوان الوطني للإحصاء، أن الكثافة السكانية مرتفعة جدا بالمناطق الشمالية وذالك منذ الاستقلال الى غاية اليوم، حيث فاقت الكثافة السكانية بالجزائر العاصمة سنة 1977 المليون والنصف

[1] المعهد الوطني للإحصاء، **إحصائيات تونس2021**، http://www.ins.tn ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/24.

[2] مجموعة البنك الدولي، **التعداد السكاني لتونس**،http://www.dataalbankaldawli.org، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/24، الساعة 19:10.

مليون نسمة كمتصدر لولايات الجزائر، وواصلت تصدرها طيلة السنوات الموالية لترتفع الكثافة السكانية بها سنة 1998 لتفوق المليونين والنصف مليون نسمة (2.562.428) اما سنة 2021 فبلغت كثافتها السكانية أكثر من ثلاث ملايين نسمة (3.299.645)[1]

أما ولاية تيزي وزو فسجلت سنة 1977 كثافة سكانية فاقت 700 الف نسمة، كثاني ولاية بعد الجزائر العاصمة من حيث الكثافة السكانية، لتسجل بعد ذالك بعشرين سنة كثافة سكانية فاقت المليون نسمة (1.108.708) ومع ارتفاع النمو السكاني بالجزائر عامة سجلت ذات الولاية سنة 2021 مايقارب المليون والنصف مليون نسمة (1.433.501).

في حين سجلت ولاية وهران كأهم المدن من كافة النواحي، كثافة سكانية سنة 1977 فاقت النصف مليون نسمة (69166) أما في تعداد السكان سنة 1998 تضاعف عدد سكانها ليبلغ (1.213.839) وواصل عدد سكانها الارتفاع ليفوق المليون والنصف مليون نسمة في السنوات الاخيرة (1.625.863)[2].

ويرجع سبب هذا الارتفاع للكثافة السكانية بالمناطق الشمالية لعدة اسباب نذكر منها:

1-عوامل مناخية: مايميز هذه المناطق مناخها الملائم حيث تعتبر مناطق ساحلية بامتياز، اذ الجومساعد على العيش والعمل وممارسة مختلف النشاطات ذات العلاقة، اضافة الى الجانب السياحي.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل الديموغرافيا ،حوصلة احصائية 1962-2011** الجزائر، https://www.ons.dz تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/25

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **فصل الديموغرافيا ،حوصلة احصائية 1962-2011** الجزائر، https://www.ons.dz تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/25

2-**عوامـــل تنمويـــة** حيـث وفـرة الرعايـة الصـحية والتعلـيم والمواصـلات، اذ تتركـز بهـذه المنـاطق المستشـفيات الجامعيـة واهـم المؤسسـات التعليميـة والمطـارات والطرقـات وشـبكات المتـر ووغيرهـا مـن المرافـق الحيويـة المحفـزة علـى الاسـتقرار بهـذه المنـاطق على حساب مناطق اخرى اقل تنمية.

3- عوامـــل اقتصـــادية: حيـث تتـوفر هـذه المنـاطق علـى أكبـر واهـم المنـاطق الصـناعية والنشـاطات الاسـتثمارية والحركـة الاقتصـادية النشـيطة، وكـل ذالـك يسـاعد علـى وفـرة فـرص العمـل وسـبل الاسـتثمار وممارسـة العديـد مـن الانشـطة كالتجـارة والصـناعة وغيرهـا، وهـذا مـن بـين اهـم العوامـل علـى الهجـرة الداخليـة باتجـاه هـذه المناطق.

4- عوامـــل امنيـــة: شـكلت مـدن المنـاطق الشـمالية مـلاذا امنـا للمـواطنين خاصـة خلال العشرية السوداء، ما ادى الى تضاعف عدد السكان بها في تلك الفترة.

ب- الكثافة السكانية وتوزيعها في منطقة الهظاب العليا:

حلـت منـاطق الهضـاب العليـا فـي المرتبـة الثانيـة عـل خريطـة الجزائـر مـن حيـث التوزيـع السـكاني، حيـث بلغـت الكثافـة السـكانية بـأهم ولايتهـا علـى غـرار ولايـة سـطيف، أكثـر مـن نصـف مليـون نسـمة فـي أولـى سـنوات الاسـتقلال، لتقفـز فـي السـنوات الاخيـرة لفتـرة التسـعينات (1998) الـى مايقـارب 1.311.413 نسـمة، لتواصـل كثافتهـا السكانية الارتفاع وبشكل ملحوظ، اذ فاقت 1.810.000 نسمة سنة 2021.

فـي حـين سـجلت ولايـة قسـنطينة سـنة 1977 كثافـة سـكانية قاربـت النصـف مليـون نسـمة، ليتضـاعف هـذا العـدد الـى الضـعف سـنة 1998 (810.914 ن) وواصـلت الكثافـة السـكانية الارتفـاع بهـذه الولايـة لتبلـغ سـنة 2021 مايقـارب 1.270.000 نسمة.

أما ولاية الجلفة فتضاعفت كثافتها السكانية الى الضعف سنة 1998 لتبلغ ما يناهز 800.000 نسمة، بعد ما توقفت كثافتها السكانية في منتصف السبعينات عند عتبة 332.535 والمفارقة انها فاقت كثافتها السكانية المليون نسمة سنة 2008، وتواصل ارتفاع عدد سكانها ايضا لتبلغ الكثافة السكنية بولاية الجلفة مايقارب 1.300.000نسمة.

ومرد الارتفاع النسبي للكثافة السكانية بهذه المناطق الى العديد من الاسباب والعوامل اهمها:

1-العامل الجغرافي: اذ تتوفر هذه المناطق على عدد هائل من السهول مايشجع على ممارسة النشاط الفلاحي والزراعي بها، اضافة الى مناخها الملائم ووفرة المياه بها.

2-العامل الاقتصادي:حيث اصبحت هذه المناطق على غرار ولاية سطيف، تتوفر على نشاط اقتصادي مرتفع جدا، اذ بها العديد من المناطق الصناعية ما جعلها الأولى وطنيا في عدة صناعات كالصناعات الكهرومنزلية ومواد البناء اضافة الى النشاط التجاري بمدينة العلمة وغيرها من مناطق مشابهة.

3-العامل السياسي: اهتمام الدولة بهذه المناطق وصياغتها للعديد من السياسات التشجيعية على المكوث بهذه المناطق، مثل قانون الاعفاء الضريبي وتشجيع الاستثمار بها، اضافة الى سياسة الدعم الفلاحي والسكن الريفي وغيرها من سياسات تحفيزية ادى الى الهجرة اليها على حساب المناطق الصحراوية.

4-العامل الامني: اذ شكلت العشرية السوداء وويلاتها من مناطق الهضاب العليا لاسيما مدنها ملجا للعديد من سكان مناطق اخرى والتي كانت أكثر دموية اثناء تلك الفترة.

الكثافة السكانية بالمناطق الصحراوية كانت ولا زالت متدنية جدا مقارنة بباقي المناطق، فإضافة الى اتساع مساحتها شكل المناخ الصعب وشبه انعدام التنمية اهم اسباب ذلك التدني، حيث سجلت اهم مدنها والمتمثلة في ولاية ورقلة سنة 1977 كثافة سكانية لم تتعدى 200.000 نسمة، وبالرغم من انها عاصمة اقتصادية للجزائر باعتبارها مدينة بترولية بامتياز ما يعني تعدد الشركات بها، الا ان كثافتها السكانية لم تتعدى 700.000نسمة.

ومما سبق لوحظ انه هنالك ايضا عدم توازن من نوع اخر اضافة الى اللا توازن في التوزيع السكاني بين مناطق الجزائر، اذ ان تمركز السكان بالمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية فاق 80% ببعض المدن على غرار الجزائر العاصمة ووهران، مايستدعي ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن النسبي في التوزيع السكاني بين مناطق الوطن وبين الريف والمدينة.

ثانيا /التوزيع السكاني في المغرب حسب المنطقة:

تعتبر الكثافة السكانية في المغرب مرتفعة جدا مقارنة بالجزائر وهذا يرجع الى فارق المساحة بين الدولتين في مقابل التقارب النسبي في عدد السكان كما ذكرنا سابقا، غير انه انتشار السكان بالمغرب مثله مثل الجزائر، حيث يختلف من منطقة الى اخرى ويتدخل في ذالك عدة عوامل على غرار المناخ ومعدلات التنمية.

والمغرب مثل باقي دول العالم حيث يميل سكانها الى التمركز في المناطق الاكثر حيوية، اذشكلت جهة الدار البيضاء سطات المنطقة الاكثر كثافة وتجمعا للسكان بتعداد بلغ 6.861.739 نسمة خلال تعداد 2014[1]، ومرد ذلك عدة اسباب اهمها الموقع الجغرافي الهام، حيث يحدها غرب المحيط الاطلسي مما

[1] المندوبية السامية للتخطيط، **التعداد العام للسكن والسكان**، المغرب، 2014، https://www.hcp.ma تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/01/30 .

جعلها تحتوي على ميناء للتصدير والاستيراد، كما يحدها شمالا جهة العاصمة الرباط وسلا والقنيطرة، اما جنوبا فتحدها جهة العاصمة السياحية مراكش، وهو ما شجع على تفعيل الحركة التجارية بها، كما تمتلك ايضا هذه الجهة مقدرات اقتصادية كبيرة، حيث تحتوي على العديد من المناطق الصناعية مما جعلها قبلة للمواطنين الراغبين في الحصول على فرص الشغل .

تليها جهة الرباط، سلا،القنيطرة، كثاني جهة تتربع على كثافة سكانية جد مرتفعة، اذ بلغ تعددها السكاني سنة 2014 اكثر من 4.580.866 نسمة [1]، ويعاز ذالك الى عدة عوامل منها اعتبار الرباط العاصمة الادارية والسياسية للمغرب، حيث معدلات التنمية مرتفعة جدا وتوافر الخدمات لاسيما الصحية والتعليمية والمواصلات اضافة الى توافر فرص الشغل، وهذا ما لمسناه في الجزائر ايضا، اذ احتلت الجزائر العاصمة المراتب الأولى من ناحية الكثافة السكانية بسبب نفس العوامل التي ذكرنها، كما شكل الموقع الجغرافي لهذه الجهة عامل مهما في استقرار السكان بأعداد هائلة، حيث يحدها شمالا جهة تطوان الحسيمة ومن الجنوب جهة الدار البيضاء، سطات وجهة بني ملال الخنيفرة ، ومن الشرق جهة فاس مكناس، إضافة الى اطلالتها على المحيط الاطلسي غربا، وهو ما جعلها ايضا قطبا صناعيا بامتياز، لاسيما تمركز الشركات العالمية المختصة في صناعات السيارات بالقنيطرة خاصة، إضافة الى الصناعة تعتبر جهة الرباط سلا القنيطرة منطقة فلاحية وتجارية بامتياز.

[1] المندوبية السامية للتخطيط، **التعداد العام للسكن والسكان**، المغرب، 2014، https://www.hcp.ma تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/02.

كما تشكل جهة مراكش اسفي مقرا لما يقارب الاربع ملاين والنصف مليون نسمة من اجمالي سكان المغرب[1]. وذالك ما جعلها تحتل المركز الثاني مناصفة مع جهة الرباط سلا القنيطرة من حيث عدد السكان، حيث تشكل السياحة اهم النشاطات بالنسبة للملايين من السياح الاجانب ومن كل دول العالم، اضافة الى انها قبلة سياحية داخلية، ماساعد على تنميتها على جميع الاصعدة وجعلها اهم المدن المغربية نشاطا وحيوية، في حين تعتبر اسفي موطنا لنشاط الصيد البحري وهذا ما جعلها أول المدن المغربية ممارسة لهذا النشاط الهام والحيوي ،اذ تطورت في هذا المجال واصبحت تصدر الأسماك لأوروبا وآسيا ولا تتوقف عند النشاط المحلي فقط، وذالك ما ساهم في زيادة الثروات والنشاط بالجهة ككل وهو ماحفز على زيادة السكان بها.

تعتبر جهة فاس مكناس والتي ضمت العديد من الاقاليم الجديدة من خلال تقسم 2015(فاس، مكناس،الحاجب،افران،مولاي يعقوب،بولمان، تطوان) رابع جهة من حيث الكثافة السكانية في المغرب، اذ بلغ عدد سكانها خلال سنة 2014 مايقارب 4.236.892 نسمة[2]، حيث عرفت هذه الجهة نموا ديموغرافيا متزايدا وملحوظا بعدا ما كان 3.87 مليون نسمة سنة 2004، ومن المتوقع ان يتجاوز عتبة الخمس ملايين في العقدين المقبلين.

من المؤكد ان الكثافة السكانية المرتفعة لجهة فاس مكناس ليست عفوية وانما هنالك العديد من العوامل ساهمت في ذلك على غرار القطاع السياحي، حيث تشكل السياحة الثقافية قطبا هاما للسياح نظرا لما تكتسيه المنطقة من ارث

[1] المندوبية السامية للتخطيط، **التعداد العام للسكن والسكان**، المغرب، 2014، https://www.hcp.ma تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/02.

[2] المندوبية السامية للتخطيط، **التعداد العام للسكن والسكان**، المغرب، 2014، https://www.hcp.ma تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/03.

تاريخي وثقافي، اضافة الى السياحة الحموية الاستثنائية بفضل وجود العديد من الينابيع المعدنية كمنبع مولاي يعقوب الحموي، كما يعتبر العامل العلمي بالمنطقة محفزا على الهجرة الداخلية، وهذا بفضل تواجد العديد من المرافق التعليمية ذات الشأن، على غرار جامعة القروين لعلوم الدين والفلسفة الاسلامية، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله متعددة التخصصات اضافة الى جامعة مولاي اسماعيل، زيادة على ذلك ماحفز على تزايد السكان بجهة فاس مكناس يتمثل في وفرة الاقطاب الصناعية ،ذالك ما ساهم في وفرة العمل كقطب الدكاران الصناعي وغيره من الاحياء الصناعية، كحي سيدي ابراهيم الصناعي وحي المطار الصناعي، كما ساهمت وفرة المواصلات على غرار المطار، وخطوط السكة الحديدية في استقرار السكان بالمنطقة.

تعتبر جهة طنجة، تطوان، الحسيمة ايضا موطنا لعدد هائل من السكان يبلغ 3.725.192 نسمة، موزعة على عدة اقاليم حسب التقسيم الجديد الذي تم سنة 2015 [1]، على غرار اقليم طنجة، تطوان، الاعراش، الحسيمة،شفشاون، كأهم الاقاليم بهذه الجهة، وتسخر هذه الجهة بالعديد من المؤهلات ماجعلها هي ايضا جاذبة للسكان ومحفزة على الهجرة الداخلية اليها والاستقرار بها،على غرار موقعها الجغرافي بحيث تتوفر على واجهتين بحريتين البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي واطلالتها على مضيق جبل طارق الحيوي، وتوفرها على ميناء لوجستي حيوي متمثل في ميناء طنجة المتوسط الذي له تأثير محلي وقاري (المبادلات التجارية، الصيد البحري، النقل البحري).

[1] المندوبية السامية للتخطيط، **التعداد العام للسكن والسكان**، المغرب، 2014، https://www.hcp.ma تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/03.

أيضا اقطابها الصناعية والتي جعلت منها ثاني جهة من حيث قوتها الصناعية بعد جهة الدار البيضاء، كما تشكل الزراعة محركا هاما واساسيا للجهة وللوطن كاملا، اضافة الى توفرها على ثلاث مطارات منها اثنين دوليين وهما مطار طنجة الدولي، ومطار ابن بطوطة الدولي، مطار تطوان سانية الرمل، زيادة على ذلك سجلت ايضا الجهة الشرقية تعداد سكاني قارب ثلاث ملايين نسمة خلال السنوات الاخيرة، ساهم في ذلك الموقع الجغرافي الهام والمناخ الملائم اضافة الى طبيعة التربة، حيث ساعدت جودتها في امتهان الزراعة كالذرة والقمح الصلب ومع توفر التقنيات الحديثة اصبحت تساهم في التزويد بالحبوب بنسبة 6.3 %،كما تنتج الجهة كمية معتبرة من الفواكه، وتهتم المنطقة بتربية الحيوانات وتساهم بنسبة 10% من الانتاج الوطني، كما تتوفر على حركة تجارية نشيطة ساعدها في ذلك تعدد المناجم كمنجم الزنك، الحديد، الرصاص[1]، وتوفر المواصلات لاسيما تواجد مطارات دولية بالمنطقة على غرار مطار وجدة الدولي، كما تتوفر المنطقة على عدة مستشفيات منها ماهو جامعي [2]. وبالتالي كل هذه المقدرات وغيرها ساهمت في ارتفاع الكثافة السكانية بهذه الجهة، على غرار باقي الجهات السابقة والتي توفرت هي ايضا على معدلات مرتفعة من التنمية ووفرة الخدمات الاساسية، بينما سجلت جهات اخرى كثافة سكانية منخفضة نسبيا مقارنة مع الجهات سالفة الذكر على غرار منطقة درعا تافيلالت، التي لم تتعدى كثافتها 18.8% ويرجع ذلك الى اسباب عدة ككبر المساحة ونقص التنمية، اضافة الى الاختلاف المناخي وتأثيراته على جميع الاصعدة.

---

[1] وزارة الداخلية والادراة العامة والجماعات المحلية، **دراسة عامة حول الاقاليم والجهات** ،المملكة المغربية،ص 47-48 https://www.regions-maroc.ma ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/05.

[2] وزارة الداخلية والادراة العامة والجماعات المحلية، **دراسة عامة حول الاقاليم والجهات** ،المملكة المغربية، ص29 https://www.regions-maroc.ma ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/06 .

أما فيما يخص نسب التحضر في المغرب ومقارنة ذالك بالجزائر، فكانت النسب بالمغرب مرتفعة تفوق 60 % في العديد من الجهات على غرار جهة فاس مكناس، في حين جهات اخرى كانت النسب متقاربة بين السكان الحضريين والسكان القرويين على غرار جهة مراكش وجهة بني ملال، خنيفرة، ويرجع سبب ارتفاع السكان الحضريين على حساب السكان في بعض المناطق الاخرى ،الى اسباب اقتصادية وتنموية شجعت على الهجرة الداخلية، واسباب سياسية كتحول بعض القرى الى مدن، في حين يرجع سبب التقارب النسبي بين السكان القرويين والسكان الحضريين ليصل في بعض المناطق الى 50%،الى عدة اسباب اهمها اقتصادية واجتماعية، كتوارث امتهان صناعة الحرف التقليدية وكذا ممارسة مهنة الفلاحة وتربية الانعام التي يستحيل ممارستها في المدن، اضافة الى اسباب سياسية، كرسم سياسة تشييد الطرقات والمسالك الريفية وبناء المدارس، توفير النقل المدرسي وكذا بناء المستوصفات، ما شجع على تشبث المواطن المغربي بالريف .

ثالثا/التوزيع السكاني في تونس حسب المنطقة : الكثافة السكانية في تونس متباينة عبر ولايات الوطن، اذ نجد كثافة سكانية مرتفعة جدا بالعاصمة تونس وضواحيها، حيث تعدت 500 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد لأسباب عدة، فكونها العاصمة السياسية والادارية لتونس بها معدلات تنموية مرتفعة، اذ تتربع العاصمة على مقدرات من شانها استقطاب وتحفيز سكان الولايات الفقيرة على الهجرة الداخلية نحوها، حيث وفرة مناصب الشغل والهياكل الصحية والتعليمية ووفرة المواصلات بكل انواعها، على شاكلة مطار تونس العاصمة، زيادة على كل ذالك موقعها الجغرافي الهام حيث الواجهة البحرية والمناخ المعتدل، وهذ ما تمت ملاحظته ايضا في حالتي الجزائر والمغرب اين سجلت كثافة سكانية مرتفعة جدا على مستوى عاصمتي البلدين، لاكن ليس بمثل ارتفاع كثافة سكان العاصمة تونس

حيث المساحة صغيرة وعدد السكان فاق حسب المعهد الوطني للإحصائيات سنة 2021 ماقدره 1.075.015 نسمة، بعدما كان عدد السكان بها سنة 2013 متوقف عند عتبة 1.051.199نسمة.[1]

تعتبر مدينة صفاقس ثاني ولاية بعد تونس العاصمة من حيث الكثافة السكانية، حيث فاق تعداد سكانها المليون نسمة خلال سنة 2021، بعدما كان تعداد سكانها 947051 سنة 2013، اذ تعتبر الولاية منطقة حيوية لديها العديد من المؤهلات التي جعلت منها قبلة للسكان، حيث للولاية اهمية اقتصادية استثنائية في تونس واكتسبت هذه الاهمية الاقتصادية نظرا لموقعها الاستراتيجي، حيث تملك منفذا على البحر مما شجع الحركة التجارية بها ولعقود مضت [2]، مايعني انها تكتسب خلفية اقتصادية ذات بعد تاريخي، وهو ماجعلها قبلة للتجار والعمال واستقرارهم بها.

بعد صفاقص تأتي ايضا ولاية نابل بكثافة سكانية قاربت المليون نسمة حيث سجلت تعداد سكاني بلغ 866.838 سنة 2021[3]، وما جعلها قبلة للسكان تفوقها في المجال السياحي، اذ بها ابرز الوجهات السياحية و من بينها مدينة الحمامات، حيث تحتوي هذه المدينة على اكثر من 150 فندق سياحي بطاقة استيعابية تصل الى 45.000 سرير، وهذا ماينا هز ربع الطاقة الاستيعابية في تونس، اذ تمتلك 8 فنادق خمس نجوم و29 فندق اربع نجوم و45 فندق مصنف

---

[1] المعهد الوطني للإحصاء، **احصائيات تونس** تونس، 2021، http://www.ins.tn ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/08.

[2] منال الهويلمي، **الفاعلون الاقتصاديون بمدينة صفاقص ودورهم في الازدهار الاقتصادي في الإيالة التونسية خلال الفترة الحديثة: عائلة الجلولي وعلاقتها مع يوسف صاحب الطابع**، مجلة مدارات تاريخية، المجلد01، العدد03، سبتمبر 2019، ص 149،150.

[3] المعهد الوطني للإحصاء، **إحصائيات تونس2021**، http://www.ins.tn تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/10.

ثلاث نجوم، كما تحتوي الولاية على مساحات صالحة للزراعة فاقت 4%من المساحة الوطنية الصالحة لذالك، وهو ماجعلها تشارك ب 15%من الانتاج الزراعي الوطني.

تتناقص الكثافة السكانية بالمدن الداخلية لتونس مقارنة بالمدن الساحلية فحسب المعهد الوطني سجلت أهم هذه الولايات، مدينة القصرين حيث سجلت تعداد سكاني قدر ب 463.497 نسمة سنة 2021، وولاية سيدي بوزيد بتعداد سكاني قدره 45.7537 نسمة، وولاية قفصة ب 354.169 نسمة، في ذات السنة.[1]

لكن هذا النقص في الكثافة السكانية بهذه المناطق، لا ينفي حيويتها حيث ان موقعها الجغرافي وتفوقها في العديد من المجالات، جعلها موطنا لمئات الآلاف من السكان،اذ ان اهمها ولاية القصرين تتواجد بإقليم الوسط الغربي لتونس، متاخمة للجزائر على امتداد 220كلم، كما تبعد عن اهم مدن الجمهورية بمسافات ليست بالطويلة، حيث تبعد عن العاصمة تونس ب 290 كلم والمنستير ب 220كلم وقفصة ب110كلم والعاصمة الاقتصادية صفاقس ب 200كلم فقط ، كما ان كثرة مواردها الطبيعية وتنوع منتوجاتها الفلاحية جعل من هذه المناطق الداخلية مقرا للذين يمتهنون النشاطات المتوفرة هناك.

تزيد الكثافة السكانية بالمناطق الجنوبية لتونس تناقصا، اذ سجل سنة 2021 بمدينة قبلي تعداد سكاني قدره 17.045 نسمة وسجلت ولاية تطوان 151.750نسمة فقط [2]، ويرد هذا النقص في عدد قاطني هذه الولايات الى عدة عوامل اهمها ضعف التنمية، حيث نقص المرافق وندرة مناصب العمل اذ تسجل

[1] المعهد الوطني للإحصاء، **إحصائيات تونس2021**، http://www.ins.tn ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/11.

[2] المعهد الوطني للإحصاء، **إحصائيات تونس2021**، http://www.ins.tn ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/02/11.

هذه الولايات معدلات بطالة مرتفعة جدا مقارنة بالدول القريبة من المركز، اضافة الى كبر مساحة هذه المناطق مقارنة بالمدن الساحلية.

وعليه فان ارتفاع الكثافة السكانية بالمناطق الساحلية وتناقصها بالمناطق الداخلية والمناطق الجنوبية كما راينا، ليس متربط بتونس فقط وانما شوهد ذالك في الجزائر والمغرب ايضا ويشاهد في اغلب دول العالم الثالث، حيث معدلات التنمية ترتفع بالمناطق الاقرب للعواصم وتتناقص في المناطق الابعد، وهذا ماطرح اشكالا توزيعيا والذي يلقي باثاره على تجسيد اهم المبادىء الحوكمية، حيث يفقد المواطن ثقته بحكومته وكردة فعل على عدم رضاه بما تقوم به الدولة اللامشاركة سلوكا له اتجاه المشاريع والبرامج التي تضعها السلطة، بالتالي بدل ان يصبح المواطن شريك في العمل التنموي، يمسي المعرقل له.

أما فيما يخص التوزيع السكاني بتونس حسب مناطق الريف والحضر، فلم تتعدى منطقة الريف تعدادا سكانيا قدر ب3.692.618نسمة فقط سنة 2021، اي بنسبة لم تتعدى 35%، اما نسبة سكان الحضر فقد فاقت 65% حسب البنك الدولي، بعدما كانت النسب جد متقاربة سنة 1960 اذ كان عدد السكان في الريف يقارب 2.621.705[1]، بينما كان تعداد السكاني اجمالا لايتعدى اربع ملايين نسمة والاسباب في ذالك متعددة، حيث يميل المواطن الى الناطق الاكثر تنمية حيث وفرة الحاجات الاساسية كالتعليم والمرافق الصحية والمواصلات ومناصب الشغل وهذا ما يتناقص في الريف وهذا ليس في تونس فقط وانما ينطبق ذالك على الجزائر والمغرب كما اشرنا سابقا.

[1] مجموعة البنك الدولي، **التعداد السكاني لتونس**،http://www.dataalbankaldawli.org تم التصفح بتاريخ 2023/01/25 ، الساعة 19:50

وفي الاخير ومن خلال دراستنا لما سبق يتضح جليا ان الدول محل الدراسة الجزائر، المغرب،تونس،عرفت تحولات ديموغرافية هامة، لعل أبرزها تمثل في بلوغها مايسمى بمرحلة النافذة الديموغرافية، اذ عرفت ارتفاعا في فئة الاعمار القادرة على العمل على حساب فئة اقل من 15سنة، مما اتاح لها فرصة لرفع معدل نموها الاقتصادي ودخلها القومي[1]. غير ان ذالك يتأتى من خلال وضع سياسات سكانية مدروسة وهادفة تمكن من استغلال هذه الاسبقية، حسب العوامل الموجودة والظروف المتوفرة والخصوصيات الكائنة.

المطلب الثالث: مدى التجانس الاجتماعي في الدول محل الدراسة

أولا:التجانس الاجتماعي في الجزائر: يعرف على المجتمع الجزائري انه مجتمع متعدد، يحتوي على عدة مجموعات عرقية، مختلفة احيانا اثنيا ولغويا وثقافيا، اثرت في النظام الاساسي وفلسفته كما أثر فيها هو ايضا، كما ساهمت البيئة بكل ابعادها التاريخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والدينية في صقل هوية المجتمع الجزائري.

ومما لاشك فيه وبأجماع اغلب الكتابات ان البربر هم السكان الاصليين للجزائر، الا انهم اندمجوا مع العرب بعد اعتناقهم الاسلام بدايات الفتوحات الاسلامية، غير ان هذا الاندماج لم يكن لولا التشابه بين الجماعتين في العديد من الخصائص من عادات وتقاليد، وهذا ما اشار اليه عالم الاجتماع " **بياربورديو** Pierre Bourdieu " من خلال تطرقه الى طبيعة العلاقة التي جمعت بين هذين الاثنتين، حيث قال ان التفاعل القائم بين العرب والبربر تفاعل مستمر

[1] ريم بن زايد، المرجع السابق، ص 987.

قوي قائم على تجانس عميق، وذالك مايعكس انصهار العرب عرقيا في العنصر البربري وانصهار البربر ثقافيا في العرب بحكم العقيدة واللغة.[1]

وبالرغم من المحاولات الحثيثة لتوظيف الاثنية البربرية لتفكيك المجتمع الجزائري وجعلها اداة لتأجيج الوضع وتغييب حالة التجانس الا انها فشلت في ذالك ،فالتعايش الذي كان ولازال بين البربر والعرب لاتشوبه شائبة ،وهذا مايؤكده " **الشيخ البشير الابراهيمي**" قائلا ان عروبة هذا الشمال الافريقي جرت في مجاريها طبيعة مناسبة لاتشبها شائبة ولا اكراه، انما هي الروح عرفت الروح، والفطرة سايرت الفطرة، والعقل اعدى العقل ، وكأن هذه الامم التي تغطي هذه الارض قبل الاتصال بالعرب، كانت مهيأة للاتصال بالعرب أو كأن وشائج من القربى كانت مخبئة في الزمن، فظهرت لوقتها بعدما كانت نائمة في التاريخ فتنبهت لحينها[2].

ساهم النظام السياسي القائم في الجزائر في تقوية التجانس بين مختلف الإثنيات،لاسيما بين البربر والعرب، وعمل على محو فكرة اقلية بربرية واغلبية عربية من خلال عدة سياسات، والتي ساهمت بشكل كبير في تقوية اللحمة الوطنية فبعد مطالبة الامازيغ برد الاعتبار للغتهم الاصلية وجعلها جنبا الى جنب مع اللغة العربية، استجاب النظام الجزائري وتم دسترتها وجعلها اللغة الرسمية الثانية في البلاد، كما تم تعميمها في جميع الميادين من تربية وتعليم من خلال تدريسها كلغة جديدة والتعريف بها من خلال الندوات والمؤتمرات في الجامعات وغيرها، والاكيد أن هذه الاجراءات في صالح الوطنية الجزائرية وتجسيدا لوحدة القومية الجزائرية

[1] شتوح احمد عبد اللطيف، **تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد10، جانفي2015، ص 103.

[2] عثمان سعدي، **البربر، الامازيغ عرب عاربة وعروبة الشمال الافريقي عبر التاريخ**، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط،سنة 2018، الجزائر،ص 24.

فالعربية والامازيغية هما هيكل الهوية الجزائرية حيث يساهمان في بناء الوحدة الوطنية من خلال التعايش تحت راية واحدة.[1]

اضافة الى ذلك الأمثلة عديدة التي تبرز الدور الفعال الذي لعبته الدولة الجزائرية في تقوية الأواسط وتعزيز الشعور بالهوية الوطنية الواحدة بين العرب والبربر، كجعل يوم 12 جانفي يوم وطني يخص كل الجزائريين وليس البربر فقط، وأصبح العرب يشاركون الامازيغ اعيادهم، كما أصبحالأمازيغيون يشاركون العرب اعيادهم ايضا، وفي كل هذا دلالة واضحة على التعايش والتجانس الحاصل في المجتمع الجزائري رغم اختلاف أطيافه ولهجاته.

كما للفتوحات الاسلامية دور هام في تحقيق التجانس الاجتماعي داخل شمال افريقيا عموما والجزائر خصوصا. فحينما وصل الفتح الاسلامي للمنطقة ارسى مبادئ الصلح والتآلف ودعى إلى وحدة الاديان تحت راية الاسلام، وأصر على أن بني البشر اخوة مهما اختلفت نحلهم ومللهم والسنتهم، يرجعون الى أصل واحد فكلهم ابناء سيدنا **آدم عليه السلام**، وما تباعد البشر جغرافيا وعقائديا أولغويا الا من اجل غاية اسمى [2]. مصداقا **لقوله تعالى:** " يا أيها الناس ان خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير "[3]

---

[1] شيماء العابد، **التعايش اللغوي ودوره في تحقيق الامن الثقافي الجزائري**، مجلة جسور المعرفة، المجلد 07، العدد04، سنة 2021، ص88.

[2] زهرة بوضرة، **الهوية اللغوية الجزائرية بين رهانات البحث اللساني والتنوع الجغرافي**، مجلة جسور المعرفة، المجلد06، العدد03، سبتمبر2019، ص 164.

[3] القرآن الكريم، الحجرات، الآية 13.

ثانيا:التجـــانس الاجتمـــاعي بـــالمغرب: لقـد سـاهمت العديـد مـن المتغيـرات والتراكمـات فـي بنـاء المجتمـع المغربـي وعلـى غـرار كـل مجتمعـات العـالم، الا ان المغـرب تميـزت بعـدة مزايـا جعلـت منهـا مجتمعـا متنوعـا عرقيـا وثقافيـا، حيـث جعـل منهـا موقعهـاالجغرافي محـل قيـام العديـد مـن الحضـارات كـان اهمهـا الفتوحـات الاسـلامية. اضـافة الـى ذلـك شكل منهـا موقعهـا محـل اطمـاع الغـرب علـى غـرار فرنسـا واسبانيا.

ويتشـكل الشـعب المغربـي مـن ثلاثـة عناصـر وهـي العـرب والبربـر والافارقـة بحيـث سـاهمت الهجـرة فـي اسـتقرار العنصـر الثالـث الـذي سـرعان مـا اخـتلط مـع الأول والثـاني الـى حـد انـه لـم يعـد هنـاك فـرق فـي الذهنيـة العامـة بـين هـؤلاء وأولئـك [1]. ولقـد شـكلت المغـرب مجـالا خصـبا لحركـة القبائـل وحضـورها حتـى فتـرة قريبـة، ممـا جعـل مـن هـذا البلـد مختبـرا ملائمـا لاختبـار المفـاهيم والمقومـات المتعلقـة بالقبيلـة كوحـدة تحليـل مـن طـرف البـاحثين فـي العلـوم الاجتماعيـة وهـذا مـا جـاء فـي كتـاب الـدكتور **محمد نجيب بوطالب**(سوسيولوجيا القبلية في المغرب العربي).[2]

وأمـام هـذا الغنـى المجتمعـي فـي المغـرب سـعت فرنسـا الـى ايجـاد السـبل مـن اجـل تفكيـك هـذه اللحمـة التـي تراهـا عائقـا امـام تغلغلهـا، خاصـة لـدى المجتمـع الريفـي مثلمـا فعلـت ذالـك فـي الجزائـر. اذا ان المسـتعمر الفرنسـي والاسـباني سـعى الـى احـداث فصـل وشـرخ فـي مقومـات الهويـة المغربيـة بطـرق ايديولوجيـة مدروسـة ،حيـث وضـع مرسـوم بتـاريخ 11 سـبتمبر 1914 اعلنـت فرنسـا مـن خلالـه عزمهـا الاحتفـاظ بالقـانون العرفـي الـذي تتبعـه القبائـل الريفيـة، بـدلا مـن الشـريعة الاسـلامية وذالـك للفصـل بـين العـرب والامـازيغ مـن خـلال ابعـاد الامـازيغ عـن احكـام الشـريعة الاسـلامية

[1] محمد صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1993-1997، ط01، سنة 2010 ، ص10.

[2] محمد نجيـب بوطالـب،**سوسـيولوجيا القبيلـة فـي المغـرب العربـي**،مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت،ط01، 2002، ص 91.

عن طريق الترويج لفكرة ان البربر يدينون بالديانة البروتستنتية، كما أوجدت لهم مناصب عمل في مستوطناتها، الى غير ذالك من سياسات تفكيكية ذات ابعاد ايديولوجية للمجتمع المغربي.[1]

وعلى غرار الجزائر لاقت هذه الحملات التهديدات تصديا وتلاحما على الدوام من طرف القبائل البربرية والعربية في المغرب، بل لعب المد الأوروبي دورا في تحقيق التجانس بين المجموعات والجهات من خلال تجاوزها للنزاعات الداخلية كما ان القبائل في المغرب ورغم مساعي المستعمر بقي اعضاها وابناءها اكثر انتماءا لقبائلهم بالرغم من اندماجهم اقتصاديا وسياسيا، فغالبا ما تظهر النزعة القبلية في المواطن المغربي اثناء فترة الانتخابات، حيث تكون هي الاطار الملائم لها ،اذ توظف النزعة القبلية لنصرة ابن القبيلة واضعاف مرشحي قبائل اخرى [2]، والامر سيان في اغلب الدول العربية بما في ذالك الجزائر خاصة في الانتخابات المحلية.

بعد الاستقلال حذت المغرب حذ والجزائر في تعاملها مع الاثنية البربرية وتعاملت معها بحذر شديد، كون امازيغ المغرب امتداد فكري وعرقي لأمازيغ شمال افريقيا بما في ذالك الجزائر وتونس وليبيا، خصوصا بعد تلك المواقف التي بدأت تظهر خارج حدود الجزائر وتجلت في بعض الصحف بفرنسا خاصة، اين نادت بتشكيل حكومة مؤقتة يناشد اعضاءها بإنشاء حكم برلماني ومطالبة أيضا الامم المتحدة بتنظيم استفتاء بشان تقرير المصير، وهذا الموقف لقي ادانة واسعة لما فيه من نوايا تفكيكية للمجتمع الجزائري ومجتمعات الدول المجاورة كون التركيبة بين

[1] منير العمري،**الامن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والآليات الضامنة، دراسة حالة الجزائر والمغرب**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد08، العدد01، ماي2020، ص 163.

[2] محمد نجيب بوطالب، المرجع السابق، ص 95.

هذه الدول تقريبا واحدة [1]، دونما أن ننسى احداث الثمانينيات بالجزائر التي سماها البعض بالربيع الامازيغي والذي وصل صداه للمغرب والتي منذ حينها خرجت نشاطات الحركة الامازيغية بالمغرب للعلن بعدما كانت سرية.

فهذه الاحداث وما شابهها جعل المغرب يتأخر جدا في الاعتراف الدستوري برسمية اللغة الامازيغية كإحدى المكونات التاريخية للهوية المغربية، ولم يكن ذلك سهلا بل مر النضال من أجل ذلك بدة محطات اساسية وهامة، كان أهمها ميثاق اكادير 1991 الذي نادى بضرورة اعتراف الدستور المغربي باللغة الامازيغية كلغة وطنية الى جانب اللغة العربية، اضافة الى امكانية تعميم وتعليم اللغة الامازيغية بالمؤسسات التعليمية وحتى على مستوى الجامعات. كما نادت الحركة بتمكين الثقافة الامازيغية من حقها في وسائل الاعلام المكتوبة والسمعية والمرئية على غرار الثقافات الاخرى، وانتهى الميثاق بموافقة المخزن المغربي على بعض المطالب كحق تأسيس جمعيات داخل وخارج الوطن.[2]

بعد ذلك ب 10 سنوات صدر بيان بشأن الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب والذي حرر بالرباط يوم 01مارس 2000، الذي نادى بفتح حوار حول الامازيغية، تخصيص برنامجا بتنمية المناطق الامازيغية، كما طالب البيان بتخصيص تلفزة خاصة تبث الامازيغية، تقديم نفس الدعم المالي للجمعيات الامازيغية مثلها مثل الجمعيات العربية.[3]

---

[1] عبد الجليل التميمي، **الامازيغية والعربية هويتا المغرب الكبير**، مجلة شؤون الاوسط، المجلد24، العدد148، 2014، ص 15.

[2] نادية المخزومي، **الحقوق اللغوية بالمغرب بين المطلب الحقوقي والاعتراف الدستوري، اللغة الامازيغية نموذجا**، مجلة المنارة للدراسات القانونية، والادارية، العدد19، 2017، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص113

بعد ذالك احس المغرب بخطورة الوضع وبدأت بوادر الاعتراف بالأمازيغية تظهر بشكل جلي. ومن مظاهر ذلك خطاب الملك محمد السادس يوم 30جويلية 2001، الذي أكد فيه على ضرورة الاعتراف بالتنوع والتعدد اللغوي للمغرب الذي يدعم وحدة المغاربة واجماعهم على الثوابت الوطنية، اذ صرح قائلا "فقد ظل المغرب عبر العصور متميزا بالتحام سكانه، مهما كانت اصولهم ولهجتهم متشبثين بمقدسات ووحدة وطنهم ومقاومتهم لكل غزو أجنبي ومحاولات التفرقة"[1].

لكن رغم ذلك لم تدرج اللغة الامازيغية كلغة رسمية أو وطنية الى بعد تحرك موجات ما يعرف بالربيع العربي. تم اخيرا الاعلان على اللغة الامازيغية كلغة رسمية من خلال دستور 2011 ،اذ نص المشرع المغربي في الفصل الخامس على ان تعد اللغة الامازيغية ايضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة دون استثناء، كما نص ذات الفصل على ضرورة صيانة كل اللهجات والتعبيرات الثقافية في المغرب، بهدف تعزيز الانسجام والاندماج بين ابناء المجتمع الواحد.[2]

ومن خلال ماسبق يمكن القول ان تأخر المغرب في دسترة اللغة الامازيغية كلغة رسمية، لم يكن نية لإلغاء كيان البربر من الهوية الوطنية وانما خشية توظيف هذا الكيان في التفرقة بين ابناء الشعب الواحد، مثلما فعلت فرنسا واسبانيا اثناء الحقبة الاستعمارية. ومنه فالاندماج والتجانس الحاصل في المجتمعين المغربي والجزائري ليس وليد اليوم أو صدفة، انما هو نتاجا لتراكمات تاريخية حصلت في بيئة مليئة بالتغير والتنوع.

---

[1] نادية المخزومي، المرجع السابق، ص 114

[2] المملكة المغربية، **دستور المغرب2011**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في17 جوان 2011 بشان استفتاء وضع الدستور،المؤرخ في 01جوان2011،ج ر،عدد 59/64، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011، الفصل الخامس، ص 06.

ثالثـــا:التجـــانس الاجتمـــاعي بتـــونس: تميـزت التركيبـة السـكانية للمجتمـع التونسـي بتنـوع الاثنـي والعرقـي، حيـث اسـتوطن تـونس كـل مـن الرومـان والعـرب والانـدلس والاتـراك واليهـود والبربـر باعتبـارهم العنصـر البشـري الاصـيل لتـونس، الـذين اسـتقروا بالجبال(الجباليـا)، غيـر ان الانصـهار الحضـاري وعمليـات المثاقفـة سـاهما في تقارب مختلف الإثنيات في تونس وتبديد الفروقات الكبيرة بينهم.[1]

وبالتـالي امتـد ذلـك التجـانس الـى مـا بعـد الاسـتقلال فـالمجتمع التونسـي منـذ عـام 1956 مـر بتغيـرات كميـة ونوعيـة، غيـر انهـا مـرت بسلاسـة مقارنـة بـدول ومجتمعـات مـن العـالم الثالـث، حيـث سـاهم فـي ذلـك العديـد مـن العوامـل المعـززة لعمليـة التجـانس والانـدماج الاجتمـاعيين، ولعـل اهمهـا الانتمـاء العرقـي للأصـل العربـي والبربـري والـذي سـاعدت قلـة منتسـبيه فـي تـونس مقارنـة بـالجزائر والمغـرب فـي تجـانس اغلبيـة افـراد الشـعب التونسـي، اضـافة الـى ذلـك اتبـاع العقيـدة الاسـلامية والتحـدث باللغـة العربيـة ساهم في تسهيل عملية تذويب الاختلافات التي سادت في المجتمع التونسي.[2]

وفـي نفـس السـياق يمكـن القـول ان المجتمـع التونسـي اكثـر تجانسـا مقارنـة بـالجزائر والمغـرب، بـالنظر الـى نسـبة عـدد السـكان المتحـدثين باللغـة البربريـة والـذين يعطـون ولاء كبيـرا لهـويتهم الثقافيـة البربريـة فـي كـل مـن المجتمعـين الجزائـري والمغربـي، والتـي تفـوق بشـكل كبيـر نسـبة عـدد السـكان ذوي الاصـل البربـري والـذين يشـعرون بانتمـاء قـوي وكبيـر الـى الهويـة الرمزيـة فـي المجتمـع التونسـي. امـا بالنسـبة لليهـود فـي تـونس فلـم يعـد موجـود مـنهم الا القليـل ويتمركـزون فـي مدينـة جربـة، واخـذوا

---

[1] عبد القادر سوداني، **الشخصية الحضارية لبربر تونس خلال القرن التسع عشر ميلادي، جباليا السند نموذجا**،مجلة مقالات كان التاريخية، العدد42، ديسمبر2018، ص 156،155.

[2] محمود الذوادي، **في محددات الهوية الجماعية واشكاليتها،المجتمع التونسي الحديث انموذجا**، مجلة المستقبل العربي، المجلد19، العدد217، سنة1997، ص 36.

في الاندماج في المجتمع القومي وعليه يرى محمود الذوادي 'ان الشعب التونسي هو شعب متجانس على مستوى اللغة والثقافة والدين والعرق.[1]

غير أن نظامي الجزائر والمغرب استطاعا تقوية اللحمة الوطنية وتحقيق التجانس الاجتماعي، رغم تحدي الاختلافات العرقية والثقافية التي طالما عصفت باستقرار العديد من الدول، ليس في العالم الثالث فقط وانما حتى في بعض الدول الغربية. الا انه لابد للجزائر والمغرب وتونس استغلال هذا التجانس الاجتماعي في سبيل تحقيق التنمية حيث يشكل الاستقرار البيئة الملائمة لذالك.

المبحث الثاني: التكوينات الثقافية في الدول محل الدراسة (الجزائر،المغرب، تونس)

لطالما كان الوضع الثقافي متشابها في كل من الجزائر وتونس والمغرب، غير ان الوضع اختلف بعد غزو الجزائر من طرف الاستعمار الفرنسي سنة 1830. والذي أثر على الواقع الثقافي والاجتماعي بشكل كبير في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس، حيث جاء احتلال تونس بعد 50 سنة والمغرب بعد 80 سنة من احتلال الجزائر، وعن طريق شكل استعماري اقل حدة وخطورة من ذالك الذي شهدته الجزائر، اذ يختلف الاحتلال عن طريق الحماية عن الاحتلال المباشر وجعل البلد المحتل جزءا لا يتجزأ من الوطن بالنسبة لفرنسا.

فالمستعمر الفرنسي اعترف للمغرب وتونس بكيانهما الوطني والمتمثل في الدين واللغة والحكومة والتاريخ بينما اعترف للجزائر بالدين فقط في البداية وسرعان ماعمل على محاربته.[2]

[1] محمود الذوادي، المرجع السابق، ص 37.

[2] ابو القاسم سعد الله، **مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي 1830-1954، دراسة مركزة على الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد09، سنة1978، ص 43.

وفي ذات السياق يرى **أبو القاسم سعد الله** ان المؤسستين الدينيتين الموجودتين في كل من المغرب وتونس والمتمثلتين في جامع القرويين وجامعة الزيتونة على التوالي، لهما الدور الكبير في تحصين البلدين ضد الفعالية الاستعمارية لكل منها، في حين لم تتمتع الجزائر بنوع من هذين المؤسستين العريقتين، ماجعل فرنسا تنجح الى حد ما في تعريض الثقافة العربية بالجزائر الى خطر التشويه.[1]

لاكن ليس معنى ذالك عدم تأثر المغرب وتونس بالسياسة المنتهجة في الجزائر، الا انه رغم كل مساعي فرنسا لمحو الثقافة والهوية العربية الاسلامية، غير انها فشلت الى حد بعيد في ذالك، بفضل التاريخ النضالي المشترك والعقيدة الاسلامية المشتركة والقوية، اضافة الى الارث اللغوي العريق والمتمثل في اللغتين العربية والامازيغية.

بعد الاستقلال تدخلت العديد من العوامل في صقل وبناء هيكل ثقافي خاص بكل بلد رغم اشتراكهم في المقومات الاساسية كالجغرافيا، الدين واللغة، حيث انتهج كل نظام منهج معين لإعادة رسم ثقافته وفق خصوصية بيئته والموارد المتاحة.

[1] ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 44.

المطلب الأول: اللغة كركن هوياتي وثقافي في الدول محل الدراسة

أولا: اللغة في الجزائر: تجمع المصادر اللغوية في الجزائر على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الجزائر، مثلما نص أول دستور للجزائر الصادر سنة 1963 في مادته السادسة على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية والقومية للدولة.[1]

ورغم كل المتغيرات الطارئة والحروب الا ان اللغة العربية استطاعت الصمود في وجه كل ذالك بفضل الاسلام والقرآن الكريم، حتى اصبحت لغة علمية وعملية، وهذا ما جاء على لسان **فودلكه** مصرحا "ان العربية لم تصر لغة عالمية الا بسب القرآن الكريم " وفي ذات السياق قال القسيس **زويمر**"إن اللغة العربية هي الرباط الوثيق الذي جمع بين ملايين المسلمين على اختلاف اجناسهم ولغاتهم "[2] وتجلى ذالك بصفة واضحة في الجزائر وغيرها من الدول العربية التي استعمرت حيث رغم كل السياسات اللغوية التي انتهجتها فرنسا طيلة سنوات احتلالها لهذه الدول من اجل القضاء على اللغة العربية الا ان ذالك لم يتحقق لها.

فالمستعمر وفق سياسة ممنهجة عمل على تغييب اللغة العربية في المجتمع الجزائري ومنها:[3]

– سياسة الادماج اللغوي والذي يقضي بنقل نموذج التعليم المدرسي الفرنسي الى المدرسة الجزائرية، كما تضمن هذا الاجراء عدم تعليم كل الجزائريين وانما البعض

[1] الجمهورية الجزائرية الدموقراطية الشعبية، **دستور 1963**، الصادر في 03 سبتمبر1963، ج ر، العدد 64، المؤرخ في 10سبتمبر1963، المادة 06.

[2] بوجمعة وعلي، **اللغة العربية والتنمية في الوطن العربي**، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد01، فيفري2018، ص 128.

[3] يمينة زيغم، **السياسة اللغوية الفرنسية في الجزائر وابعادها مابعد الكولونيالية: دراسة في ايكولوجية اللغة والامبريالية اللغوية**، مجلة رفوف الدراسات العربية، العدد 32، سنة2021 ، ص 290

منهم فقط، كما عمل على تجهيل الاهالي من خلال عدم السماح باستمرار تعليمهم.

– سياسة الفرنسة اذ سعت فرنسا من خلال غلق المدارس الاسلامية الى محاربة الثقافة العربية ولغتها واستبدال ذالك بنشر الثقافة واللغة الفرنسية.

– سياسة التنصير وذالك من خلال التعليم التبشيري الموجه للأهالي، للقضاء على الدين الاسلامي ولغته العربية.

اضافة الى كل ذالك خلق الاستعمار الفرنسي سياسة اكثر خطورة في هذا الشأن، تمثلت في اجراء السياسة البربرية، إذ خصت منطقة القبائل بسياسة لغوية اكثر صرامة لتنفيذ مخططها اللغوي، حيث سخرت كل جهودها لفرنسة المنطقة ودمجها وجعلها معسكرا من اجل السيطرة على باقي المناطق. وذالك من خلال التفرقة بين العرب والقبائل من منطلق اثني، فغلقت الزوايا والكتاتيب، ومنعت التعليم باللغة العربية واستبدالها بالمدارس الفرنسية، كما اتاحت تعليم اللغة الامازيغية وعملت على اكساب بعض الجنود اللهجات الامازيغية للتقرب اكثر من الاهالي وكسب ولائهم.

كل ذالك كان من اجل ابعاد اللغة العربية عن مواقعها الطبيعية كلغة وطنية، فعزلتها تماما من مجالات التعليم والبحث والادارة والاقتصاد والاعلام، لاكن لاقت هذه السياسات مواجهة حقيقية من طرف الشعب الجزائري. تمثلت في العديد من السلوكيات كان مصدرها دون انكار جمعية العلماء المسلمين والتي سعت الى ايجاد طرق بنفس مستوى الاجراءات الفرنسية، فعملت على عدم اقبال أبناء الاهالي على التعليم الفرنسي، كما أسست المدارس والمعاهد في كل أنحاء الوطن من أجل تعميم تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف، كما وظفت الجمعية مجموعة

من الجرائد والمجلات على غرار جريدة البصائر وجريدة المنتقد من أجل نشر فكرة الامة الاسلامية العربية.[1]

بعد الاستقلال عن الاستعمار سنة 1962 لاقت الجزائر صعوبة في الاستقلال لغويا لأسباب التاريخية وسوسيوثقافية، حيث وجدت نفسها امام اشكالية التعريب التي احتاجت الكثير من الوقت والامكانات المادية والبشرية. تجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن إشكالية التعريب واجهتها أغلب الدولة العربية التي تعرضت للاستعمار.

بالعودة للجزائر تعددت العوائق التي صعبت مهمة استعادة اللغة العربية لقيمتها الحقيقية. واهم هذه الاسباب تمثلت في الذهنية الخاطئة حول اللغة الفرنسية و ربطها بفكرة التطور وهذا ماكنت غرسته فرنسا في البعض كما أسلفنا الذكر، اضافة الى ذلك الصراع بين اللغة العربية الفصحى والعامية، حيث انتشرت العامية بشكل مرعب ولا زالت الى يومنا هذا، إذ أرجع العلماء السبب في ذلك سهولة العامية لخلوها من الاعراب يقابله صعوبة الفصحى لكثرة قواعدها النحوية والصرفية[2]، لكن السبب الحقيقي في ذالك يعود الى السياسات الاستعمارية سالفة الذكر.

غير انه لا يمكن انكار جهود الانظمة السياسية المتعاقبة في الجزائر لإنجاح سياسة التعريب، حيث عملت على تعريب العديد من المجالات التي من شانها ارجاع اللغة العربية الى مكانتها الطبيعية ونذكر منها مايلي[3]:

---

[1] فايزة يخلف،**اللغة العربية وتجارب التعريب في الجزائر**، مجلة اللغة العربية والترجمة، المجلد05، العدد14، سنة2013، ص 03

[2] نصيرة زيتوني، **واقع اللغة العربية في الجزائر**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد27، العدد10، سنة2013، ص 2126.

[3] فايزة يخلف، المرجع السابق، ص 05

– تعريب التعليم من خلال ادخال اللغة العربية الى مختلف مراحله وتوفير الوسائل البشرية لذلك، من تكوين اطارات وتحضيروسائل تعليمية وتربوية، مثلتأليف الكتب واعداد مناهج التدريس كما سعت لتعريب التعليم العالي والبحث العلمي.

– تعريب الصحافة ووسائل الاعلام كالتلفزيون

– تعريب القضاء والادارة والمصالح العامة.

– تعريب الشركات والمصانع.

هذا وغيره قامت الدولة الجزائرية لاستعادة بريق لغتها العربية الفصحى، التي تعتبرها روح الثقافة والهوية الوطنية الى جانب الدين الاسلامي الحنيف، لكن هذا الاهتمام باللغة العربية لا يعني اهمالها الى اللغة الامازيغية بل قامت بدسترها وجعلها لغة وطنية الى الجانب العربية معتبرة ذلك يزيد ما وحدة الامة وتقويتها، الى جانب استحداث تعليم الانجليزية مؤخرا بالطور الابتدائي استجابة للتطور اللغوي الحاصل عالميا والذي من شانه تحرير الشعوب ثقافيا.

ثانيا/اللغة في المغرب

تعد اللغة العربية في المغرب هي اللغة الرسمية والوطنية، على غرار باقي دول المغرب العربي، والتي تختلف فقط في تسيير هذه اللغة في مختلف المجالات كالتعليم والثقافة والتجارة والقضاء[1]. غير ان رسمية اللغة العربية في المغرب لا ينفي غناها وتعددها اللغوي كالأمازيغية والفرنسية والانجليزية والاسبانية، وللاطلاع على الواقع اللغوي في المغرب وتشخيصه لابد من الرجوع الى الماضي، وبالرجوع اليه تتجلى لنا مرحلة هامة في تاريخ المغرب الحديث، تمثلت في فترة الاستعمار

[1] نجمة زقرور، **السياسة اللغوية في المغرب العربي بين واقع التعددية واللاتخطيطاللغوي**، مجلة دراسات، المجلد11، العدد01، 01ماي 2022، ص527.

الفرنسي الذي رغم استعماره للمغرب عن طريق الحماية سنة 1912 على عكس الجزائر، الا انه نهج نفس النهج اللغوي في المغرب.

عزمت فرنسا سياسة لغوية في المغرب قوامها القضاء اللغة العربية باعتبارها امتداد للامة العربية والاسلامية، و المكون الثقافي الاقوى للهوية المغربية[1]، اذ بدأت فرنسا مخططها بمنع تعليم اللغة العربية الفصحى للسكان ويتجلى ذالك في عدة مناهج، على غرار ما قام بنشره الجنرال الفرنسي **ليوطي** في دوريته الشهيرة التي نشرها عام 1921 عن لغة التعليم في المغرب مصرحا "ليس علينا ان نعلم العربية للسكان الذين امتنعوا دائما عن تعلمها، ان العربية عامل من عوامل نشر الاسلام لان تعليمها يجري بواسطة القرآن، بينما تقضي مصلحتنا ان نطور البربر خارج نطاق الاسلام"[2]. ويتضح من ذلك ليس هدف الاستعمار الفرنسي القضاء على اللغة العربية فقط و انما توظيفها اللغة كعامل يساعد في تفكيك القومية المغربية.

ولم تقف فرنسا عند منع التعليم باللغة العربية،بل سعت الى استبدالها بالفرنسية، ولم تكتفي بذلك فعملت ايضا على تعميم الفرنسية في اعلى المجالات لاسيما الادارة ووسائل الاعلام وغيرها من مجالات حساسة، حتى ان **محمد الفاسي** في ذات السياق يقول"عندما استولت سلطة الحماية على مقاليد الحكم في بلادنا كان كل ما أحدث في المغرب، من ألفه الى يائه على النمط الفرنسي، وباللغة الفرنسية وبالأساليب بالفرنسية.[3]

---

[1] الياس بلكا، محمد حراز،**اشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، المغرب نموذجا**،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 01 ،سنة 2014، ص49.

[2] فؤاد بوعلي، **النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2012، ص09.

[3] المرجع نفسه، ص 09.

أمام هذه الحرب الفكرية التي خاضها المستعمر طيلة فترة بقائه في المغرب مستغلا التعدد اللغوي والتنوع الثقافي. وجدت المغرب نفسها أمام اشكالية لغوية عويصة تماما مثلما حدث للجزائر، تمثلت في اشكالية التعريب امام الصراع اللغوي المتعدد الأوجه والاشكال، حيث تجلت أمام المغرب اثناء عزمها سياسة التعريب عدة عوائق، لعل اهمها صراع بين اللغة العربية والفرنسية في المجالات الحساسة كالادارة والتعليم.

ويعاز ذلك الى تقلد أنصار الثقافة الفرنسية مناصب مهمة ومسؤوليات كبيرة في هياكل الدولة، وهوما صعب مخططات مخططات التعريب في المغرب[1]، وذلك ماحدث مع الجزائر ايضا، خلال فترات معينة (بعيد الاستقلال اثناء العجز الاقتصادي)، حيث استعمل اللوبي الفرنسي كل أدواته لتحقيق مراده.

ازدواجية اللغة في المغرب ايضا شكلت عائقا امام مسعى التعريب، حيث اللغة العربية والامازيغية اللذان يشكلان اللغة الغالبة بالمغرب باعتبارهما حسب **جون كالفي** اللغتين الام .[2] فالعربية مرتبطة بالإسلام، والبربرية ارتبطت بالأصل المغربي الامازيغي، وهو ما دفع بالمغرب الى التجاوب عبر مراحل مع المطالب المنادية بدسترة اللغة الامازيغية وجعلها لغة وطنية الى جانب اللغة العربية ، وتم ذلك رسميا في دستور 2011.

وعليه فالبرغم الحرص الفرنسي الاستعماري عل محو الثقافة المغربية من خلال التركيز على توظيف اللغة كعامل في ذلك، الا انه ومن خلال الواقع اللغوي المغربي. يمكن القول ان المغرب بحكم انتمائه للامة العربية الاسلامية وحرصه

[1] الياس بلكا، محمد حراز، المرجع السابق، ص56 .

[2] لويس جان كالفي، **ترجمة حسن حمزة، حرب اللغات والسياسات اللغوية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، بيروت2008، ص90.

على هويته الوطنية وجعلها من المقدسات. استطاع التغلب على الغزو الثقافي الموجه والمفروض، حيث لازال المغاربة يتحدثون العربية الفصحى بطلاقة ولا زالت الامازيغية في الشمال المغربي حاضرة، تماما مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر رغم ان الحرب الثقافية على الجزائر كانت اكثر حدة.

ثالثا اللغة في تونس: في تونس لا يختلف اثنان حول رسمية ووطنية اللغة العربية في تونس، اذ تعتبر احد مكونات الهوية التونسية الى جانب الدين الاسلامي[1]. وعلى غرار باقي الدول العربية ظلت تونس متمسكة بمكوناتها الهوياتية رغم كل الظروف والاحداث التاريخية التي هددت كيانها، خصوصا خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1881–1956) الذي هدد ارثها اللغوي بطرق كان من شأنها تمزيق التماسك الاجتماعي. الا ان العقد والتعاقد الحاصل في المجتمع التونسي الناتج عن التعايش اللغوي لعدة لغات تربوية وعربية وبلهجات مختلفة عامية وفصحى[2]، صعب من مهمة تجسيد السياسة اللغوية الفرنسية الى حد ما وما ساعد في ذلك جامع الزيتونة وماله من دور في الدفاع عن هوية تونس العربية الاسلامية. حتى ان **الفاضل بن عاشور** وبصفته أحد المدرسين به صرح قائلا ان الزيتونة يمثل مركز ورمز الهوية الحضارية العربية الاسلامية، متجاوزا حدود تونس الى مجال ابعد (القطر العربي والاسلامي).[3]

وفي اشارة الى دور المؤسسة الدينية في مواجهة المد الفكري الاستعماري في الدول محل الدراسة فقد ساعد كل من جامع الزيتونة وجامع القرويين دولتي تونس والمغرب على التوالي. الا ان الجزائر لم تتوفر على مؤسسة من هذا النوع والقوة

---

[1] الياس بلكا، محمد حراز، المرجع السابق، ص56.

[2] محمد يحياتن، **التعددية اللغوية في البلدان المغاربية في نظر الباحث والاديب التونسي الراحل صاح القرمادي، حالة تونس أنموذجا**، مجلة الخطاب، المجلد 01،العدد 01، ص36.

[3] سالم لبيض، المرجع السابق، ص69.

لكنها توفرت على جمعية العلماء المسلمين، والتى كونت نشأ فجر ثورة نوفمبر التحريرية.

وبالعودة الى التعددية اللغوية في تونس، فحسب" **جان كالفاني** Louis Jean **Calvet**." "فاللغة البربرية ضعيفة الحضور، ولم يتعدى الناطقون بها 01%، واللغة الاكثر استعمالا هي العامية" [1]، وهذا ما يسوق الى القول أن فرنسا لم تستطيع توظيف اللغة الامازيغية البربرية في تونس، لقلة هذه الفئة بها على عكس ما قامت به في الجزائر والمغرب.

تعتبر ازدواجية اللغة ايضا عائقا امام التعريب في تونس المستقلة، على غرار الجزائر والمغرب. غير ان ذلك يبدوان التونسيون والتونسيات تأثروا بالفرنسة أكثر من المغاربة والجزائريين، حيث وبعدأ كثر من نصف قرن من الاستقلال، لم تنجح تونس في استقلالها لغويا، ما ادى الى حالة من التغريب اللغوي، اذ أصبح بعض التونسيون لا يغيرون على لغتهم الام.[2]

وأمام هذا التحدي الذي أصبح يهدد اللغة العربية في تونس، حاول صناع القرار بتونس تدارك ذلك وخوض مسارا تعريبيا. قد يقلل من تواجد اللغة الفرنسية واستعمالاتها بالمجالات الحيوية في تونس على غرار الادارة والتعليم والاقتصاد غير ان الملاحظ لمسار التعريب في الجزائر يستطيع ان يرى انه اكثر شمولا وتقدما مقارنة بتونس، ويعاز ذلك حسب **محمود الدوادي** الى قرار السيادة السياسية ومدى رغبتها في ارجاع قيمة اللغة العربية الى مكانتها، مقارنا في ذلك بين حزب

[1] لويس جان كالفي، المرجع السابق، ص90.

[2] محمود الذوادي،**اللغة الفرنسية في المغرب العربي، غنيمة حرب ام استيلاب هوية**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 32، العدد368، سنة 2009، ص75.

جبهة التحرير الوطني بالجزائر وقيادته على غرار الراحل **هواري بومدين** والحزب الدستوري الحاكم انذاك بتونس وقياداته على غرار الراحل **الحبيب بورقيبة**.[1]

وفي هذا الاطار يمكن القول أن عامل اللغة شكل ركنا من اركان الهوية الوطنية لدى كل من الجزائر والمغرب وتونس. كما شكلت اللغة العربية اللغة الأولى في كل من الدول الثلاث محل الدراسة باعتبارها اللغة الام ولغة القرآن الكريم، اي لغة الدين الاسلامي الذي يعتبر دين الدولة في الدول ذاتها. غير أن اللغة الامازيغية تعتبر أيضا لغة أصلية وعتيقة ورمز هوياتي في الجزائر والمغرب أكثر تواجدا مقارنة بتونس. أما المسار من اجل التعريب فاختلف باختلاف الاثر الاستعماري والارث اللغوي المكتسب، ومدى رغبة القيادة السياسية في ذلك، حيث ان الجزائر والمغرب كانا اكثر نجاحا في تحقيق التعريب مقارنة بتونس، وهذا ما عجل بعلمنة المجتمع التونسي، حيث كان اكثر استجابة للفرنسة مقابل نظيريه في الجزائر والمغرب.

المطلب الثاني: التعليم في الدول محل الدراسة

أولا:بنية المنظومة التعليمة في الجزائر ومراحل تطورها

يعتبر التعليم أبرز العوامل المساعدة على تحقيق التنمية في كل المجتمعات ومفتاح نهضتها، اذا ما حسنت هذه المجتمعات تعليمها واستغلت المادة البشرية لإدارة عناصر التنمية المتاحة لديها [2]، والجزائر لم تخرج عن هذا الاطار فبعد استقلالها وجدت نفسها في مواجهة العديد من التحديات من اجل بناء هيكل تعليمي ناجح ومنظومة تربوية قوية، ولعل ابرز هذه التحديات صعوبة التخلص من

[1] محمود الذوادي، **في سوسيولوجيا اسباب نجاح توظيف اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 13، العدد 02 ،1990، ص42.

[2] بوكبشة جمعية، **البعد التربوي للتنمية في المجتمع**، مجلة دراسات التنمية والمجتمع ، المجلد 03،العدد02، ص 141

الاثـار السـلبية التـي تركهـا المسـتعمر مـن خـلال ممارسـته لسياسـة التجهيـل للشـعب الجزائـري تحـت مبـدأ طالمـا اشـار اليـه **كرومـر الانجليـزيcromer**" فـي تعليقـه علـى احـتلال الهنـد ومصـر " الحـرص علـى تجهيـل الشـعب، فقيـادة الـف جاهـل اسـهل بكثيـر مـن قيـادة مـتعلم واحـد "[1]، ففرنسـا علـى غـرار بـاقي الـدول الاسـتعمارية حاولـت تجهيـل مـا اسـتطاعت مـن الشـعوب المغاربـة والافريقيـة، حيـث اعتمـدت سياسـة فرنسـة الشـعب مـن خـلال منظومتهـا التعليميـة، فالـذي تكـون تكوينـا فرنسـيا قـد لاينفـع بعـد الاسـتقلال، ومـن رفضـوا الـتعلم باللغـة الفرنسـية وهـم غالبيـة الشـعب لـم يتعلمـوا واصـبحت الاميـة اكثـر انتشـارا حيـث بلغـت نسـبتها 90% بعـد الاسـتقلال[2]، كمـا ان المسـاجد لعبـت دورا مهمـا فـي تعلـيم النشـئ وتكوينـه تكوينـا ينكـر وبشـدة الفكـر الفرنسـي القاضـي بتنصل الشعب الجزائري من هويته.

ومـا زاد مـن تـأزيم الوضـع التعليمـي آنـذاك هجـرة المعلمـين الفرنسـيين حيـث لـم يتبقـى سـوى 1800 معلـم مـن اصـل 2350 اي بنسـبة فاقـت 75% مـن المعلمـين، اضـافة الـى هجـرة الاسـتاذة ولـم يبقـى مـنهم سـوى 30%، مـايعني تـرك فـراغ كبيـر يصـعب تعويضـه[3]، وفـي ظـل هـذه الظـروف الصـعبة توجـب علـى الجزائـر رفـع التحـدي من خلال وضع هيكل وبرنامج تربوي اساسه الاستقلال عن المدرسة الفرنسية .

[1] فاطمة الزهراء شطيبي، **التربية والتعليم الغربي في عصر العولمة بين الازمات والتحديات**، مجلة عالم التربية، العدد24، سنة2014، ص275.

[2] احمد تريكي، **توجهات التعليم في الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية**، مجلة الدراسات، المجلد06، العدد 01،2017، ص155.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1-المرحلة الأولى

تزامنا مع أول دخول مدرسي خريف 1962 بدأت بتنصيب أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم كان ذلك في 1962/09/15، حيث كانت وظيفة هذه اللجنة مضاعفة ساعات تعليم اللغة العربية، في كل المراحل التعليمية حيث في الابتدائي سبع ساعات و4 ساعات الى 5 ساعات في الثانوي والاعدادي، كإشارة صريحة من صناع القرار الى بداية استراتيجية التعريب، وفي ذات المرحلة تم تنصيب لجنة عليا لإصلاح التعليم سنة 1963-1964 و التي استحدثت لإلغاء النظام التعليمي الموروث عن الاستعمار الفرنسي، وخلق نظام تعليمي جديد يتماشى مع خصوصية الشعب وسيادته الوطنية[1]، وميز هذه المرحلة الزامية التعليم عند بلوغ السنة السادسة ومجانيته، ما يعكس نية الدولة الجزائرية وارادتها في النهوض بالتعليم و قسمت الاطوار التعليمية في حينها الى مايلي:

- الابتدائي بست سنوات كاملة.

- التعليم الثانوي بطورين هما تعليم ثانوي طويل من السادسة الى الثالثة تنتهي فيه الدراسة بشهادة تعلم الطور الأول.

- من السنة الأولى الى النهائي يتوج بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي وللإشارة فقط كانت أول بكالوريا للتقني 1968.

2-المرحلة الثانية

شهدت هذه المرحلة محاولة لإصلاح شامل المنظومة التربوية، من خلال تطوير نظام التعليم الاساسي وتنظيم التعليم الثانوي وكذا اصلاح التعليم العالي تضمنت مرحلة السبعينات خلال خماسيين، مجموعة من المخططات لزيادة بناء

[1] عدنان مهدي ، **التعليم في الجزائر اصول وتحديات** ، ، المثقف للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2018، ص32

مؤسسات تعليمية كالابتدائيات والثانويات بهدف زيادة احتواء المتمدرسين وتكوينهم وبالفعل وصل عدد التلاميذ موسم 1979-1980 الى 3.061.252 تلميذا بعدما كان 2.206.873 تلميذ فقط سنة 1972-1973 كان هذا في الابتدائي. أما في التعليم المتوسط فبداية السبعينات (1972-1973) 38.000 تلميذ فقط، بينما ارتفع نهاية الثمانيات (1978-1979) ليصل الى 862.683 في حين وصل عدد التلاميذ المتمدرسين في الطور الثانوي الى 180.000 من نفس السنة بينما وصل عدد الطلبة في التعليم العالي الى 70.000 طالبا، اما الميزانية العامة الخاصة بالتعليم فكانت اكثر من 11% كأول الدول العربية من حيث الانفاق على المجال التعليمي.[1]

ولم تهتم الجزائر في هذه المرحلة فقط بالكم حيث شهدنا الارتفاع الملحوظ لزيادة عدد المتمدرسين وفي كل الاطوار انما اهتمت ايضا بالنوع، اي نوع المواد والشعب الموجهة للتدريس، اصبحت البكالوريا تحتاج في المواد العلمية والادبية على غرار الرياضيات، العلوم، الآداب، كما اتيح التعليم الاسلامي من خلال معاهد اسلامية تعلم اللغة العربية والعلوم الشرعية(مرسوم 1971) ومما ميز هذه المرحلة حرص السلطة الحاكمة بقيادة الراحل **هواري بومدين** على ضرورة تعريب التعليم وجزأرته من خلال العديد من الخطط اهمها زيادة ساعة تدريس مادة اللغة العربية اضافة الى تعريب المواد العلمية عبر مراحل.[2]

[1] أحمد تريكي، المرجع السابق، ص160.

[2] عدنان مهدي، المرجع السابق، ص33.

3-المرحلة الثالثة

لا تقل هذه المرحلة اهمية عن المرحلة السابقة، حيث شكلت بداية الثمانينات امتدادا لقرارات تأخرت في التنفيذ خلال السبعينات، اذ ان مشروع الاصلاح الذي صيغ عام 1973 لم تصدر نصوصه الا بعد ثلاث سنوات من ذلك اما تطبيقه الفعلي والشامل لم يبدأ الى في أكتوبر 1980[1]، وفي هذا الصدد يشار الى ذلك المشروع على انه كان وفق قرار سياسي صادر عن اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الصادر في 1979/12/30[2]. وشهدت هذه المرحلة قرارات هامة تنطوي تحت مشروع 1973 أهمها.[3]

تعميم المدرسة الاساسية ذات التسع سنوات المقسمة الى ثلاث مستويات، تتألف من ثلاث سنوات، يتبع المعلمون خلالها تلامذتهم من بداية كل مستوى الى نهايته، ليعودوا بعد ذالك الى البداية وهكذا دواليك، والمدرسة الاساسية معربة بالكامل، كما تدرس الفرنسية فيها الا بداية من السنة الخامسة وتضاف اللغة الإنجليزية ابتداءا من السنة الثامنة.

- تعريب المرحلة الاعدادية مع موسم (1985-1986).
- تعريب المرحلة الثانوية بدا من موسم 1989.

أما فيما يخص التعليم العالي فقد اعيد هيكلته على اساس اللامركزية، من خلال تحويل الكليات الجامعية الى معاهد، كما تم استغلال ذالك من اجل التعريب عن طريق تعريب الاقسام المنتدبة، على غرار اقسام العلوم الاجتماعية والانسانية،

---

[1] محمد عابد الجابري، **التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب، تونس والجزائر**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء،1989، د ط،ص 142.

[2] أحمد تريكي، المرجع السابق، ص 161.

[3] محمد عابد الجابري، المرجع السابق،ص 142.

مما أسفر عن تخرج أول فوج معرب من هذه المعاهد بمختلف الجامعات صيف 1984، كما تم الحرص على تخرج طلبة التخصصات العلمية قادرين على التعبير باللغة العربية في إطار تخصصاتهم بكفاءة.[1]

ويتضح من خلال هذه المرحلة مواصلة الدولة بعزيمة مسعاها في سبيل بناء هيكل تعليمي يقوي الهوية الوطنية ويرسخها، من خلال تعميم اللغة العربية في كافة الاطوار وعبر اغلب التخصصات. وما ميز هذه المرحلة ايضا هو زيادة المقبلين على الدراسة، حيث ساهم في ذالك عدة اسباب من بينها توفر الهياكل المدرسية، الزامية التعليم، زيادة النمو الديموغرافي، ما انعكس على اعداد المتمدرسين، حيث بلغ عدد التلاميذ في الطورين الابتدائي والثانوي قرابة النصف مليون تلميذ، كما ضمت المدارس العليا والجامعات الجزائرية نحو200.000 طالب كما تجاوزت نسبة التمدرس اجمالا 80% .[2]

4-المرحلة الرابعة:

يمكن حصرها في الفترة الممتدة مابين (1990-2012) تواصلت خلالها مسيرة الاصلاح التربوي، تخللتها تنصيب عدة لجان اصلاح على غرار لجنة الاصلاح المنصبة في 09 ماي2000 ولجنة الاصلاح للطور الابتدائي لموسم (2003-2004)، ادرجت اللغة الفرنسية بالسنة الثانية ابتدائي واعيد النظر في ذلك، لتصبح بدءا من السنة الثالثة ابتدائي من 2007 وادراج التربية العلمية من السنة الأولى، كما تم الاهتمام بالبعد الامازيغي واعادة هيكلة التعليم الثانوي[3] .

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 144.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تجدر الاشارة الى ان هذه المرحلة تخللتها العديد من المشاكل المحلية اهمها الحرب الاهلية في الجزائر والتي اثرت بشكل كبير على واقع التعليم، حيث عمل الارهاب على اخلاء المدارس وهدمها وكذا استهداف المعلمين والاساتذة، مما اثر سلبا على سيرورة التعليم في الجزائر خلال العشرية السوداء، بعد برنامج المصالحة الوطنية وعودة الامن واصلت الجزائر بناء المدارس والثانويات والجامعات رغم الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 والازمة العالمية سنة 2016.

5-المرحلة الخامسة (2013-2020)

خلال هذه المرحلة ادركت الجزائر حقيقة التغيرات الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية خاصة بعد تجاوز العولمة مفهومها الاقتصادي، وظهورها بمدلولات جديدة كالثورة الرقمية، ما اضطرها الى الحركة بهدف مواكبة هذا التطور فعرفت هذه المرحلة تغيير في عدد سنوات الدراسة،فأصبحت خمس سنوات بدل ست سنوات بالمرحلة الابتدائية، وأربع سنوات بالمرحلة المتوسطة، وثلاث سنوات بالمرحلة الثانوية، كما طال هذا التغيير حتى المرحلة الجامعية حيث ادخلت العديد من التعديلات على نظام ل م د، تماشيا والضرورات الحتمية التي استوجبت ذلك، على غرار استراتيجية رقمنة القطاع بهدف تطوير قطاع التعليم العالي وجعله ضمن المراتب الأولى عالميا من ناحية الجودة والذي يعد مسعى وطني حسب تصريحات العديد من الوزراء الذين تولوا مهمة ادارة القطاع في السنوات القليلة الأخيرة.

في الاخير يمكن تلخيص تطور واقع التعليم في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية اليوم حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

كان عدد تلاميذ الابتدائي بعد الاستقلال 1.332.000 ليرتفع الى 3.061.000 سنة 1980، بسبب ارتفاع العدد الاجمالي لعدد السكان اضافة الى الزامية ومجانية التعليم، وواصل عدد تلاميذ نفس الطور الارتفاع تماشيا مع النمو الديموغرافي المسجل، والزامية التعليم ومجانيته، والتوفير الكافي للهياكل التربوية ليصل الى عدد 4.514.000 تلميذ خلال موسم (2018-2019).[1]

أما عدد تلاميذ مرحلة المتوسط ارتفع بشكل ملحوظ حيث بلغ العدد 162.000 تلميذ سنة 1970، ليصل الى 3.123.435 سنة 2020، ويرجع هذا الارتفاع اضافة الى الاسباب السابقة الى التقاء دفعتين من التلاميذ، وهذه الدفعة التي درست ست سنوات في الابتدائي، والدفعة التي شهدت الاصلاحات التربوية سنة (2003-2004)، والتي درست خمس سنوات في الطور الابتدائي كما سبق وأشرنا لذلك.

في حين الطور الثانوي هو ايضا عرف تطورا ملحوظا من حيث عدد التلاميذ، فبعدما كان عدد التلاميذ 183.200سنة 1980 [2]، وصل الى عدد 1.222.673 تلميذ.[3]

فيما يخص أعداد طلبة الجامعات هي الاخرى شهدت ارتفاعا، نراه طبيعيا بالنظر الى التطور العددي الحاصل في الاطوار الدنيا، حيث بلغ عدد خريجي

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر ، المرجع السابق.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية 1962- 2011**، https://www.ons.dz تم التصفح من الموقع 2023/03/05.

[3] أنفال دينا واخرون، **الانفاق الحكومي على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDI للفترة (1990-2019)**، مجلةللدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021، ص 178.

الجامعة 9.8592.226 سنة 2018 بعدما كان عددهم 408.000 سنة 2000، و2.800 سنة 1970.[1]

من خلال ماسبق نرى ان التعليم في الجزائر مر بالعديد من المراحل الهامة والحاسمة تزامنت وتغيرات داخلية وخارجية، اثرت في واقعه وتأثرت به ايضا، رافق ذلك تسخير الجزائر لموارد مادية ضخمة، ماجعلها من بين الأوائل عربيا من حيث الانفاق المالي على التعليم، كما سخرت موارد بشرية هائلة من تكوين اساتذة واطارات لإدارة وتطوير القطاع، لكن رغم ذلك لا تزال تحتاج الكثير لتطوير التعليم على طريقة الدول الاسكندنافية، مع مراعاة خصوصية البيئة المحيطة، والمرجعية الثقافية المتمثلة في العروبة والإسلام.

ثانيا:المنظومة التعليمية في المغرب

قبل التطرق الى واقع التعليم في المغرب بعد الاستقلال لابد من التطرق اليه قبل الاستقلال، حينما كان للتواجد الفرنسي بالمغرب أثر في كل شيء بما في ذالك قطاع التعليم.

بالعودة الى السياسة التعليمية الفرنسية بالمغرب، يتضح جليا الوجه الحقيقي لفرنسا اتجاه الكيان المغربي وهويته العربية الاسلامية وذلك من خلال قضية (الظهير البربري) الذي استحدثته سنة 1930، تمثل في الفصل في سكان المغرب، بينما كانت تسميه بمصطلح الحماية (العنصر العربي، العنصر التربوي من جهة اخرى، فصلا حضاريا شاملا الهدف منه فرنسة وتسيير بربر المغرب)[2].

[1] انفال دينا واخرون، المرجع السابق، ص179.

[2] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص21.

تولى وزارة التعليم آنذاك " **المسيو ماردي**" الذي لم يتوانى في السعي الى فرنسة المغرب فكريا، حيث تضمن برنامجه التعليمي مادتين اساسيتين، تعليم اللغة الفرنسية والتي من خلالها يتمكن من ربط النشئ بفرنسا، ومادة التاريخ الذي يروج من خلالها الى فكرة عن عظمة فرنسا.[1]

وعلى غرار الجزائر برزت الحركة الوطنية المغربية لمواجهة للمد الفرنسي عسكريا وسياسيا وفكريا، قابل ذالك تصعيد فرنسي انتهى بغلق المدارس القرآنية، ومنع الكتاتيب القرآنية، ومنع سكان المناطق البدوية والجبلية من التعليم بكل انواعه واشكاله.

ومايؤكد ذلك ما تم تسجيله سنة 1945 اي بعد اثنين وثلاثين سنة من الحماية، حيث لم يتعدى عدد الاطفال المسجلين في المدارس الابتدائية 41.490، و1.003 في الثانوي اي بنسبة لم تتعدى 2%، بالنسبة للأطفال البالغين سن الدراسة، اضافة الى ذلك حتى الملتحقين بالدراسة لم يكونوا يتمون سنوات الدراسة فيها كاملة وينقطعون قبل ذلك[2]، وهذا ان دل على شيء انما يدل على عزم فرنسا سياسة التجهيل لمن يرفض تعليمها الممنهج القاضي الى الفرنسة.

بعد ذلك دخلت المغرب وكذا تونس في مفاوضات الاستقلال، تزامنا والظروف الدولية وتم ذلك بشروط كرست للتبعية في كل المجالات، ولم يكن امام البلدين سبيل للرفض، اذ كان الأهم حينها الاستقلال.

استقلت المغرب بالفعل في نوفمبر 1956، لكن وجدت نفسها امام العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، وأدركت انه لاسبيل

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص24.

لتجاوز ذلك غير النهوض بقطاع التعليم، من اجل نهضة تنموية شاملة، فسارعت لوضع مخطط محتواه احلال البديل الوطني محل الموروث الاستعماري.

تمحورت مخططات التعليم في المغرب حول ابعاد رئيسية تمثلت في:

1- تعريب التعليم:

حيث شكل هذا البعد مشكلة عويصة للمغرب كما فعل بالجزائر، حيث تتخلله العديد من العقبات وطرح العديد من التساؤلات، فهل ينبغي القيام بالتعريب الكلي ام الجزئي فقط للتعليم، ام التعليم في الحين ام تأجيله الى تاريخ معين، وهل ينبغي من خلال التعريب القيام بتغييرات جذرية، تساهم في بناء شخصية وطنية، ذات مميزات خاصة ام الاكتفاء بترجمة مضامين التعليم العصري الى اللغة العربية.[1]

ميز سياسة التعريب المغربية التعدد والعشوائية والقصور، حيث انتهى عند مرحلة التعليم الثانوي، ويبقى التعليم الجامعي دون ذلك حتى حين قريب، قابل ذلك لغة فرنسية مورثة اخذت في التغلغل لعدة اسباب اهمها تشبث الطبقة البرجوازية ذات التعليم الفرنسي ابان فترة الحماية.

2- توحيد التعليم

سعت وزارة التربية المغربية منذ البداية الى توحيد التعليم على جميع الاصعدة، سواء على المستوى التعليمي العمومي أوالتعليم الخاص وكذلك داخل التعليم العمومي نفسه بحيث يحتوي على شقين النظام الاصلي والمعاصر[2]. يرسخ كل منهما الى ثقافة معينة ما نتج عنه ازدواجية ثقافية مما عرقل عملية الاندماج

[1] عبد الكريم غريب، **التحديث التربوي في التعليم المغربي**، مجلة عالم التربية، العدد 13، سنة2003، ص229.

[2] المرجع نفسه ، ص228.

بسرعة، وتفاعلا مع هذا الصراع الثقافي، ومن منطلق حماية الثقافة المغربية الاصيلة ، تضمن مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1978-1980) الدعوة الى تعميم تعليم مبادئ الدين والتربية الاسلامية في جميع الاطوار التعليمية، وجعل ذلك اجباريا وتحتسب نقاطه في كل الامتحانات.[1]

3- مغربة الهياكل التعليمية

حاولت المغرب مغربة اطرها التعليمية وذالك من خلال بناء المدارس التكوينية، وتكوين المدرسين عبر جميع الاطوار، غير ان ذلك بقي غير كاف وأثر سلبا على مستوى التعليم ونوعيته، ويرجع ذلك الى عدة اسباب اهمها سبق المرحلة، حيث يرى المهتمين انه كان لابد من التريث قبل البدء في هذه الخطوة، فحسبهم ان نجحت المغرب في مغربة الاطر التعليمية،من حيث الكم الا أنها فشلت في ذلك من حيث النوع، وبالنظر الى حالة الجزائر فانهما اشتركا في الخطأ نفسه.

4- تعميم التعليم:

ميز هذا المبدأ طيلة العقود الماضية الى اليوم التذبذب وعدم الثبات، حيث بدأت المغرب بسياسة توسيع التعليم وتعميمه مباشرة بعد الاستقلال في ظل ازمة حصار المدارس التي ظهرت، والتي شكلها اباء وأولياء التلاميذ آنذاك حيث كان كل المغاربة يرغبون في تعليم ابناءهم هربا من شبح الامية الذي طاردهم طيلة فترة الحماية، وذالك ما اضطر السلطة آنذاك الى التدريس بنظام التناوب وبناء وتشييد المدارس لاحتواء الازمة، بعد ذلك تبنت المغرب سياسة التقيد لتعود بداية التسعينات الى سياسة التوسع، ويعاز ذلك الى الظروف الاقتصادية بشكل وجيه [2].

[1] عبد الكريم، المرجع السابق، ص228.

[2] المرجع نفسه، ص229.

ورغم كل ذلك يعد مبدأ تعميم التعليم مسعى جوهري لكنه يحتاج الكثير من المؤهلات المادية والبشرية والتقنية لبلوغه، ونحت المغرب نحو الجزائر في تطبيق هذا المبدأ، حيث ميزت سياسة تطبيقه العشوائية واللاعقلانية وهو ما أثر سلبا على مؤشرات التنمية خلال كل الفترات، حيث لاسبيل لتحقيق التنمية دون النجاح في بناء هيكل تعليمي قوي يقدر على مجابهة التغيرات الحاصلة في البيئتين الداخلية والخارجية.

في ظل كل هذه المخططات والاستراتيجيات المتبعة من طرف السلطات المغربية، للنهوض بقطاع التعليم استطاعت تحقيق مغربة التعليم وتوحيده بشكل شامل لاسيما في الطور الابتدائي، ورغم الظروف المحيطة والغير مساعدة تماما على بلوغ ابرز الاهداف التعليمية في صورة النمو الديموغرافي المتسارع لسكان المغرب طيلة عقود الاستقلال، والظروف الاقتصادية الصعبة ونقص مصادر الدخل، حيث اعتمدت المغرب فقط على الفوسفات كمصدر دخل رئيسي خلال العقدين الأولين للاستقلال، وبعد ذلك اعتمدت على الصيد البحري والفلاحة.

على عكس الجزائر التي تعد دولة ريعية بامتياز، اذ ساعدتها كثيرا اسعار البترول المرتفعة خلال مراحل معينة في تقوية اقتصادها، وما جعلها تنفق بشكل مضاعف على قطاع التعليم مقارنة بالمغرب، الا انه حتى المغرب استطاعت تغيير العديد من الارقام في بنيتها التعليمية .

سجلت المغرب بالتعليم العمومي مايفوق 3.727.271 متمدرس بالسلك الابتدائي، موسم (2019-2020) منهم 1.784.854 من جنس الاناث [1]، بعدما كان عدد المتمدرسين في الطور الابتدائي بداية السبعينات لايتعدى 1.216.007

[1] حصيلة قطاع التربية بالأرقام والمؤشرات خلال الموسم الدراسي2019-2020، https://www.9rayti.com ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/03/20، الساعة 10 و22 د.

موسم (1972-1973) [1]. ويعاز هذا التزايد في اعداد المتمدرسين بهذا الطور الى سياسة تعميم التعليم المتبع والتي تزامنت مع النمو الديموغرافي الهائل اضافة الى التحسن الاقتصادي المسجل منذ الاستقلال الى اليوم.

اما في الطور الثانوي الاعدادي فسجلت المغرب مافاق عدد 1.605.638 موسم (2019-2020)، وسجلت ايضا 972.535 متمدرس بالطور الثانوي التأهيلي[2] ،مسجلة تطورا كبيرا في اعداد المتمدرسين في هذين الطورين، مقارنة بمواسم (1977-1978) حيث كان عدد المسجلين في الطور الاعدادي من الثانوية لايتعدى 107.700 تلميذ فقط، وعدد طلبة التعليم الثانوي التأهيلي لم يكن يتعدى 430.713 في نفس الموسم.[3]

اما فيما يخص الهياكل والمؤسسات التعليمية فبلغ العدد الاجمالي للمؤسسات التعليمية 11.223، حسب احصائيات وارقام وزارة التربية الوطنية موزعة حسب التالي 110 بالوسط القروي، تتوزع على 890 مؤسسة تعليمية بالطور الابتدائي 2.042 مؤسسة بالسلك الثانوي الاعدادي، و1.281 مؤسسة بالسلك الثانوي التأهيلي. أما اعداد المدرسين فبلغ مايقارب 252135، خلال الموسم الدراسي (2019-2020)، مما يعكس النجاح الملموس فيما يخص تجسيد سياسة مغربة الاطوار[4]. لكن رغم ذلك لازال قطاع التعليم في المغرب بحاجة الى المزيد من

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص49.

[2] حصيلة قطاع التربية بالأرقام والمؤشرات خلال الموسم الدراسي2019-2020، https://www.9rayti.com ، تم التصفح من الموقع في:20/03/ 2023، الساعة 10 و50د

[3] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص50.

[4] حصيلة قطاع التربية بالأرقام والمؤشرات خلال الموسم الدراسي2019-2020، https://www.9rayti.com ، تم التصفح من الموقع، في:20/03/ 2023، الساعة11 و30 د

الجهود لتحسينه، لاسيما على المستوى النوعي فلازالت المغرب الى جانب الجزائر تحتل مراتب محتشمة في الترتيب الدولي من ناحية جودة التعليم.

واقع التعليم في تونس

ان حالة تونس التعليمية لم تخرج عن نطاق السياسة التعليمية الفرنسية الممنهجة في شمال افريقيا على غرار الجزائر والمغرب والتي ترسخ للفرنسة، باعتبار تونس ايضا محمية فرنسية الى غاية 1956، فبعدما وطأت اقدام فرنسا الاراضي التونسية رسميا، عمدت سلطات الحماية على فرنسة التونسيين وذلك بإحلال اللغة الفرنسية محل لغتهم القومية، باعتبارها في نظرهم لغة الحضارة والمدنية والافكار الجديدة ، وأصبح تعليمهم اللغة العربية مثل اللغات الاجنبية اختياريا بالنسبة للمدارس العمومية [1]. واستمر الحال كما هو عليه رغم محاولات رجال الدين تصدي الى هذا المد الفكري الضارب لهوية وثقافة التونسيين الى غاية الحرب العالمية الثانية، أين استغلت تونس الفراغ الذي تركه المعلمين الفرنسيين الذين تم تجنيدهم في الحرب العالمية الثانية، حيث قام خريجي الزيتونة بتنظيم تعليم وطني لسد الفراغ المتروك، فأسس عدد من الزيتونيين مدارس قرآنية حرة تدرس المواد العلمية باللغة العربية، امام هذه الظروف زادت الاصوات المطالبة بتعريب التعليم الحكومي واصلاحه، وكان من بين المنادين بذلك الاتحاد التونسي للشغل سنة 1946، ولاقى هذا البرنامج الاصلاحي اعتراضا من فرنسا مع قبولها بالتعريب الجزئي فقط دون المساس باللغة الفرنسية.

توج ذلك ببكالوريا مكنت بعض التونسيين مواصلة تعليمهم العالي بالمشرق، كما واصلت الجامعة الوطنية التابعة للاتحاد التونسي للشغل نضالها وقدمت برنامجا اصلاحيا يخص التعليم الحكومي لطوري الابتدائي والثانوي يقضي بتعريب

[1] لحسن اوري،**السياسة التعليمية في افريقيا، نموذج المغرب العربي**، مجلة دراسات، العدد 12 ،2011، ص39.

التعليم تدريجيا وتدريس التاريخ العربي والاسلامي، كما يقضي بالرفع من حصص المواد العربية والدينية وكذا تدريس الرياضيات باللغة العربية، وهو ما دفع بفرنسا الى وضع مخطط لإصلاح التعليم في تونس يمتد لعشرين سنة كاملة يبدأ في 1949 وينتهي سنة 1969.[1]

ميز هذا المخطط التعليمي الفرنسي التعدد، حيث اشتمل الابتدائي على خمسة اصناف من بينها المدارس القرآنية العصرية والدراسة فيها بالعربية كلغة أساسية، أما المدارس الفرنسية فالعربية فيها مخصصة لأبناء التونسيين أما المدارس الفرنسية المخصصة للأوربيين فتعليمها فرنسي محض. في حين الكتاتيب القرآنية مهمتها تحفيظ القران والدين والنحو، وكذا المدارس الحرة الأجنبية.[2]

التعليم الثانوي ايضا ميزه التعدد كالابتدائي وضم ستة أصناف تعليم زيتوني بالجامع وفروعه،تعليم فرنسي عربي تونسي، تعليم فرنسي اصيل، تعليم تكميلي في مدارس المعلمين، تعليم مهني تقني يضم الجنسين، عرف هذا المخطط الاصلاحي زيادة في الانفاق على قطاع التعليم بتونس، وبدأت ملامحه تظهر من خلال ازدياد عدد ابناء التونسيين المتمدرسين حيث بلغت نسبة 14% سنة 1953، بينما لم تكن تتعدى 7% في المغرب في نفس الفترة.

وبالتالي من خلال البحث في طبيعة التعليم الفرنسي بتونس، يمكن القول ان فرنسا عمدت التنويع والتعدد والتعميم والانفاق. مما دفع بالتونسيين الى الاقبال على التمدرس والتعلم والاندماج مع الأوربيين المقيمين هناك، على عكس ما قامت في المغرب كمحمية ثانية وما قامت به الجزائر في ذات الشأن (السياسة التعليمية) .

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

بعد نيل تونس استقلالها أدركت انه لا مجال لتحقيق التنمية، الا من خلال النهوض بقطاع التعليم بكل اطواره. فوضعت الخطوط العريضة لذلك وتبنت نفس المبادئ التي تبنتها الجزائر والمغرب في سياستها التعليمية، فجعلت التعليم مجانيا واجباريا وذلك من اجل تعميمه وتوحيده، فالغرض من مجانية تمكين جميع الاطفال من تكافؤ الفرص امام التربية والتعليم، اما اجبارية منذ السنة السادسة فهو حرص على تكوين النشئ.[1]

لكن المشروع الاصلاحي التونسي واجه تيارين مختلفين يدعوا كل منهما الى نموذج تعليمي مختلف تماما عن الاخر، وهذا لم يطرح بقوة لا في الجزائر ولا في المغرب بهذه الشاكلة، حيث كان يحمل وزير التربية القومية انا ذاك **الامين الشابي** مشروعا تعليميا اصيلا يقوده الزيتونيين الجدد اساسه العربية والدين الاسلامي اللذان من شانهما استرجاع وترميم الثقافة التونسية التي تزعزعت فترة الحماية الفرنسية.[2]

غير أن تونس وجهت مشاريعها صوب المدرسة الحداثية الفرنسية محاولة بشكل صريح قطع علاقتها بالمدارس الزيتونية. فعملت على غلقها وقطع صلتها بالماضي والانخراط في النموذج الجديد، وشرعت تونس بشكل رسمي ومن خلال وزارة التربية القومية وقتها في تبني المشروع التحديثي للتعليم، اذ صدر قانون في هذا الشأن يوم 04 نوفمبر 1958. وهو ما اعتبره الكثير تاريخ ميلاد المدرسة التونسية الحداثية على أنقاض المدارس الزيتونية.[3]

---

[1] كتابة الدولة للنشر والارشاد، **التعليم في تونس**، دار الكتب الوطنية التونسية، تونس، جوان 1958.

[2] نور الدين السافي، **اصالة المشاريع التربوية او في ازمة التعليم بالعالم العربي، التجربة التونسية نموذجا**، مجلة عالم التربية، ص334.

[3] المرجع نفسه، ص333

كل ذالك دفع **بالامين الشابي** للاسقالة بعدها تولى **محمود السعدي** قيادة المشروع الحداثي التعليمي التونسي وتجسيد المشروع الفرنسي (جياندوسيس). الذي يقوم حول فكرة قطع الصلة مع المدارس الزيتونية وتدريس العلوم باللسان الفرنسي. وسيحمل هذا التوجه الجديد طبقة تونسية ناشئة كانت تعلمت بالمدارس الفرنسية في تونس أوفي فرنسا وتأثرت بالثقافة الفرنسية. مايعكس نية السلطات التونسية بقيادة الرئيس **الحبيب بورقيبة** ووزيره **السعدي** في تجسيد هذا المشروع الحداثي الذي اقتطع ارقاما ماليا مرتفعة في ميزانية الدولة في السنوات الأولى للاستقلال، حيث كانت نسبة ميزانية قطاع التربية سنة 1959 – 1960 تفوق 18%، لترتفع الى 21 %، سنة 1961–1962 ،بعد ذلك بموسمين ارتفعت نسبة الانفاق الى ذات القطاع الى ما يقارب 25% موسم (1964–1969).[1]

ورغم اقرارية التعليم باللغتين العربية والفرنسية، الا انه لا يمكن انكار طغيان اللسان الفرنسي على المعلمين آنذاك بحكم تعلمهم وثقافتهم الفرنسية. واشتمل التعليم آنذاك على عدة مراحل تمثلت فيما يلي[2]:

– التعليم الابتدائي كمرحلة ابتدائية تدوم فيها الدراسة ستة سنوات، وشهدنا ذلك في كل من الجزائر والمغرب أيضا.

– التعليم الثانوي ينقسم بدوره الى فرعين: فرع التعليم الاعدادي يلي هذا الطور الطور الابتدائي والهدف منه تكملة التكوين العام، تدوم فيه الدراسة ثلاث سنوات ويشتمل بدوره على ثلاثة فروع فرع عام، فرع تجاري، فرع صناعي، ويمكن لمن اختار أحد الفرعين التجاري أوالصناعي زيادة عام دراسي رابع يتمكن صاحبه من الحصول على شهادة الانصاف.

[1] نوردين السافي، المرجع السابق، ص 333.

[2] كتابة الدولة للأخباروالارشاد، المرجع السابق، ص37–38.

– التعليم الثانوي العام تدوم فترته ست سنوات ويشتمل على مرحلتين تدوم كل مرحلة منها مدة ثلاث سنوات، يتفرع ابتداء من السنة الثانية الى الفروع الاجتماعية الثلاثة وهم فرع ثانوي عام،فرع ثانوي اقتصادي، فرع ثانوي فني.

يتم خلال هذه المرحلة توجيه التلاميذ وفق ما بدأ يبرز منهم من قدرات كل حسب مؤهلاته، كما تساعد هذه المرحلة على معرفة اهمية التعليم العالي، كما تهدف المرحلة تكوين اطارات اقتصادية وتجارية، كما تهدف المرحلة ايضا من خلال اشتمالها على الفرع الفني الى تكوين اطارات التسيير الفني وغيرها.[1] تنتهي المرحلة الثانوية في تونس آنذاك، بشهادة البكالوريا وهذا موجود ايضا في التعليم الثانوي في الجزائر والمغرب .

بتاريخ 7نوفمبر 1987 تولى زين العابدين بن علي رئاسة تونس، خلفا للحبيب بورقيبة، وامام هذا التحول الحاصل في تاريخ تونس المستقلة، ابى بن علي الى العمل على جملة من الاصلاحات الكبرى، شملت ايضا قطاع التربية، ليصدر قانونا في هذا الشأن بتاريخ 06أوت 1991 كردة فعل على القانون البورقيبي الخاص بالتعليم والصادر في 1958.

سبق اصدار هذا القانون جملة من الاجراءات والخطوات الهامة نذكر منها مايلي:[2]

– احداث هيئة مستشاري الوزير الاستاذ محمد شرفي من الجامعيين في مختلف المواد الدراسية، مهمتها الاستشراف العلمي على اعداد البرامج الجديدة.

[1] كتابة الدولة للأخباروالارشاد، المرجع السابق، ص41.

[2] قراءة في اصلاح التعليم التونسيhttp://attanwer.net 1958/ 1991 ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/04/02.

– ارساء اللجنة العليا للإصلاح التربوي لبلورة نصف قانوني يعوض قانون 1958، تضم اللجنة اطارات سياسية ومجموعة من الوزارات.

– مواصلة ارساء التعليم الاساسي ببرامج جديدة، وكتب مستحدثة مع مراعاة المقاصد والاهداف التعليمية.

–خلق لجان قطاعية للبرامج والوسائل التعليمية، بقصد بناء برامج جديدة، من أول سنة للتعليم الاساسي، الى غاية القسم النهائي بالتعليم الثانوي.

– ارجاع الاعتبار واعادته للغة الفرنسية، كلغة أدب وحضارة ولغة تكوين في المواد العلمية والتقنية، وذلك بزيادة ساعات تدريسها وجعلها مادة اجبارية، في جميع شعب شهادة البكالوريا بداية من دورة جوان 1990.

وهذا يدل بشكل واضح على مواصلة تونس كتابة تاريخها العلماني وتوجهها الفرنكفوني، وهذا ما لم نلمسه لاسيما في قادة الجزائر على غرار الراحل هواري بومدين، وذلك لعدة اسباب اهمها تعليمه الزيتوني بتونس وهذا مايعكس حرص فرنسا على تقييد المدارس الزيتونية سواء فترة الحماية أوبعدها، اما فيما يخص قانون الاصلاح التونسي الصادر سنة 1991، فلم يسلم من الانتقاد حيث اعتبره الكثيرين امتداد للبرنامج البورقيبي وتجسيدا لضرب الثقافة التونسية الاصيلة، ونحن بدورنا نرى نفس الرؤية، حيث الفرنسة طغت على التونسة، والثقافة الغربية حلت محل الثقافة التونسية الاصيلة.

أما على صعيد الارقام لاسيما من حيث عدد التلاميذ، والمؤسسات والمعاهد فالتطور واضح تثبته الارقام التالية:

شهد عدد التلاميذ المتمدرسين بالابتدائي 1202.667الموسم (2020–2021)، بعدما كان 1.079.001 موسم (2015–2016)، بينما ارتفع عدد

المدارس الى 45.824 مدرسة سنة 2021 ، بعد ما كان فقط 4.575 سنة 2015-2016. كما ارتفع عدد المدرسين بنفس الطور ليمجل عدد 68.871 بعد ما كان موسم 2015-2016 عددهم 64.944، أما على المستوى الاعدادي العام والتعليم الثانوي، فسجلت تونس عدد المتمدرسين موسم (2020-2021)، قرابة 980.463 بعدما كان موسم (2016-2017)، لايتعدى 884.347. اما عدد المؤسسات فرافق ارتفاع عدد التلاميذ بشكل تزامني، فسجلت 1.448 مؤسسة موسم (2020-2021)، بعدما كانت موسم (2016-2017) 1.409 مؤسسة فقط.[1]

كما رافق هذا التطور في الطورين الابتدائي والثانوي، تطورا على مستوى التعليم العالي، حيث بلغ عدد المؤسسات الجامعية عبر كل اقاليم تونس، 204 مؤسسة خلال سنة (2018-2019)، مقابل 83 مؤسسة جامعية فقط سنة (1994-1995)، تماشيا مع ارتفاع عدد الطلبة والأساتذة.[2]

وبناءا على ماسبق نخلص الى انه كل من الجزائر والمغرب وتونس، سعوا منذ اللحظات الأولى لاستقلالهم عن الاستعمار الفرنسي محاولة النهوض بكافة القطاعات الحساسة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، وكان من بين هذه القطاعات قطاع التعليم كون الجهل والامية كانا أكبر تركة تركها الاستعمار، فكان لزاما على هذه الدول ضرورة اتخاد سياسات تعليمية اصلاحية، رافقتها جملة من الاصلاحات رأت من شأنها تحقيق الهدف.

واشتركت هذه الدول في بعض الرؤى لاشتراكها في عدد من المتغيرات، التي لاشك انها تأثرت وأثرت في الثقافة المحلية لكل الدول محل الدراسة، ولعل ابرز هذه المتغيرات

[1] وزارة التربية، **التربية في ارقام 2020-2021**، الادارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، تونس، http://education.gov.tn ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/04/12.

[2] المعد الوطني للاحصاء، **احصائيات تونس، التقرير السنوي حول مؤشرات البنية الاساسية**، سنة 2019، الفصل05، ص57.http://www.ins.tn ، تم التصفح من الموقع بتاريخ 2023/04/20.

الاسلام والعروبة والتاريخ المشترك، ومن هذا المنطلق رأينا ان كل من الجزائر وتونس والمغرب، عزمت على تبني مبادئ اساسية تخص قطاع التعليم ، كان اهمها تعميم التعليم وتوحيده ومجانيته، اضافة الى جعله تعليما خاصا بالهوية العربية والاسلامية يراعي خصوصية البيئة المحلية، غير ان ذلك واجهه عدة عراقيل وتحديات كان ولايزال اهمها المتأثرين بالثقافة الفرنسية وكما سبق وذكرنا.

كما تجدر الاشارة الى تركيز هذه الدول في اغلب سياساتها التعليمية على الكم، ونجحت في تحقيقه حيث أصبح التدريس متاح امام جميع ابناء المجتمع وهذا ما اثبتته الارقام كما لاحظنا، في حين فشلت الى حد بعيد في تحسين جودة التعليم وهو ماجعلها تقبع في المراكز الاخيرة وفق تقارير عديدة مهتمة بمجال التعليم وجودته.

خلاصة الفصل:

يستنتج من خلال ما جاء في هذا الفصل ان الهياكل الاقتصادية و البنى الاجتماعية والثقافية للدول محل الدراسة، مرت بمراحل بناء وتشكيل صعبة ومعقدة جدا، كان السبب في صعوبتها الموروث الاستعماري الذي لم يترك اي قطاع او مجال الا وكان فيه جزء منه مضاد للخصوصية العربية والاسلامية.

وبالتالي احتاجت هذه الدول لمجهودات بشرية مضاعفة و امكانات مادية هائلة من اجل التغلب على العراقيل والصعوبات المطروحة، واستطاعت تحقيق جزءا من اهدافها لاسيما في الجانب الاجتماعي والثقافي(التجانس الاجتماعي، محاربة الامية والجهل وترسيخ استعمال اللغة العربية والامازيغية...) اما على المستوى الاقتصادي فلازالت كل من الجزائر والمغرب وتونس في حاجة الى وضع استراتيجيات اقتصادية محكمة مبنية على التنويع في مصادر الدخل والاستثمار أكثر في الطاقات المتجددة وتجاوز مظاهر الاقتصاد التقليدي.

الفصل الثالث

طبيعة الانظمة السياسية محل الدراسة

الفصل الثالث: طبيعة الانظمة السياسية محل الدراسة

عرف عديد المفكرين النظام السياسي كل حسب رؤيته، فعرفه **دافيد ايستون iston.david**"على انه مجموعة من التفاعلات والاطوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم، في حين "**روبرت دال Dahl.Robet** " "على انه نمط مستمر للعلاقات الانسانية يتضمن الى حد كبير القوة والحكم والسلطة"، أما " **ماكس فيبر Weber Max** " "فقد عرف النظام السياسي من منظور الشرعية، حيث قال إن شرعية النظام مرتبطة الى حد كبير بمدى صلاح النظام ومدى رضى المواطنين عليه".[1]

ومن خلال مبحثين تحاول الدراسة الوقوف عند أهم المحطات التي كانت وراء تحديد طبيعة النظام السياسي في الجزائر، المغرب وتونس كما ستتطرق الى طبيعة تكويناته المؤسساتية والعلاقة فيما بينها ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين هذه النماذج، حتى يتسنا معرفة أهم المحددات التي تقف الى جانب أو ضد تطبيقات الحوكمة في القطاع العام.

[1] خيري فرجاني، **نظم سياسية**، القاهرة، 2019، ص 5 و6.

المبحث الأول: التكوين الدولتي للدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس)

من الطبيعي أن كل نظام سياسي يمر بمراحل هامة ومفصلية تساهم في صقل طبيعته وتحدد توجهاته. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى الاحداث التاريخية والسياسية التي كانت المحدد الرئيسي في اتباع كل دولة لنموذج نظامي معين على حساب باقي النماذج الاخرى المتعارف عليها. وذالك من خلال التعرض لمخرجات المخاض السياسي والعسكري قبيل وبعد الاستقلال في الدول محل الدراسة، مما سيسمح بايجاد أجوبة مقنعة حول اختيارات طبيعة الانظمة السياسية ومصادر شرعيتها في كل من الجزائر، المغرب وتونس.

المطلب الأول: المحدد السياسي والتكويني للدولة الوطنية في الدول محل الدراسة قبل الاستقلال

اولا: حالة الجزائر

ان الخوض في اشكالية الدولة الجزائرية وتأسيسها يسوقنا الى الوقوف عند أبرز المحطات التاريخية التي ساهمت في بناء اللبنات الأولى للدولة، وهذه المحطات عديدة ومتعددة سنحاول التطرق الى أهمها:

1- ميلاد جبهة التحرير الوطني واصدار بيان أول نوفمبر:بالرغم من الأسئلة العديدة التي تطرح نفسها أمام مسألة ظهور جبهة التحرير الوطني ومحتواها الأيديولوجي، واهمها هل هي امتداد مباشر لحزب الشعب الجزائري، الحركة من أجل انتصار الحريات أم انها حركة جديدة تماما [1]، غير انه لايمكن نفي دورها

[1] ابراهيم لونيسي، **جبهة التحرير الوطني وتطوراتها الى غاية 1956**، مجلة المصادر، العدد 12، سنة 2005 ، ص 125

الفعال في لم شمل الجزائريين بكل أطيافهم ورؤاهم وتوحيدهم على فكرة النضال بشقيه السياسي والعسكري لاستقلال الجزائر.

ويعزز ذلك ما جاء على لسان **عبان رمضان** الذي ذكره **مبروك بلحسين** في كتابه **(المراسلات بين الداخل والخارج /الجزائر العاصمة 1954/1956)** حيث قال في هذا الشأن اننا نرى" ان الجبهة هي تجمع الجزائريين الذين يرغبون بإخلاص في الاستقلال، ان جميع الناس في الجزائر جبهويين"[1]، كما أنها ومن خلال إصدارها بيان أول نوفمبر يتضح جليا أنها كيان التف حوله كل الشعب الجزائري واضعا وراءه كل الخلافات التي طالما عثرت قيام ثورة تحريرية مجيدة كثورة اول نوفمبر 1954.

وتزامنا وجمله من الظروف الداخلية كتدهور الاوضاع الاجتماعية الجزائرية جراء السياسات الاستعمارية (التجويع التجهيل والفقر)، اضافة الى ظروف خارجية كظهور الحركات التحررية في جميع أنحاء العالم، واستقلال عدة دول في أسيا وافريقيا، كلها ظروف حركت نفوس الجزائريين ودفعتهم الى التفكير جديا في امكانية تحقيق الاستقلال من خلال القيام بثورة تحررية مشابهة.

وأمام كل ذلك اصدرت جبهة التحرير الوطني بيان ال نوفمبر الذي يعتبر ميثاق اسس حقا لاستقلال الجزائر من خلال مبادئه الثابتة والواضحة، حيث كان موجها لكافة الشعب الجزائري وليس فئة معينة، افتتح بنداء شامل الى الشعب الجزائري، أيها الشعب الجزائري، ايها المناضلون من أجل القضية الوطنية.[2]

كما اكد البيان على ضرورة تجاوز الصراعات الداخلية التي من شأنها عرقلة النضال من أجل الاستقلال وحدد أهدافه بوضوح، وكان اهمها الاستقلال الوطني

[1] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 127.

[2] جبهة التحرير الوطني، وثيقة بيان أول نوفمبر، 1954 ، الجزائر.

بواسطة اقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية واحترام الحريات دون ميز عرقي او ديني.[1]

وقسم البيان الاهداف إلى داخلية متمثلة في ضرورة اعادة الحركة الوطنية الى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد، تجميع وتنظيم صفوف الشعب الجزائري لتصفية الاستعمار، واهداف خارجية تمثلت في تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة شمال افريقيا ضمن اطارها الطبيعي العربي الإسلامي، واختتم البيان نصه بدعوة الجزائريين إلى مباركة هذه الوثيقة والانضمام إليها، لانقاد والعمل على استرجاع حريته، مؤكد على ان الجبهة جبهة كل الجزائريين.[2]

ومن خلال اطلاعنا على هذه الوثيقة يتضح لنا جليا ان التفاف الشعب الجزائري حول بيان اول نوفمبر، انعكاس لإدراكه النوايا الحقيقية والأهداف التي صدر من اجلها والتي تصب في هدف واحد هو الاستقلال الوطني، وبالفعل فجرت جبهة التحرير الوطني ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 ثورة الشعب الجزائري من اجل الحرية، فسارعت فرنسا أمام هذا التحول إلى محاولة اجهاض الثورة من خلال عدة أساليب كان اهمها التصعيد العسكري والغير مسبوق وتمظهر ذالك في المجازر الوحشية ضد الشعب انتقاما على ثورته ضدها.

2- مؤتمر الصومام: جاء لعدة ظروف داخلية كنقص التنظيم والتواصل بين قيادات الثورة والمناضلين ، ولظروف خارجية كنفي الملك المغربي يوم 20 اوت 1955 وقرب ذكرى انعقاد دورة الامم المتحدة التي كانت قد أدرجت القضية

[1] وثيقة أول نوفمبر،المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

الجزائرية ضمن برامجها[1]. فكان لزاما على قادة الثورة عقد مؤتمرا وطنيا من أجل ترتيب وتنظيم الصفوف، وبالفعل تم عقد هذا المؤتمر بوادي الصومام20يوم اوت 1956 شارك فيه قادة بارزون على شاكلة،(**العربي بن المهيدي، عبان رمضان،عمر اوعمران، كريم بلقاسم، زيغود يوسف، عبدالله بن طوبال** وغيرهم..).[2]

خرج المؤتمر بعدة قرارات هامة على عدة مستويات خاصة التنظيمية والمؤسساتية.

أ- قرارته من الناحية التنظيمية:[3]

- توحيد النظام الثوري.
- ضبط تركيبة جيش التحرير.
- سن قوانين جديدة تخص كل الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسية، والعسكرية والاعلامية وغيرها.
- تحديد مهام القائمين بالنشاطات العسكرية والسياسية والاستعلامات والاتصالات.
- التركيز على العمل العسكري الداخلي ومبدأ الأولوية.
- التركيز على العمل الدبلوماسي ونقل المعركة الى قلب فرنسا والعالم.

[1] مخلوف صيمود، **طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، 2008/2007م، ص 290.

[2] المرجع نفسه، ص 291.

[3] دري سمحية، **التوجه السيادي للثورة التحريرية الجزائرية من مؤتمر الصومام الى مؤتمر طرابلس 1962**، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 14، 2016، ص37.

ب- قراراته من الناحية المؤسسية:[1]

1-المجلس الوطني للثورة: بمثابة جهاز تشريعي وعدد أعضائه 34عضو، ينصب الحكومة ويمنحها الثقة وبدورها تطلعه على جدول أعمالها ومنجزاتها.

2-لجنة التنسيق والتنفيذ: هي بمثابة الجهاز التنفيذي للثورة، تولى إدارتها القادة الثوريين البارزين والمعروفين بالحكمة السياسة والقدرة العسكرية.

3-الحكومة المؤقتة:اتخذ المجلس الوطني للثورة قرار بتاريخ 27 أوت1957 قرار يسمح بموجبه للجنة التنسيق والتنفيذ تأليف حكومة جزائرية مؤقتة، مؤكدا أن وجود الجزائر في حالة حرب لا يمنع من وجهة نظر القانون الدولي وجودها الرسمي كدولة. وامام جملة من الظروف الداخلية كقدرة فرنسا على احتواء حرب العصابات وفشل بعض القيادات في إدارة شؤون الحرب وتأزم وضع الثورة، اضافة الى ظروف خارجية كتعيين " **شارل ديغول Charles de Gaulle** " إلى الحكم وتسلمه السلطة يوم 1 جوان 1958، زيادة على ذلك الحرب الدعائية من طرف فرنسا التي روجت لفكرة لم تجد أمامها ممثلا رسميا تفاوضه من أجل الأمور العالقة، كل هذه الظروف وأخرى عجلت بميلاد الحكومة المؤقتة فكان تاريخ 19 سبتمبر1958هو يوم الإعلان الرسمي عنها بالقاهرة.[2]

[1] دري سميحة، المرجع السابق، ص38.

[2] يوسف قاسمي، **معركة التدويل للقضية الجزائرية بين الحكومة المؤقتة الجزائرية ونظيرتها القومية 1956-1962**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 19، 2010، ص128.

3- ميلاد الحكومة المؤقتة:تلى **فرحات عباس** قرار التأليف باللغة الفرنسية، ثم بعده **توفيق المدني** أعلن القرار باللغة العربية أمام حضور مهم لرجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية، بدأ الاعتراف بالحكومة المؤقتة قبل جلسة الاعلان، حيث اعترفت العراق أولا لتليها ليبيا وباكستان واليمن.[1]

بعد ذلك باشرت الحكومة المؤقتة عملها وعملت على أمرين اثنين اولا دعم العمل المسلح لتقوية الثورة داخليا، وتدويل القضية الجزائرية وجعلها حاضرة في كل أغلب المحافل الدولية ثانيا، حيث نادت باستقلال الجزائر او على الاقل حقها في تقرير المصير، أمام هذا التطور الحاصل في القضية الجزائرية وبداية ارتفاع الأصوات المؤازرة لصوت ونداء الحكومة الجزائرية المؤقتة، رافق ذلك مناورات **ديغول** بهدف ابقاء الجزائر فرنسية ومحاولاته لإجهاض جهود جبهة التحرير الوطني والثورة ككل، من خلال اعترافه بحق الجزائريين في تقرير المصير يوم 16سبتمبر 1959،بشروط كلها تدعو للإدماج والفرنسة والاستغلال للثروات والحكم الفدرالي، وهذا مارفضه الشعب الجزائري وجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة، واعتبر هذا التصريح بمثابة الفشل واعلان الضعف لفرنسا حسب بعض القادة على غرار **عبد الحميد مهري والأمين دباغين.**[2]

وبعد مشاورات داخلية عديدة من القادة العسكريين والمناضلين السياسيين ومشاورات خارجية مع دول جارة كتونس والمغرب ودول صديقة كالصين ويوغسلافيا، وتزامنا مع ظروف دولية تمكن من خدمة القضية الجزائرية كقرب موعد عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة جلستها الرابعة عشر،ردت الحكومة المؤقتة يوم 28-09- 1959 على بيان **ديغول** بقبول حق تقرير المصير دون

[1] يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص129.

[2] عمر بوضربة، **الابعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها(1959/1958)**، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد05،سنة 2017، ص205-206.

إفراغه من محتواه و كما نص عليه بيان اول نوفمبر[1]، كما نوهت الحكومة المؤقتة أن حقها هذا جاء نتيجة حرب دامت ست سنوات كاملة.إن ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي يتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير الاستقلال الذي سينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري لن يكون مصدر فوضى، اللجوء إلى الاستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السلم ولا يمكن للشعب الجزائري أن يقرر مصيره تحت ضغط جيش الاحتلال ولا يمكن أن يمارس حقه وربع سكانه بين مسجون ومنفي.[2]

و في هذا الإطار يمكن التعليق على رد الحكومة المؤقتة،انه مزيجا من الصرامة والصلابة، حيث علق في هذا الاطار **يوسف بن خدة** قائلا " واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية مبادرة **ديغول** الخبيثة الرامية الى التجزئة والاضعاف بمفهوم الامة الجزائرية المكونة من شعب واحد انصهر في بوتقة واحدة عبر عصور عديدة، والى جانبه الأغلبية الأوروبية المسيطرة مؤكدة على ان الحل يكمن في اعادة بعث دولة جزائرية موحدة[3]، ولاقى هذا الرد قبولا ورضى داخليا وخارجيا حيث ايدت دول عدة من إفريقيا واسيا موقف الحكومة المؤقتة مشيرة الى مساندتها الى نضال الشعب الجزائري من اجل الاستقلال.

وبناءا على ماسبق يمكن القول ان قبول فرنسا بحق الجزائريين في تقرير المصير والتوجه نحو طاولة المفاوضات، كان نتاجا لجهود عسكرية وسياسية كبيرة اضافة الى مساندة من دول مجاورة وصديقة، ومنه فبيان اول نوفمبر وميلاد الحكومة المؤقة كانا عاملين اساسيين في تشكيل اللبنات الاساسية الدولة الجزائرية.

---

[1] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 212.

[2] المرجع نفسه، ص212.

[3] المرجع نفسه، ص 214

ثانيا: نشأة المملكة المغربية

أثناء محاولة التعرض لدراسة نشأة الدولة المغربية ومقارنتها بنشأة الدولة الجزائرية تتضح جليا جملة من أوجه التشابه لاشتراكهم في الوقوع تحت وطأة نفس المستعمر وتقاسمهم لعدة متغيرات كالدين واللغة، غير انهما يختلفان في العديد من التفاصيل الداخلية والتاريخية ادت بهما لتبني نظامي حكم مختلفين تماما، وبعد تطرقنا لاهم الاحداث التي أدت الى استقلال الجزائر، يجدر بنا الى التطرق الى اهم ما حدث في تاريخ المغرب الحديث الى غاية استقلالها، ونشأة نظام حكمها في عهد الاستقلال.

منذ سنة 1912 اعتبرت المغرب محمية فرنسية بموجب معاهدة الموقعة ب 1912، حيث دخلت فرنسا الى المغرب مبدئيا لحماية السلطات لكنها سرعان ما حادت عما جاءت لأجله كما زعمت، فجردت ادارة المخزن من كل سلطة او حكم حقيقي ولم تترك له الا بعض المهام الثانوية، وعملت على خلع العديد من الوزارات واستبدالها بأخرى، وبما أن فرنسا كانت تتمتع بقوات وامكانات عسكرية وفكرية ورأس مال، كان من الصعب على المغرب مواجهة ذلك، وتجدر الاشارة في هذاالشأن الى ان المستعمر استعمل حيلة اشراك بعض عناصر النخبة المحلية لإضفاء الشرعية على سلوكياته، بينما لا تخرج هذه النخبة عن خدمة مصالحها[1].

وبالتالي فالبرغم من ان طبيعة الاستعمار الفرنسي للمغرب تختلف عن الجزائر الا انه كان يمارس نفس فلسفته وسياسته تقريبا بكلا البلدين، حيث يستخدم الحيلة وشعارات خدمة البلد المستعمر وهو في الحقيقة لا يخدم سوى مصالحه.

[1] جون واتربوري، تر: عبد الغني ابو العزم واخرون، **كتاب امير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية**، الطبعة 03 ، سنة 2013، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، المغرب، ص81.

وأمام هذه الضغوطات المنتهجة من طرف المستعمر والمخالفة لبنود معاهدة 1912 وتزامنا مع ظروف عالمية كالحرب العالمية الثانية وظهور حركات التحرر في أنحاء العالم واستقلال بعض المستعمرات، ابت المغرب الا ان تستفيد من هذه الظروف وتطالب باستقلالها واقامة دولتها وفق خصوصية مغربية وفوق تراب واحد وسيادة واحدة.

1-ميلاد الأحزاب المغربية

وعلى غرار الاحزاب التي تشكلت في الجزائر تشكلت أحزاب عدة في المغرب اهمها حزبي الاستقلال بزعامة **علال الفاسي** وحزب الاستقلال والشورى بزعامة **محمد حسن الوزاني**، وضمت هذه الاحزاب ثلة من المواطنين والمناضلين رغم اختلافها في عدة أفكار تماما مثلما حدث في الجزائر قبل ثورة نوفمبر، الا أنها اتفقت على ضرورة المطالبة بالاستقلال و بكل الطرق الممكنة، غير أنها اختارت في البداية الطرق السلمية وبالفعل تقدم حزب الاستقلال والشورى بوثيقة استقلال قدمها الحزب في11كانون الثاني1944[1]، أرسلت نسخة منها للملك **محمد بن يوسف** من طرف الامين العام للحزب **حسن الوزاني** شخصيا، أ ضحوا للملك في هذه الرسالة ضرورة تحقيق الاستقلال، فهذا هو الوقت المناسب لذلك، وقت انصاف الشعوب ومنحها الحق في تقرير مصيرها ، هذا وقت زوال الاستعمار وكشعب لنا الحق في التمتع بالكرامة والسيادة الوطنية.[2]

كما كان تقدم حزب الاستقلال قبل ذالك(1944/02/11) بوثيقة مشابهة حدد فيها عدة مطالب اهمها الاستقلال، حيث استهل الحزب عرضيته معبرا عن

[1] سمير رحيم الخزاعي، **حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية 1946، 1960**، مجلة آداب المستنصرية، العدد 63 ، 2013، ص05.

[2] المرجع نفسه، ص10.

امتعاضه من تحول نظام الحماية الى ادارة مباشرة استبدادية تخدم مصالح المعمرين فقط ، وبالعودة الى مطالبه طالب بالاستقلال المغربي بكامل ترابه تحت رعاية الملك **محمد بن يوسف**، كما طلب من الملك أخذ مبادرة التفاوض مع الدولة الفرنسية ، كما طلب ايضا من الملك اخذ زمام مبادرة إصلاحية يكون فيها نظاما ديمقراطيا على الطريقة المتبعة في البلدان الاسلامية بالشرق.[1]

2-الجبهة الوطنية المغربية:

بعد مناورات التي قام بها الاستعمار الفرنسي من خلال الترويج لفكرة اصلاح النظام بالمغرب ككل والتوسيع من صلاحيات الملك واقحام المغاربة أكثر في شؤون ادارة بلادهم لكن تحت حماية فرنسا دائما، لقي ذلك رفضا من الاحزاب المطالبة بالاستقلال خصوصا بعد تأييدها ضمنيا من طرف الملك **الحسن بن يوسف** اذ ظهر ذلك جليا في خطابه بطنجة سنة1947. فخلاله لم يشيد الملك بإدارة فرنسا في حضور مقيمها العام، بل تحدث عن مستقبل المغرب والاسلام والجامعة العربية وذالك ما أثار حفيظة فرنسا، حيث ادركت أن أهداف الملك والأحزاب البارزة متطابقة جدا ورأى في ذلك انقلابا عليها.[2]

في ظل هذه الظروف ومع تشبت كل طرف برأيه، أخذت فرنسا في التصعيد من خلال الضغط على الملك. قابل ذالك مجموعة من الأحداث قام بها الوطنيون تمثلت في العصيان والتظاهر والمواجهة في عدة مرات، وأدركت كل الأحزاب حينها انه لابديل عن الكفاح بكل الطرق وعلى الطريقة الجزائرية. ولو أن

[1] جورج سليمان، **المغرب من الحماية الى الاستقلال 1912-1956** ، مجلة امل التاريخ، الثقافة والمجتمع، سنة 2014، الرباط المغرب، ص114-115.

[2] جون واتربوري، تر، عبد الغني ابو العزم، المرجع السابق، ص 05.

المغرب كانت سباقة في ذلك من خلال تبني مبادرة تحالف كل الاحزاب تحت راية واحدة، سميت الجبهة الوطنية المغربية من أجل نيل الاستقلال.

وكرد فعل على التهديدات المتوالية لملك المغرب بالنفي او التبرؤ من اهم الاحزاب. أسست الجبهة الوطنية المغربية في الثالث من أفريل 1951بمدينة طنجة ضمت الجبهة حزب الاستقلال بزعامة **علال الفاسي**، حزب الشورى والاستقلال بزعامة **محمد بن حسن الوزاني**، وحزب الوحدة الوطنية بزعامة **المكي الناصري** وحزب الاصلاح الوطني بزعامة **عبد الخالق الطريس**[1]. تبنت هذه الجبهة مبدأ الرفض لأي حوار مع المحتل قبل الاعلان عن الاستقلال، وكرد على موافقة الملك ومباركته لميلاد هذه الجبهة.بدأت فرنسا بالتلميح الى نفيه الى أن قامت بذلك فعلا، ونفت الملك الى جزيرة مدغشقر بتاريخ 20أوت 1953 وتعيين مكانه **محمد بن عرفة** ارضاءا لرغبة بارونات البرابرة كما أسماهم **جورج سليمان** في كتابه (المغرب من الحماية الى الاستقلال).[2]

وبعد تعيينه مباشرة لم يبدي الملك الجديد اي محاولة لرفض تمرير المشاريع الفرنسية، كموافقة المساواة بين المغاربة والفرنسيين قصد توقيع النصوص القانونية وبالتالي فقد امكانية الرفض وسلم للرضوخ والجنوح ،وهذا ما اعتبره المغاربة خرقا واضحا لمعاهدة 1912.[3]

على عكس الجزائر رفض اهم حزب في البلاد وهو حزب الاستقلال استعمال العنف، واسس لجان تأديبية تهتم بمتابعة المناضلين الذين يشتبهه في ان

[1] سمير رحيم الخزاعي، المرجع السابق، ص14.

[2] جورج سليمان، تر، جورج المؤيد، المرجع السابق، ص167

[3] المرجع نفسه، ص172.

لهم نشاطات فدائية[1]. لاكن لم يستطع الحزب السيطرة على الوضع حيث انفجرت في كافة انحاء المغرب جملة من الاحداث تمثلت في مظاهرات ومقاومات مسلحة خاضها جيش التحرير، وزادت الاصوات المنادية بضرورة عودة الملك للحكم وإرجاعه من المنفى، ومع اشتداد حرب التحرير الجزائرية وجد المستعمر نفسه أمام خيارين، تشتيت قواه بين دولتين أو التنازل وقبول بعض المطالب المغربية والتركيز على مواجهة الثورة الجزائرية التي كانت في أوجها. حيث اختارت فرنسا البديل الثاني وعاد الملك في 16 نوفمبر 1955، وبعد عودته وجد نفسه امام جملة من المشاكل الداخلية، اذ اصبح في سباق مع حزب الاستقلال من أجل السيطرة على جيش التحرير، فحاول فرض سيطرته الحقيقية على مقاليد الحكم في حين ادعى حزب الاستقلال انه كان الموجه للمقاومة ومن حقه السيطرة ايضا. وفي ظل هذا ردد الملك أن الملكية فوق كل الاحزاب وانها وحدها الملكية التي تستوعب كل شرائح المجتمع وتحافظ على وحدته، وبناء على ذلك كون حكومة الائتلاف الوطني ما دل على ان حزب الاستقلال ليس وحده حزب الشعب المغربي.[2]

وذالك ما مهد للتعددية في المغرب بعد الاستقلال، على عكس الجزائر التي رأت في الحزب الواحد هو الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

ثالثا:اللبنات الاولى والاساسية لبناء الدولة الوطنية في تونس

ان اشتراك تونس مع الدول المغاربية في اغلب المكونات الاجتماعية والثقافية والتاريخية وحتى الجغرافية، جعلها تتأثر بما تأثرت به الدول المجاورة لها على غيار الجزائر والمغرب، وبالعودة الى تاريخ تونس فقد كانت دولة مستقلة

[1] جون واتربوري، المرجع السابق، ص95.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

بذاتها هرمها الاعلى السلطان **محمد الصادق باي**، غير انه مع نهايات القرن 19 م وبعد قرابة 50 سنة من احتلالها الجزائر. وجهت فرنسا انظارها نحو تونس بحكم موقعها الاستراتيجي جدا وفي خطوة استباقية خوفا من مطامع ايطاليا بحكم قرب المسافة بينها وبين تونس، بدات بالهجوم على بعض القبائل التونسية على الحدود مع الجزائر وجعلت من ذالك سببا للتدخل عسكريا في تونس، حيث حاصرت بذلك قصر الباي بباردو ويوم 12 ماي 1981 وعرضت على الباي الاختيار بين توقيع معاهدة تتم بموجبها فرض نظام الحماية على تونس او خلعه او استبداله بأخيه **الطيب باي**، غير ان السلطان"**محمدالصادق باي**" وقع على المعاهدة التي عرضت عليهم منذ ذلك الحين فقدت تونس استقلالها.[1]

ودخلت بموجب تلك المعاهدة في حالة من الاستعمار فلم يصبح للباي اي سلطة تذكر ما عدا الاسم وكرست فرنسا لسياستها المعهودة اذ شجعت على الاستيطان وسلب الاراضي والثروات، وحرمان السكان الاصليين من خيرات بلادهم، ضافة الى سياسة الفرنسة والتجهيل.

وبالتالي فان حالتي استعمار تونس والمغرب كانت متشابهتين الى حد بعيد مقارنة بالجزائر. التي تم غزوها مباشرة وقبل الحالتين بنصف قرن، غير أن فرنسا مارست في الدول الثلاث نفس النهج والسياسة، حيث عولت على محو الهوية العربية الاسلامية مقابل نشر ثقافتها الغربية الصليبية، اضافة الى سياسة الاستنزاف للثروات الطبيعية وتوظيفها في بناء وتنمية فرنسا. لاكن هذا الوضع الاستعماري في تونس لاقى الرفض والمقاومة منذ بدايتاه، الا ان قوة المستعمر جعلتها تفشل في ذلك نظرا الى الاختلال الواضح في ميزان القوى آنذاك، وبقي

[1] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية الى ثورة2011**، ط01، سنة2011، دار اقلام النشر والتوزيع والترجمة، القاهرة مصر، ص22.

الحال كما هو عليه مستعمر مسيطر ومسير لشؤون مستعمر محروم من اغلب حقوقه. وكما هو معروف على الاستعمار الفرنسي عندما تتحول الظروف والبيئة المحيطة ضده وضد مصالحه فانه يتحرك وفق المناورة والخداع من خلال ادعائه القيام بمجموعة اصلاحات، وهذا مافعله في تونس فبعد ان طفت الى السطح سنوات الاربعينات حالة من الصراع الفرنسي الامريكي حول الاستثمار في تونس والذي تزامن مع وقائع الحرب العالمية الثانية، فان فرنسا سارعت الى محاولة كسب رضى التونسيين فأعادت العمل بنظام المجلس الكبير وجعلته يتألف من فرنسيين وتونسيين، كما استحدثت بعد الوزارات ووظفت فيها تونسيون يعملون تحت سلطة المقيم العام الفرنسي[1]. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان فرنسا استعملت المناورة ذاتها في المغرب اثناء الحرب العالمية الثانية، حيث غيرت المقيم العام وروجت لجملة اصلاحات كما اسلفنا الذكر.

وبالتالي يمكن القول ان الظروف العالمية المحيطة والحركات التحررية المفجرة داخل العديد من المستعمرات غيرت شكل وموقع الاستعمار، حيث أصبح يسمح بسلوكات ومطالب لم يكن يسمح بها لما كان في اوج قوته. وأمام هذه الظروف نحت تونس نحو المغرب حيث بتاريخ 1946 دعت الاحزاب القومية الى عقد مؤتمر وطني بقيادة حزب الاستقلال الجديد. واقروا بيان الاستقلال تزامن ذلك مع عودة"**الحبيب بورقيبة**" من المهجر ليتابع مسالة الدعوة الى الاستقلال متبعا في ذلك نظاما للعمل المرحلي القاضي بتحقيق المكاسب شيئا فشيئا، قبل ذالك بالرفض والتصعيد واتباع سياسة الردع من طرف الاستعمار الفرنسي.[2]

---

[1] عاطف عيد، **تونس، الجزائر، قصة وتاريخ الحضارات العربية**، موسوعة نشأة البلدان العربية واحداثها حتى ايامنا هذه، تاريخية جغرافية حضارية وادبية، 1998– 1999، ص74.

[2] المرجع نفسه، ص74.

وأمـام الـرفض والتعنـت الفرنسـي مزجـت الحركـة التونسـية بـين الكفـاح المسـلح والهدنـة الا انـه طـابع الهدنـة كـان هـو الغالـب، حيـث كـان بعـض قـادة النضـال التونسـي **كالحبيـب بورقيبـة** يتحاشـى كثيـرا فكـرة الكفـاح المسـلح. لكـن هـذا لا ينفـي جـرأة الحركـة التونسـية فـي التصـعيد ضـد الاسـتعمار عسـكريا مـن خـلال القيـام بعمليـات ميدانيـة ازعجـت العـدو ،امـا سياسـيا فطالبـت الحركـة البـاي بتشـكيل مجلـس وطنـي تأسيسـي لوضـع دسـتور جديـد للـبلاد التونسـية[1]، حيـث كانـت هـذه المطالـب موجهـة لتمكـين الشـعب التونسـي مـن بنـاء مؤسسـات تحـول لـه حكـم نفسـه بنفسـه ووضـع حـد مـن حالـة التحكم الاستعماري في شؤونه.[2]

ولـم تكتفـي الحركـة الوطنيـة بهـذا فقـط، بـل تعـاون الوطنيـون مـع الاتحـاد العـام التونسـي للشـغل كـأكبر نقابـة تونسـية آنـذاك، وقـاموا بمجموعـة مـن الاضـرابات و الاحتجاجـات لأوضـاع تـونس. كمـا رفضـت الاحـزاب الوطنيـة العمـل مـع الحكومـة المعينـة مـن طـرف فرنسـا وذالـك مـا جعـل فرنسـا تتواصـل مـع الـوطنيين المعتـدلين الـذين كـان ابـرزهم **الحبيـب بورقيبـة**، ليلعـب دور المفـاوض مـع السـلطات الفرنسـية للحـد مـن تصـاعد النشـاط الـوطني الـذي يهـدد مركزهـا ومصـالحها[3]. وهنـا وجـدت فرنسـا نفسـها امـام ضـرورة اللجـوء الـى التفـاوض مـع تـونس خصوصـا بعـد تـدويل قضـيتها اضـافة الـى حـرب التحريـر الجزائريـة التـي جعلـت فرنسـا تركـز قواتهـا لمجابهـة المـد التحرري الجزائري وذالك ما فرض على فرنسا امكانية منح استقلال جزئي لتونس.

---

[1] عمر أبو بكر، **ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس**، مجلة المحور، الدستور في الفكر العربي الحديث تواريخ وقضايا، العدد03،2013، ص 80

[2] المرجع نفسه، صفحة نفسها

[3] زينـب طـه ياسـين، **النظـام السياسـي فـي تـونس، دراسـة تاريخيـة1956/1987**، اطروحـة ماجيستير ، جامعة بغداد، 2008، ص21.

المطلب الثاني: معالم الاستقلال وتشكيل النظام في الدول محل الدراسة

اولا: حالة الجزائر

1- مفاوضات ايفيان:

في ظل الأحداث التي تعرضنا اليها انفا بدأت فرنسا والجزائر مفاوضات سرية تارة وعلنية تارة اخرى، تتوقف احيانا وتستمر احيانا اخرى بسبب اختلاف وجهات النظر كمسألة الحكم الذاتي وفصل الصحراء عن الشمال وغيرها... وهذا ما رفضه الشعب الجزائري وواصل الكفاح والخروج في مظاهرات حاشدة كمظاهرات 17 أكتوبر 1961 ومظاهرات 27 فيفري 1962[1]. دفع بفرنسا مكرهة للدخول في مفاوضات جدية مع الحكومة المؤقتة من 7 الى 18 مارس 1962، توجت باتفاقيات ايفيان ودخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ في كافة اقطار البلاد ابتداء من19 مارس 1962 والاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.[2]

وكتقييم لاتفاقيات ايفيان لها وجهان أحدهما مشرف ويعتبر انتصارا تمثل في تحقيق الهدف الأسمى للشعب الجزائري وهو الاستقلال واعتراف فرنسا بسيادته الكاملة على كامل ترابه الوطني. اما الوجه الثاني لمخرجات هذه المفاوضات والذي يعتبر مظلما هو ما نصت عليه في الجانب الاقتصادي وسبل التعاون بين البلدين حيث تخللهما ما يخدم الجانب الفرنسي، حيث صرح **ديغول** في هذا السياق "يوجد في هذه الاتفاقيات كل ما أردنا ان يوجد فيها.[3]

---

[1] بشير سعيدوني، اتفاقيات ايفيان 18مارس 1962 وردود الفعل المحتملة حولها، مجلة افاق العلوم، العدد05، سنة 2016، ص378.

[2] المرجع نفسه، ص379.

[3] مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات ايفيانأنموذجا، مجلة الباث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2018، ص 236.

ولا زال الجدل حول هذه الاتفاقيات ومحتواها قائما ومحل دراسة لدى العديد من السياسيين والمؤرخين والأكاديميين.

2- مؤتمر طرابلس ماي - جوان 1962:

يعتبر مؤتمر طرابلس من الاحداث التاريخية والمؤسسة لدولة الجزائر المستقلة، حيث جاء في وقت حساس جدا وسبق موعده المحدد بمدة معينة،اذ جاء عقب اتفاقيات ايفيان، كما كان من المفترض إقامته بعد الاستقلال وفي الجزائر لاكن تعددت الظروف التي عجلت بإقامته بطرابلس الليبية.

انعقد المؤتمر من أجل دراسة مستقبل الجزائر المستقلة والمصادقة على برنامج يكون بمثابة المرجع الاساسي للخيارات الاجتماعية والاقتصادية وانتفاضة الدولة الجزائريةالمستقلة[1]، وتم تكليف **أحمد بن بلة** بتعيين لجنة يشرف عليها شخصيا من أجل اعداد المشروع وتم إعداده فعلا في مدينة الحمامات التونسية وانطلقت أشغال هذا المؤتمر في 28 ماي. غير ان هذا الاجتماع لم يثير اي نقاش يذكر ماعدا بعض الطروحات التي طرحها **علي كافي** حول صيغة الدولة الجزائرية الديمقراطية، كما طرح **عبد الحميد مهري وعلي منجلي** مناقشة موضوع الحزب و نادا بضرورة وجود حزب واحد يجمع كل القوى الفاعلة[2].

غير أن المؤتمر بدا يأخذ منحى اخر بمجرد طرح اشكالية ايجاد قيادة جديدة للثورة وبدأت الرؤى تختلف والنوايا الغير بريئة تظهر للعلن، حيث اتضح جليا الانقسام حول من يستحق أن يكون في التشكيلة للمكتب السياسي وبرزت

[1] عبد الوهاب اوسليم، **مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي جوان 1962، الاسباب، المجريات والقرارات**، مجلة الخلدونية، المجلد06، العدد01، سنة2013، ص155.

[2] حكيمة شتوح، **الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وازمة صائفة 1962**، مجلة بحوث ودراسات، المجلد02، العدد05، سنة2017، ص152.

جماعتين، جماعة الحكومة المؤقتة وأنصارها وجماعة أحمد بن بلة وانصاره واهمهم جيش التحرير. وتجدر الاشارة الى ان الاجماع كان فقط حول ضرورة ادراج أسماء سجناء فرنسا الخمس[1].

تطورت الاحداث داخل المؤتمر وحدث الخلاف واشتد بعد تصويت **الطاهر زبيري** بالوكالة لصالح **أحمد بن بلة** وجماعته، وهذا ما رفضته الحكومة المؤقتة برئاسة **يوسف بن خدة** والتي ارتأت أن التصويت غير قانوني، قابل ذالك تشبث **بن بلة** وجماعته برايهم ان التصويت قانوني. وامام كل هذا انسحب **بن خدة** بقي **بن بلة** وجماعته بعد ذلك انتقل هذا الاخير الى القاهرة والتقى **جمال عبد الناصر** الذي أبدى دعمة له واعتبر ذلك شرعية ثورية. [2]

لاكن رغم كل هذه الخلافات خرج المؤتمر بجملة من القرارات حول الجزائر المستقلة، حيث اتفق المشاركون فيه على ان نظام الحزب الواحد هو الذي تسير به الحياة السياسية وتمارس به السلطة بعد الاستقلال تفاديا لاضعاف الجهود السياسية من خلال التعددية الحزبية، كما نص المؤتمر على ضرورة البدء في العمل التنموي وعلى جميع المستويات لاسيما الاجتماعي والاقتصادي منها.[3]

بعد الاستقلال شكل جماعة تلمسان المجلس التاسيسي وبدأت ازمة صيف 1962، التي نشبت بين اخوان الامس واستعمل فيها السلاح واحتدم القتال، ما عجل بزيادة الأصوات المنادية بضرورة ايقاف الاقتتال. فنزل **بن بلة** و**العقيد بن حسن الخطيب** و**حمد بوشامة** الى ساحة المعركة ونادو بوقف القتال، بعدها عقد اتفاق بين الطرفين نص على ان يظل الوضع السياسي والعسكري كما هو

[1] عبد الوهاب اوسليم، المرجع السابق، ص158.

[2] حكيمة شتوح، المرجع السابق، ص155.

[3] عبد الوهاب اوسليم، المرجع السابق ،ص 163

عليه،وأن يجتمع أعضاء المكتب السياسي لتحضير الانتخابات ويتم تشكيل مجلس وحكومة وطنيين تمثل فيها جميع الاطراف بكامل الحقوق[1]. تم الاتفاق على ان تاريخ 12أوت 1962 موعدا لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي، الا ان الخلافات السياسية حالت دون تنظيمها وتم تأجيلها عدة مرات، بعد ذلك استتب الامن واعلن **خيضر** عبر الاذاعة عن وقف اطلاق النار، ليتم الاعداد لانتخابات المجلس التأسيسي المحدد ليوم 16سبتمبر وواصل المكتب السياسي نشاطه ليعلن يوم 13 سبتمبر عن القائمة الجديدة لمترشحي المجلس التأسيسي وضمت 196 مترشح كانوا اغلبهم من مناصري مجموعة تلمسان، وبعد المصادقة على هذه اللائحة افتتحت اول جلسة للمجلس التأسيسي وتم فيها الاعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية تحت حكم الحزب الواحد، حيث تم انتخاب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس، وليلة 28سبتمبر تم انتخاب **بن بلة** رئيسا للجمهورية وبذلك يصبح اول رئيس للجمهورية الديمقراطية الشعبية.[2]

بعد ذلك تم الاعداد للإعلان اول دستور للجزائر المستقلة، وتم ذلك فعلا سنة 1963 والذي جاء في محتواه تبني نظام حكم الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير بالوطني) كما تم تبني النهج الاشتراكي في بناء وهيكلة النظام الاقتصادي بهدف بدء مسيرة التنمية الشاملة بكل انحاء الوطن، واستمر تسيير البلد وفق ذالك الى غاية سنة 1989، أين تم البدء بالتغيير من خلال التخلي عن المقاربة الشيوعية الاشتراكية والتوجه نحو الليبرالية الديموقراطية كنهج جديد وجب تبنيه في ظل ظروف داخلية صعبة على جميع المستويات سواء السياسية والمتمثلة في ضرورة تبني التعددية وانهاء حكم الحزب الواحد، وظروف اجتماعية تمثلت في ضغوط جماهيرية منادية بتحسين الظروف المعيشية، وظروف اقتصادية خانقة

[1] عبد الوهاب أوسليم، المرجع السابق، ص 162.

[2] حكيمة شتوح، المرجع السابق، ص163.

استوجبت التوجه نحو الخوصصة كبديل قد يساعد في تحسين وتقوية البنية الاقتصادية للبلاد. كما تزامن ذالك مع ظروف خارجية تمثلت في بداية نهاية الثنائية القطبية وانهيار الشيوعية الاشتراكية وبروز الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في قيادة النظام العالمي الجديد.

وعليه يمكن القول إن تأسيس الدولة الجزائرية لم يكن امرا هينا حيث مر بعدة محطات عويصة على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية جعلت منه يتبنى ايديولوجية معينة تتوافق مع البيئة المحيطة وفق كل فترة.

ثانيا:حالة المغرب

1- مفاوضات المغرب واستقلالها : بعد عودة الملك المغربي من منفاه توجه مباشرة الى فرنسا من اجل التفاوض مباشرة مع الحكومة الفرنسية، وتم الاتفاق على رجوع الملك محمد الخامس الى عرشه، وتأسيس حكومة مغربية تتولى شؤون الادارة والمفاوضات تحت اشراف الملك، وانشاء دولة ديمقراطية في اطار ملكية دستورية بالمغرب وترتبط بفرنسا وفق تقاليد العلاقات دولية[1]. وبالفعل بدأت المفاوضات مع فرنسا قادها الملك **محمد الخامس** مع جملة من وزراءه البارزين وقادة النضال على غرار **محمد الشرقاوي** ممثل الحزب الشورى والاستقلال **وعبد الرحيم بوعبيد** ممثل الحزب الاستقلال، وانتهت المفاوضات باعتراف فرنسا باستقلال المغرب ووحدة ترابه وسيادته في 02 مارس1956.[2]

وعليه شكل الإستقلال أبرز محطة للمملكة المغربية لكنها برغم من استقلالها قبل الجزائر بست سنوات، الا انها تأخرت جدا في وضع اول دستور

[1] سمير رحيم الخزاعي، المرجع السابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

للمغرب المستقلة. ويرجع ذلك الى الصراع الذي كان بين المفهوم الملكي لملكية رئاسية حاكمة، ضد مفهوم الحركة الوطنية (حزب الاستقلال حزب الشورى والاستقلال، الحزب الشيوعي، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)القاضي بضرورة حكم ملكية مقيدة حيث يسود فيها الملك ولا يحكم.[1]

كما أنه من بين أسباب تأخر وضع الدستور مطالبة حزب الاستقلال بانتخاب مجلس وطني لوضع الدستور وممارسة السلطة التشريعية، لكونه متأكدا من فوزه في كل الانتخابات آنذاك. لكن الاحزاب الاخرى كحزب الشورى والاستقلال وحزب الاتحاد الوطني انشقت عن حزب الاستقلال سنة 1959 ، واختلفت معه حول طريقة وضع الدستو، مما مهد للملكية المطلقة حيث ركز الملك كل السلط بين يديه وشجع على التعددية الحزبية لمنع ظهور حزب قوي وفي ظل كل ذالك، نظم الاستفتاء حول الدستور وتم اصداره سنة 1962 حيث كرس محتواه لسمو الملكية وسلطتها ومشروعيتها المتنوعة.[2]

ومما سبق ومن خلال تتبعنا لأهم محطات استقلال البلدين الجزائر والمغرب يمكن القول ان تحالف الاحزاب في كلا البلدين خدم القضية الوطنية وساعد على الاستقلال، كما خدمت الظروف الداخلية للبلدين بعضها البعض، حيث ساعدت الثورة المغربية الثورة الجزائرية من خلال عدم وضع السلاح رغم رضوخ فرنسا لمطالب المغرب ورغم عودة الملك للحكم، بينما خدمت الثورة الجزائرية المغرب من خلال قوة ثورتها التي جعلت فرنسا غير قادرة على مجابهة الدولتين، وبالتالي فرطت في المغرب كمحمية و ركزت على الجزائر كمستعمرة ما اخر استقلالها الى غاية جويلية 1962. الملاحظ ايضا هو الخلافات القائمة بعيد او قبيل الاستقلال

[1] محمد معتصم، **النظام السياسي، الدستور المغربي**،مؤسسة ايزيس للنشر، الدار البيضاء، المغرب 1992، ص60.

[2] محمد المعتصم، المرجع السابق، ص61

حول من يحكم وكيف يحكم، لكن في المغرب كانت هذا الموضوع اقل اشكالا منه في الجزائر، حيث لم يصل الامر الى حد المواجهة العسكرية مثلما حدث في الجزائر.

في الأخير ان خيار الحزب الواحد في الجزائر والتعددية في المغرب، كان وفق رؤية معينة تخص بيئة كل منها على حدى كما راينا ذلك، اما فيما يخص ادارة الشؤون العامة للبلدين فكلاهما عانى من هذه المشكلة حيث عمدت فرنسا الى عدم تكوين ابناء هذين البلدين من اجل ادارة بلدهم بعد الاستقلال ،لا سيما في الجانبين الثقافي والاداري، وعموما فان بناء الدولة الوطنية لم يكن بالعمل الهين على كل دول العام الثالث التي عانت من ويلات الاستعمار قبل الاستقلال وبعده، وبطبيعة الحال الجزائر والمغرب لم يخرج عن هذا الاطار الا ان الجزائر عانت نوعا ما اكثر من البقية بسبب مواردها الطبيعية المتعددة التي جعلت المستعمر لم يستسغ فكرة التفريط فيها، لولا المقاومة الشرسة التي واجهته لكن هذا لن ينقص من قيمة المقاومة المغربية للاستعمار الفرنسي والنجاح في نيل الاستقلال.

3- ملامح النظام المغربي حين الاستقلال:

ان طبيعة نظام الحكم في المغرب بعد الاستقلال كانت واضحة وجلية، فالاتفاق حول تبني الملكية كنظام حكم كان متفقا عليه، بينما كان الخلاف حول كيف تكون هذه الملكية، فالملك كان عازما على اقامة دوله ملكية بحكم مطلق، في حين المعارضة بريادة حزب الاستقلال ارادتها ملكية دستورية مقيدة حيث يسود الملك فيها ولا يحكم.[1]

[1] عمر بن دورو، **النظام السياسي المغربي**، المركز الوطني للتوثيق، الرباط، المغرب،2002، ص 20

في البداية كان الصراع سريا ثم ظهر للعلن، حيث حاولت اطراف ابرزها حزب الاستقلال من خلال هذا الصراع الى محاولة تقوية موقعها وذالك عبر تعبئة المعارضة ضد الملك غير ان هذه الخطوات لم تنجح، في المقابل عزم الملك على تطبيق مبدأ (فرق تبقى)[1]، حيث عمل الملك على تفتيت المعارضة وتقزيمها وجعل السلطة فوق كل اعتبار ولا مجال للصراع حولها. وتجلى مسعاه في اول حكومة مغربية اذ لم يجعل لحزب الاستقلال اي هيمنة فيها، حيث قسمت الوزارات على عدة احزاب ولم يكتفي الملك بذلك، فساعد على تأسيس تشكيلات معادية لحزب الاستقلال وخلق نوعا من الصراع بين مختلف التشكيلات السياسية القائمة، ثم ظهر الملك ليلعب دور الوسيط والمنصف الذي يعطي كل ذي حق حقه.

وبالتالي لاجل كل ذالك أصر الملك على تحريم تبني نظام الحزب الواحد اذ رآه أمرا غير مشروعا وغير مناسب لبناء دولة مغربية قوية. على عكس الجزائر التي رأت ان نظام الحزب الواحد هو النظام الامثل لتحقيق اهداف جزائر مابعد الاستقلال وتبني نظام التعددية في ذالك الوقت يعد مخاطرة قد تنسف بكل ما قامت الثورة لأجله.

واجمالا لما سبق في هذا السياق فيمكن القول ان المغرب عرف منذ استقلاله تطورا دستوريا وسياسيا غنيا بالعديد من الاحداث التي اثرت على طبيعة النظام السياسي وعلى العلاقات بين مختلف القوة السياسية، وبالنظر الى تاريخ المغرب السياسي فلقد تم اصدارة خمسة دساتير والعديد من التعديلات. التي حاولت من خلالها المشرع المغربي تنظيم السلطات وتوجيه علاقاتها فيما بينها.

أما حين محاولة ايجاد تفسير للمقارنة بين مسيرة تكوين النظامين الجزائري والمغربي فيمكن القول ان تدخل عدة اعتبارات وظروف تاريخية واجتماعية وسياسية

[1] جون واتربوري، المرجع السابق، ص 209.

وحتى ثقافية جعلت من الجزائر والمغرب دولتين مختلفتين تماما من حيث طبيعة نظام الحكم.

ثالثا: حالة تونس

1- مفاوضات تونس من أجل الاستقلال: على غرار الجزائر والمغرب مرت تونس بمرحلة مفاوضات انتهت باستقلالها. وتميزت هذه المفاوضات باللارسمية و السرية احيانا واللاتوافق احيانا اخرى. بدات معالمها في انتقال **منداس فرونس** رئيس الحكومة الفرنسية الى تونس ولقائه **الباي محمد الامين** وخطابه خطبته الشهيرة و التي اعترف من خلالها بحق تونس في الاستقلال الذاتي بدون اي خلفيات.[1] وأبدا استعداده لنقل السيادة الداخلية الى اشخاص ومؤسسات تونسية، كما أمر بتشكيل حكومة جديدة تتولى المفاوضات باسم تونس مع الحكومة الفرنسية وبذلك وافق الحزب الدستوري الجديد والباي بتشكيل حكومة تفاوضية. تم تشكيلها يوم 07 اوت 1954 ثم تم الاعلان رسميا عن بداية المفاوضات في تونس يوم 4 سبتمبر 1954.[2]

وعرفت هذه المفاوضات التوقف عدة مرات بسبب اختلاف وجهات النظر حول بعض النقاط الرئيسية كاستسلام المقاومين ومنطق السيادة المزدوجة، وهذا ما رفضه التونسيين رغم موافقة **بورقيبة** على شرط استسلام المقاومين ووضعهم للسلاح. لاكن ما خدم تونس هو تزامن المفاوضات مع تطور الاوضاع في المغرب وثورة التحرير في الجزائر، مما شكل ضغطا مضاعفا على فرنسا فوافقت على الاتفاقيات الخاصة والقاضية بمنح تونس استقلالا داخليا، و تمت المصادقة عليها

[1] نضيرة شتوحة، **المفاوضات التونسية الفرنسية واستقلال تونس**، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص227.

[2] نظيرة شتوحة، المرجع السابق، ص 227.

فعليا يوم 3 جوان 1953. تجدر الاشارة في هذا السياق الى حضور **الحبيب بورقيبة** لهذه الاتفاقيات حيث كان قد عاد من منفاه قبل يومين فقط من تاريخ المصادقة على الاتفاقيات السالفة الذكر.[1] وهذا يدل على اهمية دوره كقيادي وسياسي تونسي له الفضل الكبير هو والعديد ممن كانوا قد حملوا عبء القضية التونسية على عاتقهم.

غير أن هذه الاتفاقيات محتواها لم يلغي معاهدة بارسو فبقي من اختصاص فرنسا الامن الداخلي والامن الخارجي والتمثيل الخارجي. وحينما نقارن اتفاقيات تونس هذه مع اتفاقيات الجزائر مع فرنسا لاسيما اتفاقية ايفيان، فانها لم تسلم من التأويلات القاضية بتكريس التبعية والاستعمار الجديد وغيرها من الانتقادات خاصة من اؤلائك الذين لم يشاركوا فيها.

بعد استرجاع تونس لسيادتها الجزئية أصدر الباي امر 29 ديسمبر 1955 تعلق بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور الجديد لتونس. كان هذا الامر استجابة لمطالب الحركة الدستورية كفاعل رئيسي في الحركة الوطنية، وتم عقد المجلس القومي التأسيسي او الجلسة له يوم 9 أفريل في 1956 وانتخب **الحبيب بورقيبة** رئيسا له[2]، الا أنه اثناء تلك جلسة بدأت تطفو للسطح اشكالية طبيعة نظام الحكم بعد الاستقلال التام، حيث ان النخبة السياسية الجديدة والقوية بمشروعية نضالها ضد الاستعمار الفرنسي تتطلع الى بناء نظام سياسي عصري يقوم على مبدا سياسة الشعب فوق كل اعتبار.[3]

2- اعلان الجمهورية في تونس والغاء الملكية

[1] المرجع نفسه ص229.

[2] عمر بوبكر،المرجع السابق، ص 81.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تـم اقـرار الغـاء الملكيـة بالإجمـاع واعـلان الجمهوريـة مـن طـرف المجلـس التأسيسـي التونسـي فـي 25 جويليـة1957. اي بعـد عـام ونصـف مـن اعـلان الاستقلال.[1] ومـا سـاعد علـى الغـاء الملكيـة واعـلان الجمهوريـة عـدة اسـباب اهمهـا فشـل نظـام الحسـيني فـي مجابهـة الاحـتلال لـولا النضـال السياسـي المتواصـل لقيـادات هامـة على غرار **بورقيبة، وبن يوسف** و ثلة من اعضاء الحركة الوطنية.

3- إعلان الدستور التونسي الجديد:

تـم الاعـلان علـى الدسـتور التونسـي الجديـد فـي 01 جويليـة 1959 والـذي طالمـا ناضـل مـن اجلـه الشـعب التونسـي لرمزيتـه و دوره فـي ابـراز اهـم محطـات بنـاء الدولة الوطنية في تونس.[2]

تجـدر الاشـارة فـي هـذا السـياق الـى ان التجربـة الجزائريـة والمغربيـة التونسـية تتشـابه فـي بـروز اشكالية الصـراع والزعامـة مـن اجـل الحكـم، حيـث قـام "**بورقيبـة**" ايضـا بكـل مـا فـي وسـعه الـى ابعـاد المعارضـين واقصـائهم والتفـرد بـالحكم مـن منطلـق أنـه الاكثـر نضـالا والأحـق برئاسـة الدولـة التونسـية. لكـن كـان الاهـم فـي ذلـك الوقـت تحقيـق الاسـتقلال وبنـاء دولـة وطنيـة مسـتقلة ذات سـيادة، امـا عـن الاصـلاحات ومسـارات

[1] راغب السرجاني، المرجع السابق، ص33.

[2] رنـا العاشـوري سـعدي، **التجربـة الديموقراطيـة فـي تـونس هـاجس متأصـل ومسـار متعثـر اراء ومناقشات**، مجلة المستقبل العربي، العدد423، أفريل 2014، ص 15

التنمية والايديولوجية المتبعة فكانت وفق تفاعل دولي ومحلي ساهم في ذلك بشكل كبير وفي الدول الثلاث محل الدراسة.

سعت تونس منذ اللحظات الاولى لاستقلالها ان يكون دستورها يعكس رؤيتها الديمقراطية والعصرية، فجاء دستور واحد جويلية 1959 يحمل في فصوله عدة مبادئ تؤكد الرؤية التي تبناها الرئيس التونسي "**الحبيب بورقيبة**" انذاك والتي من شانها بناء دولة عصرية ذات مؤسسات قوية ما يسمح بتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.[1]

وأقر الدستور الجديد نظاما جمهوريا رئاسيا يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحية واسعة من شانها تحقيق الأهداف المنتظرة، لاسيما الامنية والتنموية لتونس في إطار ديمقراطية مبنية على مبدا الفصل بين السلطات. ومن هنا يظهر لنا نية تونس في بناء مؤسساتها على طريق الدولة الغربية المتقدمة اذ يتجلى ذالك ويتمظهر في محتوى دستورها.[2]

في النهاية يمكننا تلخيص محطات بناء الدولة الوطنية في الدول محل الدراسة الى عدة نقاط أهمها:

- الكفاح من أجل الاستقلال ضرورة حتمية لبناء دوله ذات سيادة.
- الظروف العالمية كالحرب العالمية الثانية وبروز حركات التحرر ساعدت كثيرا في تحفيز الكفاح المسلح والسياسي في الدول محل الدراسة.
- العروبة والاسلام أساس بناء الدول محل الدراسة والمحرك الرئيسي لروح النضال.
- صعوبة المفاوضات بسبب مساومة فرنسا للدول محل الدراسة على السيادة الوطنية.

[1] عمر البوبكري، **ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس**، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المجلد 03، العدد03، جانفي 2013، ص 82.

[2] رنا العاشوري سعدي، المرجع السابق، ص 157.

- الاختلاف في اتباع طبيعة نظام حكم مختلفة من دولة الى اخرى يعود بالضرورة الى اسباب داخلية أكثر من خارجية.

اجمالا لما سبق يمكن القول ان التاريخ المشترك لهذه الدول جعلها تتشارك في طرق النضال ضد المستعمر، غير انها اختلفت في تبني ايديولوجيات حكم مختلفة تأثر بها اصحابها مسبقا ورأوا فيها المنفذ والاساس في مسيرة بناء الدولة الوطنية، دون ان ننسى اكراهات البيئة الداخلية والخارجية خصوصا في ظل حداثة تجربة بناء الدولة وتنميتها بالنسبة للدول الثلاث محل الدراسة.

المبحث الثاني: المتغير المؤسسي والدستوري للدول محل الدراسة

يعتبر النظام السياسي قوي وقائم بقيام مؤسساته ومدى فعاليتها وتفاعلها فيما بينها ضمن منظور ديمقراطي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات. والذي جاء به **مونتسكيو** منطلقا في ذلك من فكرة بسيطة مؤداها أن كل انسان لديه سلطة فانه يميل الى الافراط في ممارستها الى ان يجد حدودا لذللك.[1]

وبالتالي فمبدأ الفصل بين السلطات غايته مراقبة هذه السلطات لبعضها البعض حتى تحد من طغيان مؤسسة على اخرى مما يساعد في بناء نظام سياسي تكاملي، تتفاعل كل مؤسساته فيما بينها من اجل انتاج ووضع سياسة عامة تخدم

[1] نوار مجوج، **المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في الانظمة السياسية المقارنة وفي النظام السياسي الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد ب، العدد50، ديسمبر2018، ص08.

المصلحة العامة وترسخ لمبادئ الحوكمة والديمقراطية، وبطبيعة الحال تبنت الدول الراغبة في السير على المنهج الديمقراطي مبدا الفصل بين السلطات، ما زادها ديمقراطية وتنمية في حين بقيت دول العالم الثالث متخوفة من هذا المبدأ ما كرس لطغيان مؤسسة على باقي المؤسسات.

المطلب الاول: السلطة التنفيذية ودورها في صنع السياسات العامة بالدول محل الدراسة عبر الدساتير المتعاقبة

اولا: حالة الجزائر

1-السلطة التنفيذية في عهد الحزب الواحد:

بعد صدور اول دستور للجزائر المستقلة في سبتمبر 1963، والذي اعتمد نظام الرئاسي ذو الايديولوجية الاشتراكية الثورية وتبني نظام الحزب الواحد، جعل الرئيس **احمد بن بلة** مستحوذا على كل المؤسسات، حيث جمع بين الرئاسة والحكومة والحزب.[1] وذالك معناه تفوق السلطة التنفيذية على باقي السلطات لاسيما السلطة التشريعية. بعد ذلك ومن خلال ما سمي بالتصحيح الثوري وازاحة **احمد بن بلة** عن الحكم وتولي **هواري بومدين** الحكم والغاءه الدستور واحلال مجلة الميثاق الوطني في جويلية 1976، تم صدور دستور 22 نوفمبر 1976 وبعد الانتخابات الرئاسية التي كان فيها هو المرشح الوحيد و الفائز دون نقاش لم يخرج عن اطار تكريس تجميع السلطات في يده، اذ جمع هو ايضا بين رئاسة الجمهورية و الحكومة و وزارة الدفاع. وما يؤكد ذالك هو الصلاحيات الممنوحة له باسم الدستور، مثال ذلك انه يرسم ويحدد السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلاد، له الحق في المبادرة بتقدير القوانين، كما له الحق في منحه تفويض من طرف السلطة

[1] يوسف جحيش، **التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري، دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد05، مارس2015، ص233-234.

التشريعية لاتخاذ تدابير ذات طابع تشريعي.[1] وفي ذالك اكثر من دلالة للتدخل الواضح للسلطة التنفيذية في صلاحيات السلطة التشريعية. والامثلة عديدة التي توضح هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حتى بعد وفاة الرئيس **هواري بومدين**.

وعليه في اطار مناقشة تركيبة ودور السلطة التنفيذية في عهد الاحادية الحزبية يتضح مدى التكريس لهيمنة السلطة التنفيذية، لاسيما من خلال دستور 1963 ودستور 1976، فبعد تولي **الشاذلي بن جديد** رئاسة الجمهورية وحكمه لثلاث عهدات تقريبا منحه الدستور صلاحيات كانت تتيح له اعلاء سلطته على حساب باقي السلطات. الا انه رغم حكمه في عهد أحادية التوجه السياسي لم يمارس كل ما منح له من صلاحيات لاسيما في اول عهدتين، فحسب الكثير وُفق في خلق جو من الاستقرار جعلها مرحلة تختلف عن سابقاتها من حيث موضوع السلطات وتفاعلاتها.

2- مكانة السلطة التنفيذية وعلاقتها بالسلطة التشريعية في عهد التعددية الحزبية بالجزائر:

يرى **عامر حسن فياض** في التعددية انها تعني" تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل"[2] وعليه فان تبني الجزائر لنظام التعددية الحزبية ماهو الا اعتراف من النظام السياسي بحق التعدد الايديولوجي والسياسي داخل المجتمع الجزائري

[1] بتة الطيب، **مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة** ،مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،المجلد06،العدد01،جوان2021 ،ص541.

[2] هادي شعبان ربيع، **التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد1، العدد1، 2017، ص212.

وبذلك جاء دستور 1989 معلنا القضاء على احتكار التمثيل الاشتراكي المتمثل في الحزب الواحد.

ان السلطة التنفيذية بحكم دستور 1989 اصبحت تتكون من رئيسين، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على عكس ما كان معمولا به في نظام الحزب الواحد. غير انه وبالرغم من اقرار الثنائية في الجهاز التنفيذي الا ان المشرع الجزائري عمد على تفوق مكانة رئيس الجمهورية على حساب مكانة رئيس الحكومة ومكانة المجلس الشعبي.[1]

ومن مظاهر تفوق مكانة ومركز رئيس الجمهورية عن بقية المراكز الاخرى هو ان ذات الدستور خول لرئيس الجمهورية في بابه الثاني الخاص بتنظيم السلطات، صلاحيات واسعة كحق ممارسة السلطة السامية من خلال المادة 69 وتعيين رئيس الحكومة وانهاء مهامه، ورئاسة مجلس الوزراء، تعيين رئيس الوظائف المدنية والعسكرية وتوقيع المراسيم الرئاسية من خلال المادة 74 من الدستور، الا انه لرئيس الحكومة صلاحيات ذات اهمية ايضا مما يكرس لتفوق مكانة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية فمن خلال المادة 81 يمارس رئيس الحكومة صلاحيات توقيع المراسيم التنفيذية ويوزع المهام بين اعضاء الحكومة كما يرأس مجلس الحكومة. فكل هذه الصلاحيات واخرى كرسها دستور 1989 لصالح السلطة التنفيذية.[2]

غير ان خطوة التعددية نحو الديمقراطية سرعان ماتعثرت بعد تنظيم أول انتخابات تعددية منذ الاستقلال ممثلة في الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية

[1] بتة الطيب، المرجع السابق، ص545.

[2] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1989**، الصادر بموجب مرسوم رئاسي 18/89،بتاريخ 28فيفري 1989،ج ر، العدد 45، صادر بتاريخ 01 مارس سنة 1989، المواد 69 ،81،74.

التي فاز في دورها الاول حزب الجهة الاسلامية للإنقاذ بالاغلبية الساحقة. قبل ذالك الفوز بالرفض من قبل عدة جماعات ومؤسسات اهمها المؤسسة العسكرية ما ادى الى التوجه نحو حالة من اللا استقرار والتوتر. دفع بالرئيس **الشاذلي بن جديد** الى حل المجلس الشعبي الوطني واستقالته من رئاسة الجمهورية في 11جانفي 1992، أدى ذلك الى فراغ دستوري تبعه قرار الغاء الانتخابات وتوقيف المسار الانتخابي.[1]

كل ذلك أدخل البلاد في حالة من اللاأمن والاحداث الدموية عرفت بالعشرية السوداء بقيت راسخة في ذاكرة الشعب الجزائري ونظامه السياسي، ويرجع كل ذلك الى عدة اسباب كان اهمها حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر .

بعد كل ذلك انتخب "**اليمين زروال**" رئيسا للجمهورية سنة 1995 وتم اعلان دستور جديد سنة 1996 بقيت فيه مكانة السلطة التنفيذية اعلى مكانة بين السلطات. فهذا الدستور لم ينقص من صلاحيات رئيس الجمهورية شيء عن ما كان له في دستور 1989، ويتضح ذلك جليا في المواد 72-77-78، كما كرس دستور 1996 صلاحيات لرئيس الحكومة كان اقرها في الواقع دستور 1989 ويتضح ذلك من خلال المادة 83، إضافة الى السلطات التي خولت إليه.[2] حيث بقي لرئيس الجمهورية الحق في التشريع في اكثر من حالة ومن خلال ذلك فان اعلاء مكانة ومركز السلطة التنفيذية سيكون الاول على حساب السلطة التشريعية، ففي الكثير من الاحيان تتمكن السلطة التنفيذية من تقييد العمل التشريعي ودليل ذلك تدخل رئيس الجمهورية للتشريع عن طريق الاوامر فضلا عن تمتعه بالسلطة التنظيمية

[1] بتة الطيب، المرجع السابق، ص546.

[2] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **دستور 1996**،الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج ر ،عدد 76، صادر بتاريخ 08 ديسمبر1996، المواد 72،77،78،83.

مايعرقل تجسيد مبدا الفصل بين السلطات، اضافة الى ذلك تدخل الحكومة في عمل المجلس التشريعي عند اعداد جدول الاعمال.[1]

وعليه فالمواد سابقة الذكر كلها مواد تعكس مظاهر التطبيق الخاطئ لمبدا الفصل بين السلطات، وهو ما يعرقل العمل الديموقراطي الساعي الى تحقيق تنمية شاملة عبر سياسات عامة مبنية على اسس دمقراطية من خلال مراقبة السلطات لبعضها البعض والتعاون فيما بينها

3- موقع ومكانة السلطة التنفيذية في التعديل الدستوري لسنة 2008

لقد حافظ التعديل الدستوري لسنة 2008 على مكانة ومركز السلطة التنفيذية، الا انه وسع من صلاحيات الوزير الاول على عكس ماكان عليه الواقع في دستور 1996، حيث نصت المادة 77 على انه يمكن لرئيس الجمهورية ان يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الاول لرئاسة اجتماعات الحكومة مع مراعاة احكام المادة 87 من الدستور، كما ان المادة 85 خولت للوزير الاول صلاحيات اخرى كتوقيع المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية دون المساس بأحكام المادتين 77 و87 من الدستور، كما تم استحداث في ذات الدستور منصب نائب الوزير الاول يعينه رئيس الجمهورية.[2]

كل هذه الاحكام واخرى توضح ان التغيير الحاصل في جهاز السلطة التنفيذية، لكن ذلك لا ينفي سمو مكانتها على مكانة السلطة التشريعية، والقضائية في الكثير من الاحيان. وهذا ليس امرا غريبا على دول العالم الثالث لعدة اعتبارات وتراكمات تاريخية منعت من مزامنة الديمقراطية بكل جوانبها.

---

[1] بتة الطيب، المرجع السابق، ص546.

[2] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **قانون التعديل الدستوري رقم 19/08** المؤرخ في 07 نوفمبر سنة 2008،ج ر،العدد 63، المؤرخ في 16 نوفمبر 2008، المواد 77،85،87.

4- مركز السلطة التنفيذية في التعديل الدستوري لسنة 2016

بالرغم من نص المشرع الجزائري على ضرورة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ دستوري، الا ان التطرق الى اهم صلاحيات السلطة التنفيذية براسيها في التعديل الدستوري لسنة 2016 يوضح كذلك على غرار باقي الدساتير السابقة علو مركز هذه السلطة على حساب السلطة التشريعية بالدرجة الاولى.

فمن خلال المادة 142 من التعديل الدستوري 2016 لرئيس الجمهورية سلطة التشريع للأوامر في المسائل العاجلة، كما انه يشرع في الحالات الاستثنائية من خلال المادة 107 في ذات الدستور[1]، كما تسمح المادة 108-109-110 لرئيس الجمهورية بتولى جميع السلطات التي تمكنه من تسيير الدولة و مؤسساتها. حيث يوقف العمل بالدستور حسب المادة110 وبذالك يصبح رئيس الجمهورية مشرعا ومنفذا في ذات الوقت.[2]

والمواد التي تكرس لنفوذ السلطة التنفيذية عديدة في هذا التعديل الدستوري ويتجلى ذلك من خلال تمتع رئيس الجمهورية بسلطات واسعة لاسيما في الشأن التنظيمي. والتي تمس كافة المجالات ويظهر ذلك من خلال نصوص المواد 140-141-143 من دستور2016، وفي ذات السياق للسلطة التنفيذية و الممثلة في رئيس الجمهورية الحق في تعيين ثلث اعضاء مجلس الامة وفق المادة 188.[3]

يتضح من اجراء كهذا مدى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يعتبر ذالك ليس تعدي على سلطة التشريع فقط ، وانما على ارادة ورغبة

---

[1] بن حمو الطاوس، **مبدا الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري في 2016، من خلال علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد5، العدد2، جوان2020، ص156.

[2] بن حمو طاوس،المرجع السابق، ص157.

[3] المرجع نفسه ، ص158.

شعب بأكمله. حيث أثبتت التجارب منذ استحداث مجلس الامة ان الثلث المعين من طرف رئيس الجمهورية معطلا لاي اجراء قانوني قد يحاول القيام به اعضاء المجلس الشعبي الوطني او باقي اعضاء مجلس الامة، من شانه المساس بسياسات وقرارات رئيس الجمهورية او الوزير الاول.

5- مكانة السلطة التنفيذية في دستور 2020

بحسب دستور 2020 للسلطة التنفيذية صلاحيات واسعة في مجال التشريع مقارنة بما كانت عليه في دستور 2016. فبعدما كان له حق التشريع بالاوامر في حالة معينة كالعطل البرلمانية، أضحت لديه سلطة التشريع بالاوامر طيلة العهدة البرلمانية بنص المادة 142 من التعديل الدستوري 2020، كما منح رئيس الجمهورية صلاحية اخطار المحكمة الدستورية بشرعية مخرجات السلطة التشريعية وفق ذات التعديل الدستوري، وبذالك أصبح لرئيس الجمهورية مساهمة فعلية لتصحيح أو تصويب أو حتى الغاء النصوص التشريعية، كما أتاحت المادة 148 من ذات التعديل الدستوري لرئيس الجمهورية سلطة اصدار القوانين او اعتراضها.[1]

كما تخول لرئيس الجمهورية صلاحية حل غرفة المجلس الشعبي الوطني طبقا للمادتين 108و 150[2]، وذالك ما يعتبر اداة هيمنة في يد السلطة التنفيذية غير انها لاتستعمل الا بعد استشارة الوزير الاول ورئيس المحكمة الدستورية و رئيس مجلس الامة ورئيس المجلس الشعبي الوطني.

---

[1] بوحفصي امال،**العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020**، مجلة القانون الدولي والتنمية،المجلد 10، العدد02،سنة 2023،ص 223

[2] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **دستور 2020**،ج ر ،العدد 82،صادر بتاريخ 30ديسمبر 2020،المواد 108،150.

منح أيضا ذات التعديل الدستوري لرئيس الجمهورية من خلال المادة 138 حق استدعاء البرلمان لعقد دورة استثنائية وذالك لتدارك نقص حدث في الدورة العادية، كما يخول دستور 2020 للحكومة صلاحية الاولوية في اعداد جدول الاعمال المراد مناقشته في البرلمان وفق ماتراه هي مناسبا، وذالك ما يعني اولوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعة في هذا الشان، كما للوزير الاول حق استدعاء اللجنة متساوية الاعضاء وذالك من اجل تسوية أي خلاف قائم بين غرفتي البرلمان وذالك مايعتبر وسيلة تدخل ثانية بعد وسيلة حق استدعاء البرلمان لعقد دورة استثنائية كما اسلفنا الذكر، ويتضح من ذالك مدى تفوق السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في دستور الجزائر 2020.[1]

ثانيا: حالة المغرب

1- مكانة السلطة التنفيذية في اول دستور بعد الاستقلال (دستور 1962)

أقر أول دستور للمغربي المستقلة الصادر سنة 1962 في فصله الاول بتبني نظام الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية.[2] شكل فيه الملك الحاكم والمسيطر على زمام ادارة البلاد محتكرا جميع السلطات بيده، ضاربا لمبدا الفضل بينها عرض الحائط، عكس ما نصت عليه المنظومة الديمقراطية في النظم

[1] محمد لمين صديقي، **مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية وفقا للتعديل الدستوري الجزائري 2020**،مجلة القانون الدولي والتنمية المحلية، المجلد04، العدد01، سنة 2022، ص 18، ص 20

[2] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1962**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في04 نوفمبر 1962 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1962، صادر بتاريخ 17 ديسمبر 1962،الفصل الأول.

البرلمانية، حيث رأى الملك **الحسن الثاني** ان المؤسسة الملكية مترفعة عن هذا، إذ أن مبدأ الفصل بين هذه السلطات يعني ويمثل مستويات ادنى.[1]

وفي ذات السياق للملك المغربي مكانه خاصة داخل النظام السياسي والاجتماعي، اذ يعتبر وفقا للفصل 19 من ذات الدستور امير المؤمنين ورمزا لوحدة الامة والضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وهو الضامن لاستقلال البلاد.[2]

و تجدر الاشارة الى ان مكانة الملك في النظام المغربي ليست وليدة دستور 1962 فقط. وانما هي نتاج شرعية تقليدية ودينية سابقة لاستقلال المغرب بعقود طويلة، حيث يرى المغاربة ان الملك يستحق الاجلال وكل الالقاب الممنوحة له. حيث تتصل العائلة الملكية بسلالة النبي والرسول **محمد صلى الله عليه وسلم** لذلك الملك فوق كل اعتبار، وهذا ما اكده الفصل 23 حيث اعتبر الملك مقدس لا تنتهك حرمته[3].

كما للملك صلاحيات واسعة تضمنها دستور 1962 كحق تعيين الوزير الاول من خلال الفصل 24، وله صلاحية رئاسة مجلس الوزراء من خلال الفصل 25 وله صلاحية اصدار الامر بتنفيذ القانون من خلال الفصل 26، وللملك ايضا

---

[1] علي سليمان صايل، **النظام السياسي في المملكة المغربية، قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية**، مجلة دراسات دولية، العدد 53، ص29.

[2] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1962**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في04 نوفمبر 1962 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1962، صادر بتاريخ 17 ديسمبر 1962، الفصل 19.

[3] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1962**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في04 نوفمبر 1962 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1962، صادر بتاريخ 17 ديسمبر 1962، الفصل 23.

حق على مجلس النواب بمرسوم ملكي، كما له حق ممارسة السلطة التنظيمية كما يعتبر وفق الفصل 30 القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية، كما يخول له الفصل 32 رئاسة المجلس الاعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، كما له حق رئاسة المجلس الاعلى للقضاء وتعيين القضاة.[1]

وبناءا على ماسبق تتضح المكانة السياسية للمؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي والمتمثلة تحديدا في شخص الملك، فهو بذالك ملما بجميع السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية. بل الواقع والممارسة يوضحان ان حقوق الملك وصلاحياته أكثر مما هو منصوص عليه دستوريا، حيث يحكم ويسود الملك حرفيا.

وفي مقارنة الدراسة لمكانة المؤسسة الملكية المغربية بمكانة المؤسسة الرئاسية في النظام الجزائري بالرغم من اختلاف طبيعة النظامين الى انه يستشف مما سبق ان كلاهما يستحوذ على جميع السلطات الثلاث رغم شعارات الديمقراطية، فإقصاء السلطة التشريعية والقضائية و جعلهما تابعين للسلطة التنفيذية مظهر متشابها الى حد بعيد في كلا النظامين خصوصا قبل اخر 15 سنة.

مكانة السلطة التنفيذية في الدساتير التالية لأول دستور مغربي (دستور1996،1992،1972،1970)

بعد دستور 1962 لم تجرأ الدساتير المتعاقبة على المساس بصلاحيات الملك او الانقاص منها، فما جاء في اول الدستور في هذا السياق لازال مكفولا

[1] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1962**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في04 نوفمبر 1962 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1962، صادر بتاريخ 17 ديسمبر 1962، االفصول32،30،29،26،25،24.

دستوريا الى يومنا حتى وان كان ذلك على حساب باقي المؤسسات. فإلى غاية اخر دستور مغربي صدر لا زال من حقه مخاطبة البرلمان ويعتبر خطابه غير قابل للنقاش. ما يعكس دوام سيطرته على السلطة التشريعية و اغفال مبدا الفصل بين السلطات رغم صور الديمقراطية المروج لها دائما.

غير ان دستور 2011 جاء بالجديد للحياة السياسية المغربية والذي جاء كرد فعل عن الحراك، فالبرغم من سيطرة الملك **محمد السادس** على صياغة محتواه الا انه تضمن هذا الدستور مكاسب ديمقراطية حقيقية، حيث نص على الملكية الدستورية وتوسيع صلاحيات الحكومة و اكد على مبدأ الفصل بين السلطات.[1]

مكانة الحكومة في الدساتير المغربية المتعاقبة

تعتبر الحكومة في كل دول العالم الراس الثاني للسلطة التنفيذية غير ان الامر ظل بالمغرب مختلفا حتى حين، حيث شكلت المؤسسة الملكية مؤسسة المؤسسات. اذ أضحت مؤسسة الحكومة تابعة وشكلية في النظام السياسي المغربي في كل الدساتير المتعاقبة باستثناء دستور 2011، باعتباره اخر دستور والذي جعل في طياته عدة مستجدات كان من شانها تغيير النظام المؤسسي والعلاقات فيه.

فبالعودة الى هيمنة مؤسسة الملك على مؤسسة الوزير الاول تتجلى في الفصل 24 من دستور 1962، حيث يتم تعيين هذا الاخير من طرف الملك وباقي اعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الاول. كما للملك حق تشكيل الحكومة بمبادرة منه، كما للملك صلاحية رئاسة مجلس الوزراء اذ جاء ذلك بشكل صريح في الفصل 25، كما تعتبر الحكومة مسؤولة امام الملك والبرلمان بنص الفصل 60

[1] برطال حمزة، **سلطات رئيس الحكومة في الدستور المغربي لسنة 2011**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان2019، ص254.

من ذات الدستور.[1] مما يدل ويثبت تكريس سيطرة الملك على باقي المؤسسات بما في ذلك الحكومة.

بعد ذلك صدر دستور 1970 ولم يتغير شيء فيما يخص مكانة المؤسستين. فالحكومة مسؤولة امام الملك وامام مجلس النواب من خلال الفصل 59 وظل للملك حق تعيين الوزير الاول والوزراء واعفاءهم من مهامهم واقالتهم ان استقالوا من خلال الفصل 24، كما كفل الفصل 25 للملك حق وصلاحية رئاسة المجلس الوزاري ، واحتوت الدساتير التالية الصلاحيات ذاتها بالنسبة للملك على حساب الوزير الاول لاسيما دستور 1972،1992، 1996. الا ان ذلك لا يعني تجريد الوزير الاول من عدة صلاحيات من شانها ضمان له مكانة كجزء من السلطة التنفيذية، فدستور 1962 منح للوزير اول صلاحية التقدم اقتراح القوانين من خلال الفصل 67 وصلاحية ممارسة السلطة التنظيمية من خلال الفصل 68 ما عدا السلطة التنظيمية المكفولة دستوريا لصالح الملك، كما للوزير الاول حق تفويض بعض للوزراء كما هو منصوص عليه في الفصل 69.[2]

ضمنت الدساتير التالية لدستور 1962 لمؤسسة الحكومة الصلاحيات نفسها على غرار دستور 1996 والذي نص من خلال الفصل 61 على ان الحكومة تنفذ القوانين الموضوعة تحت تصرفها، كما للوزير الاول حق التقدم بمشاريع القوانين غير انه لا يمكنه أن يودع أي مشروع قانون بمكتب أي من

---

[1] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1970**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في09 جويلية 1970 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 24جويلية1970، صادر بتاريخ 31 جويلية 1970، الفصول 24،25 ،60.

[2] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1996**، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.96.157، المؤرخ 24 اوت 1996 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 13سبتمبر1996، صادر بتاريخ 07 اكتوبر1996، الفصول67،68،69.

مجلس البرلمان قبل المداومة في شأنه بمجلس الوزراء من خلال الفصل 62، وبحكم أن رئاسة المجلس بيد الملك فان هذه الصلاحية تبقى محدودة، كما ضمن الفصل 63 للوزير الاول حق ممارسة السلطة التنظيمية. اضافة الى كل ذلك نص الفصل 64 حلقة تفويض بعض السلطة للوزراء ،وشمل الفصل 65 للوزير الاول مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية.[1]

مكانة الحكومة في دستور 2011 وعلاقتها بالمؤسسة الملكية:

لقد حاولت الوثيقة الدستورية الجديدة لسنة 2011 اعطاء مكانة افضل للحكومة مقارنة بمكانتها في دستور 1996. ساهم في ذلك الظرف الخارجي المتمثل في الحراك الشعبي في عدة دول عربية و الظرف الداخلي والمتمثل في حركة 20 فبراير[2]، حيث قام الملك بهذه الخطوة كرد فعل على ما يجري لامتصاص الغضب الحاصل في الداخل ودرء موجات التغيير قبل وصولها.

أبرز ما جاء به دستور 2011 فيما يخص الحكومة ومكانتها،هو الانتقال من تسمية الوزير الاول الى رئيس الحكومة وهنا تجدر الاشارة الى ان المغرب قامت بخطوة عكس تماما ما قامت به الجزائر. حيث كما اسلفنا الذكر انتقلت الجزائر من تسمية رئيس الحكومة الى تسمية الوزير الاول لكن بصلاحيات اوسع من خلال دستور 2008، لكن التغيير الذي قامت به المغرب فيما يخص مكانة الحكومة وصلاحيات رئيسها يظهر جليا من خلال عدة فصول، اذ مس هذا التغيير حتى طريقة تعيين رئيس الحكومة، فبعدا ما كان يعيين الوزير الاول من طرف

[1] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1996**، بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.96.157 المؤرخ 24 اوت 1996 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 13سبتمبر1996، صادر بتاريخ 07 اكتوبر1996، الفصول 65،64،63،62،61.

[2] برطال حمزة، المرجع السابق، ص256.

الملك كما نص عليه الفصل24 من دستور 1996، والذي طالما شكل ذلك لغطا و جدلا واسعين، اذ لم ينص الفصل على الزام الملك بان تعيين رئيس الحكومة يكون من الحزب الحاصل على الاغلبية البرلمانية في الانتخابات التشريعية وذالك مايتعارض مع مبادئ الديمقراطية في نظر الكثيرين .

جاء الفصل 47 من دستور 2011 لينص صراحة على ان الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات اعضاء مجلس النواب وعلى اساس نتائجها[1]. مما وضع حدا للجدل الذي كان قائما كما مهد لديمقراطية حقة فيما يخص اختيار وتعيين رئيس الحكومة، حيثأصبح ذلك يتم بناء على كلمة المواطن في الانتخابات على عكس ما ساد سابقا.

وحينما نحاول مقارنة مكانة الحكومة ورئيسها في النظام السياسي في المغرب و الجزائر، فيمكن القول ان الجزائر كانت سباقة فيما يخص عملية تعيين رئيس الحكومة وفق ماتمليه المبادئ الديموقراطية. حيث ان عملية اختيار رئيس الحكومة منذ الاستقلال تتم في الجزائر بناء على نتائج الانتخابات التشريعية، اذ يكون رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على الاغلبية، غير ان ذلك لا يعني انا رئيس الحكومة يضاه رئيس الجمهورية ويزاحمه في العديد من الصلاحيات السيادية.لكن رغم كل ذالك تفوق الجزائر في هذا الشأن يعكس سبقها الدمقراطي.

بالعودة الى مكانة الحكومة في دستور 2011 وعلاقتها بالمؤسسة الملكية عملت الوثيقة الدستورية على تقوية و تعزيز مكانة الحكومة في الهيكل الدستوري

[1] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ، عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011، الفصل47.

إذ قامت بدسترة مجلس الحكومة[1]. كما قوت هذه الوثيقة سلطة رئيس الحكومة على الوزراء بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية من خلال نص الفصل 89، كما ضمن الفصل 90 من ذات الدستور حق ممارسة السلطة التنظيمية لرئيس الحكومة، كما منح الفصل 91 لرئيس الحكومة صلاحية التعيين في الوظائف المدنية في الادارة العمومية وفي الوظائف السامية في المؤسسات العمومية.[2]

عززت مكانة الحكومة ورئاستها ايضا من خلال نص الفصل الثاني 92 حيث يتم التداول من قبل مجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة في عدة قضايا منها السياسة العامة للدولة، السياسية العمومية والقطاعية، قضايا حقوق الانسان، مشاريع القوانين كقانون المالية، مراسيم القوانين، مشاريع المراسيم التنظيمية.[3]

وبالتالي فالمغرب كان لزاما عليه تعزيز مكانة الحكومة في الدستور 2011 لمجاراة التغييرات الحاصلة في البيئة المحيطة. اجبرته على تقوية مكانة المؤسسة الثانية في السلطة، اذ سارت على نهج الجزائر من حيث توسيع صلاحيات الوزير الاول او رئيس الحكومة من اجل اضفاء صبغة الديمقراطية على النظام السياسي رغم اختلاف طبيعتها من حيث الشكل وحتى مصادر الشرعية في كلا البلدين.

ثالثا:حالة تونس

[1] مختاري حنان، **واقع مكانة رئيس الحكومة في الدستور المغربي لسنة 2011**، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد02، سنة 2019، ص 1138.

[2] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ،عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011الفصول 89-90-91

[3] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ،عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011 ، الفصل 92.

1- مكانة السلطة التنفيذية في الدساتير التونسية المتعاقبة منذ اول دستور 1959

على غرار أغلب الانظمة السياسية العربية فقد ضمن دستور 1959 في تونس لرئيس الجمهورية عدة صلاحيات تتجلى في الفصول التالية. اذ اقر الفصل 49 بأحقية رئيس الجمهورية بتوجيه السياسة العامة للدولة وضبط اختياراتها الأساسية، كما ضمن له ذات الفصل صلاحية مخاطبة مجلس النواب ومجلس المستشارين مباشرة.[1]

أما الفصل 50 فمنح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين الوزير الأول وبقية أعضائه باقتراح من الوزير الأول، كما لرئيس الجمهورية حق وصلاحية إنهاء مهام الحكومة. وهذا ما يطرح العديد من الأسئلة ويفتح مجال الجدل حول مكانة الحكومة من خلال الفصل 51 في السلطة التنفيذية امام مؤسسة الرئاسة. ما يجعل الحديث عن التوازي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في تونس موضوع بعيد عن الحقيقة، فالفصل 58 برغم من منحه الحكومة صلاحية السهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة، الا أنه أكد على ان يتم ذلك وفق التوجيهات والاختيارات التي يطبقها رئيس الجمهورية وذالك ما غلق المجال أمام مبادرات الحكومة في هذا الشأن، كما ان الحكومة مسؤولة امام رئيس الجمهورية مثلما نص على ذلك الفصل 59.[2]

---

[1] الجمهورية التونسية، **دستور تونس 1959**، منشور بموجب قرار المجلس القومي التاسيسي، المؤرخ في 01 جوان 1959، المتعلق بنشر دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد الخاص 30،سنة 1959، صادر بتاريخ 01 جوان 1959، الفصل 49.

[2] الجمهورية التونسية، **دستور تونس 1959**، منشور بموجب قرار المجلس القومي التاسيسي، المؤرخ في 01 جوان 1959، المتعلق بنشر دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد الخاص 30، سنة 1959، صادر بتاريخ 01 جوان 1959، الفصول59،58،51،50.

مما جعل الكثير من المهتمين بدراسة النظام السياسي التونسي مؤسساته وعلاقاتها ببعض وحتى كل مؤسسة على حدى، يجمعون على أن ثنائية السلطة التنفيذية في تونس صورية سواء خلال دستور 1959 أو التعديلات التي طرأت عليه في هذا الشأن. باستثناء الدستور الذي تلى ثورة يناير 2011 والذي ستتطرق الدراسة لواقع ومكانة السلطات فيها لاحقا. فدستور 2014 ودستور 2022 جعل الحكومة كوسيلة تنفيذ في يد رئيس الجمهورية والحصن الواقي له عند اثارة ان مسؤولية سياسية للسلطة التنفيذية.[1]

وعليه فوضع السلطة التنفيذية ومكانتها في النظام السياسي التونسي يكاد لا يختلف عن مكانتها في النظام الجزائري والمغربي. فموقع **الحبيب بورقيبة** بعد الاستقلال و**زين العابدين بن علي** هو نفس موقع **بن بلة** و**هواري بومدين** **والشاذلي بن جديد** في الجزائر ونفس موقع **الملك الحسن الثاني والملك محمد السادس** في المغرب، حيث الهيمنة واضحة من خلال الممارسات بالرغم من محاولات تعتيمها بين الفصول والمواد الدستورية في الدول الثلاث.

2- مكانة السلطة التنفيذية في دستور 2014:

كرس دستور 2014 بتونس لثنائية السلطة التنفيذية من خلال عدة فصول،على غرار الفصل 91 حيث منح لرئيس الحكومة صلاحية ضبط السياسة العامة للدولة مع مراعاة مقتضيات الفصل 77 والسهر على تنفيذها. وبالتالي أصبحت الحكومة تشارك الرئاسة صنع السياسة العامة بعدما كانت وسيلة تنفيذها فقط وفق ما يمليه رئيس الجمهورية في الدساتير السابقة، كما يمارس رئيس

[1] قصاص هنية، **عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي 2014**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02، سنة2019، ص718.

الحكومة السلطة التشريعية العامة ويصدر الاوامر الفردية التي يمضيها من خلال نص الفصل94.[1]

غير أن ما احتواه دستور 2014 من صلاحيات لرئيس الحكومة لايعني ان مهام رئيس الجمهورية في تونس شرفية كما هو معمول به في الانظمة البرلمانية. فالبرلمانية في تونس منحت رئيس الجمهورية ايضا صلاحيات انفرد بها رغم سياسة الحد والتقليص التي كرسها الدستور الجديد في هذا الشأن. فدستور 2014 ومن خلال فصله 77 منح رئيس الجمهورية صلاحية تمثيل الدولة، كما خصه بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والامن القومي المتعلق بحماية الدول والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة، ومنحه ذات الفصل صلاحية حل مجلس نواب الشعب. كما منحه الفصل 78 صلاحية تعيين مفتي الجمهورية التونسية واعفاءه. التعيين والاعفاء في الوظائف العليا بمؤسسته(رئاسة الجمهورية) كما اعطاه ذات الفصل صلاحية تعيين محافظ البنك المركزي لكن باقتراح من رئيس الحكومة، وبعد مصادقة الاغلبية المطلقة لأعضاء مجلس نواب الشعب، كما يتم اعفاءه بنفس الطريقة، كما منح الفصل 79 لرئيس الجمهورية حق مخاطبة مجلس نواب الشعب.[2]

3- مكانة السلطة التنفيذية في دستور تونس 2022:

[1] الجمهورية التونسية، **دستور تونس2014**، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التاسيسي، المؤرخ في 31جانفي 2014، المتعلق بنشر الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014، الفصول94،91،77.

[2] الجمهورية التونسية، **دستور تونس2014**، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التاسيسي، المؤرخ في 31 جانفي 2014، المتعلق بنشر الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014، الفصول79،78،77.

لقد أثارت التعديلات الدستورية التي جاءت ضمن دستور 2022 جدلا واسعا في تونس وخارجها، وذلك لما احتوته من تغييرات مست فصولا كانت في دستور 2014 اهم مكاسب ثورة الياسمين.

فبعد ما كان نظام تونس شبه رئاسي حيث كان للبرلمان فيه دورا واسعا في صنع ورسم السياسات العامة. جاء دستور 2022 ليضع ذالك جانبا و يرسخ لنظام رئاسي محض، فمن خلال نص الفصل 100 يعد رئيس الجمهورية هو من يظبط السياسة العامة ويحدد اختيارتها ويعلم مجلس النواب ومجلس الاقاليم. كما منح الفصل 101 لرئيس الجمهورية حق تعيين رئيس الحكومة وبقية اعضاء حكومته ومنح الفصل 102 لرئيس الجمهورية صلاحية اقالة الحكومة أو عضوا منها تلقائيا أو باقتراح من رئيس الحكومة.[1]

كما قلصت مهام رئيس الحكومة مقارنة في دستور 2022 بما كانت عليه في دستور 2014، حيث أصبحت الحكومة ملزمة بالسهر عل تنفيذ مايراه رئيس الجمهورية مناسبا فيما يخص السياسات العامة وفقا لتوجهاته واختيارته، وذالك من خلال نص الفصل 111. كما ان ذات الحكومة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية طبقا للفصل 112 من ذات الدستور.[2] وفي ذلك اكثر من دلالة على ان طموحات الشعب والتي ترتكز على توسيع دائرة مشاركاته في صنع القرار على الاقل من قبل من انتخبهم قد تم كبحها من جديد.

[1] الجمهورية التونسية، **دستور تونس 2022**، أمر رئاسي عدد 578 لسنة 2022 مؤرخ في 30 جوان 2022 يتعلّق بنشر مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية موضوع الاستفتاء المقرر ليوم 25 جويلية 2022،الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، صادر بتاريخ 18 أوت 2022، الفصول 100-101-102.

[2] الجمهورية التونسية، **دستور تونس 2022**، امر رئاسي عدد 578 لسنة 2022 مؤرخ في 30 جوان 2022 يتعلّق بنشر مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية موضوع الاستفتاء المقرر ليوم 25 جويلية 2022، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، صادر بتاريخ 18 اوت 2022، الفصول 111-112

يتضح مما سبق أن السلطة التنفيذية ممثلة في راس السلطة اما ملكا أو رئيسا في كل الدول محل الدراسة انفردت باهم الصلاحيات، وعليه يطرح السؤال التالي. ماذا تركت السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية من وظائف وادوار لاسيما تلك المتعلقة برسم السياسات العامة؟

المطلب الثاني :السلطة التشريعية ودورها في صنع السياسات العامة في الدول محل الدراسة

اولا حالة الجزائر:

1- مسار ومكانة السلطة التشريعية في صنع القرار:

لقد تم تشكيل اول مجلس تأسيسي بالجزائر في 20سبتمبر1962، ممثلا ب186عضوا. مشكلا من الحزب الوحيد آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني ورغم صدور دستور 1963 لتنفيذ سير مؤسسات الدولة الا انه جمد من طرف الرئيس وتوليه لجميع الصلاحيات[1]، وهذا ما شكل عثرة في طريق بناء مجلس نيابي حقيقي يمارس مهامه التشريعية كما هو الحال في الدول المتقدمة. ورغم تعدد المواد التي نضت على ان المجلس الشعبي الوطني يعبر عن الارادة الشعبية ويتولى التصويت على القوانين ويراقب الحكومة، وكان ذلك واضحا من خلال المادة 28 من الدستور او نص المادة 27 على ان السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له بمجلس وطني. ترشحهم جبهة التحرير الوطني من خلال انتخابات عامة مباشرة ولمدة خمس سنوات كاملة.[2]

---

[1] يوسف جحيش، **التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري، دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد05، مارس2015، ص235.

[2] مخلوف صيمود، المرجع السابق، ص292.

غير أن رئيس الجمهورية انفرد بكل الصلاحيات وجعل هذه المؤسسة شكلية لاغير، حيث كان الدستور وفق رؤيته لظروف تاريخية وسياسية محضة، بعد ذلك بعامين فقط ازيح رئيس الجمهورية **احمد بن بلة** وحل محله الرئيس **هواري بومدين** وبدأ العمل بأمر 10جويلية 1965. والذي نص على ان المؤسسات السياسة تستمد شرعيتها من ميثاق طرابلس متمثلة في مجلس الثورة ومجلس الوزراء، اين يعتبر مجلس الثورة هيئة تشريعية حلت محل المجلس الشعبي الوطني الذي يتكون من 26 عضوا. واسندت له اختصاصات مؤسسات الدولة والحزب باعتباره السلطة المطلقة، وسار الامر كذلك الى غاية اعلان دستور 1976.[1]

نص دستور 1976 من خلال مواده 126و163 على ان الوظيفة التشريعية تمارسها هيئة واحدة متمثلة في المجلس الشعبي الوطني، ويمارس هذا المجلس مهامه في اطار الدولة الجزائرية الديموقراطية الشعبية. ينتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بناءا على قائمة يقدمها الحزب تتكون اغلبيته من العمال والفلاحين.[2]

تشكل المجلس آنذاك من 261 عضوا، غير ان ذلك بما انه يتم في اطار الحزب الواحد وباعتبار الرئيس امينا عاما له جعل منه المشرع والمنفذ.[3] وبالتالي لم يختلف الوضع في حكمي **بن بلة وبومدين** حول وضعية السلطات حيث بقيت السلطة التنفيذية مهيمنة على المؤسسة والسلطة التشريعية بل وتقوم مقامها في احيان كثيرة. وحتى في فترة حكم الرئيس **الشاذلي بن جديد** بعد وفاة الرئيس **هواري بومدين** لم تنظم السلطات بشكل جيد، حيث في غالب الاحيان كان الفصل جامدا

[1] المرجع نفسه، ص292

[2] المرجع نفسه، ص303.

[3] يوسف جحيش، المرجع السابق، ص237.

ما كبل دور المؤسسة التشريعية واعلى سلطة التنفيذ. بعد ذلك وفي العهدة التالية الشاذلي بن جديد بدات الجزائر دخول مسار سياسي جديد، ساهمت فيه عودة التناقضات الايديولوجية للحزب، وأحداث اكتوبر 1988 التي كانت تعبيرا عن غضب الشعب من ماتقوم به الدولة من سياسات رأى انها غير مجدية. دفعت كل هذه التراكمات الى ضرورة التخلي عن حكم الحزب الواحد واقرار التعددية بعد صدور التعديل الدستوري في 23 فبراير 1989.[1]

لقد منحت الدساتير المتعاقبة للجزائر بما في ذالك التعديل الدستوري للجزائر سنة 2020 صلاحيات متعددة للسلطة التشريعية، كآليات لكبح هيمنة السلطة التنفيذية عليها. ومن بين هذه الادوات نجد الية توجيه النواب أسئلة للحكومة قصد الاجابة عنها حول موضوع معين، كما منح البرلمان حق الاستجواب و الذي من خلاله يستطيع النائب البرلماني محاسبة الحكومة حول موضوع ما، لكن لم تفعل هذه الالية من طرف السلطة التشريعية في الجزائر منذ الاستقلال الا في حالات استثنائية جدا خاصة في عهد التعددية الحزبية.[2]

اضافة الى الآليتين السابقتين ضمن التعديل الدستوري 2020 اليات اخرى اكثر قوة في يد السلطة التشريعية من اجل مواجهة افعال السلطة التنفيذية، على غرار نص المادة106 التي تلزم الوزير الاول او رئيس الحكومة حسب الحالة ان يقدم مخطط عمل الحكومة الى البرلمان من اجل مناقشته والذي ينجر عنها استقالة

[1] المرجع نفسه، ص236.

[2] نادية مصابحية، عبد الوهاب خريف، **السلطة التشريعية في النظام الجزائري من خلال اخر تعديل دستوري 2020**،مجلة افاق للعلوم، المجلد07، العدد01، سنة 2022، ص426

الوزير الاول وجوبا، في حالة عدم موافقة البرلمان على مخطط عمل الحكومة طبقا لاحكام المادة107 من ذات الدستور.[1]

كما تعتبر آلية ملتمس الرقابة التي تكفلت بضمانها اغلب الدساتير والتعديلات الدستورية منذ التعددية بما في ذالك دستور 2020، من بين اهم الصلاحيات المخولة للسلطة التشريعية من اجل اقالة الحكومة. لكن بشروط كتوقيع سبع اعضاء البرلمان على ملتمس الرقابة، اضافة الى شرط موافقة ثلث البرلمان على القرار. ويكاد يكون ذالك مستحيلا في ظل تواجد الثلث الرئاسي المعين من طرف رئيس الجمهورية في مجلس الامة.[2] لاكن أعطى ذات التعديل الدستوري للوزير الاول حق طلب التصويت بالثقة و في حالة الحصول عليها تعتبر الية ملتمس الرقابة لاغية، كما قد تعرض البرلمان للحل طبقا لاحكام المادة 161 من ذات الدستور إذا ما فعلت من طرف رئيس الجمهورية.[3]

وبالتالي يتضح مما سبق أنه رغم الصلاحيات الرقابية المتاحة للسلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية في كل الدساتير الجزائرية. بما فيها اخر تعديل دستوري(2020) ظلت اغلبها حبيسة الوثائق والمحتويات الدستورية لا غير، حيث عكف المؤسس الدستوري على عرقلة عمليات تفعيلها في اكثر من مناسبة تم فيها تعديل الدستور، مما كرس لعدم التوازي بين السلطات لاسيما بين التنفيذية و التشريعية.

ثانيا حالة المغرب:

[1] الجمهورية الجزائرية الدموقراطية الشعبية، **دستور 2020**،ج ر، العدد 82، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020، المواد 106-107.

[2] الصادق بلعراوي، **العلاقة بين السلطات في التعديل الدستوري 2020**، مجلة قضايا معرفية، المجلد 03، العدد01، مارس 2023، ص 85.

[3] نادية مصابحية، عبد الوهاب خريف، المرجع السابق، ص 227.

1- مكانة السلطة التشريعية في الدساتير المغربية وعلاقتها بباقي المؤسسات:

لقد سبق تشكيل البرلمان المغربي بعد الاستقلال هياة استشارية مهدت الطريق لقيام برلمان، يضم ثلة من السياسيين ذوي الخبرة بحكم انضمامهم لهذه المؤسسة مباشرة بعد الاستقلال. اذ أسس الملك **محمد الخامس** في تاريخ 1956/08/03 المجلس الوطني الاستشاري والذي مهد للحياة الدستورية والبرلمانية بالرغم ان دور هذا المجلس ليس التشريع، وإنما مساعدة الملك في صنع السياسة المالية وكذا الشؤون الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.[1]

سعى الملك من خلال هذا المجلس الى تحقيق العديد من الغايات، الى جانب الاستفادة من مناقشاته التي ساهمت في حل عدة مشاكل اعقبت الاستقلال. خطط الملك من خلاله الى اضعاف الحركة الوطنية وتهميش الاحزاب السياسية واضعاف دورها، على غرار الاحزاب الرائدة للمعارضة كحزب الاستقلال، والاهم من ذلك اضفاء صبغة الشرعية على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية التي كانت بيد الملك.[2]

2-مكانة البرلمان في الدساتير المتعاقبة للمغرب:

لقد اعتمدت المغرب نظام الغرفتين بطريقة ذهاب واياب منذ اول دستور سنة 1962 وكان ذالك عمليا في اول تجربة انتخابية تشريعية تمت سنة 1965على عكس الجزائر التي تبنت نظام المسار الواحد الاجباري بعد الاستقلال و لم تعمل بنظام الغرفتين الا من خلال دستور 1996، أي بعد مرور قرابة اربع عقود عن

[1] محمود صالح الكروي، **التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997**، دار الكتب والوثائق، ط01، بغداد العراق، سنة 2010، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

الاستقلال. غير ان المغرب لم تطل العمل بنظام الغرفتين بعد الظروف الاستثنائية التي عاشتها المغرب آنذاك واعلان ملكها **الحسن الثاني** حاله الطوارئ، وبعد استتباب الوضع ورفع حالة الطوارئ عمل المغرب بنظام الغرفة الواحدة ليأتي دستور 1996 ويقرر الملك العودة الى نظام الغرفتين.[1]

وبالرغم من اعتبار البرلمان مؤسسة دستورية محورية في اي نظام سياسي لقيامه بعدة وضائف تشريعية و تمثيلية ورقابية، زيادة عن مشاركته في الحياة السياسية الداخلية والاقليمية والدولية.[2] غير ان هذه المؤسسة لم تحظى بالاهتمام المطلوب ولا بالقيمة الحقيقية في النظام المغربي، حيث نحى واقع هذه السلطة نفس المنحى الذي عاشته هذه السلطة في الجزائر، اذ عملت السلطة التنفيذية منذ السنوات الاولى للاستقلال على تعظيم وجودها وتقزيم وجود السلطة التشريعية، ما ادى الى تقهقر مكانتها واكتفاءها بلعب دور الوساطة البسيطة بين الشعب والمؤسسة الملكية وحكوماتها.

فدستور 1962 فوض للملك و للحكومة صلاحيات جعلت من البرلمان مجرد مؤسسة تابعة غير موازية. اذ نص من خلال فصله 39 على رئاسة دورتي البرلمان تعود للملك، كما يدل الفصل54 صراحة ان قيمة البرلمان منقوصة امام الملك والحكومة، حيث نص محتوى هذا الفصل على ان المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها اعضاء البرلمان ترفض مباشرة دون اي نقاش اذ كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالي اما ان الى تخفيض المواد العمومية و اما احداث تكليف

[1] عبد الحق بن سعدي، **دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة العامة من خلال اليات الرقابة البرلمانية في كل من الجزائر والمغرب**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، جوان 2017، ص 244.

[2] جمال عبد الكريم، **دور السلطة التشريعية في ارساء دولة القانون على ضوء الاصلاحات السياسية في دول المغرب (الجزائر، المغرب)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 03، سنة 2021، ص 55.

عمومي او الزيادة في تكليف موجود ايضا نص الفصل55 على ان رفض مجلس النواب مشروع قراءة اولي يمكن للحكومة ان تعرضه على الغرفة الثانية وهي مجلس المستشارين الذي يعين أعضائه عن طريق الاقتراع الغير مباشر.[1]

وفي هذا ايضا دلالة اخرى على ان حق مجلس المستشارين ما هو الا وسيلة تقوت بها السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في اغلب الدساتير المغربية. وذالك ما فعلته الجزائر حينما استحدثت مجلس الامة في دستور 1996 حيث رأى الكثيرون ان هذه الهيأة ماهي في الواقع الا وسيلة تستعمل في خدمة مشاريع وسياسات السلطة التنفيذية على حساب كلمة المجلس الشعبي الوطني والذي انتخب أعضائه بشكل مباشر.

بالرغم من التضييق الذي فرضه دستور 1962 على السلطة التشريعية لخدمة السلطة التنفيذية في المغرب، الا انه منحها عدة صلاحيات ساهمت بشكل أو بأخر في خدمة المغرب حديث الاستقلال. إذ أعطى الفصل 55 من ذات الدستور لأعضاء البرلمان حق التقدم باقتراح القوانين، كما ضمن له الفصل 61 حق التعديل[2]، وان كان من الطبيعي جدا حسب البعض ان يجعل الملك كل السلطات في يده، فما كانت تعيشه المغرب من ظروف استثنائية كحداثة ولادة الدولة واختلاف الرؤى وتعددها حول طبيعة وفلسفة النظام السياسي التي يتوجب تبنيها. جعل من السلطة التنفيذية والمتمثلة في شخص الملك **الحسن الثاني** آنذاك

[1] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1962**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في04 نوفمبر 1962 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1962، صادر بتاريخ 17 ديسمبر 1962، الفصول 39-54.

[2] المملكة المغربية، **دستور المغرب 1962**، بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في04 نوفمبر 1962 بشان استفتاء وضع الدستور، المؤرخ في 07 ديسمبر 1962، صادر بتاريخ 17 ديسمبر 1962، الفصول 55-61.

تسد كل باب من شانه المساس بسلطة الملك و رميزته التاريخية في اعين الشعب المغربي.

مثلما فعلت البيئة المحيطة بعيد الاستقلال وجعلت من السلطة التشريعية مجرد تابع، تدخلت البيئة مجددا وألزمت السلطة التنفيذية لاسيما المؤسسة الملكية بضرورة اعادة النظر في الادوار والصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعية.

فدستور 2011 بالمغرب جاء باختصاصات واسعة للسلطة التشريعية مقارنة بالدساتير السابقة لاسيما دستور 1996. إذ احتوى مضمون الفصل 71 لاختصاص البرلمان في ثلاثين ميدانا، من بينها التشريع في مجالات الحقوق والحريات الاساسية، اضافة إلى ذالك نص ذات الفصل في فقرته الاخيرة على منح صلاحية وحق التصويت على قوانين تضع اطارا للأهداف الاساسية لنشاط الدولة في الميادين الاساسية، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، كما جاء في مضمون الفصل 103 من ذات الدستور (دستور 2011) حق موافقة السلطة التشريعية على برنامج الحكومة ، في حين اعطى الفصل 105 من الدستور نفسه حق تقديم ملتمس طرح الثقة لذات السلطة، وذالك مايجعل من السلطة التشريعية في المغرب مشارك في تفعيل وحوكمة التنمية.[1]

في الاخير تقتضي الضرورة القول انه رغم كل الصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعية في دستور 2011 بالمغرب، والتي عكست التوجه الجديد للمملكة والمتمثل في تبني الحكم الراشد كأساس لتسيير الشأن العام المغربي من اجل تفعيل سبل تحقيق التنمية الشاملة، إلا انه عمليا لا تزال هيمنة المؤسسة الملكية على حساب السلطة التشريعية وباقي السلطات جلية وتتمظهر في العديد من السياسات العامة. وفي مقارنة مايحصل بالمغرب والجزائر في هذا الشأن، نلتمس تقارب

[1] جمال عبد الكريم، المرجع السابق، ص66.

طبيعة العلاقة بين المؤسستين في كلا البلدين، غير ان المؤسسة الرئاسية في الجزائر اكثر لينا وتجاوبا في تعاملها مع السلطة التشريعية، ويرجع ذالك لاختلاف طبيعة النظامين، حيث الشدة تميز النظام الملكي غالبا في الدول العربية، والمغرب لن تخرج عن هذا السياق.

ثالثا حالة تونس:

1- مكانة السلطة التشريعية في دستور 1959 وأهم التعديلات التي تونس:

بعد الجدل الذي قام حول بنية السلطة التشريعية في تونس بعد الاستقلال انتهى ذلك بإقرار تبني نظام برلماني ذو مجلس وحيد سمي بمجلس الأمة، ونص على ذلك صراحة الفصل 18 من دستور1959 بعدما كان المقترح حول اقامة نظام برلماني بمجلسين سمي مبدئيا المجلس الوطني ومجلس الشورى[1]. وكان هذا القرار انعكاسا لأيدولوجية **الحبيب بورقيبة** القاضية بضرورة إقامة الدولة لن يكون الا من خلال الوحدة القومية والتي تقف حاجزا امام الانقسامات والانتماءات الضيقة التي من شانها المساس بوحدة الدولة واستقرارها، وتبني نظام بغرفتين من شأنه تعزيز هذه الانقسامات لاسيما في الظروف الصعبة التي تلت مرحلة الاستقلال،تجدر الاشارة في هذا السياق الى تشارك قادة تونس والجزائر الرؤية ذاتها. اما على مستوى الصلاحيات فقد اعطى دستور 1959 للسلطة التشريعية العديد من الصلاحيات، لكن الصلاحيات الاوسع الممنوحة للسلطة التنفيذية قلصت من حجمها، وحدت من فعاليتها كمؤسسة ذات وزن استحقت في الدول الديمقراطية حق التوازي مع السلطة التنفيذية .

[1] مراد مهني، **الثقافة السياسة وتطور المؤسسة البرلمانية، قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي 2015، ص159.

وقد نص الفصل 18 من اول دستور لتونس أن ممارسة الشعب للسلطة التشريعية، يتم بواسطة مجلس النواب الذي انتخب أعضاءه الشعب بطريقة حرة وديمقراطية ومجلس المستشارين. كما منح الفصل 25 النائب بمجلس النواب صفة نائب للامة، واعطى الفصل 26 الحماية لأعضاء مجلس النواب او مجلس المستشارين، ايضا منح الفصل 28 اعضاء مجلس النواب حق عرض مشاريع القوانين، غير انه اكد على منح الاولوية في النظر للمشاريع لرئيس الجمهورية.[1] وذالك ما يبرز هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في هذا الشأن فبالرغم من انها مؤسسة طرح مشاريع القوانين والمخولة لذلك والمبنية عليه اساسا في الدول المتقدمة، الا ان الوضع في تونس لم يختلف مثلما هو الحال في معظم دول العالم الثالث حيث تم تجويف المؤسسة التشريعية من محتواها.

عرفت تونس بعد دستور 1959 عدة تعديلات كتعديل 19مارس1975 والذي حول نظام تونس من جمهوري الى جمهوري ملكي، اذ نص الفصل 40 و51 اقرار الرئاسة مدى الحياة.[2] ويبرز ذالك مدى تسلط السلطة التنفيذية على باقي السلطات في تونس. بعد ذلك جاء تعديل 08 ابريل 1976 والذي منح السلطة التشريعية حق الرقابة على الحكومة، من خلال تقديم لائحة اللوم من قبل مجلس النواب ضد الحكومة، لاكنه منح التعديل ذاته ايضا حق حل البرلمان لرئيس الجمهورية.

[1] الجمهورية التونسية، **دستور تونس 1959**، منشور بموجب قرار المجلس القومي التاسيسي، المؤرخ في 01 جوان 1959، المتعلق بنشر دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد الخاص 30، سنة 1959، صادر بتاريخ 01 جوان 1959، الفصول 18-25-26-28.

[2] عمر البوبكري، **ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس**، مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، العدد 03، سنة 2013، ص 82.

و بعد كل ما جرى في تونس من جدل حول ايديولوجية "**الحبيب بورقيبة**" القاضية بالأمة القومية، وامام الاصوات المنادية بضرورة التماشيى والاستجابة للتطورات الحاصلة في العالم لاسيما في الجانب المؤسساتي للدول ووظائفها، حاول امتصاص غضب مصادر تلك الاصوات من خلال تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة سمحت بمشاركة احزاب من المعارضة، كما كما اكتفى بتغير تسمية مجلس الامة الى مجلس النواب من خلال تعديل 9 جوان 1981، ويفهم من ذلك مدى استمرارية سياسة المراوغة والتظليل التي مارسها **بورقيبة**، فبعدما طلب منه التغيير على مستوى الهيكل والمحتوى اكتفى بتغيير الاسم فقط .[1]

بعد ذلك توالت أيضا التعديلات ومست عدة فصول تزامنا مع تولي الرئيس الجديد لتونس "**زين العابدين بن علي**" خلفا لبورقيبة المخلوع. زعم فيها الرئيس الانقلابي سعيه الى إحداث التغيير في المنظومة المؤسسية لتونس، فبادر بحذف فصل الرئاسة مدى الحياة من خلال التعديل الدستوري في 25 جوان1986، ثم هم بعد ذلك الى تعديل الدستور لرفع عدد امكانية الترشح لأكثر من عهدتين ، مما يسمح له بالبقاء على راس السلطة[2]، كما حدث ذلك لاحقا في الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة، ولا زال يحدث في العديد من دول العالم الثالث واحيانا حتى في دول كبرى كروسيا في عهد الرئيس بوتين، بعد ذالك واصل الرئيس **بن علي** مناوراته السياسية من اجل اعطاء صفة الشرعية وصبغة الدمقراطية لحكمه، فسمح للمعارضة والاحزاب التي كانت ممنوعة سابقا بالدخول الى المجلس الشعبي

[1] مراد مهني، المرجع السابق، ص160.

[2] عمر البوبكري، المرجع السابق، ص 83.

الوطني منذ 1994 و تدعم ذالك لفترات لاحقة، لكن في الحقيقة كانت اغلب هذه الاحزاب التي تدعي المعارضة ماهي الا احزاب مولاة لا اكثر.[1]

كل ذالك جعل من السلطة التشريعية شكلية الى حد بعيد حيث انتشر الفساد وغابت الرقابة وتفشى الظلم وافتقدت العدالة، وتم الدوس على المبادئ الديمقراطية لاكثر من ثلاث عقود تلت حكم **بورقيبة**، فحسب الشعب التونسي كان **حكم بن علي** اكثر استبدادية وقهرا لحريات وحقوق المواطن التونسي. وهو ما دفع به الى القيام بثورة يناير 2011 من اجل وضع حد لتسلط النظام القائم وفتح مرحلة جديدة لتونس نحو مسار ديمقراطي جديد.

2- مكانة السلطة التشريعية في دستور 2014 و دستور 2022

لقد أراد واضع دستور 2014 بتونس ان يكون النظام برلمانيا وفق خاصية تونسية. لعدة اسباب اهمها رد فعل على التاريخ الطويل من تجربة نظام الحكم الرئاسي، وما ادى اليه من احتكار لجميع السلطات بيد رئيس الجمهورية **بورقيبة وبن علي**(1959-2011) وجعلها في خدمة مصالحه، اما السبب الثاني فتمثل في رغبة التونسيين بتبني البرلمانية أملا منهم في انها الوسيلة المساهمة في تقسيم السلطات والفصل بينها على اساس من التعاون للتحرر من حكم الرجل الواحد والولوج الى حكم التشاركية كمرجع في صنع السياسات العامة ،يستند اليه كل المواطنين التونسيين بكل اطيافهم واختلاف ايديولوجياتهم.[2]

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، **النظام السياسي التونسي بعد التغيير**، المجلة السياسية الدولية، المجلد 2014، العدد 25، ديسمبر 2014، ص22.

وتتمظهر صفات برلمانية الحكم في تونس من خلال دستور 2014 عبر عدة فصول. اهمها الفصل 89 والذي نص على ان تعيين الحكومة ليس من اختصاص رئيس الجمهورية، كما كان عليه في الدساتير السابقة وانما رئيس الجمهورية في هذا الدستور الجديد. يكلف مرشح الحزب او الائتلاف الانتخابي المتحصل على اكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب بتكوين حكومة خلال شهر يجدد مرة واحدة [1]، وبالتالي يتضح من خلال هذا الفصل ان السلطة التنفيذية لم تعد احادية مثلما كانت سابقا بيد رئيس الجمهورية، حيث كان رئيس الحكومة يعين حسب مايراه رئيس الجمهورية ليس هذا فقط، بل حتى انهاء مهام رئيس الحكومة لم تعد من صلاحيات رئيس الجمهورية ، بل اصبحت الحكومة ورئيسها مسؤولة امام مجلس النواب من خلال نص الفصل 95 من دستور 2014.[2]

وبالتالي فمن خلال هذين الفصلين فالسلطة التشريعية اسندت لها مهامها الحقيقية. لاسيما فيما يخص اختيار رئيس الحكومة ومسؤوليته هو وحكومته أمامها على عكس ماكان عليه الحال في نظام الحكم السابق.

إلا أن ما تضمنه دستور 2022 قد داس على كل ماتضمنه دستور 2014. حيث كل التعديلات التي جاء بها الرئيس التونسي **قيس سعيد** رسخت لنظام رئاسي محض، يصبح الحديث فيه عن فعالية الادوار البرلمانية لاسيما التقليدية منها والمتمثلة في التشريع بالدرجة الاولى في تونس محل الكلام الفارغ.

وبناءا على ماسبق ما يمكن استخلاصه من خلال التطرق الى مكانة السلطة التنفيذية والتشريعية وعلاقتهما ببعض في ظل الدساتير المتعاقبة في الدول

[1] قصاص هنية،المرجع السابق، ص722.

[2] المرجع نفسه، ص 722.

محلالدراسة، هو انه التداخل في الصلاحيات بين السلطتين موجود في الجزائر والمغرب و تونس و بدرجات متقاربة الى حد ما.

اذ ان الدساتير المتعاقبة في هذه الدول منحت السلطة التنفيذية بمؤسستيها سواء الرئاسة او الحكومة كل الوسائل والآيات التي قلصت من دور السلطة التشريعية، بحيث اصبحت العملية التشريعية من شان الحكومة أين لوحظ في بعض الحالات. الحكومة هي من تبادر بالقوانين والاولوية لمشاريع قوانينها على حساب مقترحات البرلمانين، اضافة الى ذالك فانتشار فكر الولاء بين اعضاء برلمانات الدول الثلاث للحكومة والنظام القائم ككل، حال دون تأدية الدور التقليدي حتى والمتمثل في الرقابة، مما يجعل الحديث عن الدمقراطية التشاركية وحوكمة السياسات العامة في الجزائر والمغرب وتونس يحتاج اعادة النظر.[1]

المطلب الثالث: السلطة القضائية ومدى استقلالها في الدول محل الدراسة.

اولا: السلطة القضائية في الجزائر

[1] سليماني صفية، جمال عبد الكريم، **الاسس الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات ودوره في ارساء دولة القانون في دول المغرب العربي**، مجلة دراسات وابحاث، المجلد12، العدد04، اكتوبر 2020، ص876.

يعتبر القضاء في الجزائر جهازا سلطويا يحظى بنفس القيمة والمركز الى جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية وذالك منذ الاستقلال وهذا ماتجسد في محتويات دساتيرها المتعاقبة. كما نصت معظم الدساتير على ان هذه السلطة سلطة مستقلة تمارس مهامها دون تدخل من باقي السلطات، وهذا مايطرح سؤالا جوهريا وهو هل استطاعت الجزائر أن تبني هيكل قضائيا مستقل وظيفيا بالدرجة الاولى، يستطيع ممارسة مهامه التقليدية والمستحدثة دون تدخل من السلطة التشريعية والتنفيذية؟

لقد نص دستور 1989 من خلال مادته 129 على ان السلطة القضائية مستقلة، كما نصت المادة 138 من ذات الدستور على ان القاضي لايخضع الا للقانون. ونصت المادة 139 ايضا على ان القاضي محمي من كل اشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته او تمس نزاهته.[1] وفي ذالك اكثر من تأكيد على مدى حرص المشرع الجزائري في خلق بيئة استقلالية لمحتوى السلطة القضائية التي يعتبر فيها القاضي النواة الاساسية، فعدم خضوعه الا للقانون وحمايته من اشكل الضغط تجعله يؤدي مهامه وفق لآليات وطرق قانونية. وفي كل ذالك تكريس لإعلاء سيادة القانون والذي يعتبر احد اهم مبادئ الحوكمة التي تمكن من تفعيل التنمية الشاملة.

واصل المشرع الجزائري في دستور 1996 ايضا عكس ارادة النظام السياسي ورغبته في اعلاء شان السلطة القضائية، وذالك من خلال ما تضمنه الباب الثاني الخاص بتنظيم السلطات في فصله الثالث الذي خصص للسلطة القضائية. اذ نص في مادته 138 على أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس

[1] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1989**، الصادر بموجب مرسوم رئاسي 18/89، بتاريخ 28فيفري 1989،ج ر، العدد 45، صادر بتاريخ 01 مارس سنة 1989 المواد 129-138-139.

مهامها في إطار القانون، كما نصت المادة147 على أن القاضي لايخضع الى للقانون، وتضمنت المادة 148 حماية القاضي من الضغوط التي قد تؤثر على أدائه لمهامه بنزاهة.[1]

ان التعديل الدستوري لسنة 2016 لم يمس بمحتويات المواد التي تزيد من استقلالية السلطة القضائية، و حث عيها بشكل صريح ويتمظهر ذالك في المادة 156 والتى اكدت على استقلالية السلطة القضائية وممارستها لمهامها في إطار القانون.[2]

لاكن هذه المواد ورغم تعددها لم تستطيع منع تدخل كل من السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة القضائية. حيث يوجد في ذات الدساتير ولاسيما دستور 2016، والذي تضمن العديد من المواد التي من شانها الحد من إستقلالية القاضي، اذ يعتبر القاضي مسؤولا حسب نص المادة167 عن كيفية قيامه بمهمته حسب الاشكال المنصوص عليها قانونا، واذا ما نظر الى تشكيلة المجلس الاعلى للقضاء فرئيس الجمهورية هو من يرأس هذه الهيأة وفق نص المادة 173 من ذات الدستور.[3] وبالتالي بدلا من أن يكون القاضي مسؤولا امام جهة قضائية بحتة تضم تشكيلة قضائية من ذوي الاختصاص، وجد نفسه مسؤولا امام السلطة القضائية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 1989**، الصادر بموجب مرسوم رئاسي 18/89، بتاريخ 28فيفري 1989،ج ر، العدد 45، صادر بتاريخ 01 مارس سنة 1989، المواد 147-148.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 2016** ، الصادر بموجب مرسوم رئاسي16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج ر، العدد14، صادر بتاريخ07 مارس2016، المادة 156.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 2016** ، الصادر بموجب مرسوم رئاسي16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج ر، العدد14، صادر بتاريخ07 مارس2016، المواد167-173.

بطريقة غير مباشرة. كما أن حق اصدار العفو الرئاسي الممنوح لرئيس الجمهورية يشكل كسرا صريحا لأحكام نافذة يعكس صورة اخرى لتدخل السلطة التنفيذية في السلطة التي يستوجب ان تكون مستقلة تماما.

أما بالنسبة للعلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية في الجزائر فمن خلال محتويات الدساتير المتعاقبة يوجد تداخل متعدد وصريح بين السلطتين، حيث منح المشرع الجزائري السلطة التشريعية حق تنظيم جهات القضاء، إضافة الى القانون الاساسي للقضاء وهذا ما نصت عليه المادة 140 من دستور 2016.[1] ويفهم من ذالك التدخل الصارخ للسلطة التشريعية في مهام السلطة القضائية بناءا على نصوص دستورية ما يجعل الحديث عن مبدا الفصل بين السلطات في الجزائر يشكل تحديا.

ثانيا: السلطة القضائية في المغرب

سارت المغرب على نهج الجزائر واهتمت بالسلطة القضائية على غرار باقي السلطات السيادية، ويتمظهر ذلك في اخر دستور لها والذي تضمن

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور سنة 2016** ، الصادر بموجب مرسوم رئاسي16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج ر، العدد14، صادر بتاريخ07 مارس2016، المادة 140.

اصلاحات جذرية مست عدة فصول وجوانب، رأى فيها المشرع المغربي انها كفيلة باحداث التغيير وفق مايطمح له الشعب المغربي.

خصص دستور 2011 بالمغرب الباب السابع للسلطة القضائية وحدها وتكفلت مواده بالتأكيد على استقلالية القضاء. إذ نص الفصل 107 على ان السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، كما ان الملك هو الضامن للسلطة القضائية، ولايمكن عزل القاضي او نقله الا بقانون كما هو منصوص عليه ضمن الفصل 108، أما الفصل 109 فنص على منع التدخل في القضايا المعروضة على القاضي وعدم خضوعه الى أي ضغط كان، كما نصت الفقرة الرابعة من الفصل نفسه على معاقبة من يحاول التأثير على القاضي خارج إطار القانون.[1]

يفهم من تعدد هذه الفصول التي تنص على استقلالية القضاء مدى حرص المغرب على توفير بيئة مناسبة للقاضي، حتى يتسنى له اعلاء سلطة القانون. لكن حين الغوص في محتويات دستور 2011، خاصة في بابه الذي يخص القضاء يلاحظ شيء من التناقض بين ما أكد عليه في الفصول السابقة. وبين ما تلى ذالك من نصوص اخرى، فالفصل 113 في فقرته الثالثة ينص على اصدار المجلس الاعلى للقضاء أراء مفصلة حول كل مسالة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدا الفصل بين السلطات، اذا ماتم طلب ذالك من طرف الملك أو الحكومة أو البرلمان.[2]

وفي ذالك اكثر من اشارة الى مسؤولية أعلى هيئة قضائية امام مؤسسات السلطة التنفيذية في صورة الملك والحكومة، وامام السلطة التشريعية في صورة

[1] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ،عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011 ، الفصول 107-108-109.

[2] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ،عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011، الفصل 113.

البرلمان، وهذا مايضع المشرع المغربي امام تداخل وظيفي بين السلطات الثلاث.ومايعزز هذا الطرح يظهر في نص الفصل 115 من ذات الدستور حيث ان رئاسة المجلس الاعلى للقضاء من صلاحية الملك.[1] وهذا مايعني جعل أعلى هيئة قضائية في قبضة اعلى هيئة تنفيذية تماما مثلما فعلت الجزائر.

كما أعلى دستور 2011 من شأن السلطة التشريعية على حساب السلطة القضائية. اذ منح للسلطة التشريعة حق تنظيم جهاز القضاء واستحداث اصناف جديدة من المحاكم من خلال نص الفصل 71. ويستشف من ذالك التدخل الواضح لهيأة تشريعية في شأن قضائي[2]، إذ يفترض أن تسند مهمة تشكيل الهيئات القضائية وتجديدها وسن قوانين تعنى تنظيمها الى السلطة القضائية التي يعد ذالك من اختصاص موظفيها الذين لهم خبرة في ذالك. ومنه يمكن القول ان مبدأ الفصل بين السلطات في كل من المغرب والجزائر يفتح مجال جدل ونقاش واسعين.

ثالثا:السلطة القضائية في تونس

حين التطرق لواقع السلطة القضائية في تونس وعلاقتها مع باقي السلطات يظهر تأكيد المشرع التونسي على استقلالية هذه الهيئة، وذالك من خلال ما تضمنته الدساتير المتعاقبة لتونس. فما نص عليه دستور 1959 من خلال عدة فصول نذكر منها الفصل 65 على سبيل المثال لا الحصر، والذي نص في محتواه

[1] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ،عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011 ، الفصل 115.

[2] المملكة المغربية، دستور المغرب2011 ،عدد 59/64 ، صادر بتاريخ 30 جويلية 2011، الفصل 71.

على ان القضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير القانون[1]. يستشف من ذالك مدى قيمة القاضي وأهمية حمياته من الضغوط في اول دستور تونسي.

وواصلت تونس حرصها على ضرورة استقلالية القضاء، اذ تجلى ذالك من خلال محتوى دستور 2014 اذ خصص بابه الخامس كاملا للسلطة القضائية،وأكد على ان السلطة القضائية سلطة مستقلة وفق مانص عليه الفصل 102، وحث الفصل 103على استقلالية القاضي في تأديته لمهامه، كما منح الفصل 104 الحصانة الجزائية للقاضي.[2]

أما فيما يخص العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فاجمع المختصون على أن تونس أخذت خطوة مهمة في سبيل تحقيق استقلالية القضاء عكس الجزائر والمغرب، وذالك من خلال حرمان رئيس الجمهورية ووزير العدل من رئاسة اعلى هياة للقضاء، إذ نصت الفقرة الثالثة من الفصل 112 في دستور 2014 على ان رئاسة المجلس الاعلى للقضاء تكون عن طريق انتخاب أحد أعضائه القضاة الأعلى رتبة[3]. مما يعني تحرر السلطة القضائية نسبيا من هيمنة السلطة التنفيذية في تونس.

---

[1] الجمهورية التونسية، **دستور تونس 1959**، منشور بموجب قرار المجلس القومي التاسيسي، المؤرخ في 01 جوان 1959، المتعلق بنشر دستور الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد الخاص 30،سنة 1959، صادر بتاريخ 01 جوان 1959،الفصل65.

[2] الجمهورية التونسية، **دستور تونس2014**، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التاسيسي، المؤرخ في 31جانفي 2014، المتعلق بنشر الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014، الفصول 102-103-104.

[3] الجمهورية التونسية، **دستور تونس2014**، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التاسيسي، المؤرخ في 31جانفي 2014، المتعلق بنشر الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014، الفصل 112.

يتكون المجلس الاعلى للقضاء في تونس من اربعة هياكل، وهي المجلس القضاء العدلي، ومجلس القضاء الاداري مجلس القضاء المالي، والجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة. يمنح الدستور التونسي 2014 للجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاثة حق اقتراح الاصلاحات، وابداء الرأي في مقترحات مشاريع القوانين ذات العلاقة بالقضاء وفق ماجاء في الفصل 114[1]، فحسب المختصين يبقى حق الاقتراح وابداء الرأي في ذالك غير كافي للحديث عن استقلالية السلطة القضائية في تونس او غيرها من الدول التي تطبق السياسة ذاتها اتجاه هذه السلطة.

وبالتالي لايعني ذالك عدم تدخل السلطة التشريعية والتنفيذية في صلاحيات السلطة القضائية في تونس، فدستور 2014 منح من خلال فصله 106حق السلطة التشريعية تنظيم القضاء الاداري والاجراءات المتبعة لديه والنظام الاساسي الخاص بقضاته، وهذا مايدل على نسبية استقلال الجهاز القضائي في تونس خلال هذه الفترة.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق في هذا الفصل يستنتج ان كل الآليات الدستورية التي حاولت من خلالها الجزائر، المغرب وتونس. تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات وخلق بيئة تكاملية بين هذه المؤسسات يبقى غير كافي الى حد بعيد، فالحاجة

[1] الجمهورية التونسية، **دستور تونس2014**، منشور بموجب قرار من رئيس المجلس الوطني التاسيسي، المؤرخ في 31جانفي 2014، المتعلق بنشر الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 10، صادر بتاريخ 04 فيفري 2014، الفصل 114.

[2] قوراري مجدوب، **مبدأ استقلالية القضاء في الدساتير المغاربية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، ص 303.

والضرورة الاستراتيجية تستدعي اصلاحات أكبر وحلول أفضل من شانها فك القيود المفروضة دستوريا وعمليا على السلطتين التشريعية والقضائية والحد من هيمنة السلطة التنفيذية، مما يسمح ببناء نظام سياسي ديمقراطي مبني على مبادئ الحوكمة الحقيقة بهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

الفصل الرابع

واقع تطبيقات حوكمة السياسات العامة وانعكاستها على التنمية الشاملة في الجزائر المغرب وتونس خلال الفترة الممتدة ما بين (2022/2003)

تحليل للمؤشرات ورصد للأعطاب.

تستوجب السياسات العامة عبر كل مراحلها جملة من المتطلبات التي تساهم في حوكمتها وذالك من أجل تحقيق الاهداف المسطرة والمؤدية الى تحقيق التنمية الشاملة، ويعد اهمال اي من هذه الاليات سبب وجيها في انحراف السياسات العامة عما صنعت من أجله. وبالتالي فان غياب أحد مستلزمات حوكمة السياسات العامة يجعل من الصعب جدا تفعيل التنمية.

لذالك أوجدت منظمات عالمية على غرار البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مجموعة من المؤشرات التي تمكن من قياس درجة حوكمة السياسات العامة في الدول، واهم هذه المؤشرات مؤشر المشاركة المجتمعية مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف مؤشر فعالية الحكومة مؤشر جودة التشريع مؤشر سلطة القانون[1]

وعليه ستحاول الدراسة من خلال التقارير المنشورة من طرف البنك الدولي خلال اخر عشرين سنة (2003- 2022) تحليل ارقام هذه المؤشرات في الدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب،تونس) لمعرفة مدى حوكمة السياسات العامة بهذه الدول وأثر ذالك على تفعيل التنمية الشاملة.

[1] Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical , Hague Journal on the Rule of Law,Issues 3, June 2011, p04

المبحث الاول: دراسة في مؤشرات المشاركة المجتمعية ،الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر المغرب وتونس للفترة الممتدة (2003-2022)

تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث تحليل ودراسة مدى مشاركة الفواعل الغير رسمية في رسم وصناعة السياسات العامة وكذا معرفة حجم الاستقرار السياسي وغياب العنف كبيئة حاضنة لتجسيد المقاربة الحوكمية بغرض تفعيل التنمية الشاملة في الدول محل الدراسة.

المطلب الاول:تحليل مؤشر المشاركة المجتمعية في الدول محل الدراسة.

أولا: حالة الجزائر

الجدول رقم (01) ترتيب الجزائر في مؤشر المشاركة المجتمعية للفترة الممتدة(2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
22.35	20.18	18.48	17.53	20.67	20.19	22.59	25.48	23.55	18.19
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
21.73	20.77	19.32	19.80	21.35	23.15	23.64	24.63	25.12	23.94

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

يبين الجدول رقم (01) تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2022/2003) ومن خلال المعطيات المتاحة يتضح لنا انخفاض هذا المؤشر في الجزائر، حيث سجلت طيلة فترة الدراسة تذبذبا ما بين17 %و25% قابعة في الفئة الثانية (25/10) ضمن دول العالم المشمولة بالترتيب والشكل أدناه يوضح جودة تطور هذا المؤشر أكثر.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر المشاركة المجتمعية في الجزائر للفترة (2003/ 2022

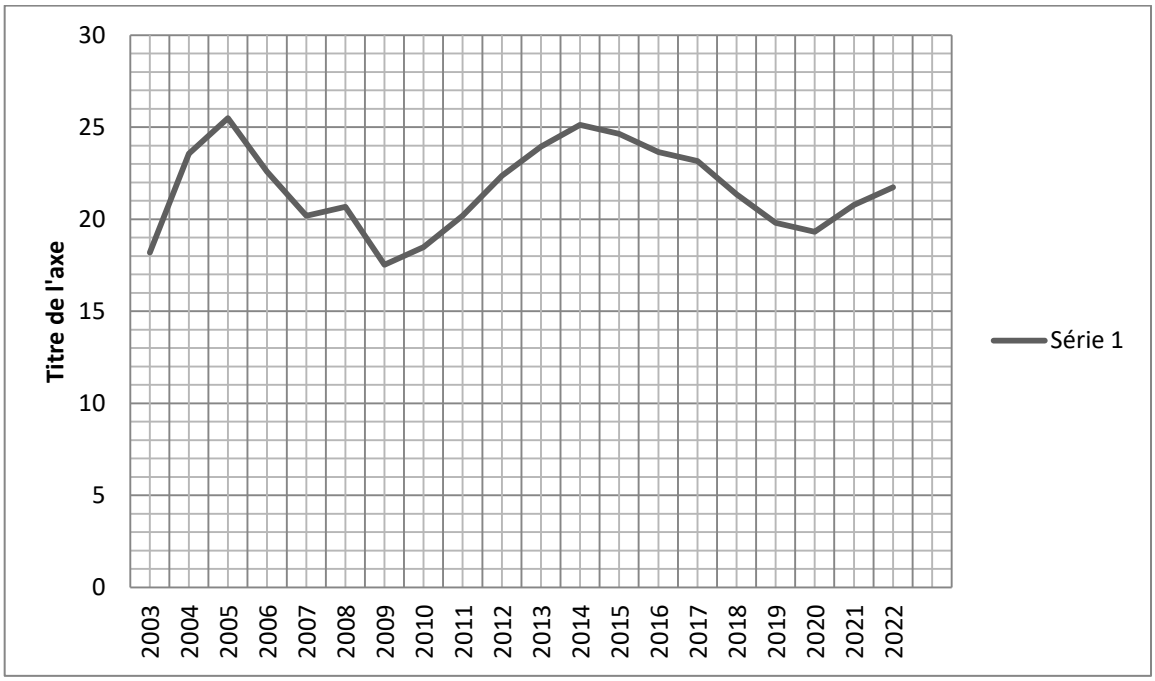

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (01): يتضح من الشكل رقم (01) أن الجزائر عجزت عن تسجيل قيم ايجابية طيلة العشرين سنة الاخيرة(2022/2003) حيث كانت اقصى نتيجة محصل عليها في هذا المؤشر لم تتجاوز 25% كان ذالك سنة 2014، ومنذ ذالك الحين الى اليوم عرفت هذه القيمة انحدارا ملحوظا لتسجل سنة 2022 مانسبته 21.73%، اي بفارق 03% فقط عن القيمة المسجلة منذ عقدين من الزمن.اذ كانت النتيجة المسجلة سنة 2003 لم تتجاوز 18%.

كل هذا يعكس عجز الجزائر الى حد كبير في قدرتها على رسم استراتيجية معينة تعتمد فيها على وضع عدة آليات وسن ترسانة قانونية تساهم في صنع بيئة مناسبة، تسمح بتعزيز مبدأ المشاركة الحقيقة لكل الفواعل لاسيما الغير الرسمية منها كالمجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، كما عجزت الجزائر طيلة اخر

عشرين سنة عن بناء نظام يتيح فرص مساءلة المسؤولين المقصرين عبر كل المراحل التي تمر بها السياسات العامة بدءا من جمع المعلومات الى غاية التقييم الذي يلي عملية التنفيذ، وهذا لا يعني ان الجزائر لم تعمل على ذالك لاكن نتائجها المسجلة في هذا المؤشر يطرح عدة تحديات.اهمها كيفية ترجمة الاليات والنصوص التي اعتمدت طيلة هذه الفترة على أرض الواقع مما يساعد على تفعيل التنمية الشاملة و تحسين ترتيبها الدولي في هذا المؤشر الحوكمي الهام.

ثانيا: حالة المغرب:

الجدول رقم (02) ترتيب المغرب في مؤشر المشاركة المجتمعية للفترة الممتدة 2022/2003

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
29.10	27.69	28.90	27.96	25.96	27.88	28.84	26.44	33.65	26.86
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
32.85	31.88	30.91	29.46	29.12	28.57	29.55	28.57	27.58	27.23

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (02) توضح البيانات الموجودة في الجدول أعلاه ان المغرب طيلة فترة الدراسة سجلت نسبا متقاربة انحصرت بين 26% كأدنى قيمة و33% كأعلى قيمة، مماشكل تذبذبا في ترتيبها بين الفئة الثانية (25/10) والفئة الثالثة (50/25) ضمن الدول المشمولة بالترتيب في مؤشر المشاركة والمساءلة، ماسمح لها بتجاوز العجز الذي عرفته الجزائر في هذا السياق طيلة فترات الدراسة (2022/2003). والشكل أدناه يسمح بالتحليل أكثر لهذه البيانات المتاحة.

الشكل رقم (02): تطور مؤشر المشاركة المجتمعية في المغرب للفترة (2022/2003)

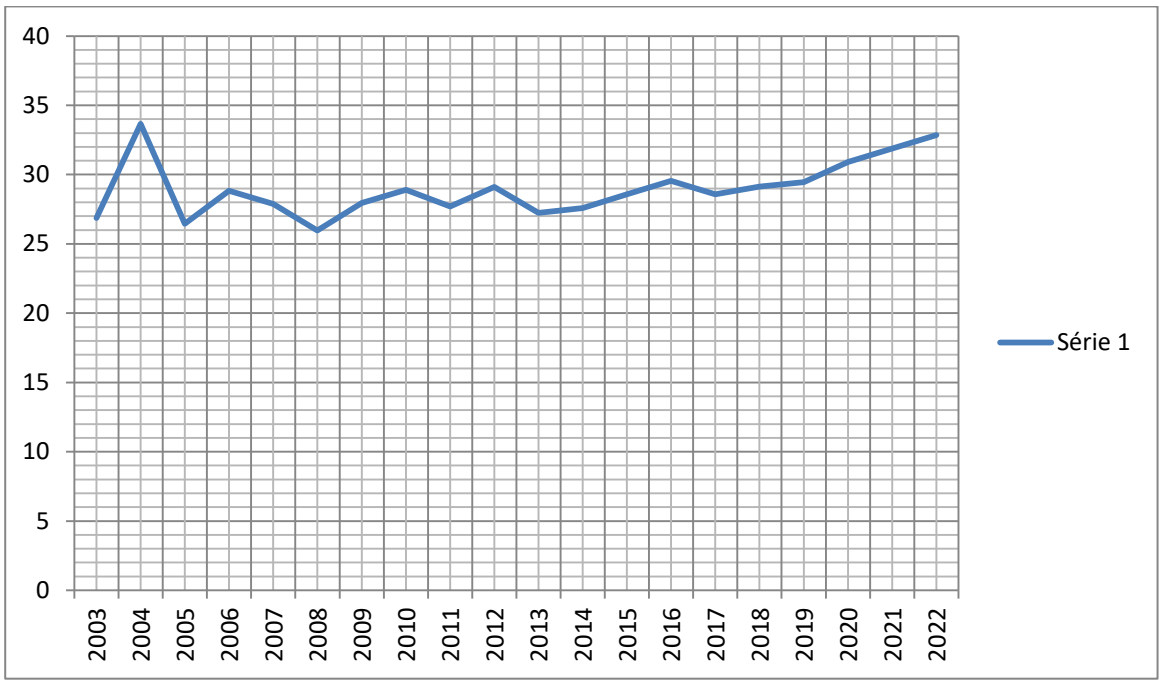

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (02): يوضح لنا الشكل رقم(02) تسجيل المغرب ماقيمته 33.6% سنة 2004 ماجعلها في الفئة الثالثة (50/25) ضمن الدول المشمولة بالتصنيف في هذا المؤشر. مما جعلها تتفوق على الجزائر في تلك المرحلة، اين كانت الجزائر في اخر الفئات كما أسلفنا الذكر، بعد ذلك يلاحظ تراجعا في منحنى تطور مؤشر المشاركة والمسائلة في المغرب لتسجل 26%سنة 2005 كأدنى قيمة مسجلة طيلة فترة الدراسة. لكن ذالك لم يمنعها من بقائها ضمن الفئة الثانية وبفارق 6%عن اعلى قيمة سجلتها الجزائر في هذا السياق، وهذا من يبرز لنا حجم الافضلية التي للمغرب على حساب الجزائر،حيث ادنى قيمة مسجلة بالمغرب افضل من أعلى قيمة مسجلة بالجزائر وبفارق ست نقاط، كما يبين ذات الشكل ان المغرب تعرف تسجيل قيما ايجابية منذ سنة 2009 الى اخر سنة عنيت بالدراسة، اذ سجلت مانسبته 33%سنة 2022، متمركزة في الفئة الثالثة ، ويرجع تسجيل المغرب لنتائج ايجابية مقارنة بالجزائر فيما يخص جودة مؤشر المشاركة والمسائلة كأهم

مبادئ الحوكمة المتبناة من طرف البنك الدولي وعدة منظمات دولية أخرى، الى اعتماد المغرب المشاركة كألية ضرورية اثناء رسم السياسات العامة التنموية خاصة المحلية منها، أين نجد المغرب توظف الجمعيات المحلية والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة كشريك اساسي في كل العمليات والمراحل التي تمر بها السياسات العامة.

وتعاملت المغرب مع مبدأ المشاركة والمساءلة كمبدأ حوكمي حتمي لتفعيل التنمية الشاملة، من خلال تخصيص جزء مهم من آخر دستور لها والذي كان سنة 2011، اذ تضمن عدة أدوار تمكن من تعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع السياسات العامة وكذلك متابعة ومحاسبة المسؤولين عن التجاوزات المسجلة عبر أي مرحلة من مراحل العمل التنموي.

وتمثل ذالك في منح دور استشاري للمجتمع المدني من خلال الفصل 13 من ذات الدستورالذي نص على احداث هيئات للتشاور (المؤسسات الاستشارية، هيئات الحكامة) كما تضمن إشراك المواطنين والمجتمع المدني في اعداد السياسات العمومية بكل مراحلها.[1]

نص الفصل 14 من دستور 2011 بالمغرب أيضا على حق المواطنين والمجتمع المدني في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، ضمن شروط وآليات حددها قانون تنظيمي صدر سنة 2015، ما يعكس حرص المغرب على تعزيز الدور التشاركي الحوكمي حتى في مجال التشريع . كما حث الفصل 15 من الدستور نفسه على حق الفواعل غير الرسمية في تقديم العرائض الى السلطات العمومية، مما يؤكد على تكريس مبدا المحاسبة والمسائلة كحق يكفله الدستور

[1] فريدة السنون ،محمد حزوي، **دور المجتمع المدني في تعزيز منظومة الحكامة التنموية التشاركية بالمغرب بين التأصيل القانون والتفعيل**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد02، جوان 2019، ص 50.

للمواطن المغربي، وتجدر الاشارة الى أن المغرب كانت سباقة في منح هذه الأدوار ماجعلها تسجل نتائج إيجابية نسبيا، منحتها التفوق على عدة دول عربية اخرى وليس الجزائر فقط فيما يخص تبني المشاركة والمسائلة كمفعل مهم للسياسات العامة

ثالثا: حالة تونس

الجدول رقم (03) ترتيب تونس في مؤشر المشاركة المجتمعية للفترة الممتدة (2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
43.66	35.68	9.00	9.95	10.57	09.13	09.61	21.63	22.59	21.89
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
40.57	54.10	56.52	55.55	53.39	53.20	56.15	55.66	55.17	45.07

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (03): يتضح من المعطيات التي تضمنها الجدول اعلاه ان تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في تونس عرف تفاوتا كبيرا بين النسب عبر الفترة التي شملتها الدراسة، اذ سجلت سنة 2003 ماقيمته 21.8% لتأخذ قيمها في الانهيار تدريجيا بعد ذالك لتسجل 9% كأدنى قيمة لها سنة 2010. مماجعلها تتواجد في ترتيب الفئة الأولى (10/00) بعد ذالك بسنة واحد فقط تصعد تونس الى الفئة الثالثة ضمن الدول التي شملها الترتيب مسجلة قيمة 35.6% سنة 2011. ومنذ ذلك الحين واصلت تونس تحقيق نتائج إيجابية مكنتها من التواجد ضمن الفئة الرابعة (75/50) للدول المعنية بالتصنيف، اذ سجلت قيمة 56.5% سنة 2020 كأعلى قيمة .

وحين مقارنة الحالة التونسية بالحالة الجزائرية والمغربية، يمكن تحديد التقارب في النتائج بين المغرب وتونس وأفضليتهما على الجزائر. حيث أن تونس أيضا استفادت من ظروف داخلية وخارجية دفعتها نحو التطور في تجسيد هذا المبدأ الحوكمي، لعل اهم هذه

الظروف ثورة الياسمين سنة 2011، والشكل الموالي يبين أكثر مدى تطور مؤشر المشاركة والمسائلة في تونس.

الشكل رقم (03): تطور مؤشر المشاركة المجتمعية في تونس للفترة (2022/2003)

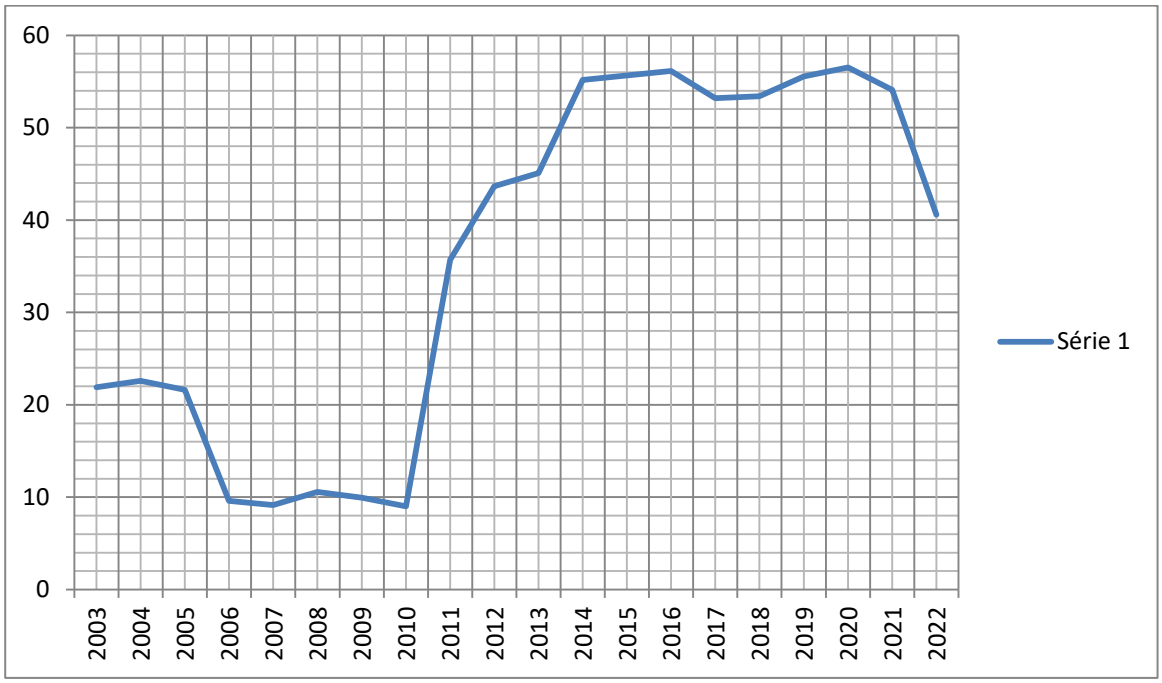

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (03):يوضح لنا المنحنى البياني أعلاه المنحى التصاعدي الذي حققته تونس منذ سنة 2011، إذ سجلت نسبة فاقت 35% متمركزة في الفئة الثالثة (50/25) بعدما كانت تترنح قيمها مابين 9%و10% خلال الخمس سنوات التي سبقت، حيث لم تراوح الفئة الأولى والثانية، بعد ذلك واصلت تونس تحقيق النتائج الإيجابية لتحقق قيما فاقت 50% سنة 2014 مسجلة بذلك تواجدها ضمن الفئة الرابعة (75/50) من بين الدول التي شملها التصنيف.ولم تتوقف تونس عند هذا الحد واصلت منحها التصاعدي في هذا الشأن، أين حققت قيمة 56% سنة 2020 مما جعلها ضمن الدول الأكثر تطبيقا لمبدأ المشاركة والمساءلة في هذه الفترة.

وتعد هذه النتائج أهم ما حققه الشعب التونسي من خلال ثورة يناير 2011 والتي قامت رفضا للحكم الاستبدادي الذي كان قائما في تونس والذي عمل طيلة سنوات قيامه على ابعاد المواطن والمجتمع المدني عن دوائر صنع القرارات والسياسات بما في ذلك التي تهمه بشكل مباشر، وهذا ماجعل دستور2014، يحتوي على عدة فصول ومواد تكرس للفكر الحوكمي لتسيير السياسات العامة التنموية.

يستنتج من ذلك حرص تونس مابعد الثورة على ضمان أهم المبادئ الحوكمية بما في ذالك مبدأ المشاركة، والذي يعمل على تفعيل لامركزية الحكم وهو ما ثارت من اجله شعوب اغلب الدول العربية.

المطلب الثاني: دراسة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدول محل الدراسة

اولا: حالة الجزائر

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة (2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
9.47	10.42	11.84	13.27	14.90	14.00	15.94	20.38	10.67	5.52
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
19.33	15.56	17.92	13.20	17.92	15.71	12.38	11.90	9.52	12.79

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على(تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (04):يتبين لنا من بيانات الجدول رقم (04) ان ترتيب الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الفترة المعنية بالدراسة (2022/2003) جد متدني، حيث في اول سنتين لم تستطيع تجاوز عتبة الفئة الأولى(10/00) مسجلة 5.52%سنة 2003 كأدنى قيمة، بعد ذالك سجلت نسب افضل بقليل عن تلك المسجلة سابقا، انحصرت مابين 11%و20% كأقصى قيمة

تم تسجيلها سنة 2022، مكنها ذالك من الارتقاء الى الفئة الثانية (25/10) والشكل الموالي يوضح اكثر تطور هذا المؤشر بالنسبة للجزائر.

الشكل رقم (04): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر للفترة (2022/2003)

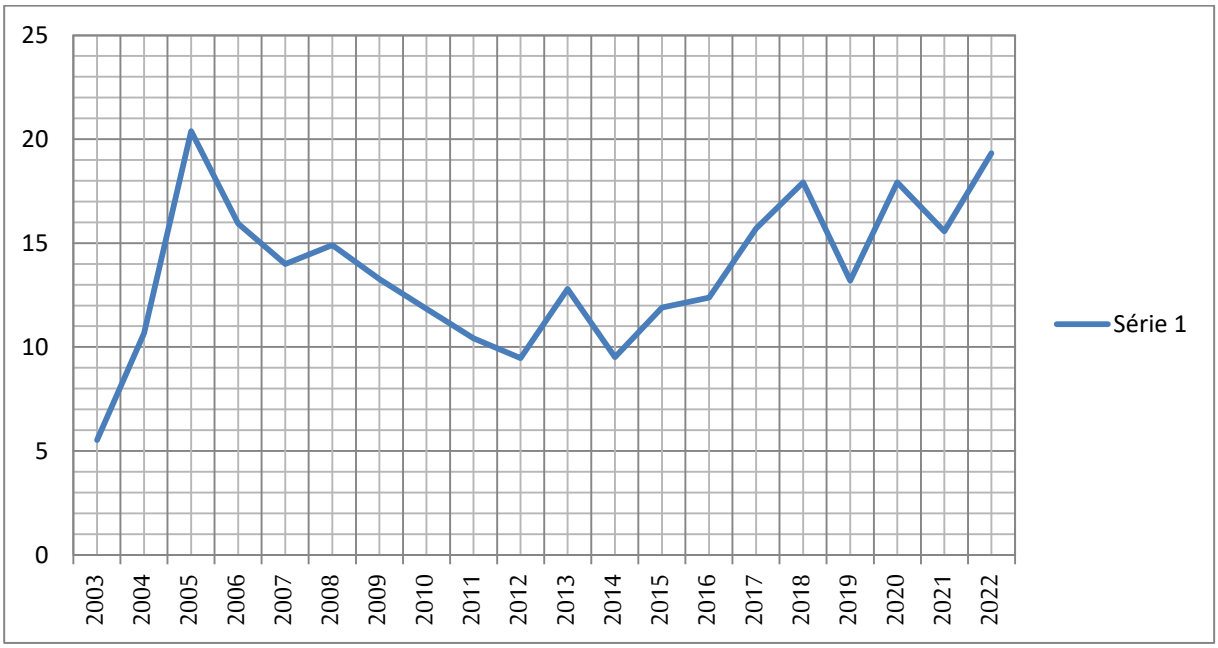

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (04): يتضح لنا من الشكل رقم (04) أن الجزائر في أول سنتين من الدراسة 2003 و 2004 قبعت في الفئة الاولى (10/00) ضمن الدول التي عنيت بالترتيب في هذا المؤشر. وذالك بسبب انعكاسات العشرية السوداء وماخلفته من حالة اللا استقرار داخل الجزائر، مما جعل رفع التجميد عن حالة الطوارئ داخل البلاد امر مستبعد جدا في تلك الفترة، بعد ذالك استطاعت الجزائر تحقيقا نتيجة إيجابية الى حد ما، حيث بلغت نسبة 20%سنة 2005 أي بعد سنة واحدة فقط من اخر ترتيب، ومرد هذا التحسن في ترتيب مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يعود الى تبني الجزائر لقانون السلم والمصالحة الوطنية في ذات السنة(2005) والذي لقي قبولا لدى كافة الجزائريين بما في ذالك الاطراف

المتصارعة، اين ساعد ذالك على تجسيده في ارض الواقع وهذا ماغيب حالة الخوف والعنف واللا استقرار التي كانت قبل ذالك سائدة في الجزائر.

ساهم ذالك في محافظة الجزائر على مرتبتها وتواجدها في الفئة الثانية (25/10) لأكثر من نصف عقد كما هو مبين في الشكل أعلاه، بعد ذالك يلاحظ تراجع الجزائر في ترتيب هذا المؤشر من جديد مسجلة نسبة 9% سنة 2012. ويعاز ذالك للعمل الارهابي بتقنتورين بولاية تمنراست، خصوصا وأن هذا المؤشر يركز في معاييره على متغير الارهاب بشكل كبير، وهو ما ادى الى تقهقر مرتبة الجزائر في هذا التصنيف، بعد ذالك عاودت الجزائر الارتقاء الى الفئة الثانية من التصنيف في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، أين سجلت نسبة 20%سنة 2022 كأقصى قيمة مسجلة .

ان الجزائر كما لوحظ بقيت تترنح بين الفئة الاولى (10/00) والفئة الثانية (25/10) في ترتيب المؤشر الحوكمي، الاستقرار السياسي وغياب العنف طيلة فترة الدراسة، ممايؤكد عدم قدرتها على خلق بيئة مستقرة سياسيا، تساهم في تفعيل السياسات العامة التنموية، ويدفعها نحو الارتقاء الى الفئة الثالثة او الرابعة ضمن الدول المعنية بالتصنيف في هذا الإطار مثلما فعلت ذالك عدة دول.

ثانيا: حالة المغرب

الجدول رقم (05): ترتيب المغرب في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة (2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
32.70	33.64	32.70	31.27	25.96	27.35	30.91	29.12	35.43	32.16
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
34.43	31.60	33.96	32.54	33.96	30.95	34.28	33.80	29.52	28.90

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (05): يوضح الجدول أعلاه تسجيل المغرب لقيم إيجابية نسبيا طيلة فترة الدراسة(2022/2003) حيث إنحصرت نتائجها فيما يخص ترتيبها في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، مابين 25.9 %كأدنى قيمة سجلت سنة 2008 وقرابة 35% كأعلى قيمة سجلت عدة مرات كان اخرها سنة 2022، مما يؤكد حفاظ المغرب على مراكزها في الفئة الثالثة (50/25).

وعند محاولة المقارنة بين حالتي المغرب والجزائر في هذا الشأن، يلاحظ أفضلية المغرب اذ لم تسجل طيلة سنوات الدراسة تمركزا في الفئة الاولى او الثانية، بينما العكس بالنسبة للجزائر، حيث لقيت صعوبة في تجاوز هاتين الفئتين (الاولى والثانية) يعود ذالك لاعتبارات عدة، والمنحنى البياني أدناه يبين لنا أكثر مدى جودة وتطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بالمغرب.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المغرب للفترة (2022/2003)

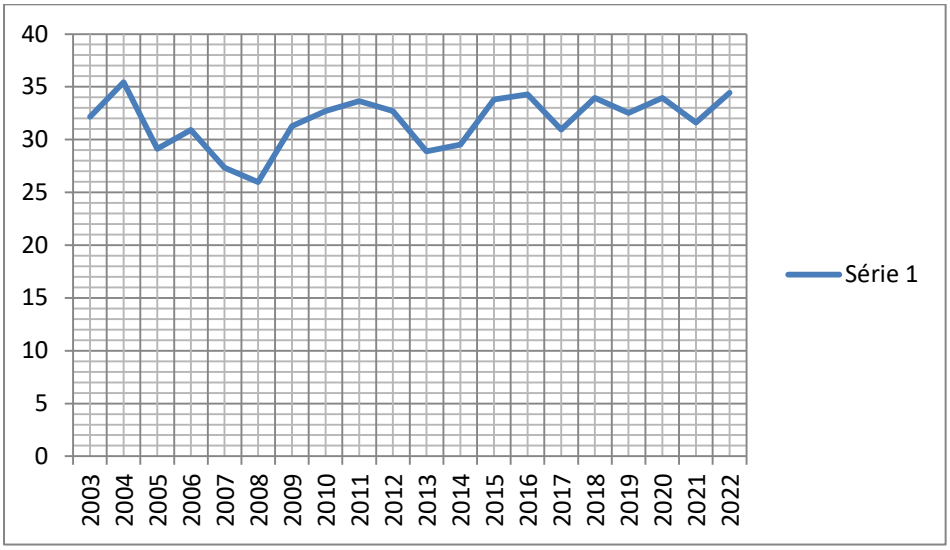

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (05):يتبين من الشكل أعلاه ان المغرب طيلة العشرين سنة الاخيرة استطاعت الحفاظ على ترتيبها في الفئة الثالثة (50/25) ضمن الدول المعنية بالترتيب في المؤشر الحوكمي، الاستقرار السياسي وغياب العنف، أين تراوحت القيم المسجلة بين 26% كأقل قيمة و 35% كأعلى قيمة، تعتبر هذه النتائج ايجابية نسبيا اذا ما قارنا ذالك مع حالة الجزائر، اذ أن المغرب لم يسجل طيلة السنوات التي شملتها الدراسة(2022/2003) تواجده ضمن الفئة الثانية(25/10) بينما الجزائر سجلت ضمن الفئة الأولى والثانية (10/00) اكثر من مرة، مما يعني ان الفارق بين الحالتين المغربية والجزائرية هو الفئة الثانية كاملة في اكثر من سنة أي بما نسبته قرابة 15 %.

ساعدت المغرب في تحقيق الاستقرار السياسي وغياب العنف عدة عوامل ومتغيرات، لعل أهمها النظام الملكي القائم في المغرب منذ الاستقلال والذي يجعل

محتويات السياسات العامة المتبناة من طرف المؤسسة الملكية امر غير قابل للنقاش او النقد من طرف المعارضة، فالسياسات العمومية الموضوعة من طرف الملك تعد الى حد ما امر مقدس وغير قابل للجدل في المغرب، حتى أن الأحزاب المشكلة للحكومة المغربية معروفة بولائها لتوجهات الملك، مما جعل الاستقرار السياسي في الحالة المغربية بيئة سائدة لاسيما على المستويات العليا. اضافة الى ذالك غياب أهم عامل مؤدي الى العنف والمتمثل في الارهاب أساسا، اذ يكاد ينعدم نشاط الخلايا الارهابية داخل المغرب مماساهم في تغييب مظاهر العنف بها،على عكس الجزائر التي تتبنى النظام الجمهوري المعروف عليه الانفتاح و التعددية الحزبية على اختلاف توجهاتها، مما جعل صعوبة في ايجاد قبول لدى المعارضة ازاء السياسات العامة المتبعة في الجزائر، حيث شكل ذالك بيئة اللا استقرار والتي كادت تعصف بالدولة ككل فيما عرف بالعشرية السوداء، والتي القت بآثارها على ترتيب الجزائر فيي هذا المؤشر حتى يومنا هذا، حيث يشكل تجفيف منابع الارهاب وخلايا دعمه أهم التحديات أمام النظام السياسي طيلة آخر ثلاثين سنة ، وهذا أهم الاسباب التي سمحت للحالة المغربية بالتفوق على الحالة الجزائرية نسبيا في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

ثالثا: حالة تونس

الجدول رقم (06): ترتيب تونس في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف للفترة (2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
22.27	35.54	43.60	46.91	48.07	48.30	52.65	47.08	50.00	57.28
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
24.05	19.33	25.00	17.45	16.98	13.80	11.42	16.66	18.57	18.95

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (06): توضح المعطيات في الجدول أعلاه ان تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بتونس خلال اخر عشرين سنة، مر بمرحلتين متمايزتين. مرحلة ماقبل الثورة في تونس والتي عرفت تسجيل نتائج جد إيجابية، جعلتها ضمن الفئتين الثالثة (25/10) والرابعة (50/25) ومرحلة مابعد ثورة يناير 2011 والتي عرف بها مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تسجيل قيما جد متدنية شارفت على وضع تونس ضمن الفئة الاولى (0-10) والشكل أدناه يوضح لنا أكثر تطور هذا المؤشر بتونس.

الشكل رقم (06) تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تونس للفترة (2022/2003)

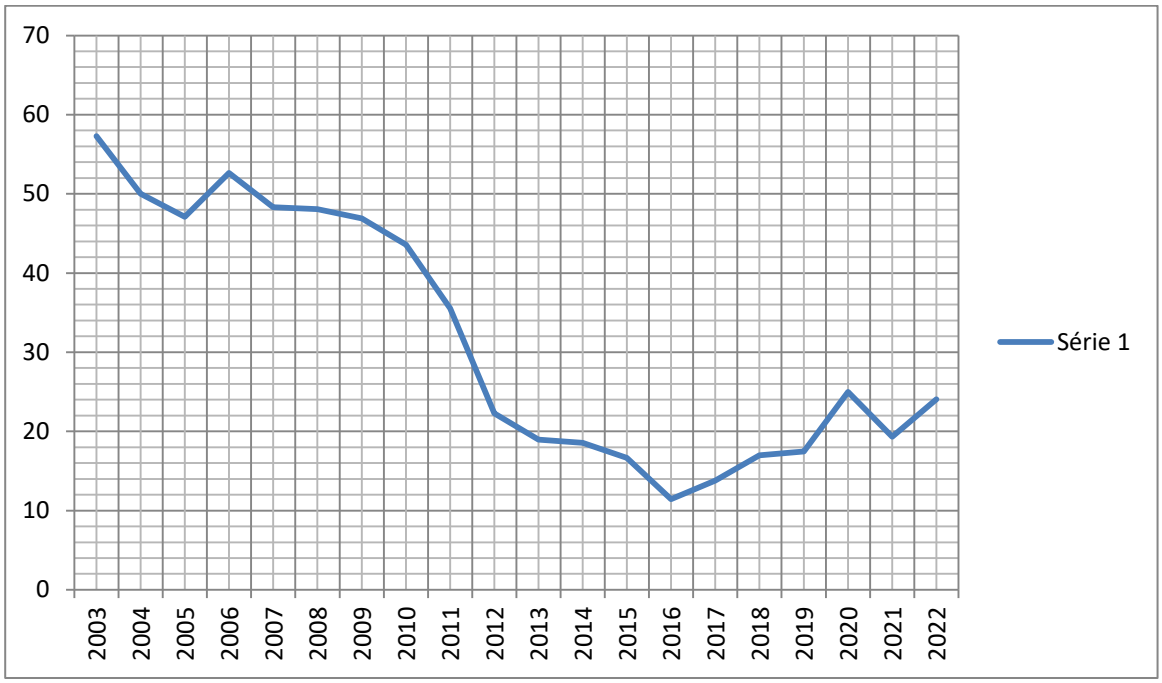

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (06): يبين الشكل أعلاه أن تطور مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بتونس عرف تفاوتا كبيرا في نتائجه، اذ كانت نتائجه اكثر إيجابية منذ سنة 2003 اذ سجل اعلى قيمة حينها بنسبة 57 % ليضع تونس في الفئة الرابعة، مما يعكس حالة الاستقرار السياسي وغياب العنف ومظاهر الارهاب

بتونس خلال تلك الفترة، بعدها بدأ هذا المؤشر في التراجع بشكل تدريجي وبطيء ليسجل قيمة 43%. مما وضع تونس ضمن الفئة الثالثة من الدول المشمولة بهذا التصنيف، ورغم ذالك الا أن تونس حتى هذه اللحظة بقيت متفوقة على عدة دول بما في ذالك الجزائر والمغرب.

بعد ذالك نلاحظ انهيار في نتائج مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بتونس منذ بداية 2011 الى غاية نهاية فترة الدراسة 2022. وذالك بسبب قيام ثورة تونس في يناير 2011 والتي أدت الى اسقاط النظام وبداية انتشار حالة الفوضى واللاأمن وظهور نشاط الخلايا الارهابية التي استغلت ذلك الوضع لإعادة بعث نشاطها الارهابي، إضافة الى حالة الإحتقان السياسي الذي عرفته تونس في سبيل تحقيق تحول ديمقراطي يكفل مطالب ثورة الشباب التونسي.

كل ذالك جعل تونس تتراجع الى الفئة الثانية (25/10) ضمن الدول التي شملها التصنيف، مسجلة تقاربا في النتائج مع الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة في مؤشرات فعالية الحكومة وجودة التشريع في الجزائر المغرب وتونس للفترة الممتدة (2003-2022)

تستهدف الدراسة من خلال هذا المبحث تحديد مدى قدرة الحكومة على اداء الادوار المنوطة بها والمتمثلة اساسا في توظيف الموارد وادارتها من أجل رسم سياسات عامة هادفة ومدى قدرتها على مواجهة الظغوط السياسية التي قد تحور أهدافها، وكذالك مدى قوة النظام التشريعي وفعاليته في تنظيم العلاقات وحفظ الحقوق وضمانها،خاصة للاطراف الغير رسمية والمشاركة في صياغة السياسات العامة.

المطلب الاول:تحليل مؤشرات فعالية الحكومة في الدول محل الدراسة

أولا: حالة الجزائر

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر في مؤشر فعالية الحكومة للفترة (2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
36.01	34.59	34.76	30.62	33.49	33	35.12	40.94	29.06	29.72
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
28.30	29.52	27.61	28.01	28.57	31.90	30	30.47	31.25	39.33

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على(تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (07): يوضح الجدول اعلاه أن الجزائر استطاعت طيلة فترة الدراسة ان تسجل قيما حسنة، اذ سجلت سنة 2005 ماقيمته 40% كأعلى قيمة، في حين أدنى قيمة تم تسجيلها كانت 27%سنة 2020، ومنه يستنتج أن الجزائر حافظت على مكانتها في الفئة الثالثة (50/25) ضمن دول العالم المعنية بالتصنيف.ولعل الشكل الموالي يوضح مدى تطور مؤشر فعالية الاداء الحكومي في الجزائر أكثر.

الشكل رقم (07) تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر:

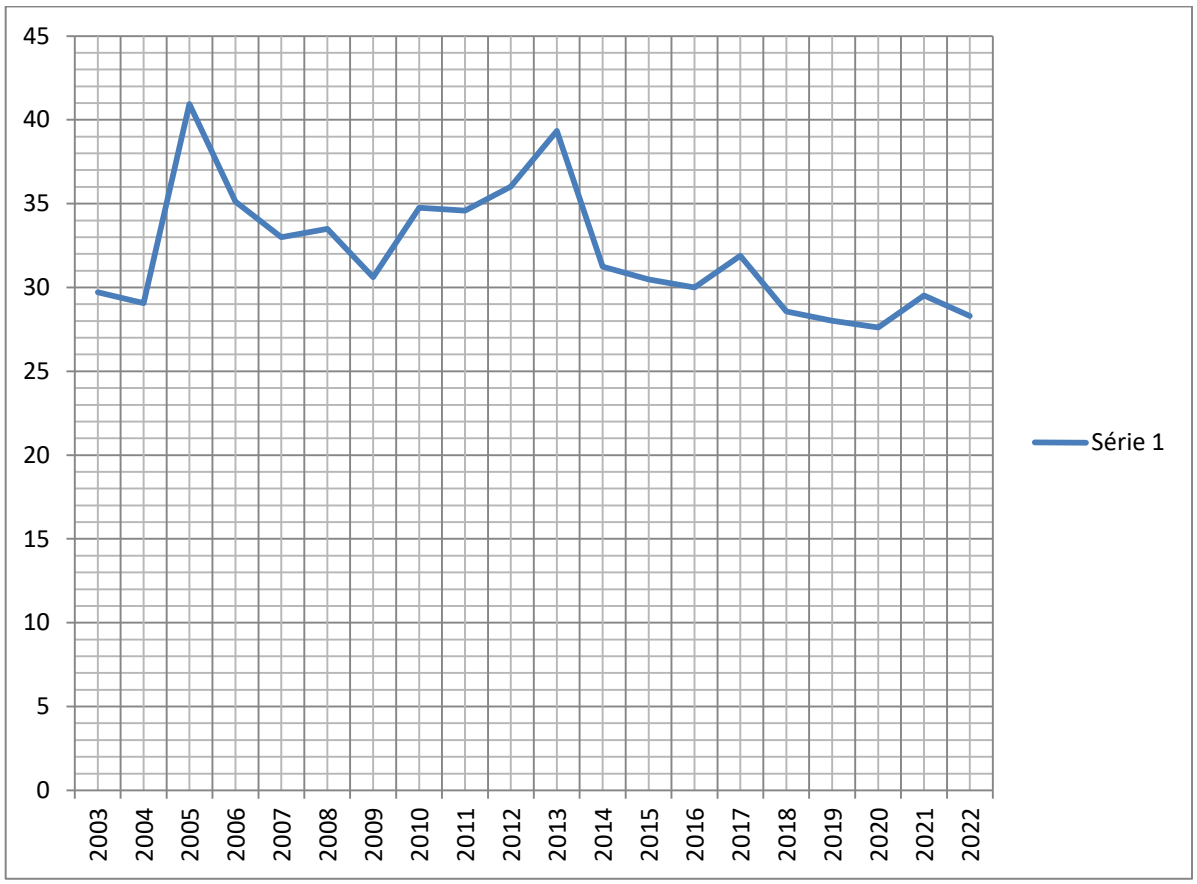

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

يدل الشكل اعلاه على ثبات الجزائر في الحفاظ على ترتيبها ضمن الفئة الثالثة من الدول المشمولة بالدراسة، غير أن ذلك لا يعني أن أداء الحكومة في الجزائر كان ايجابيا، فما يمكن ملاحظته من الشكل اعلاه هو ملامسة الجزائر لما نسبته 40%، تم مرتين فقط وذالك سنة 2005 وسنة2013، أما باقي فترات الدراسة فكانت دون ذالك، وما يعكس ضعف الاداء الحكومي منذ سنة 2014 هو رسم النتائج المسجلة لمنحى تنازلي، حيث سجلت سنة 2022 ما قيمته 28%، أي أقل مما سجلته سنة 2003 ، مما يعني عجز الجزائر عن صياغة قوانين وتنظيمات تحسن من أداء حكومتها وتمكن من مراقبة المشاريع التنموية وتفادي هدر المال العام. ولعل اهم الاسباب التي كانت وراء هذا العجز هو عدم استقلالية

الحكومات المتعاقبة في الجزائر طيلة فترة الدراسة، اذ انها تزامنت وحكم جماعات نافذة في الجزائر اتضح فيما بعد انها جماعات مصالح خاصة تدير اللعبة ضمن حكم العصابة خاصة حينما تدهورت حالة الرئيس **عبدالعزيز بوتفليقة**.

ثانيا: حالة المغرب

الجدول رقم (08): ترتيب المغرب في مؤشر فعالية الحكومة.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
51.18	45.49	46.88	47.84	44.17	44.66	45.36	41.66	48.75	49.18
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
47.16	45.23	46.66	40.47	39.04	40.47	46.19	47.61	48.07	52.60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي).

تحليل الجدول رقم (08): يوضح الجدول رقم (08) أن المغرب استطاعت تسجيل نتائج جد إيجابية في مؤشر فعالية الحوكمة، اذ سجلت قيما مرتفعة جدا، حيث سجلت 52% كأعلى قيمة سنة 2013، بينما كانت أدنى قيمة 39%سنة 2018، وهذا ما جعلها ما بين الفئتين الثالثة (50/25) والفئة الرابعة (75/50) والشكل رقم (08) يبين أكثر مدى تطور مؤشر المغرب في المؤشر الحوكمي وفعالية الاداء الحكومي.

الشكل رقم (08) تطور مؤشر فعالية الحكومة في المغرب

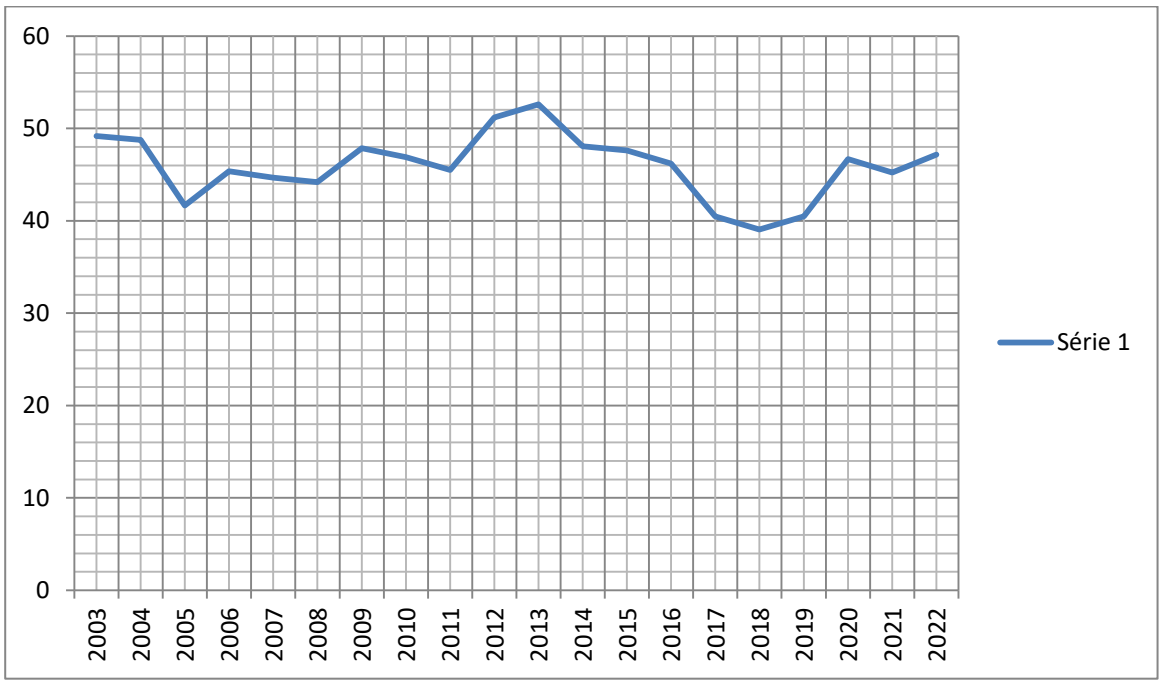

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي).

تحليل الشكل رقم (08): يبين لنا الشكل(08) أعلاه مدى قدرة المغرب على تسجيل نتائج إيجابية في تطور مؤشر فعالية الحكومة، والتي ضلت خلال فترات الدراسة تحافظ على نسب مكنتها من بلوغ الفئة الرابعة (75/50) عدة سنوات حيث سجلت ما نسبته 50% أو يزيد سنة 2013 و2014، كما استطاعت المغرب الحفاظ على ثباتها في تسجيل النتائج الاجابية، وما يؤكد ذالك استقامة مؤشرها طيلة فترات الدراسة.

يعكس ذالك مدى جودة الانظمة وتطبيقها والالتزام من طرف الحكومة في المغرب، كما تؤكد ذات النتائج مدى استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية المحتملة، وعند مقارنة مع الجزائر يتمظهر مدى حاجة الحكومات في الجزائر الى تقيدها بقوانين الجمهورية والعمل على تجسيد التزامات رئيس الجمهورية.

ثالثا: حالة تونس

الجدول رقم (09): ترتيب تونس في مؤشر فعالية الحكومة

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
54.02	55.92	61.72	66.02	64.07	68.93	72.68	63.23	66.66	46.66
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
41.50	43.80	76.19	50.47	51.90	50.95	44.76	49.52	51.92	53.08

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (09): تظهر المعطيات الموضحة في الجدول(09) أعلاه، مدى إيجابية النتائج التي سجلتها تونس فيما يخص مؤشر فعالية الاداء الحكومي، حيث سجلت سنة 2017 نسبة 76% كأعلى قيمة مسجلة، وهذا ما جعلها ضمن الفئة الخامسة (100/75) كأفضل الدول في هذا الشأن، في حين سجلت 41.5%سنة 2020 كأدنى قيمة، وهو ما جعلها متقاربة القيم مع المغرب و متفوقة على الجزائر، والشكل09 أدناه يوضح أكثر مدى تفوق تونس ضمن هذا المؤشر.

الشكل رقم (09) تطور مؤشر فعالية الحكومة في تونس

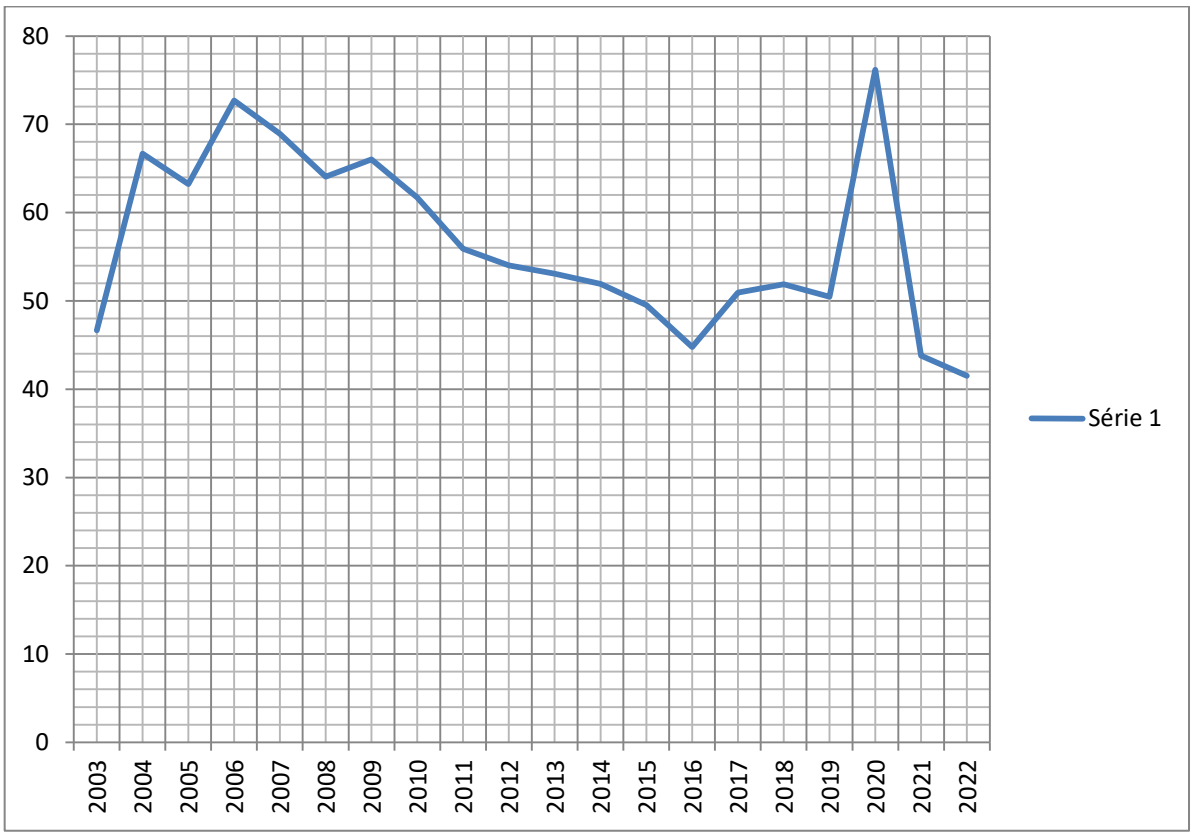

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (09): يبين الشكل أعلاه مدى نجاح تونس في تحقيق نتائج جد إيجابية فيما يخص جودة وفعالية أدائها الحكومي طيلة آخر عشرين سنة، حيث بلغت الفئة الخامسة (100/75) سنة 2020 بنسبة فاقت75%، أما باقي فترات الدراسة فاستطاعت الحفاظ على ترتيبها ضمن الفئة الرابعة (75/50) كما هو مبين في الشكل رقم (09).

وعليه فالمعطيات المبينة أعلاه تعكس مدى قدرة تونس على بناء منظومة مكنت الحكومات المتعاقبة في تونس طيلة فترة الدراسة من أداء مهامها باستقلالية عن الضغوطات السياسية، وهو ماساعدها على رسم مشاريع تنموية ضمن رؤية الحوكمة الرشيدة، مما سمح لها بتسجل نتائج أفضل حتى من المغرب في اكثر من

مناسبة لكن بفارق ضئيل جدا في هذا السياق، وعليه يمكنن القول أن كل من تونس والمغرب وفقا فيما يخص فعالية الاداء الحكومي طيلة اخر عشرين سنة،بالرغم من العديد من العراقيل والتحديات التي واجهتهما.

المطلب الثاني: تحليل جودة التشريع في الدول محل الدراسة

اولا:حالة الجزائر

الجدول رقم (10):ترتيب الجزائر في مؤشر جودة التشريع للفترة (2022/2003)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
09	09.47	13.87	18.18	29.12	31.55	33.33	43.62	36.81	36.21
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
14.15	10	08.57	07.14	08.09	09.04	09.52	07.61	08.17	12.33

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (10): توضح البيانات في الجدول أعلاه أن الجزائر تسجل قيما ضعيفة جدا في مؤشر جودة التشريع خلال فترة الدراسة، حيث تبوأت مكانة ضمن الفئة الأولى (10/00) أكثر من مرة، اذ سجلت دون 10%من سنة 2012 الى غاية سنة 2021، وهو ما يعكس الفشل المسجل من طرف الجزائر بهذا المؤشر مما جعلها تتذيل الترتيب العالمي في هذا الشأن، والشكل أدناه يبين لنا اكثر مدي تطور مؤشر جودة التشريع بالجزائر طيلة اخر عشرين سنة.

الشكل رقم (10): تطور مؤشر جودة التشريع في الجزائر

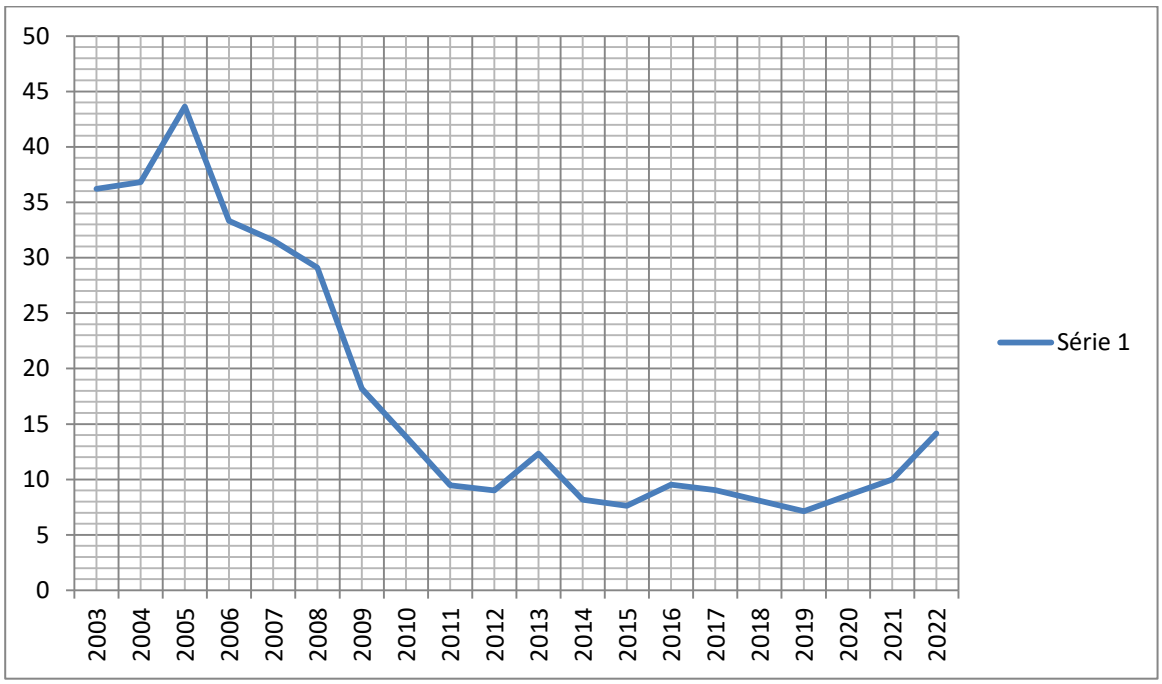

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (10): يبين الشكل أعلاه المنحى التنازلي للقيم التي سجلتها الجزائر في مؤشر جودة التشريع، اذ اخذت منظومتها التشريعية تنهار منذ سنة 2009، لتقبع ضمن الفئة الثانية (25/10) بعدما كانت ضمن الفئة الاولى خلال اول ثماني سنوات من الدراسة، وواصلت الجزائر تقهقرها ضمن ترتيب هذا المؤشر لتسجل نسبة 7% كأدنى قيمة مسجلة سنة 2015، ولم تراوح الجزائر هذه الفئة الا سنة 2022، وهذا يدلل على الخلل الموجود في المنظومة التشريعية للجزائر، اذ ان هذه الاخيرة لم تستطع خلق بيئة استثمارية مشجعة، تساعد في جلب المستثمرين، وتفسح المجال للقطاع الخاص لكي يكون طرفا فاعلا في التنمية. حيث ان التشريع في الجزائر معروف عليه عدم الثبات ونقص الفعالية وهو ما جعلها تتذيل الترتيب العالمي،لاكن متوقع لها تحسين ترتيبها في هذا المؤشر

مستقبلا تزامنا مع القانون الاستثمار الجديد وصيغة المقاول الذاتي وغيرها من مشاريع مشجعة.

ثانيا: حالة المغرب

الجدول رقم (11) ترتيب المغرب في مؤشر جودة التشريع

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
49.76	47.86	49.67	51.67	51.45	50	49.50	38.72	46.26	45.64
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
49.05	46.66	50	46.66	42.85	46.66	47.61	49.04	51.44	48.81

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (11): يتضح من المعطيات الموجودة في الجدول (11) ان المغرب ظل يسجل قيما ايجابية في مؤشر جودة التشريع، حيث كانت أدنى قيمة مسجلة هي 38%سنة 2005 بينما كانت 51.6% كأقصى قيمة مسجلة سنة 2009، وهذا ما جعل المغرب ضمن الفئة الثالثة(50/25) تارة والفئة الرابعة (75/50) تارة اخرى، والشكل ادناه يبرز اكثر مدى جودة التشريع بالمغرب.

الشكل رقم (11) تطور مؤشر جودة التشريع في المغرب

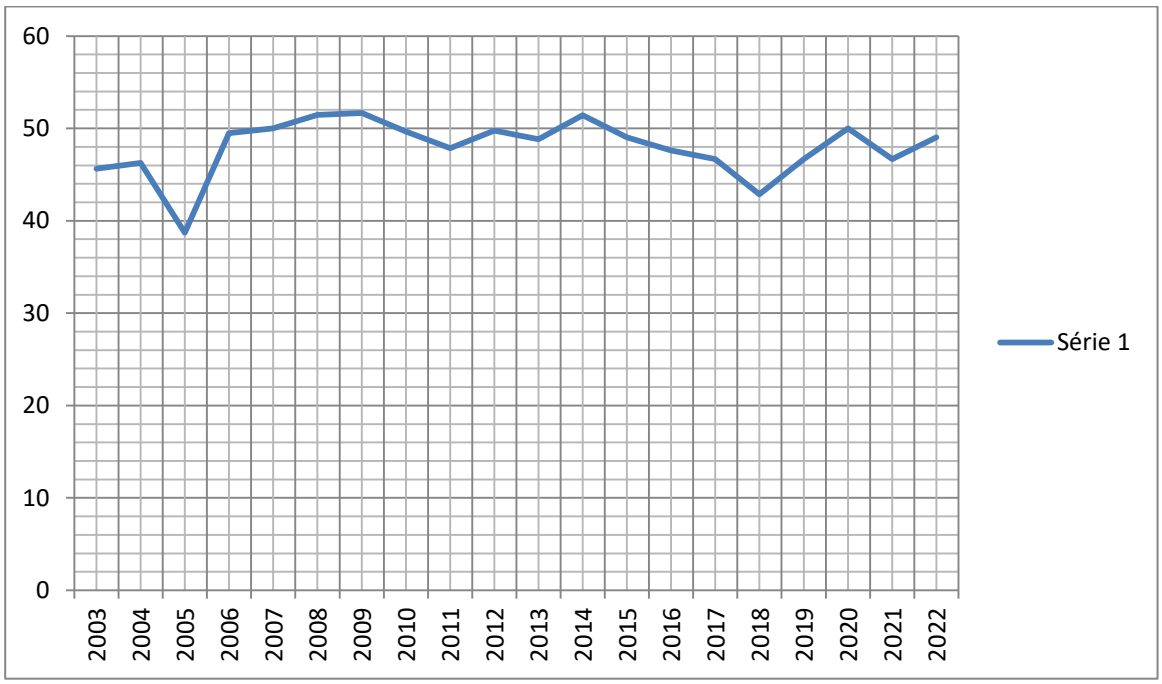

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تقارير البنك الدولي).

تحليل الشكل رقم (11): يدلل الشكل رقم(11) على أن المغرب استطاع تسجيل نتائج جيدة طيلة فترات الدراسة، مكنته من تبوؤ مراتب متقدمة ضمن الترتيب العالمي، اذ ضلت تسجل قيما تقارب او تفوق 50%منذ سنة 2006 الى غاية آخر سنوات الدراسة وهذا مايؤكد مدى جودة التشريع بالمغرب. حيث استطاعت من خلال جملة من السياسات التشريعية القوية ان تخلق بيئة استثمارية مكنت من تشجيع اقبال المستثمرين الاجانب والمحليين على المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة التنموية، وهو ما انعكس على ترتيبها العالمي في هذا المؤشر.

وحين المقارنة بين ما هو مسجل بالمغرب وما هو مسجل في الجزائر ضمن هذا السياق، يلاحظ ان الجزائر انتهجت سياسة تشريعية كبحت رغبة المستثمر الاجنبي في الاستثمار بالجزائر و ذالك من خلال عدم ثبات القاعدة القانونية

وسياسة الضرائب الغير محفزة، اضافة الى تفضيل المستثمر المحلي على الاجنبي على عكس ماهو موجود في المغرب، حيث كل الظروف تبعث على الاستثمار ومشاركة الاطراف الغير رسمية في العملية التنموية.

ثالثا: حالة تونس

الجدول رقم (12):ترتيب تونس في مؤشر جودة التشريع

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
45.02	42.18	51.67	53.11	54.85	56.31	56.86	52.94	49.75	55.67
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
37.26	38.09	40.95	38.57	33.08	39.04	35.23	39.52	40.86	43.60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (12): يوضح الجدول 12 أعلاه ان تونس سجلت في بداية سنوات الدراسة قيما مرتفعة جدا فاقت 50%، وهو ما جعلها ضمن الفئة الرابعة من الدول المشمولة بالتصنيف، بعد ذلك أخذت هذه القيم في الانخفاض لتسجل 33%سنة 2018 كأدنى قيمة مسجلة طيلة فترة الدراسة، مما جعلها تتراجع للفئة الثالثة (50/25) ضمن الترتيب العالمي، والشكل (12) أدناه سيوضح لنا أكثر مدى تطور هذا المؤشر الحوكمي بتونس.

الشكل رقم (12) تطور مؤشر جودة التشريع في تونس

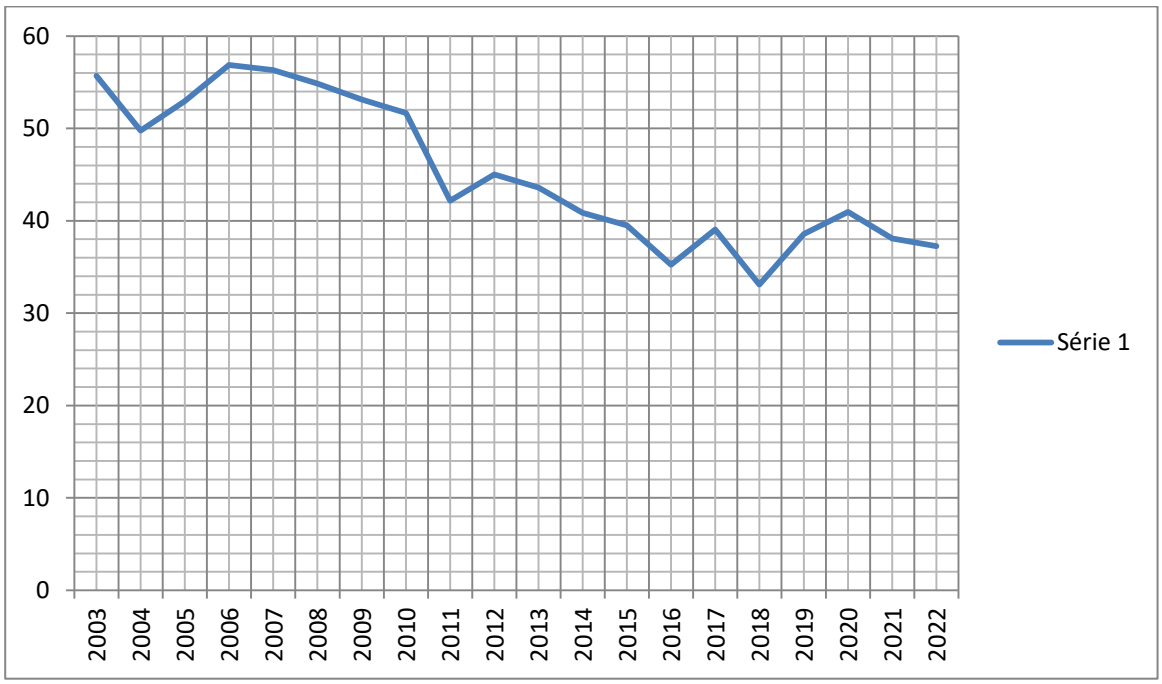

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (12): يتضح جليا من خلال المنحنى البياني اعلاه مدى إيجابية النتائج التي سجلتها تونس في أول سبع سنوات من الدراسة. مكنتها من الصعود والبقاء ضمن الفئة الرابعة (75/50)، بعد ذلك نلاحظ أخذ هذه النتائج في الانحدار بشكل واضح لتسجل 33% مماجعلها تتقهقر الى الفئة الثالثة (50/25).

والأسباب وراء ذالك متعددة أهمها ثورة يناير 2011، والتي جعلت من مشاركة القطاع الخاص في عمليات صنع السياسات العامة أمر معقد، كما دفعت ذات الاسباب المستثمر الاجنبي يصرف النظر عن العمل في تونس، وذالك بسبب تردي الوضع الامني وبداية غياب الاستقرار السياسي. حيث ان كان هم صناع القرار في تونس هو كيفية ايجاد طريقة تمكن من تحول ديمقراطي سلسل ومن ثم التفكير في المشاكل الاخرى، في صورة جودة التشريع المشجع على مشاركة

القطـاع الخـاص وغيـره فـي المسـيرة التنمويـة، وبالتـالي كـل ذالـك جعـل تـونس تتراجـع الى الوراء فيما يخص ترتيبها ضمن مؤشر جودة التشريع .

عنـد محاولـة المقارنـة بـين تـونس، المغـرب والجزائـر فـي هـذا الشـأن، يسـتنتج أن تـونس رغـم الظـروف التـي مـرت بهـا الـبلاد منـذ الثـورة التونسـية سـنة 2011، الا انهـا اسـتطاعت تسـجيل نتـائج إيجابيـة مكنتهـا مـن التقـارب مـع المغـرب ضـمن الترتيـب العالمي.

المبحث الثالث: دراسة في مؤشرات سلطة القانون، مكافحة الفساد في الجزائر المغرب وتونس للفترة الممتدة (2003-2022)

تستهدف الدراسة من خلال هذا المبحث تحديد مدى قدرة أنظمة الدول محل الدراسة على فرض القانون والتقيد به والالتزام بأحكامه ونصوصه على تعددها، من جميع الاطراف والجهات سواء مسؤولين كانوا أم مواطنين عاديين،مؤسسات رسمية أو غير رسمية. كم سنحاول معرفة قدرة حكومات هذه الدول على محاربة الفساد ومحاولاتها لتجفيف منابعه، بالشكل الذي يضمن تجسيد السياسات العامة المتخذة

المطلب الاول: تحليل مؤشرات سلطة القانون في الدول محل الدراسة

أولا: حالة الجزائر

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر في مؤشر سلطة القانون

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
24.88	23.47	25.11	23.22	24.51	23.92	25.83	27.27	34.13	33.33
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
22.64	22.38	22.38	20.47	21.90	18.09	18.09	16.66	22.59	30.98

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على(تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (13): يتضح من الجدول رقم 13 أن الجزائر طيلة فترة الدراسة بقيت تترنح بين الفئة الثانية (25/10) والفئةالثالثة (50/25) اذ أن أقصى قيمة تم تسجيلها كانت 34 %سنة 2004، ومنذ ذالك الحين تراجعت القيم المسجلة عبر السنوات التالية لتسجل ادنى قيمة لها سنة 2009 بنسة 23%، ولم تعاود الصعود الا سنة 2013 اذ سجلت 30%، لتعاود تسجيل النتائج السلبية ابتداءا من سنة 2015، حيث سجلت مانسبته 16.6% كأدنى قيمة مسجلة طيلة

فترة الدراسة، وللتوضيح اكثر تطور مؤشر سيادة القانون بالجزائر تستعرض الدراسة الشكل الموالي.

الشكل رقم (13) تطور مؤشر سلطة القانون في الجزائر

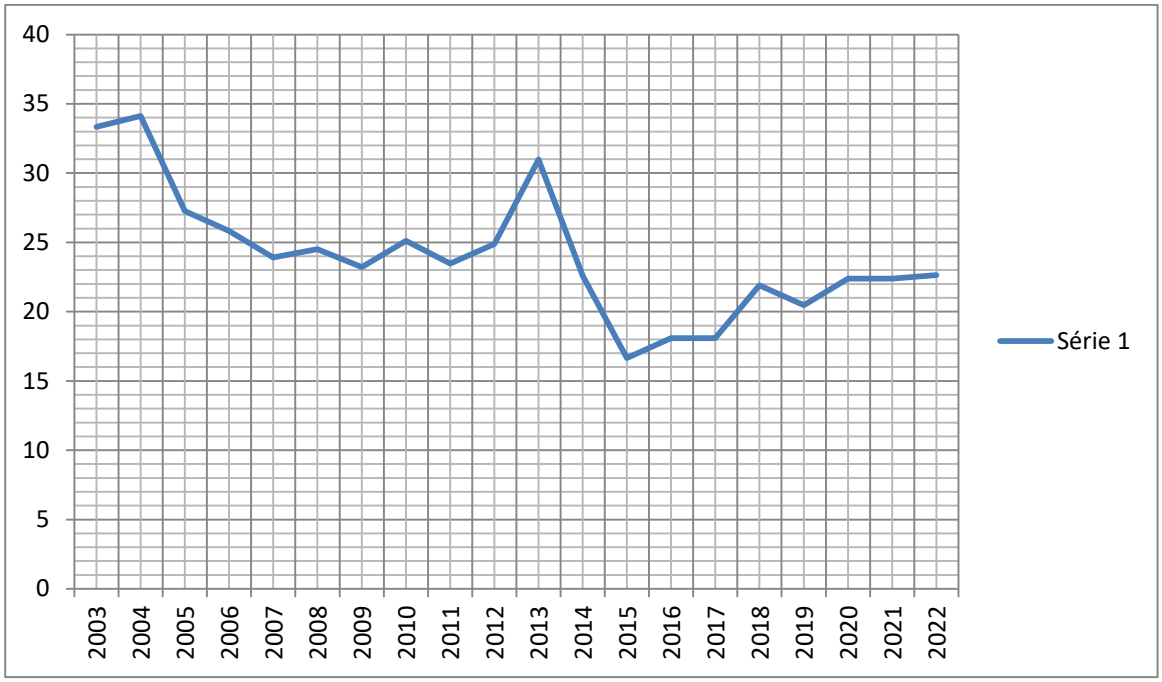

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (13):يوضح الشكل رقم(13) أن الجزائر رسمت منحى تنازلي منذ السنوات الاولى للدراسة فيما يخص تطور مؤشر سلطة القانون،حيث سجلت قيما وضعتها ضمن الفئة الثانية (25/10) لأكثر من 10سنوات.

بعد ذالك سجلت قيمة مشجعة سنة 2013 مما جعل منحناها في هذا المؤشر يعرف صعودا، لينهار مرة اخرى ولم يعاود الصعود. مما يعكس حالة الفشل في بسط سلطة القانون بالجزائر طيلة آخر عشرين سنة، حيث شاع العجز في تجسيد القانون وتنفيذ احكامه، اذ تفشت ظاهرتي الرشوة والمحسوبية وتغلغلت في اروقة المحاكم والمجالس القضائية، حيث تزامن ذالك مع حكم جماعة مصالح فردية، والتي ابانت الوقائع على تورط افرادها في قضايا فساد وتعدي على قوانين

الجمهورية بشكل سافر، حيث استغلت هذه الفئة الحالة الصحية لرئيس الجمهورية السابق **عبد العزيز بوتفليقة**. ما أضر بالهياكل الادارية القضائية والاقتصادية وحتى الاجتماعية للدولة الجزائرية.

ثانيا: حالة المغرب

الجدول رقم (14): ترتيب المغرب في مؤشر سلطة القانون

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
46.47	46.94	47.86	46.91	46.82	46.41	45.45	44.97	50.96	49.25
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
44.81	45.71	47.14	45.71	44.76	44.28	44.28	50.95	52.40	44.60

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (14): يتضح من البيانات في الجدول رقم (14) أن أداء المغرب عرف تذبذبا في النتائج الخاصة بمؤشر سلطة القانون وسيادته، جعلها ضمن الفئتين الثالثة (50/25) والرابعة (75/50)، حيث سجلت 44.2% كأدنى قيمة لها سنة 2017، في حين أعلى قيمة كانت بنسبة 25.4%سنة 2014. وهو مايعكس النتائج المشجعة التي سجلتها المغرب طيلة فترة الدراسة بالرغم من عدم محافظتها على مكانتها ضمن الفئة الرابعة (75/50) لفترات طويلة، والشكل ادناه يوضح أكثر مدى تطور مؤشر سلطة القانون بالمغرب.

الشكل رقم (14) تطور مؤشر سلطة القانون في المغرب

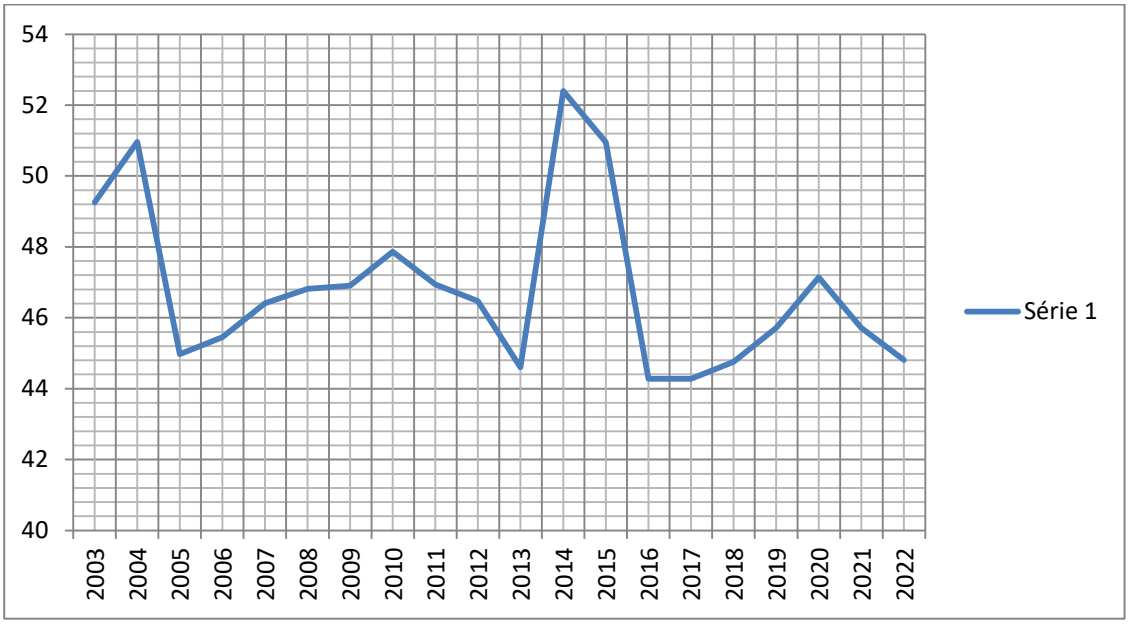

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (14): يوضح الشكل 14أعلاه مدى التذبذب المسجل في النتائج الخاصة بتطور مؤشر سلطة القانون بالمغرب،غير ان ذالك لم يمنعها في المحافظة على مكانتها بين الفئتين الثالثة (50/25) والرابعة (75/50)، مسجلة قيما مشجعة فاقت 50% أكثر من مرة،مما يعكس قدرة المغرب في ترك المجال لسلطة القانون في تسيير العلاقات ليس فقط بين الافراد وانما بين الجهات الرسمية والغير رسمية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، خاصة فيما يعني العلاقات التي تخص عمليات رسم وتنفيذ السياسات العامة. كما تعكس ذات النتائج مدى استقلالية القضاء ونفاذ أحكامه في المغرب،على عكس ما تم تسجيله في الجزائر حيث كانت النتائج المسجلة في هذا الإطار غير مشجعة لأسباب عدة سبق ذكرها.

ثالثا: حالة تونس

الجدول رقم (15) ترتيب تونس في مؤشر سلطة القانون

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
51.17	49.70	54.50	58.29	56.73	55.98	55.50	51.67	55.28	46.26
2022	**0212**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
50.94	33.80	55.77	55.71	55.71	57.14	54.28	55.71	56.25	49.76

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (15): توضح النتائج في الجدول رقم 15 أعلاه مدى إيجابية النتائج التي سجلتها تونس ضمن ترتيبها في مؤشر سلطة القانون، حيث أن كل القيم المسجلة لم تكن تحت 50% إلا في مناسبتين طيلة فترة الدراسة، وبالتالي ضمان مكانة ضمن الفئة الرابعة (75/50) من الدول المشمولة بالتصنيف. ما يعني ان تونس استطاعت الى حد بعيد النجاح في بسط سلطة القانون طيلة اخر عشرين سنة، وللتوضيح أكثر نستعرض بالتحليل الشكل رقم (15)ادناه.

الشكل رقم (15) تطور مؤشر سلطة القانون في تونس

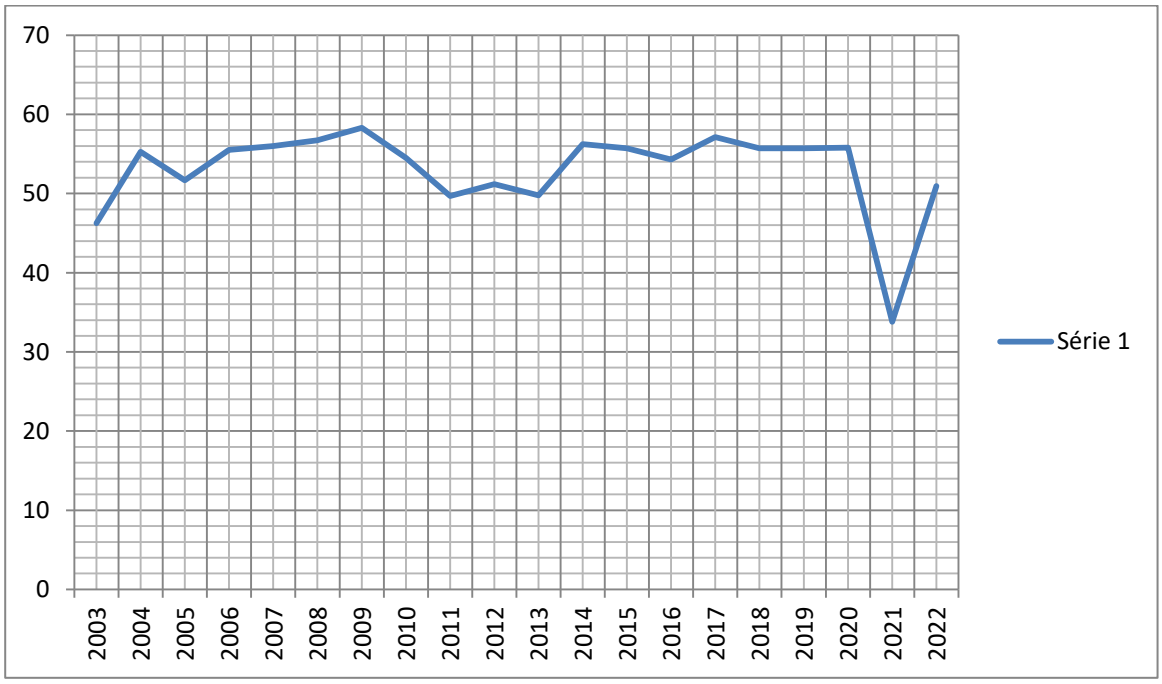

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (15): يتضح من الشكل 15 أعلاه مدى قدرة تونس على فرض سلطة القانون وسيادته طيلة اخر عشرين سنة،حيث نشاهد مدى ثبات المنحنى البياني واستقامته على مستوى فوق 50%، مايثبت تمركز تونس ضمن الفئة الرابعة(75/50) ولم تراوح تونس هذه المكانة الا سنة واحدة من السنوات المشمولة بالدراسة وكان ذلك سنة 2021 ، مما سمح بتراجع تونس تلك السنة للفئة الثالثة(50/25)، لكن سرعان ماتم تدارك هذا التراجع وذالك بالتزامن مع التعديل الدستوري سسنة2022، مما أسهم في صعودها مجددا للفئة الرابعة(75/50).

وعليه يمكن القول أن تونس استطاعت طيلة فترة الدراسة(2022/2003) ان تكون ضمن الدول الأولى من حيث بسط سلطة القانون واثبات سيادته، وهو ماسمح لها بالتفوق على الحالات المشمولة بالدراسة، حيث تفوقت على المغرب بفارق ليس بالكبير، في حين تفوقها على الجزائر في هذا السياق كان واضحا مايعني يمكن اتخاذ التجربة التونسية كنموذج يمكن الاستفادة منه خلال مسعى فرض سلطة القانون، كأهم مبادئ الحوكمة التي تسمح بتفعيل التنمية الشاملة، إذ يعتبر هذا المبدأ بمثابة العائق الاهم الذي تعاني منه دول العالم الثالث. حيث تجد صعوبة بالغة في فرض القانون وجعله الوسيلة الاولى في تنظيم العلاقات العامة بين الافراد والهيئات الرسمية والغير رسمية على اعتبار ان هذه العلاقات اساس كل عملية تنموية.

المطلب الثاني: مؤشر مكافحة الفساد في الدول محل الدراسة

اولا: حالة الجزائر

الجدول رقم (16) ترتيب الجزائر في مؤشر مكافحة الفساد

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
36.01	34.59	34.76	30.62	33.49	33	35.12	40.97	29.06	29.62
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
28.30	29.52	27.61	28.09	28.57	31.90	30	30.47	31.25	39.33

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (16): توضح المعطيات الموضحة في الجدول اعلاه ان الجزائر سجلت قيما متقاربة جدا فيما يخص مؤشر مكافحة الفساد، حيث انحصرت القيم المسجلة ضمن اطار الفئة الثالثة (50/25) اذ كانت 40% أعلى قيمة مسجلة و27.6% كأدنى قيمة سجلت، ولم تستطع الجزائر طيلة فترة الدراسة تسجيل ما هو أكثر مما يتيح لها الصعود ضمن الفئة الرابعة (75/50) كنتيجة تعكس مدى السيطرة على الفساد، والشكل أدناه سيسمح اكثر بمعرفة مدى تطور مؤشر مكافحة الفساد بالجزائر.

الشكل رقم (16) تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر

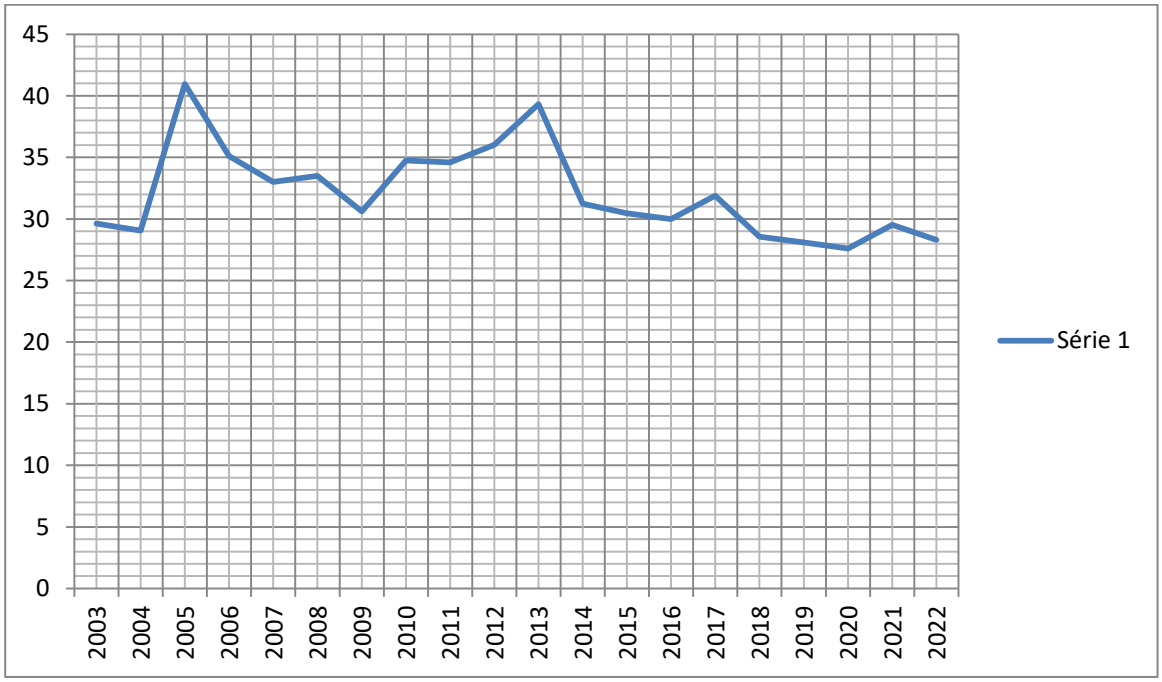

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (16): يدل الشكل رقم 16 أعلاه على ان تطور محاربة الفساد بالجزائر، عرف ثباتا من خلال تسجيل نتائج جد متقاربة لم تخرج الجزائر من الفئة الثالثة(50/25) ضمن الدول المعنية بالتصنيف، اذ كانت أعلى قيمة مسجلة لم تتجاوز 40%، بل تراجعت القيم في السنوات الاخيرة من الدراسة لتصل مانسبته 27% مماجعلها تقترب من السقوط الى الفئة الثانية (25/10).

فرغم تعدد جهود الجزائر لتحسين مستوى سيطرتها على الفساد، من خلال خلق العديد من الاجهزة وسن ترسانة من القوانين لمكافحة الفساد في صورة الهيأة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والديوان الوطني لقمع الفساد، الى جانب مجلس المحاسبة، اضافة الى اشراك المجتمع المدني في عمليات المراقبة واعطاء اوامر بتسخير كافة التسهيلات لذالك. إلا أن ذلك لم يمنعها من تذيل الترتيب

العالمي في هذا الإطار والاسباب التي تقف وراء ذالك متعددة، حيث يشكل العامل البشري اهم محاورها، اذ ان أشخاص بارزين في الدولة برتب وزراء ورجال اعمال تورطوا في قضايا فساد كبيرة جدا، حيث داسوا على قوانين الجمهورية ونهبوا أموالا طائلة أثرت بشكل مباشر على إقتصاد الجزائر في السنوات الاخيرة، ولازال صناع القرار في الجزائر ومنذ سقوط حكم العصابة الى غاية اليوم يحاولون إسترجاع ماتم نهبه من اموال الشعب.

ثانيا: حالة المغرب

الجدول رقم (17) ترتيب المغرب في مؤشر محاربة الفساد

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
37.44	40.28	52.38	43.54	40.29	42.23	39.09	41.95	48.76	45.50
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
41.50	38.57	38.57	41.42	44.76	49.04	50.47	48.09	47.11	41.70

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (17): يتبين من المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه ان المغرب سجل نتائج مشجعة طيلة اخر عشرين سنة، سمحت لها أكثر من مرة في أن تكون ضمن الفئة الرابعة بين الدول المعنية بالترتيب في مؤشر محاربة الفساد، حيث سجلت بين 2010 و2016 قيما فاقت 50% في حين سجل في باقي الفترات قيما قاربت أو فاقت 40%، مايؤكد ثباتها ضمن الفئة الثالثة (50/25) والشكل 15 أدناه سيسمح بالتوضيح اكثر.

الشكل رقم (17) تطور مؤشر محاربة الفساد في المغرب

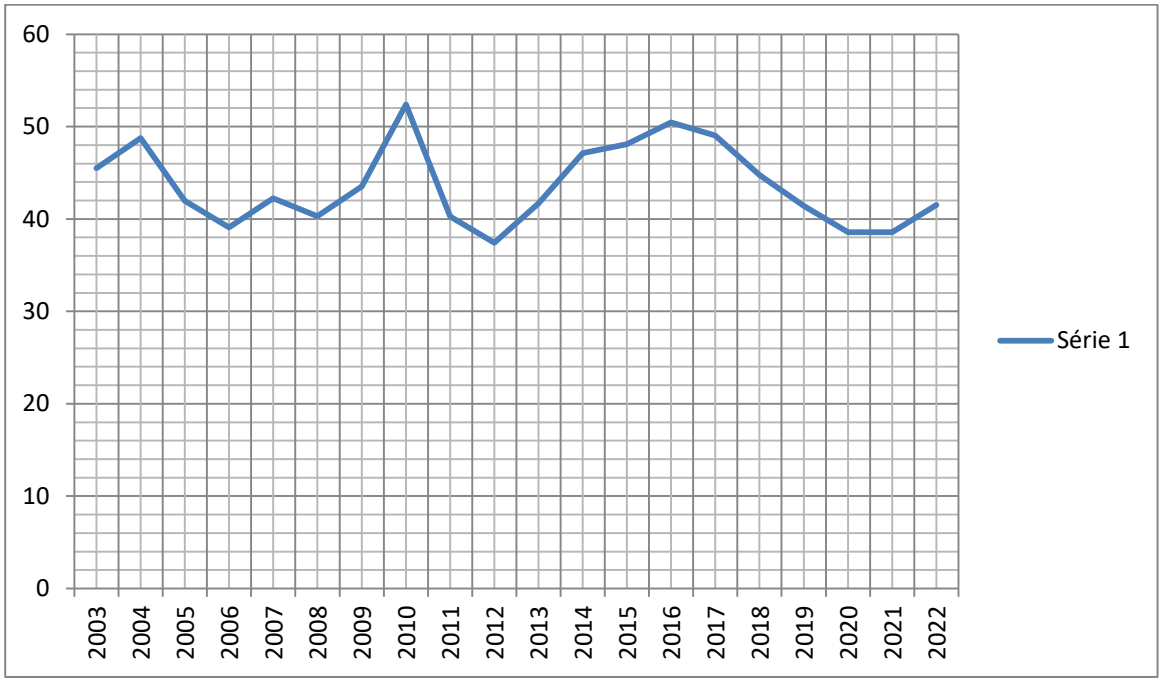

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الشكل رقم (17): يوضح الشكل رقم 16 اعلاه مدى ثبات القيم التي سجلتها المغرب طيلة اخر عشرين سنة في تطور مؤشر محاربة الفساد. حيث انحصرت النتائج ما بين 38 % كأدنى قيمة و 52% كأعلى قيمة، وهذا ما يثبت بقاء المغرب ضمن الفئتين الثالثة (50/25) والرابعة (75/50) طيلة فترة الدراسة وفي ذلك اكثر من اشارة الى ان المغرب استطاعت السيطرة على الفساد والنجاح في تجفيف منابعه الى حد بعيد من خلال توفير ترسانة من القوانين وجملة من السياسات التي وقفت كعائق امام العامل البشري الذي يعتبر وسيلة الفساد الاولى في معظم الدول التي تعاني من هذا الاشكال العويص.

وعند مقارنة النتائج المسجلة بالمغرب مقارنة بالنتائج المسجلة بالجزائر نجد أن كلاهما كان ضمن الفئة الثالثة (50/25) لأطول فترة ممكنة لكن بأفضلية

نسبية للمغرب وبفارق فاق 10% أكثر من مرة. مايجعل الجزائر امام تحدي ايجاد السبل الكفيلة لتغيير واقعه الحوكمي والذي بدوره سيسمح بتغيير الواقع التنموي نحو الافضل.

ثالثا: حالة تونس

الجدول رقم (18) ترتيب تونس في مؤشر محاربة الفساد

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
57.34	56.87	53.80	56.93	53.39	54.36	56.58	54.63	56.65	60.31
2022	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**
47.64	46.66	50.95	50.95	53.33	50.95	52.85	54.28	55.76	56.87

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على (تقارير البنك الدولي)

تحليل الجدول رقم (18): توضح القيم الموضحة في الجدول رقم (18) مدى نجاح تونس وقدرتها على تسجيل نتائج جد إيجابية فيما يخص السيطرة على الفساد كأهم المؤشرات الحوكمية، وتثبت النتائج ان تونس استطاعت التمركز ضمن الفئة الرابعة (75/50) طيلة فترة الدراسة باستثناء اخر سنتين من الفترة المعنية بالدراسة (2022/2003)، وانحصرت القيم المسجلة في هذا الإطار بين 60% كأعلى قيمة تم تسجيلها سنة 2003 ،في حين كانت أدنى قيمة هي 46.6% سجلت سنة 2021، وهو مايعكس تفوق تونس في هذا المؤشر ايضا على حساب المغرب والجزائر. والشكل رقم (18) أدناه يوضح لنا أكثر تطور محاربة الفساد في تونس.

الشكل رقم (18) تطور مؤشر محاربة الفساد في تونس

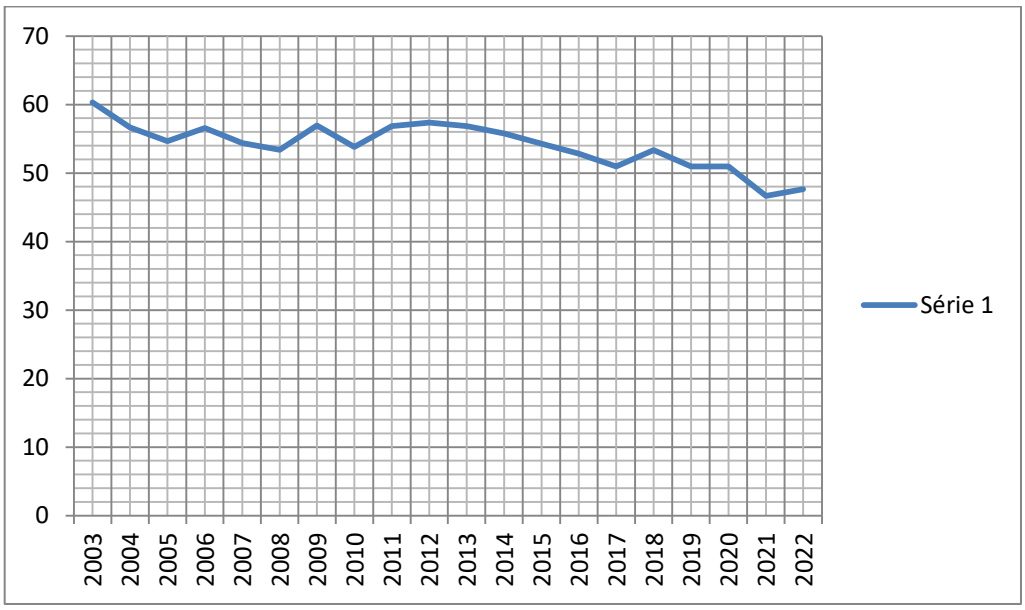

المصدر: من إعداد الباحث بالعتماد على (تقارير البنك الدولي).

تحليل الشكل رقم (18): يوضح المنحنى البياني أعلاه مدى قدرة تونس في الحفاظ على ثباتها ضمن الفئة الرابعة (75/50) كأحسن الدول وأفضلها من حيث السيطرة على الفساد ومحاربة اشكاله وانواعه، اذ يشاهد ان تونس لم تسجل طيلة اخر عشرين سنة عنيت بالدراسة قيما اقل من 50% والتي تجعلها ضمن الفئة الثالثة، الا في اخر سنتين 2021 و2022 ويعود ذالك الى أسباب سياسية استثنائية مرت بها تونس تمثلت اساسا في تدهور العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعة انتهت بتعديل دستوري جديد رآى الكثير من المهتمين ان محتواه زاد من تقوية مكانة الرئيس قيس سعيد.

أما فيما يخص عملية المقارنة بين كل من تونس، المغرب والجزائر في هذا السياق يمكن القول أن تونس أكثر الدول محاولة للسيطرة على الفساد وأكثر مقدرة على تجفيف منابعه، تليها المغرب في المرتبة الثانية وبفارق ضئيل عن تونس، مايسمح بالقول ان المغرب أيضا استطاعت بسط سيطرتها على الفساد ونجاحها الى حد بعيد في محاربته. بينما الجزائر لقيت صعوبة في محاربته، باستثناء السنوات الخمس الاخيرة وذالك مايطرح

أكثر من تساؤل حول أهم الاسباب التي منعت من محاربة الفساد بها رغم كل الحلول المقترحة لذالك.

المبحث الرابع:عراقيل ومعيقات التنمية الشاملة في الجزائر المغرب وتونس

تمثل معوقات التنمية الشاملة تحديا كبيرا امام مساعي وجهود التقدم والتغيير في الدول النامية. وبما ان عملية التنمية الشاملة عملية معقدة ومتشابكة استدعت الضرورة التكامل في مجالاتها بهدف التغلب على جميع المشكلات التي تواجه المجتمع وتعيقه، لكن ذلك لا يكون إلا من خلال التعرف والتشخيص الدقيق لهذه المعوقات قصد تذليلها، والتي سنحاول التفصيل فيها عبر هذا المبحث.

المطلب الأول:المعوقات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الشاملة في الدول محل الدراسة

أولا:العراقيل الاجتماعية

تعد العراقيل الاجتماعية من أبرز الحواجز التي تعترض مسارات التنمية وتعيق تقدمها وذالك لتعقيدها وتشعبها وصعوبة التحكم فيها، نرصد منها مايلي :

1- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية: يعتبر الانفجار السكاني في الدول النامية، الذي يرافقه انكماش في الانتاج، من أكبر العوائق التي تواجه العملية التنموية، غير ان ما صعب من مهمة القضاء عليه، اعتبارات أيديولوجية عدة كالعادات والتقاليد والاعراف والدين إضافة الى اعتبارات اخرى.

وتتمثل اثار النمو السكاني العشوائي على التنمية في:[1]

ان ارتفاع الحجم السكاني يؤثر في الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية ومعاملات وتعليم وغيرها بالدولة، ما يؤدي بالدولة الى استخدام موارد إنمائية

[1] سعيد فكرون، **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية**، اطروحة دكتوراه دولة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2005 ، ص135،136.

جديدة، مما يكلفها أكثر وينهكها اقتصاديا (بناء مؤسسات تربوية، بناء مستشفيات، تشييد الطرقات)

الزيادة في النمو السكاني بطريقة عشوائية ينعكس سلبا على مستوى الدخل القومي.

ارتفاع النمو الديمغرافي يخلف يد عاملة في حاجة الى وظيفة، مما يزيد من ارتفاع نسب البطالة في بيئة غير مهيأة الى استيعاب طلبات الوظيفة.

الزيادة في معدل السكاني تستدعي تبني سياسات بيئية جديدة، ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة.

وكل ذالك تم رصده اثناء التعرض لواقع السكان في الجزائر المغرب وتونس على حد سواء، اين شكل النمو السكاني وصعوبة التحكم فيه ابرز التحديات بالنسبة لحكومات هذه الدول خاصة في اول ثلاثة عقود بعد استقلالها، وطريقة التجاوب مع هذا الاشكال كان بشكل متسارع وغير مدروس بشكل كافي، فاثر ذالك سلبا اليوم على جودة التعليم وبنية المنظومة الصحية وكذا جودة الحياة في الدول الثلاث.

2-سوء التوزيع السكاني: إن وفرة المرافق الضرورية للعيش في المناطق الحضارية، تؤثر في سكان الريف وتدفعهم نحو التخلي عن المناطق الريفية، ما يؤدي الى الاختلال والصعوبة في تحقيق التنمية في كلتا المناطق (الريف، المدينة)، حيث تشهد الدول محل الدراسة ارتفاع هائل في معدلات التحضر اذ فاقت نسبه ذلك 70% في الجزائر اثناء العشرية السوداء والعشرية التي بعدها ويعكس ذلك ظهور مشاكل عدة في المدينة كتضخم المدن، البيوت القصديرية، والتلوث والتصادم الفكري وما يتبعه من الصراعات وسلوكيات أخرى..... الخ.[1]

[1] ريم بن زايد، **السكان والتنمية" مفاهيم واسس نظريه**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30, العدد 03, ديسمبر 2019, ص 579.

3-ظـاهرة الفقـر: تعـد مشـكلة الفقـر المجتمعـات النامية مـن بـين العراقيـل التـي تواجـه التنميـة فـي هـذه الـدول، حيـث تتعـدد أبعـاد هـذه المشـكلة. فلـيس البعـد الاجتمـاعي فقـط هـو السـبب وانمـا هنـاك ابعـاد اقتصـادية وسياسـية وحتـى بيئيـة لهـا دور فـي ذالـك فـالفقر حالـة مـن الحرمـان تتجلـى فـي قلـة الغـذاء وتـدني الأوضـاع الصـحية والمسـتوى التعليمـي، وتـدني ظـروف الاسـكان وقلـة راس المـال والقـدرة علـى الادخـار وصـعوبة تلبية الحاجات الأساسية [1].

وبالتـالي كـل هـذه الاثـار تعقـد مـن مهمـة تحقيـق المشـاريع التنمويـة وتحـتم مضـاعفة النفقـات وكـل المـوارد الماديـة والبشـرية مـن اجـل تجـاوز هـذا الحـاجز الـذي طالمـا وقـف في وجه سيرورة التنمية في البلدان النامية على غرار الجزائر تونس والمغرب.

4-انتشـار الأميـة وانخفـاض مسـتويات التعلـيم:تعتبـر الأميـة التحـدي الأكبـر الـذي واجـه ولا يـزال يواجـه العديـد مـن الـدول العربيـة والإفريقيـة منـذ اسـتقلالها، حيـث أدركـت انـه لا سـبيل للتنميـة الا مـن خـلال التعلـيم، ورغـم كـل الجهـود التـي بـذلتها الـدول محـل الدراسـة فـي سـبيل مواجهـة الأميـة والحـد منهـا، إلا أنهـا فشـلت الـى حـد كبيـر فـي القضـاء علـى هـذا الاشـكال، حيـث لازالـت هـذه الـدول تحقـق انخفاضـا كبيـرا فـي مستويات التعليم وجودته مقارنة بالدول المتقدمة.

وبـالرغم مـن أن السـبب الرئيسـي فـي ذلـك هـو الاستعمـار وسياساتـه المقصـودة والممنهجـة فـي ترسـيخ الجـهل إلا أنـه لـيس السـبب الوحيـد فـي ذلـك، فهنـاك أسبـاب عـدة سـاهمت فـي ذلـك، كغيـاب الرؤيـة الصـحيحة والاسـتراتيجية المدروسـة للقضـاء علـى الأميـة، الفقـر وتبعـاته، التبعيـة الثقافيـة للـدول المتقدمـة واهمـال الهويـة المحليـة نقـص الكفـاءات التكوينيـة خاصـة بعـد الاسـتقلال، الانفـاق العشـوائي علـى السياسـة التعليمية وفقدانها المنهج والعلمية في الكثير من الأحيان.

[1] سحنون محمد، **ظاهرة انتشار الفقر في بلدان النامية وسياسات الحد منها**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 20، ديسمبر 2003 ، ص208.

وبالتالي شكل ذلك حاجزا أمام التنمية فكلما كان المجتمع أكثر أمية كلما كان أكثر بعدا عن العملية التنموية بل والمعرقل لها، فجهله لا يسمح له بالمشاركة ولا بمحاربة الفساد ولا في بعض الأحيان حتى المناداة بحقوقه.

5-ضعف المنظومة الصحية: تعتبر العلاقة بين الصحة والتنمية علاقة سببية تبادلية بينهما، فتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يؤدي الى تحسين الأوضاع الصحية، في حين أن قوة المنظومة الصحية تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية نحو الافضل، وذلك لتأثيرها الكبير في الكثير على المعطيات الاجتماعية والاقتصادية[1]، إلا أن الجزائر والمغرب وحتى تونس فشلت في تجسيد هذه العلاقة التفاعلية الديناميكية، ما أثر سلبا على الصحة كقطاع والتنمية كهدف أسمى ولعل ازمة كورونا وطريقة التعامل معها افضل دليل على هذا الطرح.

ويعود سبب ضعف المنظومة الصحية في هذه البلدان الثلاثة وتحولها من مساهم في التنمية الشاملة الى عائق شكل هاجس لدى أنظمة هذه الدول الى العديد من العراقيل والعوائق في التنمية.[2]

-مشاكل في التخطيط: عدم وجود خريطة صحية واضحة، غياب معايير تسمح بتخطيط الموارد والرسائل، قلة الخبرات المتخصصة في مجال التخطيط، غياب الوعي التخطيطي لدى القائمين على إدارة قطاع الصحة.

-مشاكل في التنظيم: كعدم قيام الجهات المسؤولة على قطاع الصحة بدورها التنسيقي بين جهات الخدمات الصحية، عدم توازن الموارد والرسائل والمناطق

[1] زان مريم، **الصحة والتنمية أي علاقة**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 02، العدد09، ديسمبر2016، ص 48.

[2] ريمة أوشن، ايمان بن زيان، عمامة بن عمومة، **أسباب تدني مستوى الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية من وجهة نظر الأطباء، دراسة ميدانية بالمراكز الاستشفائية للشرق الجزائري**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 51-52.

الموزعة عليها، عدم إدراج القطاع الخاص في التنظيم العام للخدمات الصحية وبالتالي لا يتم التركيز على المراقبة الدورية والمستمرة الأولية.

-**مشاكل في التنفيذ:** كجهود الاجهزة التنفيذية وعدم قدرتها على تلبية المطالب التي اتسع حجمها وتعتبر جوهر احتياجاتها، ضعف التقييم الدائم لتنفيذ السياسات الصحية وغيرها، اضافة الى مشاكل عدة في التسيير وثغرات قانونية وتشريعية متعددة ومختلفة من دولة الى اخرى.

5- القيم الاجتماعية السائدة: تعد القيم الاجتماعية السلبية السائدة في الدول النامية وليس فقط في الدول محل الدراسة، عائق كبير أمام عمليات التنمية فوجود قيم اجتماعية جامدة ومتخلفة على سبيل المثال لا الحصر نذكر منها:[1]

- عدم احترام العمل كقيمة، ونلتمس ذالك في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس الراحل **عبدالعزيز بوتفليقة** اين استفاد اغلب الشباب من قروض واصبح ايجاد العامل اليومي استثناءا.

- عدم الايمان بالعمل اليدوي والتقليل من شأنه، خاصة في الجزائر أين اندثرت العديد من الحرف اليدوية، بينما العكس في المغرب وتونس لازالت قائمة.

- عدم الايمان بالمستجدات والخوف منها.

- عدم الرغبة في التغيير والاستسلام للواقع المعاش.

- التبذير بشتى أنواعه كالماء ومواد الطاقة كالكهرباء.

فهذه السلوكات السلبية وغيرها تثبط من حركة العمل التنموي في هذه البلدان، تستدعي الضرورة القضاء على هذه المظاهر والسلوكات من خلال العديد من الآليات والأدوات التي من شأنها تحقيق هذا الغرض.

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص 462.

ثانيا: المعيقات الاقتصادية:

يعد القطاع الاقتصادي المجال الاهم الذي يتم من خلاله تفعيل مسارات التنمية الشاملة، غير أن عدم قدرة الدول النامية وفشلها في بناءه بالشكل الصحيح ينتج عنه العديد من المعيقات التي من شأنها جعله مساهم في تعطيل العمل التنموي وليس العكس، ومن بين هذه الأعطاب نذكر الأتي:

1-انخفاض مستويات المعيشة: يشكل عائق انخفاض مستوى المعيشة عائق كبير أمام المقاربات التنموية في الدول النامية وكذا الاثارة السلبية المتعددة والمعقدة والمتشابكة، حيث تمس كافة الجوانب لا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها.

غير أن انخفاض مستويات المعيشة له أسبابه واعتباراته التي نذكر منها ما يلي:[1]

-انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي: ويظهر ذلك من خلال انخفاض كميات السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

-سوء توزيع الدخل القومي:ويقصد بسوء توزيع الدخل القومي على المجتمع أن نسبة صغيرة من أفراد المجتمع تستحوذ على القسط الأكبر من الدخل، بينما توزع نسبة محدودة من الدخل على باقي فئات المجتمع، ما يخلف فجوة بين مداخيل الفقراء والأغنياء داخل المجتمع الواحد.[2]

وذالك ما يعكس عدم المساواة واللاعدالة بين أبناء المجتمع الواحد ما ساهم في استمرار صعوبة التفعيل التنموي.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائصوالنظريات الاستراتيجية والمشكلات**، طبعة البحيرة، 2008، الاسكندرية، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

2-التبعيـــة الاقتصـــادية: يقصـد بهـا تلـك العلاقـة غيـر متكافئـة بـين الـدول المتقدمـة والـدول النـامية، القائمـة علـى الاسـتغلال والتبـادل الغيـر متكـافئ حيـث تقـوم الـدول النـامية بتصـدير المـواد الأوليـة للاحتـياجات الاقتصـادية للـدول المتقدمـة يقابلـه شـح فـي اسـتيراد المـواد التـي مـن شـأنها خدمـة الاقتصـادات الوطنيـة لهـذه الـدول (النـامية) كالتقنيات الحديثة والتكنولوجيا.[1]

غيـر أن مشـكلة التبعيـة الاقتصـادية ليسـت وليـدة اليـوم وإنمـا لهـا جـذور تاريخيـة تعـود لفتـرة الاسـتعمار، حيـث سـعت الـدول المسـتعمرة ربـط اقتصـاد الـدول المسـتعمرة باقتصـاد الـدول المتقدمـة وأجبرتهـا علـى الانغمـاس فـي الاقتصـاد الرأسـمالي، وبعـد الاستعمـار تجسـدت ظـاهرة علاقـة التـابع والمتبـوع، ورافـق ذلـك تبعيـة سيـاسية وثقافيـة فـي العديـد مـن الـدول التـي فشـلت فـي مواجهـة المـد الاستعمـاري الاستغلالي.

وفـي ظـل الوضـع اللااسـتقلالي اقتصـاديا، بقيـت التنميـة فـي دول العـالم الثالـث تـراوح مكانهـا، حيـث أصـبحت مقيـدة اقتصـاديا، فكـل سياسـة اقتصـادية مـن شأنهـا تحريـك التنميـة والتقليـل مـن المصـالح الأجنبيـة. تصـطدم بالعديـد مـن العراقيـل أغلبهـا خارجيـة إضـافة الـى علاقـة الـربط بـين اقتصـادين غيـر متكـافئين ألقـى بضلالـه علـى الـدول النـامية، خاصـة أثنـاء وبعـد الأزمـات الاقتصـادية العالميـة، ومـا خلفتـه مـن ركـود اقتصادي (التضخم، البطالة وغيرها....).

ومـن هـذا المنطلـق إن التبعيـة الاقتصـادية، تشـكل العـائق الأكبـر أمـام التنميـة الشـاملة فـي الدولـة الناميـة، يسـتوجب جهـد مضـاعف للتغلـب عليـه بحكـم تأصـله التـاريخي والفكـري فـي هـذه الـدول، الا انـه يمكـن القـول ان الجزائـر اسـتطاعت الـى حـد بعيـد كسـر هـذه القاعـدة مـن خـلال بنـاء علاقـات جديـدة مـع دول قويـة اقتصـاديا

[1] عمر بن قيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي**، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2006، ص 11.

كالصين وغيرها جعلتها في مأمن عن التبعية لفرنسا، بينما لازلت المغرب وتونس تواجه هذا المشكل الرئيسي الذي طالما عرقل مسارات التنمية .

3- ضعف تكوين رأس المال وخلق الثروة: أدى ضعف الهيكل الاقتصادي في الدول النامية الى عجز كبير في خلق الثروة وتراكمها. فكلما انخفض مستوى الانتاج كلما انخفضت حركة ونشاط رأس المال، ومنه جمود النظام الانتاجي للمجتمعات النامية، وتعددت الاسباب التي منعت تكوين وتراكم رأس المال بالدول النامية ومنها[1]:

- ضعف معدلات الاستثمارات الداخلية والخارجية
- عدم كفاية موارد التمويل
- عدم توفير الخبرات والمهارات الفنية
- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي

4-الاعتماد على الموارد الريعية كمصدر وحيد في الاقتصاد: ساهمت الرؤية الاقتصادية الضيقة في الدول النامية في اضعاف بنيتها الاقتصادية، وذلك من خلال اعتمادها المبالغ فيه على البترول والغاز كمصادر خلق الثروة على غرار الجزائر، التي تعتمد على المحروقات في اقتصادها بأكثر من 95%، وعجزها عن ايجاد سبل واليات من شانها التقليل من هذا الاعتماد، وذلك عبر وضع رؤية استراتيجية واضحة من اجل التنويع الاقتصادي، للمحافظة على الثروات الطبيعية من جهة والاعتماد على الصناعات الوطنية والمنتوج المحلي وتفادي الاستيراد المكلف والمضر بالاقتصادات الوطنية لهذه الدول من جهة اخرى.

[1] سعيد فكرون، المرجع السابق، ص 113.

وبالتالي ان الاعتماد على المواد الأولية كمصادر تمويل اقتصادية وحيدة، في الدول النامية والموجهة اصلا للتصدير،أضر بالتنمية الشاملة أكثر من نفعها في الكثير من هذه الدول، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية.

وعليه يجب على الجزائر مواصلة تبني مقاربة التنويع الاقتصادي التي جاء بها رئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** منذ انتخابه سنة 2019. والاعتماد على مصادر اخرى بديلة عن البترول والغاز. وتبني التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة كمصادر طاقة بديلة من شانه تقوية الهيكل الاقتصادي.

المطلب الثاني:المعوقات السياسية والادارية للتنمية الشاملة في الجزائر المغرب وتونس

أولا: المعيقات السياسية

1-نقص الاستقرار السياسي:يعد الاستقرار السياسي أحد أهم المقومات الأساسية حوكمة السياسات العامة المؤدي لتفعيل للتنمية الشاملة، الا أن غيابه في بعض الاحيان ونقصه في احيان اخرى بالدول النامية. أصبح يشكل عائق امام رغبات التغيير من اجل بلوغ التنمية حيث تعاني أغلب دول العالم النامي منذ استقلالها من اللااستقرار، فإفريقيا مثلا شكلت الحروب الأهلية فيها واقعا لعدة سنوات، وخلفت العديد من الآثار السلبية التي لم تسمح بتحقيق التنمية، كما شكلت ايضا الحروب الطائفية والمذهبية حياة مظلمة في وجه الشعوب الشرق أوسطية. لكن تعاز هذه الحروب الاهلية الطاحنة بهذه المناطق ليس للظروف الداخلية فقط، وانما لعبت الايادي الخارجية دورا هاما في اصطناع وتحريك هذه الحروب، للاستفادة من الفوضى واللاأمن والاستقرار لتحقيق مكاسب عدة اقتصادية وحتى ايديولوجية، كنهب الثروات المتوفرة بدول العالم النامي لاسيما الدول الإفريقية منها الغنية بالذهب والبترول وغيرها من مواد أولية استفادت منها الدول الغربية في تنمية بلدانه.

ومايمكنه قوله في هذا السياق فقد نالت الجزائر نصيبها كاملا من هذه المقاربة(العشرية السوداء) نظرا لثرواتها بينما نجت المغرب وتونس من ذالك الى حد بعيد.

2-نقص المشاركة : تعد المشاركة السياسية وحتى المجتمعية مقاربة ذات تبني دولي في مسارات التنمية، حيث دعت الضرورة التنموية الى اشراك المواطن في صنع القرارات التي تهمه ولها تأثير على حياته اليومية، خاصة على المستوى المحلي فيشارك من خلال تقديم المطالب، وتقديم المعلومات والمشاركة في المشاورات الخاصة بالمشاريع المحلية وكذا مراقبة تجسيدها على ارض الواقع والمشاركة في تقويم انحرافها.

لكن ترسخ فكرة أن المواطن مشاركته السياسية تنتهي عند المشاركة في الانتخابات لاختيار ممثليه وهم الصانع الوحيد للسياسة العامة المحلية. هو ما صعب من ايجاد حلول تنموية واقعية تشمل جميع الآراء وجميع المجالات في الدول النامية، ولهذه الازمة عده اسباب نذكر منها:[1]

- الانحلال الاخلاقي للنظم الحاكمة وعدم التزامها واحترامها لدساتيرها وما تنص عليه من حرية ممارسة العمل السياسي.
- ضعف المؤسسات السياسية والمساعي الخبيثة لإضعاف المعارضة السياسية.
- الفساد السياسي والاداري.
- عدم كفاءة بعض المسؤولين المحليين خاصة المنتخبين، وفشلهم في بناء علاقة تعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

[1] خديجة توفيق الرحية، المرجع السابق، ص296.

3-التبعيـــة السياســـية: تظـل تشـكل التبعيـة السياسـية عائقـا أساسـيا امـام التنميـة الشـاملة فـي الـدول الناميـة، حيـث تبقـى الـدول المتقدمـة تمـارس ضـغوطا كبيـرة علـى هـذه الـدول حتـى تصـبح موالية لهـا، مـا قـد يـؤدي فـي كثيـر مـن الاحيـان الـى حـدوث انقلابـات عسـكرية أوثـورات داخـل هـذه البلـدان الناميـة كثـورة الياسـمين بتـونس وغيرهـا من دول اخرى تعاني الضعف السياسي والاقتصادي[1].

ولأزمة التبعية السياسية أسباب وخلفيات ايضا نذكر منها ما يلي:

– الاسـتعمار الغربـي لمعظـم دول العـالم الثالـث ومـا خلفـه مـن اثـار سـلبيه كـالربط السياسـي والاقتصـادي لهـذه الـدول الضـعيفة بالـدول المتقدمـة، مـا جعـل مـن هـذه الـدول فاقـده لحريـة ادارة شـؤونها بالطريقـة التـي مـن شـانها تحقيـق تنميـة شـاملة، محتواهـا خصوصية مجتمعاتها المحلية.

– ولاء حكـام الـدول الناميـة للـدول المتقدمـة والتـي جعلـتهم علـى سـدة الحكـم بطـرق غيـر ديمقراطيـة، وهـو مـاجعلهم حكامـا فاقـدين للشـرعية، مـا تسـبب فيمـا بعـد بأزمـات سياسية وامنية عطلت مسار التنمية.

3-أزمـــة الشـــرعية : تعـد ديمقراطيـة اختيـار الحكـام المعيـار الأساسـي لشـرعية الحكـم فـي الـدول. غيـر ان الواقـع فـي دول العـالم النـامي يختلـف تمامـا، حيـث ان شـرعية النظـام تسـتند الـى معـايير ومبـادئ اخـرى، فالحـاكم يسـتمد شـرعية مـن الشـرعية الثوريـة وحـدث ذلـك كثيـرا فـي تـاريخ بلـدان عربيـة كـالجزائر منـذ الاسـتقلال، غيـر ان هـذا الطـرح انتهـى مـع انتهـاء حكـم الـرئيس الراحـل **عبـد العزيـز بوتفليقـة،** والتجربـة ذاتهـا كانـت قـد عاشـتها تـونس زمـن الـرئيس الراحـل **الحبيـب بورقيبـة** وانتهـى هـذا النـوع مـن الشرعية في تولي الحكم بها منذ ثورة 2011 .

[1] فكرون سعيد، **استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر**، المرجع السابق، ص159.

أما في بعض الدول ذات الحكم الملكي كالمغرب تكون شرعية الحاكم ذات بعد ديني، حيث ينسب نفسه الى نسل **رسول الله صلى الله عليه وسلم** .

وعليه فالحياة عن اختيار الحاكم عن طريق الانتخابات النزيهة، غالبا ما يعقبه ثورات واحتجاجات تنادي بتنحيه عن السلطة يقابله تعنت من الحاكم، فينتهي الامر بالفوضى واللأمن واللاستقرار، مما يجعل البيئة لاتسمح بحوكمة التنمية وتفعيلها.

ثانيا:المعوقات والعراقيل الادارية

تعد عملية تذليل العراقيل الادارية التي تقف حاجزا امام عملية التنمية الشاملة التحدي الاصعب والاكثر تعقيدا يواجه انظمة الدول النامية والطامحة في تحقيق التنمية، حيث ان المشاكل داخل الادارة متداخلة، فمنها ما هو تشريعي ومنها ماهو مادي ومنها ماهو بشري ومنها ماهو هيكلي يتعلق بالجانب التنسيقي والفني. ويمكن تحديد بعض المشاكل الادارية التي كانت كعائق امام التنمية الشاملة في الدول محل الدراسة وغيرها، فحسب طلعت **مصطفى السروجي** تلخص في ما يلي[1]:

- هدم بعض الانظمة واللوائح والتعليمات المطبقة في عدة اجهزة حكومية.
- ظهور بعض حالات الفساد الاداري كالرشوة والمحسوبية والمحاباة.
- تراجع مردودية بعض الموظفين نتيجة مستواهم التعليمي المتدني وعدم قدرتهم على تطوير مهاراتهم ومعلوماتهم.
- ميل بعض الاجهزة الى الاستقلال المادي والاداري عن الادارة المركزية .
- عدم توافر القوى العاملة من حيث العدد والمؤهلات والخبرات.
- تجاهل دور المواطن كمشارك في صنع القرارات المحلية منها.

[1] طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص462.

– العشوائية وسوء توزيع القوى العاملة بسبب عدم وجود معايير كمية ونوعية في تحديد حاجة كل جهاز من العاملين والموظفين.

– نقص روح تحمل المسؤوليات امام تحدي التنمية.

– تأثير العوامل الشخصية على علاقات العمل ومردوديته.

– صعوبة التنسيق بين الوحدات الادارية الجديدة من جهة وبين الاجهزة التقليدية القائمة من جهة أخرى.

– تعقيد اجراءات صنع وتنفيذ المشاريع التنموية وانتشار البيروقراطية السلبية.

كانت هذه اهم العراقيل التي تواجه التنمية الشاملة بالدول النامية عامة وبالجزائر والمغرب وتونس خاصة، حيث كانت هذه المشاكل العامل المشترك ومن الصعوبة بما كان التغلب والقضاء عليها، وذلك لتداخلها فيما بينها ومساسها بكل مجالات التنمية. غير ان المقاربة التنموية في هذه الدول تستدعي وجوبية القضاء على هذه الممارسات والسلوكات التي حالت بينها وبين المجهودات المبذولة، في سبيل خلق ظروف معيشية تليق بالمواطن وتوفر له الحاجات الاساسية التي يحتاجها.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن التنمية الشاملة عملية جوهرية في مسار التطور الحضاري للدول النامية إذا ارادت ذلك، فهي العملية التي يتم بمقتضاها اعاده تشكيل هياكل البناء الاجتماعي والمادي لتلك الدول، من اجل تجاوز وضع التخلف وبدء المسار التنموي السليم،لاكن ذالك لايتم الا من خلال التطبيق الصحيح لمبادىء حوكمة السياسات العامة والتشخيص الحقيقي لعراقيل و معيقات التنمية في جميع المجالات لاسيما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية.

خاتمة

خاتمة:

حاولت الدراسة الاجابة على اشكالية رئيسية تمثلت في محاولة معرفة كيفية مساهمة حوكمة السياسات العامة في تعزيز وتفعيل مسارات التنمية الشاملة بالجزائر، المغرب وتونس.

وبعد التعرض بالتفصيل الى الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بكل دولة، وتشخيص العراقيل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، تمكنت الدراسة من معرفة الاسباب التي وقفت وراء التفاضل في النتائج المسجلة بين الدول كل من الجزائر، تونس والمغرب. فالظروف الداخلية التي مرت بها الجزائر مطلع التسعينات من القرن الماضي جعلت الالتزام بمبادئ الحوكمة أمر معقد جدا، حيث غاب الاستقرار السياسي وانتشر العنف بشكل كبير، كما استفحل الفساد و غييبت سلطة القانون ولم يعد للتشريعات أي معنى. اين أصبح الحفاظ على وجود الدولة هو الهدف، وبعد استقرار الاوضاع لقيت الجزائر صعوبة بالغة في تجاوز مخلفات تلك الازمة. كما كان للجبهة الخارجية دور أكبر في عدم تحقيق الجزائر لنتائج اجابية خاصة في السنوات الأولى التي شملتها الدراسة في ترتيب اهم المؤشرات المعتمدة لقياس مدى حوكمة السياسات العامة، لكن رغم كل ذلك استطاعت الجزائر أن تحقق بعض النتائج في سياق حوكمة السياسات العامة في اخر عشرين سنة، مستفيدة من النمو الاقتصادي وشرعية النظام السياسي القائم، حيث حققت استقرارا سياسيا ونجحت في تغييب العنف من خلال قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية، كما رفعت من أداء حكومتها المتتالية بفضل حالة التوافق بين القوى السياسية القائمة، كما حاولت اعلاء سلطة القانون و حاربت الفساد بكل الأساليب المتاحة من خلال خلق عدة هيئات مختصة في ذلك، كما عززت مسعاها من خلال محتويات دستور

2016 ودستور 2022 اللذان تضمنا بالنص أهمية أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة بصنع القرار.

أما عن مدى قدرة المغرب في الالتزام بمبادئ مقاربة الحوكمة ودسترتها كانت وراءها عدة ظروف مكنتها من ذلك. حيث النظام الملكي و التوافق حول كل مايقره الملك وحكوماته، أضفى صفة التوافق بين القوى السياسية بما فيها المعارضة، كما ساعد ضعف نشاط الجماعات الارهابية على تغييب العنف وأرصى حالة الاستقرار السياسي داخل المغرب، كما كان للحراك الشعبي المتزامن بثورات الربيع العربي أيضا الدور الابرز في الترسيخ للحوكمة بالمغرب، أين أفرغت كل مطالبه في محتوى دستور 2011، حيث شكلت المشاركة في صنع القرار التنموي، وتطبيق مبدأ المسائلة ومحاربة الفساد واعلاء سلطة القانون أهم مضامينه، كما استفادت المغرب من علاقاتها مع القوى العالمية العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية والتي يعرف كل مهتم مدى علاقاتها بالهيئات التي تعنى بالحوكمة كالبنك الدولي وغيره. الا انه ورغم كل ذالك لم تحقق نتائج افضل من الجزائر على المستوى التنموي والسبب في ذالك الفرق الشاسع في مقدرات الدولتين خاصة في شقها الاقتصادي.

أما الأسباب التي ساعدت تونس في تحقيق نتائج إيجابية في ترتيب أهم المؤشرات الحوكمية من أجل صنع سياسات عامة قادرة على تفعيل التنمية الشاملة شكلت مطالب ثورة يناير 2011 أهم المحددات، حيث أطاحت بنظام **بن علي** والذي عرفت فترة حكمه تفشى الظلم والفساد وغيبت المشاركة والمسائلة، وتفشت البطالة بين الشباب وعودة نشاط الجماعات الارهابية، دفعت ب اعلان دستور 2014 و تضمنه أهم ما طالب به الشعب التونسي، أين سعى النظام الجديد من خلاله الى تجفيف منابع الفساد واعلاء صوت القانون وخلق قنوات وآليات من أجل مشاركة المواطن ومجتمعه المدني في صنع السياسات العامة التي تهمه.لاكن

رغـم كـل ذالـك لازلـت تـونس تعـاني اقتصـاديا ممـا يصـعب عمليـة تعزيـز وتفعيـل مسارها التنموي.

وعليـه فـي الاخيـر يسـتنتج أن حوكمـة السياسـات العامـة بكـل مـن الجزائـر المغـرب وتـونس دون تمييـز، تحتـاج تـوافر جملـة مـن الظـروف السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة وحتـى الثقافيـة ودرجـة مـن الـوعي والعقلانيـة فـي التفاعـل مـع البيئـة الاقليميـة والدوليـة مـن أجـل تفعيـل التنميـة الشـاملة بالشـكل الـذي تطمـح لـه الشـعوب بهذه الدول.

التوصيـــات: بغيـة تفعيـل التنميـة الشـاملة مـن خـلال حوكمـة السياسـات العامـة بـالجزائر، المغـرب وتـونس، لابـد مـن التقيـد الفعلـي بكـل مبـادئ الحوكمـة وتـذليل كـل العراقيل والاعطاب التي تشوب المسار التنموي وذلك من خلال:

- ضـرورة الرفـع مـن مسـتوى مشـاركة الفواعـل غيـر الرسـمية علـى غـرار المـواطن والمجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص فـي صـنع السياسـات العامـة، لاسـيما تلـك المتعلقـة بالتنميـة علـى المسـتوى المحلـي، وذلـك مـن خـلال وضـع آليـات وقنـوات تسهل عمليات مشاركة هذه الفواعل كالمشاركة الالكترونية.
- التقليـل مـن السـيطرة التامـة للفواعـل الرسـمية علـى غـرار السـلطة التنفيذيـة فـي التحكم في كل خطوات رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.
- ترسـيخ مبـدأ الشـفافية ورفـع التعتـيم علـى محتويـات السياسـات العامـة، مـن خـلال اطـلاع المـواطن بكـل المعلومـات التـي تخـص السياسـات الموجهـة اليه،كأهـداف السياسـة الموضـوعة والامكانـات المسـخرة لتنفيـذها بمـا فـي ذلـك حتـى الأغلفـة المالية المخصصة لذلك، مما سيساهم في تجفيف منابع الفساد بكل أشكاله.
- تعزيـز مبـدأ المسـائلة مـن خـلال آليـات وطـرق معينـة، كحـق تقـديم العـرائض والاسـئلة مـن طـرف المجتمـع المـدني، حتـى يـتم تحمـل المسـؤوليات بالشـكل

الــلازم. لاســيما بالنســبة لكــل الاطــراف الرســمية المشــاركة فــي عمليــة صــنع السياسات العامة.

- تقويــة أســس الاســتقرار السياســي وتغييــب اشــكال العنــف، مــن خــلال ترســيخ مبــدأ الشــرعية والتــداول الســلمي علــى الســلطة وممارســة الحيــاة السياســية فــي بيئــة ديمقراطية.
- الرفــع مــن كفــاءة الحكومــات وأدائهــا فــي صــنع السياســات العامــة، بشــكل يقلــص من حجم معارضتها لدى جميع الاطراف.
- تحريــر الســلطة التشــريعية مــن قبضــة وتــدخلات الســلطة التنفيذيــة وتقويــة مكانتهــا، ممــا سيســمح لهــا بوضــع تشــريعات ذات جــودة تســاعد فــي تفعيــل التنمية.
- اعــلاء ســلطة القــانون ووضــع حــد للمحســوبية والمحابــاة، التــي طالمــا عرقلــت سيرورة التنمية بكل الدول محل الدراسة.
- محاربــة الفســاد وذالــك مــن خــلال وضــع ترســانة مــن القــوانين التــي تجــرم اشــكاله واصحابه.
- تعميم الادارة الالكترونية من اجل ظبط عمليات صنع السياسات العامة .
- توظيــف الرشــادة كمبــدأ اثنــاء وضــع السياســات العامــة التنمويــة خصوصــا فــي ظل صعوبة الوضع الاقتصادي العالمي.
- تنويــع الاقتصــاد وتفــادي الاعتمــاد علــى الريــع كمصــدر دخــل رئيســي خاصــة بالنسبة للجزائر.
- تفــادي الاعتمــاد علــى الفوســفات والســياحة كمصــادر دخــل وحيــدة بالنســبة للمغرب والبحث عن مصادر بديلة.
- استغلال الذكاء الاصطناعي كمفعل للتنمية .
- تعزيز اللامركزية في تمويل المشاريع التنموية المحلية.

- الاستفادة من التجارب التي طبقت مقاربة الحوكمة كنموذج في تفعيل التنمية الشاملة، مع احترام خصوصيات مجتمعات الجزائر، المغرب تونس.
- خلق مراكز أكاديمية متخصصة في الحوكمة والاستفادة من نتائج دراستها، من خلال تطبيقها على ارض الواقع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

الدساتير والنصوص القانونيـة:

- دستور الجزائر 1989، المؤرخ في 1989/02/28، الجريدة الرسمية عدد45، لسنة 1989.
- دستور الجزائر 1996، المؤرخ في 1996/12/07، الجريدة الرسمية عدد76، لسنة 1996
- دستور الجزائر 2008، المؤرخ في 2008/11/16، الجريدة الرسمية عدد63، لسنة 2008
- دستور الجزائر 2016، المؤرخ في 2016/03/06، الجريدة الرسمية عدد14، لسنة 2016.
- دستور الجزائر 2020، المؤرخ في 2020/12/30، الجريدة الرسمية عدد82، لسنة 2020.
- دستور تونس 1959، المؤرخ في 1959/06/01، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد30، لسنة 1959.
- دستور تونس 2014، المؤرخ في 2014/01/31، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد10، لسنة 2014.
- دستور تونس 2022، المؤرخ في 2022/06/30، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد30، لسنة 2022.
- دستور المغرب1962،المؤرخ في 1962/12/14، ظهير شريف، لسنة 1962.
- دستور المغرب 1970،المؤرخ في 1970//07/31، ظهير شريف، 1.70.177 لسنة 1970.
- دستور المغرب 1996، المؤرخ في 1996/08/24، ظهير شريف رقم1.96.157، لسنة 1996.
- دستور المغرب 2011، المؤرخ في 2011/06/17، ظهير شريف رقم 1.11.91، لسنة 2011.

الكتب:

- إبراهيم العسل، التنمية في الاسلام، مفاهيم ومناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدارسات للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1996.
- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مصر، ط1،سنة،2001.
- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة مصر،2014.
- أحمد مصطفى الحسين، مدخل الى تحليل السياسات العامة،المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الاردن، ط1، 2002.

- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1،عمان الاردن، 2004.
- جيمس أندرسون، عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن، 2007.
- خيري عبد القوي، دارسة السياسة العامة، دار الكويت، ط01، سنة 1989.
- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الى ثورة2011، دار اقلام النشر والتوزيع والترجمة ، ط01، القاهرة 2011.
- زهير الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، دار النشر المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003، مصر.
- سالمة ليمام، بارة سمير، صنع السياسة العامة، دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015.
- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية، المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، د ط، 2001.
- عثمان سعدي، البربر، الامازيغ عرب عاربة وعروبة الشمال الافريقي عبر التاريخ، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018، الجزائر.
- عدنان مهدي، التعليم في الجزائر اصول وتحديات، المثقف للنشر والتوزيع، ط 01، 2018 ، الجزائر
- عمر بن دورو، النظام السياسي المغربي، المركز الوطني للتوثيق، ط01، الرباط، 2002.
- عمر بن قيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشد، ط 1، المملكة العربية السعودية، 2006.
- غابريال الموند ، بنغهام باويل الابن، تر: هشام عبد الله ، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، د ط، 1998
- فهمي خليفة الفهداوي، "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل" ، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط01، 2001.
- فؤاد بوعلي، النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2012.
- لويس جان كالفي، تر: حسن حمزة، حرب اللغات والسياسات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، بيروت، 2008.

- مثنى فارق مرعي العبيدي، مقاربات نظرية في السياسات العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2019.
- محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب، تونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989 .
- محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص والنظريات الاستراتيجية والمشكلات، طبعة البحيرة، 2008 ، الاسكندرية.
- محمد معتصم، النظام السياسي، الدستور المغربي ، مؤسسة ايزيس للنشر ، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1992.
- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01، 2002.
- محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، دار الكتب والوثائق، ط01 بغداد، 2010.
- محي الدين شعبان توق، الحوكمة الرشيد ومكافحة الفساد، منظور واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
- إلياس بكا، اشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، المغرب نموذجا، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 01 ،2014.
- جون واتربوري، تر: عبد الغني ابو العزم واخرون، كتاب امير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، مؤسسة الغني للنشر، ط 03، الرباط. 2013
- علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد اعضاء مجلس التعاون وتكاملها مع جبهة الاقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، 1986.

الدوريات والمجلات:

- إبراهيم لونيسي، جبهة التحرير الوطني وتطوراتها الى غاية 1956، مجلة المصادر، العدد 12، سنة 2005.
- ابو القاسم سعد الله، مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي 1830-1954، دراسة مركزة على الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد09، سنة1978.

- أحمد تريكي، توجهات التعليم في الجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية، مجلة الدراسات، المجلد06، العدد 01،2017.
- امال توهامي،الاعلام الصحي والتنمية الشاملة، قراءة في المفهوم وتحديات العلاقة، مجلة العلوم الانسانية،العدد47،جوان2017.
- أنفال ديناوي واخرون، الانفاق الحكومي على التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDIللفترة (1990–2019)، مجلة للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02، سنة 2021.
- ايمان محمد الطائي، التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة، مجلة البحوث التربوية والانسانية، المجلد 3 ،العدد 11. 2006.
- أيوب الشيكر، خلادي زوليخة، واقع السياحة في المغرب واليات تطويرها، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2021.
- بتة الطيب، مكانة السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري على ضوء الدساتير المتعاقبة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01، جوان2021.
- برطال حمزة، سلطات رئيس الحكومة في الدستور المغربي لسنة 2011، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد06، جوان2019.
- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة، دراسة حالة المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67/ 68، 2014.
- بشير سعيدوني، اتفاقيات ايفيان 18مارس 1962 وردود الفعل المحتملة حولها، مجلة افاق العلوم، العدد05، 2016.
- بلخضر نصيرة، دور مقومات الجذب السياحي في النهوض بالسياحة، (لتجربة التونسية نموذجا)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، المجلد10، العدد01 ،2016.
- بلواضح عبد العزيز، الحوكمة والموازنة العامة للدولة لتحقيق اهداف، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03, العدد 01, مارس 2012.
- بن حمو فايزة، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد03، 2015.

- بن حمو الطاوس، مبدا الفصل بين السلطات في ظل التعديل الدستوري في 2016، من خلال علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد5، العدد2، جوان2020.
- بوجمعة وعلي، اللغة العربية والتنمية في الوطن العربي، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد01، فيفري2018.
- بوزيان العربي، جلطي غانم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخدامها، مجلة المالية والاسواق، المجلد 08، العدد02، 2021.
- بوسخان سعيدة، حاكمي بوحفص، دور التجارة البينية في دعم النمو الاقتصادي، (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب تونس)، مجلة الرسالة للدراسات الانسانية، المجلد 06، العدد03، سنة 2021.
- بوشعيب اعلاوي، النمو الديموغرافي بالمغرب والافاق المستقبلية للظاهرة الحضرية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد 23، جويلية 2018.
- بوعزارة احلام، أثر ثورات الربيع العربي على اقتصاديات الدول العربية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 29، 2015.
- جمال عبد الكريم، دور السلطة التشريعية في ارساء دولة القانون على ضوء الاصلاحات السياسية في دول المغرب (الجزائر، المغرب) مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد03، 2021.
- حاجي عبد الحليم، السياسة العامة قراءة في المفهوم، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد01 ،2021.
- حاكمي بوحفص، الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، تونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، 2009.
- حسام عبد الله البسام، الحوكمة في القطاع العام والتنمية الشاملة والمشتركة، المجلة العربية للإدارة، العدد 03 سبتمبر 2021.
- حسن أبشر الطيب" المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة" مجلة الإدارة، العدد 52، مارس 1993.
- حكيمة شتوح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وازمة صائفة 1962، مجلة بحوث ودراسات، المجلد 02، العدد05، 2017.
- خديجة توفيق الرحية، اشكالية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد01، 2019.

- خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، المجلة السياسية الدولية، المجلد 2014، العدد25، ديسمبر 2014.
- دري سمحية، التوجه السيادي للثورة التحريرية الجزائرية من مؤتمر الصومام الى مؤتمر طرابلس 1962، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 14، 2016.
- رنا العاشوري سعدي، التجربة الديمقراطية في تونس هاجس متأصل ومسار متعثر اراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، العدد423، أفريل2014.
- رياض بوريش، السياسة العامة من منظور حكومي، مجلة الحوار المتوسطي، العدد05، سنة2013.
- ريم بن زايد، السكان والتنمية" مفاهيم واسس نظريه" مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30, العدد 03, ديسمبر 2019.
- ريم بن زايد، خصوصيات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) انموذجا، مجلة روافد للدراسات والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2021.
- ريمة أوشن، ايمان بن زيان، عمامة بن عمومة، أسباب تدني مستوى الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية من وجهة نظر الأطباء، دراسة ميدانية بالمراكز الاستشفائية للشرق الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، ديسمبر 2017.
- زان مريم، الصحة والتنمية أي علاقة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 02، العدد09، ديسمبر 2016.
- زهرة بوضرة، الهوية اللغوية الجزائرية بين رهانات البحث اللساني والتنوع الجغرافي، مجلة جسور المعرفة، المجلد06، العدد03، سبتمبر 2019.
- سارة عجرود، الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة، رؤية تحليلية للاقتصاد الفلاحي المغربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد01، 2021.
- سحنون محمد، ظاهرة انتشار الفقر في بلدان النامية وسياسات الحد منها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 20، ديسمبر 2003.
- سعيد فكرون، واقع واشكالية التنمية بالمجتمعات النامية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، المجلد 02، العدد03، سبتمبر 2013.

- سليماني صفية، جمال عبد الكريم، الاسس الدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات ودوره في ارساء دولة القانون في دول المغرب العربي، مجلة دراسات وابحاث، المجلد12، العدد04، اكتوبر 2020.
- شاهد محمد عبيد السائد محمد رباعية، درجة تطبيق الحوكمة في مؤسسات القطاع العام في الضفة الغربية واهم معيقاتها، مجلة جامعة القدس للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد05، العدد13، جويلية 2020.
- شتوح احمد عبد اللطيف، تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد10، جانفي2015.
- شيماء العابد، التعايش اللغوي ودوره في تحقيق الامن الثقافي الجزائري، مجلة جسور المعرفة، المجلد 07، العدد04، 2021.
- عالية عبد الحميد عارف، دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمسائلة، دلالات من خبرات دولية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 13، العدد 01، جوان 2014.
- عبد الجليل التميمي، الامازيغية والعربية هويتا المغرب الكبير، مجلة شؤون الاوسط، المجلد24، العدد148، 2014.
- عبد الحق بن سعدي، دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة العامة من خلال آليات الرقابة البرلمانية في كل من الجزائر والمغرب، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد11، جوان2017.
- عبد السلام نوير، نظريات التنمية وأسباب التأزم، دراسة نقدية، مجلة التفاهم، المجلد18، العدد68، 2020.
- عبد القادر سوداني، الشخصية الحضارية لبربر تونس خلال القرن التسع عشر ميلادي، جباليا السند نموذجا، مجلة مقالات كان التاريخية، العدد42، ديسمبر 2018.
- عبد الكريم غريب، التحديث التربوي في التعليم المغربي، مجلة عالم التربية، العدد 13، 2003.
- عبد المالك حطاب، فتحي حاجي، دور العامل الاقتصادي في عملية التحول الديموقراطي في المملكة المغربية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06 ، العدد02، 2020.
- عبد المؤمن حمودي، نموذج الإطار الائتلافي الدفاعي في دراسة السياسة العامة، المزايا والعيوب، مجلة الحوار المتوسطي، العدد13-14، 2013.
- عبد الوهاب اوسليم، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (ماي – جوان 1962)، الاسباب، المجريات والقرارات، مجلة الخلدونية، المجلد06، العدد01، 2013.
- عثماني يحيى، الحوكمة الادارية علاج الفساد، مجلة روافد، العدد 2، ديسمبر 2017.

- علي سليمان صايل، النظام السياسي في المملكة المغربية، قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية، مجلة دراسات دولية، العدد 53.
- عمر البوبكري، ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس، مجلة تبيين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المجلد 03، العدد03، جانفي 2013.
- عمر بوضربة، الابعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسية وموقف الحكومة المؤقتة منها (1959/1958)، المجلة التاريخية الجزائرية ، العدد05، 2017.
- فاتح حركاتي، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، العدد02، 2018.
- فاطمة الزهراء شطيبي، التربية والتعليم الغربي في عصر العولمة بين الازمات والتحديات، مجلة عالم التربية، العدد24، 2014.
- فايزة يخلف، اللغة العربية وتجارب التعريب في الجزائر، مجلة اللغة العربية والترجمة، المجلد05، العدد14، 2013.
- فريدة السنون، محمد حزوي، دور المجتمع المدني في تعزيز منظومة الحكامة التنموية التشاركية بالمغرب بين التأصيل القانون والتفعيل، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد02، جوان 2019.
- قاسمي شاكر، عامر هشام، بحري بوبكر، الاقتصاد الجزائري مقاربة نظرية حول معيقات الاصلاحات الاقتصادية، المجلة العربي للإدارة، المجلد39، العدد03، سبتمبر 2019.
- قريشي محمد صالح وأخرون، التجربة التونسية في صناعة السياحة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد06، العدد01، سنة2021، ص 168.
- قصاص هنية، عن ثنائية السلطة التنفيذية في الدستور التونسي 2014، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02 ، 2019 .
- قطوش بشرى، جنوحات فضيلة، دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد01، 2018.
- قوراري مجدوب، مبدأ استقلالية القضاء في الدساتير المغاربية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016.
- كولفرني محمد، الاقتصاد السياسي للخوصصة في المغرب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد42، 2008.

- لحسن اوري، السياسة التعليمية في افريقيا، نموذج المغرب العربي، مجلة دراسات، العدد 12 ،2011.
- ماهر حامد سعدواي سليمان، الميزة النسبية للبنية التحتية لقطاع السياحة بالأقاليم التونسية (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، الانسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 14،العدد01، سنة2022.
- محمد عبد الرحمن حسن احمد، الحوكمة الرشيدة كمتغير في تحقيق الامن الاجتماعي على المستوى المحلي، مجلة كليه الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة القيوم، العدد 20.
- محمد عبد الهادي أحمد، دور الاعلام الداعم والمساعد لبرامج التنمية الشاملة، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، العدد05، 2010.
- محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 07, العدد02, 2020.
- محمد علي محمود،السياسة العامة، رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية والمفهوم، ، كلية المجلات الأكاديمية ، 2020
- محمد ناصر باسم، دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، دراسة تحليلية لمؤتمر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في اللجنة العربية السعودية، مجلة جامعة ام القرى للعلوم النزاهة والدراسات الإسلامي، العدد 77، جويلية 2019.
- محمد يحياتن، التعددية اللغوية في البلدان المغاربية في نظر الباحث والاديب التونسي الراحل صاح القرمادي، حالة تونس أنموذجا، مجلة الخطاب، المجلد 01، العدد 01.
- محمود الدوادي، اللغة الفرنسية في المغرب العربي، غنيمة حرب ام استيلاب هوية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 32، العدد 368، 2009.
- محمود الدوادي، في سوسيولوجيا اسباب نجاح توظيف اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 13، العدد 02 ،1990.
- مختاري حنان، واقع مكانة رئيس الحكومة في الدستور المغربي لسنة 2011، مجلة صوت القانون، المجلد 06، العدد02، 2019.
- مراد مهني، الثقافة السياسة وتطور المؤسسة البرلمانية، قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي2015.

- مصطفى قموري، السياحة ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية، المغرب انموذجا، مجلة تطوير الاقتصاد والعلاقات المقاولاتية، المجلد04، العدد01، سنة2021.
- معمري بن عيسى، التنمية تطور مفهومها واهم نظريتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة ابحاث، العدد 05، 2018.
- نادية المخزومي، الحقوق اللغوية بالمغرب بين المطلب الحقوقي والاعتراف الدستوري، اللغة الامازيغية نموذجا، مجلة المنارة للدراسات القانونية، والادارية، العدد19، سنة2017.
- نبيل محمد سليم، السياسة العامة وأثرها في استقرار الدولة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد69، 2017.
- نجمة زقرور، السياسة اللغوية في المغرب العربي بين واقع التعددية واللاتخطيط اللغوي، مجلة دراسات، المجلد11، العدد01، ماي 2022.
- نريمان بالطيب، حوكمة الاصلاحات السياسية، حالة تونس بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد69، العدد16، 2020.
- هادي شعبان ربيع، التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد01، العدد 01،2017.
- وافية تيجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد08، العدد02، جويلية 2021.

المراجـع الأجنبيـة:

- Clarke E. Cochran, Lawrence C. Mayer, T.R. Carr and N. Joseph cayer،amircan public policy، Introduction. 9th Edition, wads worth: congage learning academic resource center.2009،
- [1]Larry Diamond, Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation, in:Journal of Democracy, Vol.5, N°3, July1994 .
- *Tim Plumptre & John Graham*، Governance and Good Governance:International
- Thomas Weiss, «Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges,» *Third World Quarterly*, vol. 21, no. 5 (2000).

- Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical , Hague Journal on the Rule of Law, Issues 3, June 2011.

الأطروحـات والرسائل :

- ايمان فتحون، التنمية ودعم استقرار السكان الريفيين في الجزائر، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، الجزائر، 2017.
- فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، 2005
- مخلوف صيمود، طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري، رسالة أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، الجزائر 2008.
- زينب طه ياسين، النظام السياسي في تونس، دراسة تاريخية 1987/1956، رسالة ماجيستير ، جامعة بغداد، العراق، 2008.

المواقع الالكترونيـة:

https://www.albankaldawli.org
https://www.ons.dz
https://www.mordorintelligence.com
https://www.9rayti.com
https://aawsat.com
https://ins.tn/ar
https://fanack.com/ar/morocco/economy-of-morocco
https://www.snabusiness.com

الملخص:

في ظل النقص التنموي المسجل حاولت الدراسة تحليل واقع تطبيقات الحوكمة في مراحل صنع السياسات العامة وكيف يؤثر ذلك على مسارات التنمية الشاملة بالجزائر المغرب وتونس. وذالك من خلال تحديد مدى تقيد هذه الدول بآليات الحوكمة ومدى مشاركة الفواعل الغير رسمية في ذالك، مع رصد العراقيل والمعيقات التي واجهت انفاذ هذه المقاربة واقتراح الحلول لتجاوزها.

ومن خلال المقارنة توصلت الدراسة في الأخير الى أن العوامل التي صنعت الفوارق في مستويات التنمية في هذه الدول متعلقة بمدى قدرة كل نظام على استيعاب المبادىء الحوكمية وتوظيفها في سياساته العامة .

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، السياسات العامة، التنمية الشاملة، الجزائر،المغرب، تونس.

Abstract:

In light of the recorded developmental shortcomings, the study sought to analyze the reality of governance applications in the stages of public policy-making and how this affects the paths of comprehensive development in Algeria, Morocco, and Tunisia. This was done by examining the extent to which these countries adhere to governance mechanisms and the degree of involvement of non-state actors, while also identifying the obstacles and challenges that hindered the implementation of this approach and proposing solutions to overcome them.

Through comparative analysis, the study ultimately concluded that the factors behind the disparities in development levels among these countries are linked to each system's ability to internalize the principles of governance and incorporate them into its public policies.

Keywords: Governance;public policies; comprehensive development; Algeria; morocco; tunisia.